الدكتور عامر مصباح

النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة



رقم النشر: 4.05.4854
رقم ر.د.م.ك(ISBN): 978.9961.0.1004.4
رقم الإيداع القانوني: 2006-3177

فهرس المحتويات

مقدمة

تطور نظرية العلاقات الدولية مرتبط بتطور البيئة الداخلية والخارجية للدول، ونمط وحجم التفاعلات بين اللاعبين في النظام الدولي، وكذا تزايد عدد الفواعل في النظام الدولي كمّا ونوعا. هذه التطورات في العلاقات الدولية سوف تنعكس في شكل أفكار تجريدية أو وحدات تحليلية تهدف إلى صياغة السلوك الدولي في شكل أنماط ومتغيرات، الهدف منها المساعدة على الفهم والتحليل وبناء النماذج المساعدة على توجيه وتبصير صانع القرار في مختلف دوائر صنع القرار نحو القرارات الأكثر عقلانية ومساعدته على الإدراك الصحيح للبيئة التي يتفاعل فيها.

إن النظرية بقدر ما فيها من إيجابيات، فإنها تبقى مجرد أفكار خاضعة للصحة والخطأ، وبالتالي يجب ألا تعطى لها الثقة الكاملة في فهم السلوك الدولي خاصة إذا علمنا أن السلوك الدولي في النهاية هو سلوك إنساني تجري عليه كل تعقيدات الحياة الإنسانية غير المتناهية. ومن ثم بمجرد صياغة وحدة جديدة للتحليل تُردف مباشرة بالنقد وبيان مجال النقص فيها، لفسح المجال أمام التطور النظري، وإعمال الفكر في البحث والتطوير. وفي نفس الوقت هذا النقد هو جزء من مصداقية البناء النظري وكذا تعبير عن الوجه العلمي للبناء النظري؛ على اعتبار أن البناء النظري في العلاقات الدولية مثل غيره من حقول المعرفة الاجتماعية الأخرى، لا يتم إلا بعد توجيه النقد للسابق أو يبنى الجديد منه على نقائص الأفكار السابقة وهكذا. بمعنى أن النقد في حقل نظرية العلاقات هو حالة صحية تؤدي إلى تطوير البحث وإبداع الأفكار النظرية الجديدة، واستحداث الصياغات الجديدة في المجال النظري على قدر ما هو جاري في نظيره العملي والمجال الميداني الذي هو مجال متحرك باستمرار.

يتناول هذا الكتاب اتجاهين نظريين حديثين في تحليل العلاقات الدولية هما الاتجاه الوظيفي والاتجاه الكوني. والصفة المشتركة والمميزة لهذين الاتجاهين هي الطابع الاقتصادي لهما، على اعتبار أن الأساس النظري لهما هو أساس اقتصادي؛ بالإضافة إلى التركيز على خاصية التعدد في الفواعل. وذلك انسجاما مع تطور العلاقات الدولية وتقدم العامل الاقتصادي على العوامل الأخرى في العلاقات الدولية في مرحلة معينة. فالاتجاهان هنا يعبران عن تأثير تطور العلاقات الاقتصادية على تطور العلاقات الدولية، وبالتالي تطور النظرية في العلاقات الدولية. ويتبع ذلك، بناء وحدات تحليلية متباينة وفرضيات مختلفة عن نظيرها في النظريات الأخرى. كما أن الطابع المميز لفرضيات هاتان النظريتان هو الطابع الفني ذو الصبغة التقنية، وتراجع العامل الإيديولوجي الرمزي.

هناك ظاهرتان بارزتان في العلاقات الدولية أثرتا في انبثاق النظريتان الجديدتان وهما الحركة السريعة في وتيرة عملية التكامل في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، والثانية انتهاء الحرب الباردة وظهور ما يسمى بمنظمة التجارة العالمية. فالنظرية الوظيفية هي انعكاس لظاهرة التكامل الدولي، والنظرية الكونية هي انعكاس لظاهرة منظمة التجارة العالمية أو ما يسمى بعولمة الاقتصاد الدولي.

من ناحية أخرى، لابد من التأكيد على أن عمليات التكامل التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعمليات الاقتصاد الدولي التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة كلاهما يعدان تطورا للنظام الرأسمالي الليبرالي العالمي. وبالتالي بطريقة أو بأخرى، تتضمن النظريتان أفكار النظام الرأسمالي لكن بصياغات متباينة أو مختلفة؛ وفي بعض الأحيان، بصياغات متطورة، وأحيان أخرى بصياغات جديدة. ومن ثم تعد النظريتان تطورا مرافقا لتطور النظام الدولي ومكوناته وفواعله، الذي يتقدم فيه العامل الاقتصادي على العامل العسكري والسياسي (على الأقل من وجهة نظر أنصار هاتين النظريتين)، وذلك من جراء وجود

فواعل قوية ومؤثرة لا تملك قوة عسكرية كألمانيا واليابان والشركات المتعددة الجنسيات.

إن هذا الكتاب هو تتمة للعمل النظري الذي سبق أن كتبناه تحت عنوان "الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية". فهو يشمل على اتجاهين نظريين هما: الاتجاه الوظيفي والاتجاه الكوني. ولو أن هذا الأخير لا زال البحث جاريا حوله بسبب حداثته، ولم تستو وحدات تحليله بعد، كما أنه ما زال يعاني من العديد من جوانب النقص ونقاط الضعف. وأحد أسباب ذلك، عدم وضوح معالم النظام الدولي الجديد، وحالة عدم الاستقرار في العلاقات الدولية، وبقاء المؤسسات الناشئة بعد الحرب العالمية الثانية ثابتة دون تجديد. فإذا أخذنا نهاية الحرب العالمية الثانية نجد أنها كشفت بوضوح عن معالم النظام الدولي الجديد يومئذ بإنشاء الأمم المتحدة والمؤسسات المرافقة لها، وظهور الثنائية القطبية في العلاقات السياسية والإستراتيجية الدولية. في حين أنه منذ الإعلان الرسمي عن انتهاء الحرب الباردة في عام 1991 إلى غاية كتابة هذه السطور (سبتمبر 2005) – وهي مناسبة مرور ستين سنة على تشكيل الأمم المتحدة ومناقشة أعضاء الأمم المتحدة في نيويورك موضوع إصلاح المنظمة–، لم تتضح بعد معالم النظام الدولي الجديد بالرغم من ظهور مؤسسات ومنظمات جديدة. ومازالت مؤسسات الحرب الباردة هي العاملة في العلاقات الدولية: الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الأوبك، منظمة حلف الشمال الأطلسي.

وفي الأخير يعد هذا الكتاب مساهمة إضافية من المؤلف لإثراء مكتبات كليات العلوم السياسية والإعلام، ومساعدة طلبة العلاقات الدولية على فهم نظريات العلاقات الدولية التي تعد مقياسا أساسيا في تخصص العلاقات الدولية. والدافع الذي حفزني على تأليف هذا الكتاب هو فقر المكتبة من مثل هذه الكتب، إذ بالكاد تجد كتابا متخصصا في نظرية العلاقات الدولية. والموجود منها تجد فيه إشارات طفيفة لنظريات العلاقات الدولية، وأغلب الأعمال في

هذا الميدان هي كتب عامة حول العلاقات الدولية بصفة عامة. لذا نريد بهذا العمل والكتاب الذي سبقه، وضع خط جديد لبناء تراكمية متخصصة في نظرية العلاقات الدولية داخل كليات العلوم السياسية والإعلام.

الدكتور عامر مصباح

20 شعبان 1426 هـ

الموافق لـ

24 سبتمر/أيلول 2005.

مقدمة الطبعة الثانية

تندرج الطبعة الثانية لهذا الكتاب في إطار تحديث المعلومات النظرية وزيادة التنقيح وإدخال مزيد من التعديلات وإجراء التصحيحات على الأطروحات النظرية المتضمنة في النظرتين اللتين احتواهما هذا الكتاب. على اعتبار أن التطورات الأخيرة في العلاقات الدولية قد طرحت تحديات جدية أمام الأفكار والافتراضات النظرية المبشرة بعالم يتفاعل بدون وجود حدود جغرافية أو سياسية أو ثقافية أو إيديولوجية؛ وهي الخاصيات التي يمكن أن يتميز بها النظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ويمكن تلخيص هذه التحديات في نقطتين رئيسيتين وهما: رفض الرأي العام الأوربي التصويت على مشروع الدستور الأوربي وتوحيد السياسة الخارجية في عام 2007، كمظهر للوحدة السياسة الأوربية التي كان يطمح إليها الوظيفيون الجدد. والنقطة الثانية هي حدوث الأزمة المالية العالمية في عامي 2009/2008، وإشراف العديد من اقتصاديات الدول على حافة الإفلاس. لقد أظهرت هذه الأزمة أهمية ومركزية الدولة كفاعل محوري في العلاقات الدولية، فيما يتعلق بالقطاعات التي لطالما اعتمد عليها أنصار النظرية الوظيفية/الوظيفية الجديدة وأنصار النظرية الكونية في بلورة وحدات التحليل الخاصة بهم. وبصفة عامة، كلا الحدثين أظهرا استمرار الدولة كفاعل مركزي في النظام الدولي، وأهمية الاعتبارات القومية التي لا يمكن استبدالها بنظيرتها الإقليمية أو العالمية.

تعكس التحديات السابقة المطروحة على النموذجين النظريين، الحاجة لحوار عميق بين مختلف النماذج النظرية في حقل نظرية العلاقات الدولية؛ حتى وإن تباعدت الأسس والافتراضات ووحدات التحليل لكل نموذج. وهذه هي القضية التي كانت محل اعتبار كبير خلال الطبعة الثانية لهذا الكتاب، وذلك عن

طريق القيام بالربط النظري بين النماذج المختلفة وبيان نقاط محل التقاطع والأخرى المختلف حولها. الهدف من وراء كل ذلك، هو بلورة حقل نظرية العلاقات الدولية كحقل مستقل ذاتيا من الناحية المنهجية، متصلا ومستمرا بباقي حقول المعرفة الاجتماعية الأخرى مثل علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وعلم الأنثروبولوجيا.

الدكتور عام مصباح
26 جمادي الأولى 1431هـ
الموافق لـ 11 /2010/05م

الاتجاه الوظيفي
في
تحليل العلاقات الدولية

أولا: النظرية الوظيفية السوسيولوجية
تعريف الوظيفية
الوظيفية السوسيولوجية
المقدمات الوظيفية السوسيولوجية
وحدات التحليل للوظيفية السوسيولوجية
نقد الوظيفية السوسيولوجية

أولا: النظرية الوظيفية السوسيولوجية:

أولى بدايات ظهور الاتجاه الوظيفي في تحليل الظواهر الإنسانية، كان في علم الاجتماع. وبالتالي كان الفضل لعلماء الاجتماع الأوائل في صياغة المفاهيم الوظيفية التي اتخذت كوحدات تحليل للبناء الوظيفي. ومن بين هؤلاء العلماء الذين ساهموا في البناء النظري الوظيفي، نجد عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم الذي طرح فكرة التضامن الاجتماعي، الذي ينقسم من وجهة نظره إلى تضامن آلي وتضامن عضوي. كما طرح فكرة تقسيم العمل. وكانت هذه المفاهيم هي القاعدة الأولية للبناء الوظيفي النظري.

وفي بداية القرن العشرين إلى الستينيات منه، قام عدد من علماء الاجتماع بتطوير وصياغة مفاهيم النظرية الوظيفية السوسيولوجية في زحمة شهرة النظرية الماركسية، وقيام المجتمعات الاشتراكية والمد الشيوعي عبر العلاقات الدولية. والعامل الذي أعطى دفعا قويا للنظرية الوظيفية هو الانقسام العرقي الحاد داخل المجتمع الأميركي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين بين السود والبيض، وقيام الاحتجاجات في الشوارع والإضرابات في كبرى المدن الأميركية. انبثق على إثرها الفكر الوظيفي، وتعميق أهمية التكامل الاجتماعي عبر مستويات التفاعل الاجتماعي بين جميع مكونات المجتمع بدلا من الصراع بينها. وكان على رأس هؤلاء العلماء تالكوت بارسونز كما سيأتي معنا.

وتناولنا للاتجاه الوظيفي في تحليل العلاقات الدولية؛ سيبدأ من الوظيفية السوسيولوجية، ثم الوظيفية التقليدية في العلاقات الدولية، ثم الوظيفية الجديدة.

تعريف الوظيفية:

تعددت تعاريف العلماء لمصطلح "الوظيفية The Functionalism" كمصطلح مجرد أو كمعنى لبناء نظري معين. كما يرجع تباين تعريفات مصطلح الوظيفية إلى استخدام هذه النظرية في تخصصات علمية مختلفة، من علم الاجتماع إلى علم العلاقات الدولية إلى تخصصات أخرى من المعرفة الاجتماعية. وبالتالي يتدخل نوع الاهتمام العلمي في المحتوى الذي يعطى للمصطلح. ومع ذلك فإننا نورد هذه التعريفات على تباينها لنضع الطالب في صورة حول مصطلح الوظيفية، على اعتبار أن المصطلحات أو المفاهيم هي المفاتيح المساعدة على فهم أي نظرية. وفيما يلي إليك هذه التعاريف:

يرى هوراس كالن Kallen Horace أن: "المعاني المحددة للوظيفية هي: الانتقال والأنماط الدينامية والعمليات والنمو والامتداد والانبثاق".

وقد ذهب مارتندال دون Martindale Don (1961) إلى أن: "معاني الوظيفية تتحدد في الوظيفية بالمعنى الرياضي، والوظيفية في الرياضيات تتمثل في المتغير الذي تتحدد قيمته بواسطة واحد أو أكثر من المتغيرات الأخرى ... والوظيفية بمعنى النشاط المفيد ... والوظيفية خاصية للنشاط الملائم ويتجسد ذلك في العلاقة الموجودة بين الحاجة والنشاط. .والوظيفية كتحديد للنسق والنشاط المبلغ للنسق...".

ويعرّفها روبرت ميرتون Robert Merton بأنها: "تتمثل في تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين".[1]

---

1 السيد علي شتا، **نظرية علم الاجتماع** الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993)، ص. 288.

وهناك من يحدد معاني الوظيفية في أنها: "أثر تحدثه الظاهرة حيث لا يكون الأثر مقصودا بالضرورة ممن لهم علاقة. وعلى سبيل المثال قد يفسر امتلاك الزرافة رقبة طويلة تمكنها من التغذية من أوراق الأشجار، ومن ثم فالرقبة تؤدي وظيفة مهمة لبقاء الكائن الحي..."[1].

وهناك من يعرّفها بأنها: "طريقة تحليل نظامية حيث البنى التي يتكون منها النظام والوظائف التي تؤديها تلك البنى ... يفترض هذا المنهج أن لأي نظام سياسي وظائف معينة ينبغي تأديتها إذا أريد أن يستمر النظام. ثم تحدد البنى التي تؤدي تلك الوظائف ويفحص أسلوب أدائها. ثم تؤسس صلات بين أسلوب أداء هذه الوظائف الأساسية ونوع الثقافة السياسية الموجودة في المجتمع..."[2].

وهناك من يعرّفها بأنها: "تركز على الأغراض أو المهام، خاصة تلك المنجزة من طرف المنظمات. بعض النظريات فسرت تطور المنظمات، خاصة المنظمات الدولية كاستجابة لزيادة في عدد المهام المطلوبة الانتباه"[3].

ويمكننا تعريف الوظيفية بأنها: مصطلح يشير إلى نظرية كبرى في علم الاجتماع، ثم طبقت في علوم أخرى كعلم السياسة وعلوم الإعلام والاتصال وعلم النفس، وعلم الإدارة وغيرها من العلوم الإنسانية. وهي تدرس الظواهر الاجتماعية من خلال تحليل وظائفها، أو تدرس المجتمع من خلال تحليل وظائف أنظمته النسقية. وهي تيار محافظ لا ينشد التغيير الراديكالي وإنما إذا كان ولابد من التغيير فيجب أن يكون تغييرا جزئيا في الأنظمة الفرعية للنظام الكلي، لكي لا يختل النظام الكلي. وتؤكد الوظيفية على فكرة التكامل بين أنظمة المجتمع الفرعية للحفاظ على النظام الكلي، ويتحقق التكامل داخل النظام الكلي عبر عملية التنشئة الاجتماعية والمعايير الاجتماعية والأفكار والرموز الثقافية.

---

1 جوفر روبرت و أليستار إدواردز، مرجع سبق ذكره، ص. 179.

2 نفس المرجع السابق، ص. 435.

3 Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, Op. Cit., P. 580.

الوظيفية السوسيولوجية

الافتراضات العامة:

ينطلق التفسير الوظيفي من مجموعة من الافتراضات الأولية التي هي بمثابة المقدمات النظرية للتحليل السوسيولوجي. من هذه الافتراضات، أن المجتمع يشكل بناءً اجتماعيا، ويحدد هذا البناء على أنه عبارة عن أنماط ثابتة نسبيا من السلوك الاجتماعي المتفاعل على نحو متكامل. وداخل البناء الكلي، هناك أبنية جزئية مهمة في التحليل الوظيفي مثل الأسرة والدين والسياسة والاقتصاد؛ تتفاعل هي الأخرى بشكل وظيفي على أساس تقوم بوظيفة وتتلقى حاجة.

ويقضي الافتراض الثاني بأن كل عنصر من عناصر البناء الاجتماعي يفهم من خلال تحليل وفهم وظيفته الاجتماعية التي يقوم بها وهي تمثل في نفس الوقت مبرر وجوده. وتعني الوظيفة في جوهرها تلك النتائج أو الآثار التي تترتب عن سلوك اجتماعي معين تمتد لقطاع معين من المجتمع أو لجميع قطاعاته ككل. ومن ثم فإن كل جزء من المجتمع له وظيفة واحدة أو أكثر هامة، وهي تمثل شرطا ضروريا في استمرار المجتمع. بمعنى آخر، أن المجتمع الإنساني كنظام اجتماعي هو قائم في جوهره على التفاعل الوظيفي الكلي، وبين مكوناته الفرعية، بشكل يؤدي إلى خلق صف من الحاجات التي لا يمكن إشباعها إلا من خلال هذا التفاعل الوظيفي.

من ناحية أخرى، يقوم المجتمع كنسق أو نظام اجتماعي كلي على فكرة التوازن في التفاعلات الوظيفية، سواء من حيث أداء الوظائف أو من حيث إشباع الحاجات. لا يحدث مثل هذا التوازن من فراغ، وإنما يتم ذلك من خلال ضرورة توفر التفاعلات والعلاقات المتبادلة بين الأنساق الفرعية في شكل متكامل لا متصارع. فعلى سبيل المثال، كما يحتاج المجتمع إلى إشباع

حاجاته من الأمن وتوفر الغذاء، كذلك هو بحاجة لإشباع حاجاته من الثقافة والمعرفة والتربية عبر النسق التربوي ومؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة؛ كما هو مؤكد عند علماء النفس الاجتماعي أيضا.[1]

رواد الوظيفية السوسيولوجية

تزعم الوظيفية السوسيولوجية مجموعة من العلماء والباحثين في علم الاجتماع المعاصر، من بينهم عالم الاجتماع ماليوفسكي برونسلو Malnowski Bronislaw، الذي ولد في عام 1884، وتوفي في عام 1942. وقد بلور أفكاره الوظيفية من خلال مجموعة من المؤلفات التي من بينها "الثقافة في معارف العلوم الاجتماعية Culture In Encyclopedia of" Social Science، وكتاب "ديناميكيات ثقافة التغيير The dynamics of Culture Change" وقد نشر عام 1945، وكتاب "مغامرون غرب المحيط الهادي Argonauts of The Western Pacific" وقد نشر هذا الكتاب عام 1922.

وبالرغم من الميول الأنثروبولوجية لــ ماليوفسكي برونسلو، إلا أنه طرح العديد من الأفكار الوظيفية في أعماله العلمية. فتحليله الوظيفي الاجتماعي قائم على التسليم ابتداءً بأن الإنسان يحتاج للغذاء والإنجاب والمأوى وغيرها من الحاجات الاجتماعية الأساسية للإنسان، وبناءً على ذلك تبدأ دوافع الإنسان تتبلور فزيولوجيا ثم يعاد بناؤها على أساس العادة المكتسبة عبر عمليات التنشئة الاجتماعية؛ التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تشكيل الأنساق الثقافية والنظمية داخل المجتمع ككل. لذلك، الثقافة في نظره هي ظاهرة رمزية أساسية في

---

1 كمال الدسوقي، النمو التربوي للطفل والمراهق (بيروت: دار النهضة العربية، 1979)، ص ص. 335-39.

التنظيمات الاجتماعية وحتى في التكنولوجيا، ويتم فهمها باعتبارها الجهاز الشرطي الذي يتم فيه التمرين على مهارات ومعايير إدماج الطبيعة الإنسانية ضمن الأنساق الاجتماعية والنماذج السلوكية المقبولة اجتماعية وتحمل المضمون الرمزي والقيمي للمجتمع. أما من ناحية الترتيب النسقي لحياة الإنسان، فإنه يرى أن الإنسان لا يواجه المصاعب منفردا داخل المجتمع، ولكنه منظم ضمن أسر ومجتمعات محلية وقبائل —كأنساق فرعية– تخضع السلطة والزعامة فيها للتنظيم الثقافي المسيطر، أي أنها محددة ثقافيا. كما أن نسق الإنتاج والتوزيع والاستهلاك يجب أن يمارس وينفذ حتى على مستوى المجتمعات المحلية الأكثر بدائية. بصفة عامة، يؤكد مالينوفسكي في تحليله الوظيفي للنسق الاجتماعي على وظيفة الثقافة الرمزية داخل المجتمع.[1]

من ناحية أخرى، استخدم ماليوفسكي برونسلو مصطلح "النظام"، كأداة تحليل في التفسير الوظيفي لعمليات التفاعل بين المستويات المختلفة. وتعني كلمة "النظام" بالنسبة إليه، أي جماعة اجتماعية تؤدي وظيفة اجتماعية ظاهرة، أو تشبع حاجة اجتماعية مستترة. وإذا ما أسقط هذا المفهوم على ظاهرة الثقافة، فإنه يمكن تقسيم النشاط الثقافي العام للمجتمع إلى وحدات تنظيمية متميزة، بحيث يطلق على كل وحدة من هذه الوحدات مصطلح النظام، وهذه النظم هي العناصر الثقافية المتفاعلة وظيفيا، التي تخضع للبحث والدراسة العلمية. وبالتالي يمكن اعتبار الثقافة كجهاز وظيفي يعمل على إشباع الحاجات والمستلزمات الوظيفية المتعددة، مثل تحقيق التكامل والانسجام الاجتماعي وردم الفوارق القيمية والإيديولوجية وتلطيف حدة الصراع وتنظيم المنافسة وتهذيبها بين الوحدات المختلفة المكوّنة للنظام. ويتألف النظام عنده من ست وحدات جزئية هي:

---

1 سيد علي شتا، **نظرية علم الاجتماع** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993)، ص. 292.

1ـ الميثاق: والذي يتضمن الأغراض والغايات التي يسعى وراءها النظام والقيم التي يحملها، بشكل يعمل بفعالية باتجاه توجيه السلوك الإنساني داخل المجتمع. بمعنى آخر، يمثل الميثاق القواسم التي ترتكز عليها قواعد لعبة التفاوض والمساومة بين أعضاء المجتمع.

2ـ العاملون: يشير المكوّن الثاني في النظام إلى مجموعة الأعضاء الذين يتفاعلون بينهم على أساس إشباع الحاجات وأداء الوظائف، بشكل يصبح سلوكهم تتحكم فيه الغاية من وجود النظام. إن المحرك الأساسي لسلوك العاملين نحو الغايات هو المهارات الاجتماعية والامتيازات والمكافآت التي يمنحها النظام وبعض مبادئ السلطة.

3ـ القواعد والمعايير: وتعبر عن مجموعة المبادئ الأخلاقية والفنية والقانونية المقبولة أو المفروضة على الأعضاء، على أساس مهاراتهم وسلوكهم في الجماعة. من ناحية أخرى، تشير قواعد ومعايير النظام إلى محددات تنظيم السلوك الوظيفي للأعضاء، التي تصبح عبر العادة لغة التفاعل الوظيفي تتحكم في السلوك الاجتماعي بشكل آلي.

4ـ الجهاز المادي، والذي يشمل جميع مكونات البيئة الفيزيقية للنظام، سواء الموجودة فيها بالطبيعة مثل الهواء والجغرافيا والمناخ والتربة، أو الموجودة بفعل تدخل الإنسان مثل الطرق والتنظيم العمراني والتكنولوجيا والآلات ونمط الإنتاج ومستوى التطور الصناعي وغيرها.

5ـ الأنشطة، يشير هذا المكوّن في النظام إلى مجموع السلوكيات التي تعكس مبرر وجود النظام واستمراره في نظر أعضائه، مثل تنظيم الثروة وتوزيع العمل، والتخصص الوظيفي، والمراسيم الرمزية.

6ـ الوظائف، والتي تعني النتائج الفعلية للتفاعل الوظيفي التي يسعى وراءها النظام والعاملون فيه، مثل وظائف التربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية والصحة وتوفير الغذاء وكل الشروط الضرورية للوجود الإنساني واستمرار النظام.

كما قام ماليوفسكي برونسلو بتحديد بعض النظم الأساسية المكوّنة للمجتمع (هذه النظم هي أيضا موضوع لعلم الإنثروبولوجية[1])، والتي تقوم بأداء الوظائف وإشباع الحاجات الاجتماعية المختلفة. ومن هذه النظم: نظام الأسرة، ونظام الزواج، ونظام القرابة، والتي تقوم بوظيفة إشباع حاجة التناسل والإنجاب وتنظيم النوع الإنساني وغيرها. والنظم المهنية والفنية التي تقوم بوظيفة إشباع حاجة تسهيل حياة الأفراد في المجتمع وتنظيمها. أما النظم السياسية والدينية فتقوم بإشباع حاجات التكامل بين مختلف الأنظمة والجماعات الاجتماعية والأفراد في المجتمع، من حيث الإدراك الاجتماعي وطريقة تنظيم السلطة والتسامح حول الاعتقادات.[2]

ومن الناحية المنهجية، فإننا نجده يرفض فكرة التجزئة والتفكيك في تحليل الظواهر الاجتماعية، على اعتبار أن الظواهر الاجتماعية تؤدي وظائف معينة ضمن نسق اجتماعي معين، بشكل متكامل. فبالنظر إلى ظاهرة الثقافة، فإنه يرى أنها تؤدي وظيفة إشباع حاجات عضوية نفسية ورمزية عالمية للأفراد. ويوضح ذلك بقوله: "يجب أن تفهم على أنها وسيلة لغاية، أي بالمعنى الآلي أو الوظيفي".[3]

الرائد الآخر الذي ساهم في صياغة مفاهيم النظرية الوظيفية السوسيولوجية وكان أكثر وضوحا وعمقا في تحليله، هو عالم الاجتماع روبرت ميرتون

---

1 محمد الجوهري، الأنثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية (د. م.: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص ص. 828 – 91.

2 علي عبد الرزاق جلبي، **الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع** (دار المعرفة الجامعية، دون ذكر مكان النشر، 1999)، ص ص. 190 ـ 95.

3 ريتشارد كليز، مايكل تومبسون، وأرون ويلدفسكي، نظرية الثقافة، تر. علي سيد الصاوي، مر. وتق. الفاروق زكي يونس (الكويت: مطابع الرسالة، 1997)، ص. 289.

Robert Merton. فهو أحد منظري النظرية الوظيفية الأوائل والرئيسيين، بلور أفكاره الوظيفية من خلال الكتب التي نشرها؛ والتي منها كتاب "النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي Social Theory & Social Structure". والكتاب الثاني بعنوان: "الوظائف الظاهرة والكامنة Manifest and Latent Functions".

وقد طرح روبرت ميرتون Robert Merton –من الناحية المنهجية– ثلاثة افتراضات أساسية هي بمثابة الصعوبات المنهجية التي تواجه التحليل الوظيفي للظواهر الاجتماعية، وفي نفس الوقت تشكل محاور مركز الاهتمام الوظيفي. وهذه الافتراضات هي كالتالي:

1– افتراض الوحدة الوظيفية للمجتمع Functional Unity of Society. يتضمن هذا الافتراض فكرة أن المعتقدات المقننة (العناصر الثقافية) أو الأساليب الموحدة (الأدوار والنظم والنشاط الاجتماعي)، تعتبر وظيفة بالنسبة للنسق الثقافي أو الاجتماعي ككل، تترابط وتتفاعل فيما بينها وظيفيا وتحافظ على تكامل النسق ككل. لكن المشكلة التي تعترض هذا الافتراض هي عدم عموميته على المجتمعات الصناعية الأكثر تعقيدا وتخصصا وتوزيعا للعمل. بالإضافة إلى أنه يمكن أن لا تكون بعض العناصر تتمتع بالخاصية الوظيفية، بالنسبة للنسق الاجتماعي ككل، وإنما تكون وظيفتها جزئية في المجتمعات الصناعية. وبالتالي أي حكم يطلقه عالم الاجتماع، بأن عنصرا معينا يقوم بدور ووظيفة ضمن النسق الاجتماعي، لابد أن يوضح الجزء الذي يؤدي نحوه هذا العنصر تلك الوظيفة؛ وهذا يعني بطريقة أخرى أنه ليس حكما عاما. ومن الأمثلة الشائعة في ذلك، القول بأن الدين يؤدي وظيفة التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات الإنسانية هو ليس حكما عاما، إذا ما سحب على حالة ايرلندا الشمالية، التي يسود فيها انقسام ديني ترتب عنه حرب ضروس امتدت مئات السنين؛ وكذلك لا ينسحب على المجتمعات التي تتميز بالانقسام الديني العميق مثل الهند والصين.

2ـ افتراض الوظيفة الشاملة Universal Functionalism: يعني هذا الافتراض أن كل عنصر يؤدي بالضرورة وظيفة إيجابية داخل النسق الاجتماعي. لكن ما يعترض هذا الافتراض هو أنه ليس كل العناصر داخل النسق الكلي تؤدي وظيفة إيجابية بل ربما يكون بعضها يعمل كمعوق وظيفي Dysfunctional، يحول دون الأداء الوظيفي الجيد للنسق كما يعتقد روبرت ميرتون. وعندئذ تصبح العوائق أو العيوب الوظيفية تولد نتائج غير وظيفية أو تعمل في اتجاه معاكس للوظائف الإيجابية للنسق الكلي. ومن الأمثلة على ذلك، عندما ترتفع مستويات البطالة إلى درجات عالية في المجتمعات الصناعية التي تعتمد في تطورها الاقتصادي على القدرة العالية في الاستهلاك، فإنها تؤدي إلى الركود الاقتصادي بسبب شح السيولة لدى المستهلكين في استعياب الحجم الفائض من الإنتاج. وهنا يمكننا القول أن البطالة تمثل عيبا وظيفيا في النسق الكلي. كذلك وجود الانقسامات الطائفية والعرقية داخل المجتمعات العربية، مثل الانقسام بين الشيعة والسنة (في العراق واليمن)، يعمل كعيب وظيفي نحو الاستقرار والتكامل السياسي المحلي وربما الإقليمي.

3ـ افتراض الضرورة الوظيفية Necessity Functionalism: يتضمن هذا الافتراض فكرة المستلزمات الوظيفية، والتي تعني أن هناك وظائف أساسية يجب تحقيقها من أجل استمرار النسق. كما يتضمن فكرة ضرورة وجود الأشكال الاجتماعية والنظم والأساليب التي يتم عبرها إنجاز الوظائف. إن هذا الافتراض يشير إلى المستوى الضروري الواجب توفره من إنجاز الوظائف حتى يستمر النسق، مثل توفر الأمن. إذ لا يمكن تصور نسق معين يتفاعل وظيفيا في ظل وجود اضطرابات سياسية أو حروب أهلية مثل الحرب الطائفية القاسية في العراق عام 2006، والحرب بين الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين في عام 2010/2009.

بالإضافة إلى ما سبق، طرح روبرت ميرتون أيضا فكرة الوظائف الظاهرة Manifest Functions والوظائف الكامنة Latent Functions، والتي تشير إلى

أن هناك عناصر في النسق الاجتماعي تحقق وظائف مقصودة ومعلن عنها وهي السبب المباشر والجوهري في وجود النسق في حد ذاته؛ وهناك وظائف أخرى يتم القيام بها لكنها ليست مقصودة في حد ذاتها.[1] الحقيقة أن التمييز بين نوعي الوظائف له نتائجه المنهجية في التحليل الوظيفي للظواهر الاجتماعية، بحيث تساعد الباحث على تحديد وتحليل تلك السلوكيات التي يبحث عنها النسق بشكل مقصود والسلوكيات الأخرى الجانبية المرافقة لها. وتتحدد الوظائف الظاهرة في النتائج الموضوعية التي تحدثها سمة اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو دينية معينة، تلك النتائج التي تفرض على الأفراد تبنيها والتكيف معها، فهي إذن نتائج يتوقع الأفراد حدوثها. أما الوظائف الكامنة فتتحدد في النتائج غير المقصودة وغير المقررة أصلا لكنها موجودة وتؤثر في سلوك وتوقعات النسق.[2] بمعنى آخر، تكمن الوظائف الكامنة في النتائج غير المعلن عنها في أهداف النسق بشكل رسمي وإنما تتوخى عند وضع الأهداف، أو تدرك فقط لاحق عندما يتفاعل النسق وظيفيا. ومن الأمثلة التطبيقية لهذا التصنيف، نجد أن الوظيفة الظاهرة للاستهلاك هي الانتفاع المتعدد الأشكال بالنسبة للمموّن والمستفيد، بينما الوظيفة الكامنة لهذه الظاهرة هي تحقيق الهيبة وتأكيدها وكذلك توفير مناصب الشغل وتحريك الاقتصاد وزيادة ثروة النسق والمحافظة على أسلوب معين في الحياة.

أما عند تحليل روبرت ميرتون لظاهرة النظام السياسي، فقد طرح فكرة "البدائل الوظيفية Functional Alternatives". وتعني أن تحقيق الحاجات الوظيفية للجماعات المختلفة مثل رجال الأعمال وجماعات الضغط وحتى الأفراد، يجب ألا يتوقف على النظام السياسي وحده، وإنما هناك بدائل متنوعة

---

1 علي عبد الرزاق جلبي، **الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع** (دار المعرفة الجامعية، دون ذكر مكان النشر، 1999)، ص: 190 ــ 99.

2 علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سبق ذكره، ص: 200 ــ 217.

لإنجاز هذا الإشباع. وهو المعنى الليبرالي الكامن وراء النظر للدولة كحكم وسط في اللعبة التنافسية وترك الفرص لانتفاع مكونات النسق من بعضها البعض عبر التفاعل الوظيفي. ويمكننا القول في هذه النقطة، أنها مشتركة بين النظرية الوظيفية والنظرية الليبرالية كما هو مؤكد عند أنصارها.[1]

لكن بالرغم من جوانب الجذب في التحليل الوظيفي، خاصة تلك المتعلقة بأنه قادر على احتواء وتغطية جميع النشاط الإنساني داخل النسق، إلا أن ذلك لا يعمل دائما وفق التوقعات المرغوبة. وهنا يتحدث روبرت ميرتون عن مفهوم المعوقات أو العيوب الوظيفية Dysfunctions والتي يعرّفها بأنها: "تلك النتائج التي يمكن ملاحظتها والتي تحد من تكيف النسق أو توافقه". أو تلك أنماط السلوك التي تعمل بالاتجاه المناقض للتفاعل الوظيفي، والتي في بعض الأحيان تكون نتائج طبيعية مشتقة من التطورات التي تجري داخل المجتمع. والمثال العملي الذي يطرحه لتوضيح هذا المفهوم هو أن التمييز العنصري في المجتمع (كالذي كان سائد في المجتمع الأميركي إلى غاية ستينيات القرن العشرين وأيضا في جنوب إفريقيا إلى غاية نهاية الثمانينيات من نفس القرن) يعد معوقا وظيفيا في مجتمع يدعو إلى الحرية والمساواة والعدالة ويعلي من معاني الديمقراطية ومناقب العالم الحر. فهو يقول في هذا الإطار: "إن مفهوم المعوقات الوظيفية بما يتضمنه من ضغط وتوتر على المستوى البنائي، يمثل أداة تحليلية هامة لفهم ودراسة الديناميكيات والتغير . . .".[2] وهذا يعني من الناحية المنهجية، أن العيوب الوظيفية ليست نقصا ذاتيا في التحليل الوظيفي بقدر ما توفر الحل لمعالجة بعض الأشكال السلوكية غير الوظيفية التي هي موجودة في

1 Tim Dunne, «Liberalism, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 165-67.

2 نيكولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، تر. محمود عودة وآخرون (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997)، ص ص. 320ـ38.

المجتمع، وتوفير الإجابات النظرية الكافية عليها. في نفس الوقت، طرح فكرة العيوب الوظيفية هو في جوهره توفير الإجابة على أطروحة الصراع الطبقي المطروحة من قبل الماركسية[1] وفكرة الاستغلال المطروحة لاحقا من قبل أنصار النظرية التبعية[2] في العلاقات الدولية.

الرائد الثالث الذي ساهم في بناء النظرية الوظيفية السوسيولوجية هو دون فان برج Den Van Berg. وقد تمثلت مساهمته في كتابه "الجدلية والوظيفية Dialectic & Functionalism" والذي نشر في عام 1960. وقد جمع في هذا الكتاب أفكاره حول التحليل الوظيفي للظواهر الاجتماعية التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- اعتبار المجتمع نسقا كليا مؤلفا من مجموعة من الأجزاء المتكاملة فيما بينها بنائيا، والمترابطة وظيفيا حتى يحقق النسق أهدافه.

2- اعتمادية العملية الاجتماعية، بسبب وجود تعدد في العوامل الاجتماعية، وتبادل في تأثير العملية الاجتماعية بين الأنساق الفرعية. بمعنى أن تفاعل النسق الوظيفي هو في اعتماد متبادل وليس في حالة صراع.

3- تخضع الأنساق الاجتماعية لحالة من التوازن الديناميكي في التفاعل الوظيفي، من خلال حالة الاستجابة التلاؤمية لمتطلبات التغيير الخارجي، كزيادة التخصص الوظيفي والتوزيع في العمل بشكل يسع جميع مطالب الإشباع الوظيفي في المجتمع وبشكل متوازن بما يساعد على التكامل النسقي والاستمرارية في العملية الوظيفية.

---

1 عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع: النشأة والتطور (بيروت: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص ص. 221 -25.

2 Frans J. Schuurman, "Introduction: Development Theory in The 1990s," In Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory, ed. Frans J. Schuurman (Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, 1996), pp. 06 - 14.

4- يمكن أن تحدث التوترات والانحرافات والقصور الوظيفي داخل النسق (والمعبر عنها بالعيوب الوظيفية عند ميرتن)، غير أنها تحل نفسها بنفسها وصولا للتكامل والتوازن. وبذلك تكون هذه التوترات حالة صحية كانعكاس للتطور الذي يحدث داخل النسق من حين لآخر.

5- يحدث التغيير بصفة تدريجية تلاؤمية أكثر مما يحدث بصفة فجائية؛ على عكس ما يعتقد الماركسيون.[1] إن التغيير حالة طبيعية للزيادة المتنامية في تقسيم العمل والتراكم المتأني في الحاجات، بحيث أنه في حالة التفاعل الوظيفي العادي سوف يتم الاستجابة لمثل هذه المتطلبات المتجددة.

6- يأتي التغيير من مصادر ثلاثة رئيسية تتمثل في: تلاؤم النسق وتكيفه مع التغيرات الخارجية، والنمو الناتج عن الاختلاف الوظيفي والثقافي، والتجديد والإبداع من جانب أفراد المجتمع وجماعاته. والمحصلة النهائية، أن التغيير يعني أن التفاعل الوظيفي يستجيب بشكل متسق للتغيرات التي تحدث داخل النسق، دون الإضرار بالشكل العام لعمل النسق.

7- يتمثل العامل الأساسي من أجل خلق التكامل الوظيفي الاجتماعي، في الاتفاق العام حول القيم الاجتماعية العليا والمضمون الثقافي المحمول بواسطة الأنساق الفرعية. بمعنى أن التكامل هو تكامل القيم الذي ينعكس على التكامل الوظيفي الاجتماعي.[2]

أثريت مساهمة دون فان برج من خلال الأعمال التي قام بها ليفي ماريون Levy Marion، في كتابه المشهور "بنية المجتمع The Structure of Society"، والذي نشر في عام 1952. لقد بلور صيغته الوظيفية في التحليل من

---

1 جورج لاباساد ورينيه لورو، <u>**مقدمة في علم الاجتماع**</u>، تر. هادي ربيع، ط, 2 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986)، ص. 88.

2 السيد علي شتا، <u>**نظرية علم الاجتماع**</u> (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993)، ص ص. 292ـ99.

خلال الأفكار التي طرحها في كتابه المشار إليه سابقا؛ والتي منها فكرة "المتطلبات الوظيفية" للمجتمع. تتحدد المتطلبات الوظيفية بالنسبة إليه في مفردات من قبيل تمايز الدور الاجتماعي وتحديده، ونمط وضرورة الاتصال، والتوجيه المعرفي المشترك داخل النسق، والأهداف المشتركة، والتغيرات العاطفية للمنظمة، والتنشئة الاجتماعية والضبط الفعال لأشكال السلوك، والتنظيم المعياري للوسائل.

من ناحية أخرى، قام ليفي ماريون بإقامة علاقة بين تمايز الأدوار الاجتماعية وتمايز المجتمعات بناء على متغيرات إمبريقية وهي: السن، الجيل، الجنس (ذكر/أنثى)، الوضع الاقتصادي، النفوذ السياسي، الدين، طرق التفكير، البيئة غير البشرية، والتضامن.[1] والمعنى المقصود من وراء ذلك، أن تمايز الأدوار قائم على هذه العناصر أو المتغيرات التي يقوم عليها التفاعل الوظيفي. ففي المجتمعات البدائية يختلف التفاعل الوظيفي عن المجتمعات الصناعية، بناء على الاختلاف في المتغيرات المشار إليها سابقا.

وقد حاول الوظيفيون بناء نظريتهم على أسس إمبريقية، من خلال إقامة دراسات ميدانية تعتمد على الملاحظة وجمع المعلومات وتحليل العلاقات، ثم صياغة البناءات النظرية في شكل وحدات تحليل. ومن الذين ساهموا في هذا المجال نجد عالم الاجتماع أر. راد كليف ـ براون A. R. Radcliffe-Brown؛ الذي ولد في عام 1881، وتوفي في عام 1955. ومن أهم مؤلفاته: "سكان جزيرة أندامان The Andaman Islanders" والذي صدر في عام 1922؛ وكذلك مقال: "حول العلاقات المرحة On Joking Relations"؛ ومقال بعنوان: "التتابع الأبوي والأموي".

1 السيد علي شتا، مرجع سبق ذكره، ص ص. 300 –14.

ففي كتابه "سكان جزيرة أندامان"، حاول راد كليف بناء تحليله الوظيفي انطلاقا من دراسة النظام الاجتماعي لسكان جزيرة أندامان؛ وذلك بتحليل العادات الاحتفالية لسكان هذه الجزيرة من منظور وظيفي. وهذا يعني القيام بتحليل مكوناتها وملاحظة تأثيرها على عمل النظام في إشباع الحاجات، مما يعني تحليل هذه العناصر في إطار نسق وظيفي تترابط ضمنه في سلسلة من الوظائف. وعند طرح التحليل الوظيفي ضمن النسق، فهذا يعني القيام بالتحليل الوظيفي البنائي. إنه التحليل الذي يركز على بيان ديناميكيات البناء في إنتاج الوظائف أو المخرجات الوظيفية. وما يميز هذا النموذج من التحليل عن التفسير البنيوي، هو أن الأول يركز على النتائج المترتبة عن البنية، في حين يركز الأخير على جوهر البنية في حد ذاتها.

من ناحية أخرى، يرى أ. ر. راد كليف ـــ براون أنه من أجل استمرار أي نظام اجتماعي في التفاعل الوظيفي؛ لابد من استمرار شروط وجوده وبقائه والمحددة من حيث الجوهر في إنتاج الوظائف والقدرة على التكيف واحتواء جميع متطلبات العمل الوظيفي الناتجة أساسا عن التغيرات العميقة التي تحدث في المجتمع؛ مثل زيادة عدد السكان والتوسع في النشاط الصناعي والزيادة الحادة في الحاجات والتوازن بين الحاجات والوظائف. بمعنى آخر، ألا تتفوق الحاجات على الوظائف المنتجة، فتتحول الأولى إلى عيوب وظيفية تعوق استمرار التفاعل الوظيفي داخل النسق.

وفي مقاله: "التتابع الأبوي والأموي"، حاول أ. ر. راد كليف ـــ براون صياغة قانون سوسيولوجي من منظور وظيفي، وذلك من خلال اعتباره الحياة الاجتماعية البشرية تتطلب هيكلة العلاقات الاجتماعية بشكل تتحدد فيها حقوق وواجبات الأعضاء وتتقلص معها الصراعات بين مكونات النسق، التي إذ لم تجد طريقها نحو الحل؛ فإنها تنذر بتدمير البنية الوظيفية نفسها (النسق الاجتماعي). المعنى الذي يقصده من وراء هذه الفكرة، هو توفير الفرص

المتكافئة لجميع مكونات النسق في التعبير عن حاجاتها الضرورية بطريقة سلمية، والتقليص من فرص وجود قطاعات من المجتمع تتفاعل خارج النسق الكلي كعيوب وظيفية؛ كوجود مثلا السود في جنوب إفريقيا خارج الانتفاع الاقتصادي والسياسي في ظل نظام الميز العنصري أو وجود العديد من قادة المعارضة في السجون في ظل الأنظمة الاستبدادية.

وفي مقاله: "حول العلاقات المرحة On Joking Relations"، يرى أ. ر. راد كليف ـــ براون أن المرح له وظيفة تلطيف الصراع في المجتمعات التي تتميز بالانقسامات الإثنية أو الاجتماعية والاقتصادية، بحيث يعمل على إضفاء معاني الأمل والسرور والرضا بالحياة الاجتماعية السارة للفئات الاجتماعية المختلفة. الحديث عن أشكال الفرح داخل المجتمعات يعني إسقاط التفسير الوظيفي على موضوعات علم الإنثروبولوجيا،[1] بحيث أن هذا الأخير هو الذي يتتبع العادات والقيم الثقافية والأشكال المختلفة ومحتوياتها الرمزية، وتأثيرها على النظام الاجتماعي ككل. والنتيجة التي يريد الوصول إليها هي الوظائف الظاهرة والكامنة وراء الأشكال المختلفة للمرح في تحقيق التكامل والتلاحم الوظيفي للنسق. وهذا لتأكيد دور التفسير الوظيفي-البنائي في التحليل السوسيولوجي، وذلك من خلال اعتقاده أن استمرار وجود النسق الكلي يعتمد على تفاعل العلاقات الوظيفية بين الأجزاء إلى حد كبير.[2]

يضاف إلى المساهمات السابقة، مساهمة أرثر ستشكومب Arthur L. Stinchcombe في دعم البناء النظري للوظيفية السوسيولوجية من خلال كتابه: "بناء النظريات الاجتماعية Constructing Social Theories". في هذا الكتاب، حلل أرثر ستشكومب الظواهر الاجتماعية تحليلا وظيفيا من خلال

1 محمد حسن غامري، **مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة "علم الإنسان"** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991)، ص. 84-99.

2 علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 190 ــ 92.

شرح الأسباب المؤدية إلى النتائج. وبناءً على ذلك، وضع ست سلاسل ممكنة للسببية، كل حلقة منها تفضي إلى الحلقة اللاحقة من النتائج وهي: التطور البيولوجي يؤدي إلى التطور الاجتماعي، الذي يؤدي بدوره إلى التخطيط الفردي والجماعي من أجل تحقيق النتائج المفضية إلى إشباع الحاجات المختلفة، إشباع الحاجات تؤدي بدورها إلى المكافأة الاجتماعية الناجمة عن أداء العمل؛ وهي تعني تحقيق إشباع الغير. ويمكن اختصار هذه السلسة في ثلاثة أنماط أساسية هي: التخطيط الواعي والتقوية السلوكية والانتقاء البيئي.

يتعلق النمط الأول المتمثل في التخطيط، بتصميم النماذج السلوكية التي تربط بين المقدمات والنتائج وتترتب عنها توقعات الحصول على إشباعات معينة؛ على خلفية الافتراض العام الذي يقضي بغرضية السلوك الإنساني. وهو افتراض مركزي في التحليل الوظيفي.

أما النمط الثاني المتمثل في التقوية السلوكية —المعبر عنه من قبل أنصار نظرية التعلم الاجتماعي في علم النفس الاجتماعي "بالتعزيز"-،[1] يتجسد في سلوك التعزيز للفعل الذي يترتب عنه نتائج سارة بالنسبة للآخرين الذين يكافئون، وبالتالي سوف يعززون السلوك المماثل في المستقبل. فالأم كثيرا ما تتعلم ما يحب أولادها أكله بواسطة رد فعلهم عن تناول طعام معين. لكن عملية التعليم هذه تفترض مسبقا ليس فقط أن تعترف الأم بالصلة بين الفعل والنتيجة، ولكن أيضا أن الأم تقصد تلك النتيجة على افتراض من الوظيفيين أن السلوك الإنساني غرضي وليس عشوائيا.

يتمثل النمط الثالث في الانتقاء البيئي، والذي يظهر فيه أرثر شتشكومب متأثرا بفكرة البقاء للأصلح لداروين. يتضمن ذلك فكرة أن العناصر والأنساق

---

1 Larry A. Hjelle & Daniel J. Ziegler, Personality Theories : Basic Assumptions, Research, and Applications, 3rd ed. (New York: McGraw-Hill International Editions, 1992), pp. 373-79.

التي لا تؤدي وظائف أو تتوقف عن أدائها تزول وتتلاشى من تلقاء نفسها، بمعنى أن بقاء النسق واستمراره متوقف إلى حد بعيد على الوظائف التي يقوم بها والحاجات التي يشبعها. ومن الأمثلة على ذلك في المجال الاقتصادي، أن الشركات التي تثبت قوتها على إدارة المنافسة والبقاء داخل لعبة التنافس أكثر من الشركات الأخرى، سوف تستمر في البقاء مادام أنها مستمرة في الأداء الوظيفي؛ على عكس الشركات التي تتوقف عن القيام بوظيفة المنافسة وتعجز عن التجاوب بإيجابية مع متطلبات السوق الاقتصادية، فإنها تحل آليا أو تقدم هي بذاتها على حل نفسها وإنهاء عملها. الإقدام على الحل والإيقاف عن النشاط هو سلوك طبيعي ناتج عن الأداء الوظيفي والتفاعل بإيجابية مع متطلبات قواعد السوق؛ وهكذا باقي الأنساق الاجتماعية الأخرى ضمن النظام الاجتماعي الكلي.[1]

من الرواد الآخرين الذين ساهموا أيضا ي بناء التفكير الوظيفي السوسيولوجي وبلورة وحدات تحليله، نجد جون إلستر John Elster، الذي ركز على الجوانب التقنية في التحليل الوظيفي وذلك من خلال مؤلفه الذي يحمل عنوان "دراسات في العقلانية واللاعقلانية Studies In Rationality And Irrationality". فقد وضع جون إلستر خمسة معايير محددة وضابطة للتفسير الوظيفي للظواهر الاجتماعية، يمكن تعدادها في النقاط التالية:

1ـ أن يكون 'ع' (وظيفة 'س') أثرا لـــ 'س' (نمط سلوكي).

2- أن يكون 'ع' نافعا لـــ 'ز' (الجماعة).

3- أن يكون 'ع' غير مقصود من جانب الفاعلين الذين ينتجون 'س'.

4- أن يكون 'ع' (أو على الأقل العلاقة السببية بين 'س' و'ع') غير معترف به من جانب الفاعلين في 'ز'.

1 علي عبد الرزاق حلبي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 193 ـ 94.

5- أن يحافظ 'ع' على بقاء 'س' من خلال دائرة تغذية رجعية سببية تمر عبر 'ز'.

ويتخذ جون إلستر التفسير الوظيفي أساسا للافتراض بأنه عندما يدلل المرء على أن لنمط السلوك نتائج نافعة لجماعة ما، فإنه يكون قد فسّر بقاء هذا النمط السلوكي. على أساس أن بقاء النمط واستمراره في التفاعل مرهون باستمرار الوظائف في الإنتاج، كما سبق الإشارة إلى ذلك.[1]

الرائد الآخر في تطوير وبلورة التحليل الوظيفي هو ألفن كولدنر Alvin Gouldner، الذي انطلق في تحليله الوظيفي للظواهر الاجتماعية من مفهومي الاستقلالية وتبادل الآراء. فبالنسبة لمفهوم الاستقلالية، يرى أن أجزاء النظام الاجتماعي الواحد مستقلة وتعمل على المحافظة على وظائفها الخاصة بها؛ مادام أن إنجاز الوظائف هو مؤشر استمرار النسق. لكن الاستقلالية لا تعني التفكك والعزلة وإنما وجود الكيان في تفاعل مع الأنساق الأخرى الفرعية ضمن سقف النظام الكلي. أما بالنسبة لمفهوم تبادل الآراء، فهو يشير إلى حالة التفاعل الوظيفي المتبادلة بشكل يصبح كل نسق يؤدي وظيفة ويتلقى حاجة. وهذا يعني أن توليد الوظائف وإشباع الحاجات المختلفة مترتب عن التفاعل الوظيفي البيني المهم. وتكاد تكون هذه الفكرة هي الافتراض الجوهري المشترك بين جميع أنصار التحليل الوظيفي، على اعتبار أن السمة التحليلية المميزة للوظيفية عن باقي المقاربات والنظريات الأخرى في علم الاجتماع وباقي الفروع الاجتماعية، هي فكرة أن كل نسق يتسم بخاصية "أداء وظيفة وتلقي حاجة"، والتي في نفس الوقت تجيب عن التساؤل الجوهري حول قيام النظام الاجتماعي واستمراره.

من ناحية أخرى، يقوم النظام الاجتماعي -في رأيه- على محورين أساسيين هما: التكافل والتوازن، اللذان يؤكدان الافتراض السابق ومكملان

---

1 علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 194 ــ 95.

للتفاعل الوظيفي. يشير مفهوم التكافل إلى اعتمادية أقسام النظام الواحد، بعضها على بعض في الإشباع الوظيفي، بالإضافة إلى وجود اعتماد وظيفي مشترك بين أقسام النظام الواحد، الذي يؤدي بدوره إلى ظاهرة التوازن في علاقات أقسام النظام. فالتوازن -في رأي ألفن كولدنر- يتضمن التكافل، بمعنى أن النظام الواحد يسوده حالة من الإشباع المتوازن لحاجات أقسام النظام المتفاعلة فيما بينها. وفي خضم تحليله الوظيفي، وضع ألفن كولدنر مستويات التكافل بين أقسام النظام الواحد في النقاط التالية:

1- مساهمة كل قسم من أقسام النظام في إشباع جميع حاجات الأقسام الأخرى، والذي يعبر عن حالة التكافل المشترك، وهو يمثل الدرجة القصوى من التكافل الوظيفي.

2- مساهمة كل قسم من أقسام النظام في إشباع حاجات قسم واحد فقط الذي يشترك معه في علاقة ثنائية، دون الأقسام الأخرى من النظام الواحد. وهو يشير إلى حالة التكافل المشترك الخاص الذي يعبر عن الدرجة الدنيا من التكافل الوظيفي.

3- هناك عاملان مهمان يحددان عملية التكافل الوظيفي والمتمثلان في:

أ ـــ درجة احتياج القسم لإشباع حاجاته من الأقسام الأخرى. وهذه الحالة تعبر عن الدرجة العالية من التكافل الوظيفي في مقابل استقلالية وظيفية أقل لأقسام النظام الاجتماعي.

ب ـــ ضعف قسم من النظام في إشباع حاجات أقسام أخرى، وهذا يشير إلى الدرجة الدنيا من عملية التكافل الوظيفي في مقابل درجة عالية من الاستقلال الوظيفي لأقسام النظام.

ويمكن تلخيص أفكار ألفن كولدنر في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- الاستقلال الوظيفي الذي يحدد درجة التكافل الوظيفي بين الأنساق الفرعية المختلفة، وهذا العامل يتوقف عليه في حقيقة الأمر بقاء النظام الاجتماعي واستمراره في التفاعل بشكل إيجابي أو زواله.

2- يتحدد نوع علاقة أقسام النظام الاجتماعي مع بعضها البعض، بواسطة حجم التكافل الوظيفي فيما بينها من أجل تحقيق المدى الواسع من إشباع الحاجات.

3- تتمثل المتغيرات الأساسية أو المستقلة لخاصية الاستقلال الوظيفي لأقسام النظام الاجتماعي الفرعية، في عنصرين رئيسيين هما:

أ‌- طبيعة علاقة الأنساق الفرعية مع بعضها البعض، من حيث وجود اعتمادية كلية أو جزئية في إنتاج الوظائف وإشباع الحاجات.

ب - مستوى أو حجم حاجة كل نسق فرعي للآخر في أداء الوظائف وتلقي الحاجات.

4- مستوى قدرة القسم أو النسق الفرعي على العطاء الوظيفي للأقسام الأخرى، هو متفاوت من علاقة لأخرى ومن حالة لأخرى، بناءً على البنية النظمية للنسق الكلي.

5- تعتبر نوعية كمية الحاجة المطلوبة من قبل الأقسام الأخرى متباينة، بناءً على طبيعة النسق الفرعي وأهميته في التفاعل الوظيفي.

6- وأخيرا يعتبر نوع علاقة القسم أو النسق بالأقسام الأخرى متنوعة.[1]

من خلال عرضنا لأفكار ألفن كولدنر، تتبين العلاقة المباشرة والواضحة بينها وبين مضمون الأفكار الوظيفية في التكامل الدولي، مما يشير إلى أن الوظيفية السوسيولوجية هي الخلفية النظرية للوظيفية التكاملية في العلاقات الدولية. وهذا ما يظهر أيضا بشكل أكثر بروزا في أفكار عالم الاجتماعي الأميركي تالكوت باسونز حول التكامل السوسيولوجي داخل النظام الكلي كما سيأتي فيما بعد.

1 معن خليل عمر، **نقد الفكر الاجتماعي المعاصر: دراسة تحليلية ونقدية** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1991)، ص ص. 135 ــ 38.

من ناحية أخرى، يرى أرنست نيكل Earnest Nikle أن المجتمع يتألف من أنظمة فرعية متخصصة، تقوم بتحقيق وظائف اجتماعية تستهدف إنجاز الأهداف التالية:

1- تحقيق الغايات الاجتماعية المطلوبة داخل المجتمع سواء كانت على المستوى العام للنظام أو كانت على مستوى الحياة اليومية للأفراد والجماعات.

2- تكافل مكونات النظام الفرعية فيما بينها، في إنتاج الوظائف وإشباع الحاجات. وهو يعني بطريقة أخرى، الضرورة الوظيفية لاستمرار العلاقات بين الأنساق المختلفة، والتي لا يكون لها معنى عندما تكون منعزلة أو في حالة صراع.

3- المحافظة على بقاء النظام العام، من خلال أداء الوظائف التي تجعله مفيدا في عيون أعضائه ويعد مصدرا للنفع العام وأسلوب حياة مميزة من وجهة نظر الجماعات المختلفة المكونة له؛ ترغب بطريقة آلية في استمراره.

4- التحكم في الاضطرابات والاختلافات التي تحصل بين أقسام النظام الواحد وتنظيم علاقة الأنظمة مع بعضها البعض، خاصة تلك المتعلقة بعدم التوازن في أداء الوظائف والخلل الشديد في إشباع الحاجات؛ كأن يوجد داخل النظام الكلي قطاع كبير منه خارج مجال العمل.

من ناحية أخرى، يحدد أرنست نيكل Earnest Nikle ثلاثة أشكال التي تكون عليها الوظائف التي تمارسها الأنظمة الاجتماعية الفرعية نحو بعضها البعض وهي كالتالي:

1- الاعتلال الوظيفي، الذي يعني معطيات العمل الاجتماعي وتبعاته وتلك الخاصيات التي لا تساعد الأفراد على تكيفهم مع أهداف النظام واكتسابهم لها؛ وتعمل باتجاه إعاقة التفاعل الوظيفي على المستويات المختلفة للنظام. والحقيقة، لا يوجد نسق اجتماعي يخلو من الاعتلال الوظيفي؛ لكن سوف لا يكون له تأثير على النسق إلا إذا تنامى بدرجة يتجاوز فيها حجم مخرجات الأداء الوظيفي. مثل أن يتضرر قطاع كبير في المجتمع من الترتيبات

الخاصة بالعناية الصحية أو إجراءات العمل أو نظام الأجور، بشكل يدفع الضحايا إلى القيام بأعمال الشغب وتوقيف حركة الحياة العامة داخل المجتمع، كما حدث في اليونان على إثر سياسة التقشف التي فرضتها الحكومة على خلفية الأزمة المالية في أبريل 2010.

2- الوظيفة الظاهرة، والتي تعني معطيات عمل النظام وتبعاته الإيجابية للأفراد التي تساعدهم على التكيف مع أهداف النظام، والتي تكون مقصودة من وراء إجراءات تفعيل التفاعل الوظيفي للنسق وإشباع الحاجات. مثل قيام الحكومة بإجراءات ملموسة من أجل تحسين سوق العمل أو تحسين نظام الأجور أو تحسين ميدان التعليم والتدريب المهني وهكذا.

3- الوظيفة المستترة، والتي تشير إلى أعمال النظام غير المميزة التي تكون لاحقة أو مرافقة لأي نشاط وظيفي؛ مثل الإبداع التكنولوجي أو الفني الناتج عن المناخ العام المفتوح والمستقر داخل المجتمعات الديمقراطية الحديثة.

أما مفهومه حول النظام الاجتماعي، فهو يرى أنه عبارة عن مجموعة من الأنظمة الفرعية التي تعمل على إشباع الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع العام.[1]

ومن المفكرين الذين برزت مساهمتهم في بناء النظرية الوظيفية، ودققوا في تفاصيلها، واعتمدت كأرضية في تحليل الظواهر في العديد من تخصصات العلوم الاجتماعية، نجد عالم الاجتماع تالكوت بارسونز Talcott Parsons، الذي بلور معظم أفكاره الوظيفية في كتابه المشهور بعنوان "بنية الفعل الاجتماعي The Structure of Social Action" والذي نشر في عام 1937. حاول في هذا الكتاب أن يصوغ فكرة النظام كنسق منتج للعمليات الوظيفية المختلفة، على خلفية اعتقاده أن النظرية الليبرالية في القرن التاسع عشر فشلت في تقديم

---

1 معن خليل عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص. 138 ـ 139.

تفسير مناسب للنظام الاجتماعي. لأنها تفترض أن الغايات الفردية عشوائية وغير منظمة، وأن علاقة الوسائل بالأهداف محكومة تماما بحسابات آلية. لذلك البديل الذي يطرحه، يقضي بأن النظام الاجتماعي لا يعني فقط الظروف التي يتصرف الناس في ظلها سعيا وراء أهدافهم، ولكنه يعني أيضا صياغة الأهداف نفسها التي تعبر عن الغايات الوظيفية؛ ويعكس السعي وراءها ديناميكيات إشباع الحاجات. ومع افتراض محورية الأهداف في التفاعل الوظيفي، فهذا يعني أن سلوك الأفراد لا يحدث بشكل عشوائي أو بشكل منعزل أو ينتج من فراغ، وإنما يتم في إطار منظم ومنسق. إحدى تجليات نسقيته، الميل نحو الترابط الوظيفي. كما تتجسد صورة النظام أكثر في بنية الجماعة وعمل أفرادها ونظامها واتصالها والأشكال المختلفة من التفاعل الوظيفي. تتلخص نظرة تالكوت بارسونز للجماعة في أن كل النظم أو الأنساق تتكون في التحليل الأخير من وحدات أفعال (منفردة)، لكن هذا لا يعني أن علاقة وحدة الفعل بالنظام (النسق) الكلي تتماثل تماما مع علاقة حبة الرمل بالكومة التي هي جزء منها. وبذلك يكون من الصعب التعرف على خصائص أي وحدة وطريقة عملها في حالة انعزالها أو انفصالها، وإنما تظهر بشكل بارز في حالة النسق وفي حالة علاقتها بالوحدات الأخرى.[1]

بعدئذ يحاول تالكوت بارسونز الوصول إلى صياغة محددة للنظام الاجتماعي، إذ يعتبره شبكة من العلاقات الاجتماعية المبنية على عملية التفاعل الاجتماعي الوظيفي الحاصلة بين الأفراد والتي تأخذ عدة أنماط مختلفة. فهو يتألف من أقسام معتمدة بعضها على بعض في علاقاتها ووظائفها. وبالنهاية يحصر مكونات النظام الكلي -كوحدة متفاعلة وظيفيا- في أربعة أنظمة فرعية هي كالتالي:

---

1 ريتشارد كليز، مايكل تومبسون، وأرون ويلدفسكي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 295 ـ 09.

1ـ النظام الاجتماعي الفرعي المتعلق بالعلاقات القرابية وأنماط الاتصال بين الجنسين وطبيعة التكوين الأسري وأنماط التنشئة الاجتماعية وغيرها.

2ـ النظام الثقافي الفرعي الذي يتضمن المضمون الرمزي للجماعات المختلفة والمجتمع العام، الذي يعكس بطريقة أخرى أسلوب الحياة ومرجعيات تكوين المجتمع وطرق التفكير وكل مكونات الإبداع الحضاري.

3ـ النظام العضوي، والذي يعني بشكل أساسي طرق الانتماء للجماعة ومعاني الانتماء للمجتمع وشروطه وطبيعة العلاقة التي تربط الفرد بالجماعة، والجماعة بالمجتمع العام.

4ـ النظام الشخصاني، الذي أساسا يتركز حول مكونات الشخصية الاجتماعية للمجتمع والأشياء الرمزية التي تؤثر في سلوكه القومي وطريقة بناء الفرد، مثلا نجد الرجل الفرنسي والأميركي والجزائري والسعودي.[1]

وأحد أدوات استمرار النظام الكلي –من وجهة نظر تالكوت بارسونز– هي حالة التوازن الاجتماعي في التفاعل الوظيفي وإشباع الحاجات بكل مستوياتها. التي تؤدي بالنهاية إلى الحفاظ على النظام بواسطة التزام الفرد بالمعايير الاجتماعية المعتمدة في عمليات التفاعل الوظيفي. وأن النكوص عن هذه المعايير سيؤدي إلى خلل في النظام الاجتماعي، والذي يسميه بارسونز بالانحراف الناتج عن خلل في التنشئة الاجتماعية. لذلك، عملية التوازن هي ظاهرة تنشأ عبر التكوين أو التطبيع المقصود داخل النظام الاجتماعي الكلي.

من ناحية أخرى، يؤدي النظام الكلي وظائفه بواسطة منظماته الوظيفية المختلفة، التي ميّزها تالكوت بارسونز في عدة أنواع هي كالتالي:

1- هناك المنظمات التي تنظم العلاقات بين أعضاء المجتمع مثل الأحزاب والمحاكم والمستشفيات، والتي أطلق عليها اسم منظمات التكامل الوظيفي.

---

1 معن خليل عمر، **نقد الفكر الاجتماعي المعاصر: دراسة تحليلية ونقدية** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1991)، ص ص. 122 ـ 35.

2- وهناك منظمات التي تساعد على الحفاظ على قيم المجتمع ومضمونه الثقافي والحضاري والرمزي مثل المدارس والجماعات ودور العبادة، والتي أطلق عليها اصطلاح منظمات الحفاظ على النمط.

3- وهناك المنظمات التي تعمل على الحصول على الموارد من البيئة، أي إنتاج الثروة مثل الشركات التجارية؛ والتي أطلق عليها منظمات تكيفية تساعد الإنسان على التكيف مع الطبيعة ومتطلبات التفاعل الوظيفي.

4- أما تلك المنظمات الوظيفية التي تعبئ أعضاء المجتمع من أجل مواصلة أهداف جمعية مثل الحكومة وما يشبهها، فقد أطلق عليه اسم منظمات من أجل تحقيق الهدف.[1]

الفكرة الأخرى التي طرحها تالكوت بارسونز في تحليله الوظيفي، هي متغيرات النمط عند تحليله لفكرة النظام. والتي حددها في النقاط التالي:

1- متغير العمومية-الخصوصية، الذي يتحدد معناه في طرح السؤال التالي: هل ينبغي الحكم على الناس تبعا لمقاييس تنطبق بالتساوي على كل فرد، أم يجب أن تصمم المقاييس حسب جماعات خاصة؟

2- متغير الموروث-والمكتسب والذي يتحدد معناه في السؤال التالي: هل تمنح المراكز تبعا للإنجاز الواضح الذاتي أم حسب سمات تبدو خاصة بشخص معين مثل الانتماء للأسرة أو الديانة أو الجنس؟

وبالرغم من هذا التمييز المنهجي بين هذين المتغيرين، إلا أنهما مترابطان فيما بينهما بعلاقة وثيقة. وبالتالي، النظام الاجتماعي الذي يرفض المعاملة المرتكزة على قواعد عامة، ويعامل الناس دائما حسب هويتهم وليس حسب ما يفعلونه عادة لا يتمتع بدرجة عالية من الوظيفية. بالإضافة إلى المتغيرات

---

1 ريتشارد كليز، مايكل تومبسون، وأرون ويلدفسكي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 295 _ 06.

السابقة، هناك متغيرات أخرى، تتحدد في: التأثير-الحياد، والتحديد- الانتشار، والتوجيه الذاتي- التوجيه الجمعي.[1]

ويمكن توضيح متغيرات النمط عند تالكوت بارسونز أكثر بعرض تصنيف الأستاذ معن خليل عمر (1991)، الذي يحددها في النقاط التالية:

1- الانتشار/ التمركز: أي هل أن سلوك الإنسان هو متمحور في مركز معين أم منتشر على أكثر من مركز واحد؟ وهل هو ملتزم بشروط عملية التفاعل الاجتماعي الوظيفي المتمثلة في مركز واحد أم في أكثر من ذلك؟

2- التأثير الكلي/التأثير الجزئي: أي درجة التعرض لمؤثرات معينة تحدد درجة التأثير ومسار اتجاهه، وهو متعلق أكثر بحجم علاقة النسق الفرعي مع الأنساق الأخرى، والتي تعرف عندما يحدث خلل أو تغيير في نسق معين، هل يؤثر على باقي الأنساق الأخرى أم يكون تأثيره محدودا؟

3- عمومي/خاص: أي هل يخضع تفاعل الفرد لتقييم نفسه أم لأحكام الآخرين وآرائهم؟ وهل يعطي الفرد اهتماما إلى آراء واهتمامات الآخرين المحيطين به في كيفية تصرفه؟ أم يركز على أحكامه الخاصة ولا يلقي بالا لاهتمامات الآخرين؟ من الناحية الإبستمولوجية، يتقاطع هذا المتغير مع أفكار نظرية الانتساب في علم النفس الاجتماعي.[2]

4- الإنجاز/الاكتساب: أي كيف يثمّن ويقيم إنجاز الفرد وأداؤه الوظيفي؟ هل من خلال إنجازاته الفكرية والعلمية الذاتية التي تحصل عليها من خلال مثابرته واجتهاده في العمل المتواصل؟ أم من خلال صفاته التي اكتسبها عن طريق الوراثة، كالجنس ولون البشرة وغيرها؟

---

1 ريتشارد كليز، مايكل تومبسون، وأرون ويلدفسكي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 297 _ 09.

2 Miles Hewstrone and Frank Fincham, «Attribution Theory and Research: Basic Issues and Applications, » In **Introduction to Social Psychology**, 2nd ed. Ed. Miles Hewstrone, Wolfgang Stroebe, and Geoffrey M. Stephenson (Ney York: Bleckwell Publishers, 1996), pp. 168 -96.

5- الذات/الجمع: أي هل تتجه تصرفات الفرد نحو تحقيق مصالحه الذاتية أم نحو تحقيق الأهداف التي يرسمها المجتمع له ويطالبه بتحقيقها لكي يستفيد منها الجميع؟

الفكرة الثالثة التي طرحها تالكوت بارسونز هي التكامل الوظيفي، سواء من حيث تكامل الفرد مع المجتمع أو تكامل الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع مع بعضها البعض. وقد عالج هذا الموضوع من خلال طرح مجموعة من الأسئلة هي:

1- كيف يعيش النظام الاجتماعي؟

2- ما هي العوامل الموضوعية التي تساعد النظام الاجتماعي على بقائه؟

3- ولماذا ثبتت واستمرت الأنماط المنظمة للتفاعل الوظيفي المتعدد المستويات؟

4- وكيف يحل النظام الاجتماعي مشكلة التكامل الوظيفي بين فروعه المختلفة؟

تكمن الإجابة على هذه الأسئلة في تكامل النظام الثقافي الفرعي مع النظام الشخصاني الفرعي ضمن إطار النظام الاجتماعي العام –من وجهة نظر تالكوت بارسونز– ويتم ذلك عبر تنفيذ عمليتين اجتماعيتين رئيسيتين هما:

1ــ عملية التنشئة الاجتماعية، والتي تتعلق من حيث الجوهر بتحويل الإنسان من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي متكيف مع بيئته. وهو نفس المعنى الذي ضمنه إميل دوركايم[1] لمفهوم التنشئة الاجتماعية.

2ــ وسائل الضبط الاجتماعي، التي تشتمل على جميع الأدوات المستخدمة في عملية تقويم السلوك الاجتماعي للفرد؛ سواء المعنوية منها أو القهرية الإكراهية.

1 إميل دوركايم، **قواعد المنهج في علم الاجتماع** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990)، ص ص. 57 -66.

فعبر عملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد في المجتمع عبر مراحل العمر المختلفة ووسائل الضبط الاجتماعي التي يخضع لها من أجل التقويم السلوكي، يتم إدماج النظام الشخصاني في النظام الاجتماعي في شكل نسق كلي متكامل وظيفيا. فالتنشئة الاجتماعية[1] تعمل على نقل القيم والثقافة والمعتقدات والرموز السائدة في المجتمع إلى الفرد، بحيث تجعل الفرد أكثر قدرة على التماثل مع النسق العام للمجتمع. ويتعزز هذا التماثل أكثر بواسطة أداة الضبط الاجتماعي التي هي بمثابة وسائل تماثل خارجية تجعل الفرد أكثر قدرة على التكيف الاجتماعي، عندما تصبح لديه القدرة على الربط بين السلوك والعقاب أو الجزاء المتوقع. وتتجسد وسائل الضبط الاجتماعي في مجموعة من النقاط يمكن تعدادها فيما يلي:

1ـ التنميط، أي توضيح التوقعات الدورية المترتبة عن السلوك الاجتماعي للفرد، لكي تساعده على الأداء الوظيفي السلوكي دون الوقوع في الخطأ, وعادة تتم هذه العملية من قبل مؤسسات اجتماعية ذات أنماط اجتماعية واضحة.

2ـ الروادع الداخلية التي عادة ترتبط بشكل مباشر بالضمير الجمعي (كما تحدث عن ذلك أيضا عالم الاجتماعي الفرنسي إميل دوركايم[2]) الذي بني عبر عملية التنشئة الاجتماعية، وتصبح تمارس السلطان الذاتي في التحكم السلوكي.

---

1 فهمي الغزوي ، "**الإدارة العامة في الأردن ودور المؤسسات والتنشئة الاجتماعية في تطويرها،**" في **الثقافة والتسيير**، تص. مقدم عبد الحفيظ (الجزائر: جامعة الجزائر، 1992)، ص ص. 235 -44.

2 ريتشارد كليز ومايكل تومبسون وأرون ويلدفسكي، **نظرية الثقافة**، تر. علي سيد الصاوي، مر. وت. الفاروق زكي يونس (الكويت: مطابع الرسالة، 1997)، ص ص. 223 -34.

3ـ الرموز الثقافية والاجتماعية التي تساعد الفرد على التماثل مع مقوّمات النظام الاجتماعي، وتشكل له الهوية الرمزية كمرجعية للسلوك الوظيفي.

4ـ الروادع الرسمية التي تمارسها المؤسسات الرسمية عن طريق القوة والإجبار والإكراه، وهي مؤسسات إعادة التربية والتأهيل وحتى ذات الصبغة العلاجية منها.

5ـ مؤسسات خاصة بإعادة دمج الفرد وجدانيا وبنائيا في المجتمع بعد انحرافه عن السلوك السوي، مثل دور العبادة والنوادي الخاصة والجمعيات الخاصة.

فكل من عملية التنشئة الاجتماعية واستخدام وسائل الضبط الاجتماعي يعملان على تحقيق عملية تكامل الفرد الوظيفي مع النظام الاجتماعي العام.

وهناك وسائل أخرى تعمل على تحقيق نفس الهدف (تكامل الفرد مع النظام الاجتماعي) -في نظر تالكوت بارسونز- وتحقق توازن الأنظمة أثناء عمليات التفاعل الوظيفي، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

1ـ الأنماط الثقافية، مثل نمط الخضوع للسلطة العليا وأهمية القيادة والإنجاز والشرف والانتماء للمجتمع وشدة الارتباط بتاريخ المجتمع.

2ـ اللغة كوسيلة اتصال أساسية وفعّالة داخل الأنظمة، تساعد على التفاعل الوظيفي والتعبير عن الحاجات وتحديد أهداف النسق وطرق إشباعها. وهي تقريبا نفس الأهمية التي أشار إليها أنصار التفاعلية الرمزية.[1]

3ـ الأفكار المضمنة في الأنماط الثقافية، بمعنى طبيعة المحتوى الثقافي مثل المحتوى الذي يدعو إلى التكامل ونظيره الذي ينشد التغيير الراديكالي والصراع والتمايز الطبقي.

---

1 إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماز**، تر. محمد حسين غلوم، مر. محمد عصفور (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992)، ص ص. 129 ـ 136.

4ـ القيم، وهي التبريرات أو التأكيدات المعنوية لمجموعة من المواقف والسلوكيات، والإجابات على بعض الإشكاليات المعرفية التي تواجه الفرد أثناء عمليات التفاعل المختلفة.

5ـ المعتقدات، التي عادة هي قائمة على تأكيدات دينية أو إيديولوجية أو معاني روحية تساعد الإنسان على تحقيق التوازن النفسي، وتربطه بالعالم الغيبي الذي يؤمن به.

6ـ الإيديولوجيات، التي هي مجموعة أفكار مترابطة تؤدي معنى معين نحو قضايا السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة؛ التي في بعض الأحيان تكون محافظة وفي أحيان أخرى تكون تغييرية.

من ناحية أخرى، يرى تالكوت بارسونز أن كل واحد من الأنظمة الفرعية، يتفرع بدوره إلى فروع جزئية مترابطة فيما بينها ترابطا وظيفيا وفق تزايد درجة التخصص والتعقيد في المجتمع العام. وتتجسد فكرة التكامل عند تالكوت بارسونز في ارتباط هذه الأنظمة الفرعية ببعضها البعض لتؤدي وظيفة النظام العام.

الفكرة الأخرى التي ناقشها تالكوت بارسونز هي المتطلبات الوظيفية، وتعني تلك المسائل أو العناصر التي لا يعمل النظام الوظيفي بدونها ولا يستطيع أن يشبع الحاجات المطلوبة. هذه العناصر أو المتطلبات الوظيفية يمكن حصرها في مجموعة من النقاط هي كالآتي:

1ـ يجب أن يملك النظام الاجتماعي —كنسق وظيفي- مجموعة كافية من الأفراد مدفوعين بشكل تلقائي وواضح للتصرف والسلوك حسب متطلبات النظام، ومزودين بقابلية كبيرة للقيام بالأداء الوظيفي الفعال.

2ـ يجب الابتعاد عن الاحتكاك مع الأنماط الثقافية التي لا تستطيع نتائجه أن تحافظ على النظام مثل الصراعات العرقية والدينية والثقافية واللغوية، وأيضا يجب الابتعاد عن النظام الذي ليس له أتباع أو أنصار أو غير مرغوب

نسقيا، مثل نفور المجتمعات الأوربية من النظام الديني منذ عصر النهضة الأوربية أو ما يسمى بعصر التنوير.

المحتوى الوظيفي الآخر لتالكوت بارسونز، كان حول تحفظات التكامل الوظيفي، والتي هي بمثابة استدراكات نظرية حول أفكار تكامل وتكافل الأنظمة الفرعية الاجتماعية وظيفيا، ويمكن رصد هذه التحفظات في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1ـ إن النظم الاجتماعية والشخصية والثقافية والعضوية ليست متكاملة دائما وفي كل وقت، وإنما هناك اختلاف فيما بينها وبشكل كثيف في بعض الأحيان؛ بشكل يجعلها تعمل كمعوقات وظيفية إذا لم يتم معالجة التباينات بينها أو إيجاد آليات تفاعل وظيفي أكثر نجاعة وفعالية.

2ـ كذلك هناك اختلاف داخل النظام الواحد من هذه الأنظمة الرئيسية (النظام الاجتماعي والشخصاني والثقافي والعضوي) المكوّنة للبناء الاجتماعي الكلي، بسبب حالة التعقيد والتخصص الشديد التي تتمتع بها المجتمعات الصناعة الحديثة. قد يتطور هذا التباين إلى مستويات حادة مما يجعل النسق الكلي غير قادر على التكيف مع المتطلبات الوظيفية الجديدة أو المتجددة. وعادة ما تنشأ مثل هذه التباينات نتيجة للتطور غير المتوازن بين الأنظمة الفرعية، كحدوث طفرة تطور في إحدى الأنظمة دون غيرها. لكن لابد من الإشارة إلى أنه نتيجة للخاصية الجوهرية في النسق الكلي وهي التفاعل الوظيفي، فإن مثل هذه التباينات قد تقوم بحل نفسها بنفسها.

3ـ أدت هذه الاختلافات البينية (بين الأنظمة الواحدة) والضمنية (بين فروع النظام الواحد) إلى بلورة جديدة ذات تكامل وظيفي جديد يقضي بظهور مفردات ومفاهيم جديدة لتطوير التفاعل الوظيفي النسقي، مثل ظهور طرق جديدة في إشباع حاجات التعليم كنسق أو إشباع حاجات النسق الشخصاني أو غيرها.

4ـ وبناءً على هذه التباينات في التفاعل الوظيفي بين الأنساق الفرعية والوعي بها، ظهرت طرق جديدة استخدمتها الأنظمة الرئيسية والفرعية للكفاح من أجل بقائها في محيطها المتطور. ومن أمثلة ذلك، لجوء العديد من القطاعات الوظيفية في المجتمعات الصناعية الحديثة إلى التعاون والتنسيق مع نظيرها في المجتمعات الأخرى، كالذي جرى بين المجتمعات الأوربية ضمن النسق الكلي الجديد وهو الاتحاد الأوربي؛ أو اللجوء إلى إنشاء أنظمة جديدة تتجاوز الاعتبارات الإقليمية والجغرافية والعرقية والخصوصيات القومية بصفة عامة من أجل التنسيق والتعاون حول إشباع الحاجات المختلفة.[1]

الفكرة الأخرى المشكّلة للإطار النظري الذي طرحه تالكوت بارسونز هي المجتمع كنسق وظيفي كلي. ففي نظره أن المجتمع هو نسق اجتماعي معياري، بمعنى تحليل المجتمع باعتباره نسقا اجتماعيا متفاعلا، يحمل معنى الترابط وأداء الأدوار الوظيفية المختلفة ويخضع تفاعله الوظيفي لمجموعة من المحددات والمعايير وليس عشوائيا على عكس ما يعتقد أنصار النظرية الليبرالية.[2] وأي نسق اجتماعي —في نظره– لا يستمر في تفاعله الوظيفي إلا إذا توفرت فيه مجموعة من الشروط هي كالتالي:

1ـ القدرة على التكيف مع البيئة المجتمعية والفيزيقية التي عادة تتميز بالحيوية والتفاعل، وأحد تجليات حيويتها ظهور تنامي الحاجات والمتطلبات الوظيفية بشكل مستمر والميل نحو التخصص في العمل.

2ـ القدرة على إنجاز الأهداف التي يضعها لنفسه أو يتوقعها الأعضاء من عمليات التفاعل الوظيفي. والمؤشر الأولي للنجاح في تحقيق هذه الغاية هو

---

1 معن خليل عمر، **نقد الفكر الاجتماعي المعاصر: دراسة تحليلية ونقدية** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1991)، ص ص. 122 ـ 35.

2 Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 183 - 88.

توفير الشكل التنظيمي للمجتمع وعملياته التفاعلية المختلفة، بما يتيح الفرص الكثيرة أمام الأفراد والجماعات من أجل العمل على تحقيق الأهداف والقدرة على المنافسة والشعور بالانتماء العضوي للنسق الكلي.

3ـ القدرة على المحافظة على النمط وإدارة التوتر، عبر عمليات التنشئة الاجتماعية وتطوير التعليم وتوفير المؤسسات والبنيات الملائمة لإدارة سلسلة طويلة من التفاوض والاتصال بين جميع مكونات النسق، بما فيها العناصر الأكثر تطرفا.

4ـ تحقيق التكامل الوظيفي بين مكونات النسق الكلي، الذي يتجسد بشكل أساسي في شعور فواعله بالحاجة الشديدة لبعضهم البعض من أجل تحقيق المستويات العليا من الأداء الوظيفي وإشباع الحاجات المختلفة.

وكما سبقت الإشارة من قبل، يرى تالكوت بارسونز أن توازن النسق الاجتماعي الكلي (المجتمع) يتوقف على آليات التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، بالإضافة إلى اعتماد تكامل النسق على آليات التساند الوظيفي بين أجزائه. مهمة التنشئة الاجتماعية الأساسية هي تعميق الحاجة الوظيفية للنسق الفرعي نحو الأنساق الأخرى، وإيجاد فرص متعددة لاختبار ذلك إمبريقيا.[1]

كما لم يفت تالكوت بارسونز الحديث عن موضوع التغير والحداثة. ينطلق بارسونز في تحليله لظاهرة التغير والحداثة من فكرة المطابقة بين خلايا الكائن الحي والتغير في المجتمع، التي أخذها من عالم الاجتماع البريطاني هربرت سبنسر.[2] فالخلايا في الكائن الحي تنقسم لتتكاثر وتشكل الجسم المتكامل وظيفيا وبيولوجيا، وكذلك المجتمعات الإنسانية تكون بسيطة ثم تنقسم نسقيا جراء

1 علي عبد الرزاق جلبي، الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع (دار المعرفة الجامعية، دون ذكر مكان النشر، 1999)، ص ص. 190 ـ 09.

2 عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الاجتماع: النشأة والتطور** (بيروت: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص ص. 62-77.

التطور في الأنساق الفرعية وزيادة عدد سكان وتعاقب الأجيال وغيرها من أسباب التطور؛ بمعنى تنقسم الأنساق الكلية إلى أنساق فرعية. ويعطي مثالا على ذلك، بأن المجتمعات الزراعية تتحول إلى مجتمعات صناعية. وهذا يقتضي انفصال النسق الاقتصادي عن نسق التنشئة الاجتماعية. فالتنشئة الاجتماعية الأسرية في المجتمعات الزراعية هي جزء من الإنتاج ومندمجة مع الأرض. أما عملية التنشئة الاجتماعية في المجتمع الصناعي فهي مستقلة بأن تصبح الأسرة تعمل فقط في المترل، ومن ثم تتفرغ لعملية التنشئة الاجتماعية.[1]

المقدمات الوظيفية السوسيولوجية

قام الأستاذ معن خليل عمر بتلخيص أفكار بعض الكتاب الوظيفيين – من أمثال بيرلي كوهن وديفز وليفي وستون– حول المقدمات الاجتماعية للوظائف، والتي يمكن رصدها في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1ـ أن يكون هناك أفراد داخل المجتمع تجمعهم تفاعلات وظيفية وعلاقات اجتماعية، وفي نفس الوقت لهم علاقات مع المحيط الاجتماعي؛ بشكل يصبح وجودهم يعمل باتجاه التكامل الوظيفي للنسق الكلي.

2ـ يجب أن يكون هناك عدد كاف من الأفراد داخل المجتمع وذو نوعية اجتماعية فعالة، التي تخلق المستويات المتعددة من الوظائف وإشباع الحاجات وتزيد من عمليات التخصص الوظيفي وتقسيم العمل. في الحقيقة، لا يكون هذا متاحا إلا في المجتمعات الصناعية المتطورة.

3ـ يجب أن يتفاعل هذا المجتمع مع المجتمعات الأخرى بشكل إيجابي، بحيث تتجسد الإيجابية في السلوك الوظيفي. ومبرر ذلك، أن التفاعل الوظيفي الإيجابي يساعد المجتمع على البقاء ضمن دائرة الوضع الاجتماعي المتفاعل نحو

---

1 علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سبق ذكره، ص. 63.

الأحسن ويمكّنه من الاستفادة من الفواعل الأخرى على مستويات متعددة من المنافع وإشباع الحاجات.

4ـ يجب أن تكون عملية الإخصاب حيوية وذات إنتاج بشري مستمر ومتناسب مع موارد المجتمع الاقتصادية والإنتاجية، بشكل يجعل المجتمع يحافظ على شبابه وحيويته ويكون أكثر احتمالا لوجود القدرات الخلاقة. كما تؤدي نسب الإخصاب العالية إلى تجديد أجيال المجتمع من فترة تاريخية لأخرى.

5ـ يجب أن يكون هناك نوعان من الأدوار الاجتماعية المتميزة الواحدة عن الأخرى، الأولى هي اكتسابية والثانية هي منسبة؛ أي أدوار تقوم على الإنجاز العلمي والثقافي والتحصيل العلمي وتعطي الفرد القدرة العلمية – المكتسبة من مؤسسات علمية وتربوية–، على الإبداع والتطوير. كما يجب أن تكون هناك أدوار موروثة ومنسبة من قبل المجتمع مثل دور خاص بالذكور ودور خاص بالإناث وآخر خاص بالأطفال وآخر خاص بالمعمّرين. وهذا يعني عدم تجاهل هذه الأدوار وأهميتها في التفاعل الوظيفي داخل النسق الكلي.

6ـ ضرورة وحيوية توفر وسائل الاتصال بين الأفراد وبين الجماعات المختلفة كأداة للتواصل والتحاور. على افتراض أن لكل مجتمع رموز ثقافية يستخدمها للدلالة على الأفعال والأفكار الاجتماعية، ووظيفة هذه الرموز مساعدة الفرد على التفاعل مع الآخرين المحيطين به.

7ـ أهمية المعرفة العامة المشتركة بين الأفراد كأداة أو قناة للخطاب والإدراك الاجتماعي المشترك وتبلور الثقافة الاجتماعية والسياسية المشتركة داخل النسق الكلي، أي يجب أن تكون هناك مفاهيم عامة بين جميع أفراد المجتمع منبثقة من تاريخهم وثقافتهم الاجتماعية ومتفاعلة مع ثقافتهم الحالية والثقافات الأخرى؛ تحت خيمة التفاعل الوظيفي المفترض.

8ـ الدور الحيوي لعمليات التنشئة الاجتماعية المختلفة عبر العدد اللامتناهي من المؤسسات الاجتماعية التي تسهر على الصياغة الاجتماعية للشخصية الفردية والجماعية أو المجتمعية وتحافظ على الهوية الاجتماعية والرمزية

للنسق الاجتماعي؛ على افتراض أن هذه المؤسسات تقوم بالدور الوظيفي المهم والفعال في الحفاظ على أداء وتفاعل النسق بشكل إيجابي.

9ـ ضرورة وجود قواعد وقيم اجتماعية مشتركة متعلقة بطريقة تنظيم السلوك الاجتماعي، ولغة من نوع آخر يتفاعل بواسطتها الأفراد والجماعات وظيفيا، وتحمل في طياتها مجموعة من التوقعات تعمل كدافع للسلوك الوظيفي.

فلا وجود -في نظر هؤلاء الكتاب الوظيفيين- للوظيفة الاجتماعية في المجتمع، كنسق وظيفي كلي، دون توفر هذه المقدمات.[1]

وعلى الجملة يمكن تلخيص عناصر الفكر الوظيفي في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1. يتكون البناء الاجتماعي من مجموعة من الأنظمة الفرعية مترابطة بعضها ببعض بنائيا ووظيفيا، يتجسد العنصر الوظيفي في الرابطة البينية لهذه الأنساق.

2. يتكون النظام الفرعي من مجموعة الأنساق الفرعية أيضا التي تدخل في تفاعلات وظيفية مع بعضها البعض، بحيث يصبح لا معنى للنسق بدون توفر التفاعل الوظيفي.

3. يتكون النسق الفرعي بدوره من مجموعة الأنماط السلوكية تغلب عليها الخاصية الوظيفية، وتشكل هذه الأخيرة بدورها السلوك لدى الفرد والجماعة.

4. لكل نظام نسقي أو نمطي مجموعة من الحاجات التي تعكس وظائفه الجوهرية في إشباع الحاجات، ومن خلال هذه الوظائف يتحدد تكامل النسق الوظيفي وتكافله الاجتماعي.

5. التأكيد على فكرة التوازن الاجتماعي التي تجعل النسق مستمر بشكل متسق مع طبيعة الوظائف والحاجات المتجددة، ويكون أكثر قدرة على التفاعل الوظيفي الإيجابي.

---

1 معنى خليل عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص. 65-69.

6. من الناحية المنهجية، تقوم النظرية الوظيفية السوسيولوجية بدراسة الجزء من أجل للوصول إلى الكل. بمعنى آخر، تنطلق من تحليل الوظائف لتصل إلى طبيعة النسق. وعندما يؤكد أنصار النظرية الوظيفية على ضرورة وأهمية النسق أو النظام في التحليل الوظيفي، فإنهم يدرسونه من خلال تحليل الوظائف التي يقوم بها؛ على افتراض انه لا معنى للنسق بدون الاستمرار في أداء الوظائف وإشباع الحاجات المختلفة.

وحدات التحليل للوظيفية السوسيولوجية

من خلال عرض أفكار العديد من أنصار النظرية الوظيفية السوسيولوجية، يمكن صياغة وحدات التحليل المعتمدة في تفسير الظواهر الاجتماعية؛ في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1ـ الحاجة الاجتماعية: وهي أحد متطلبات النظام التي يبحث عن إشباعها بهدف البقاء في المجتمع بشكل فعّال. والمثال على ذلك أن النظام التربوي يعمل على إشباع حاجة المجتمع التعليمية، والنظام الاقتصادي يعمل على إشباع حاجة المجتمع الغذائية وهكذا باقي الأنساق الاجتماعية الأخرى. ومن الناحية الإبستمولوجية، تتقاطع النظرية الوظيفية في هذه النقطة مع نظرية الحاجات لإبراهام ماسلو.[1]

2ـ الأهداف الاجتماعية: والتي تشير إلى غايات بعيدة أو متوسطة أو قريبة المدى يضعها النظام أو أحد فروعه لنفسه بهدف تنظيم العمل وترتيبه وجعل السلوك فعلا هادفا. وهي تبرر وجود النظام وسعيه وبقاءه في المجتمع.

1 Abraham H. Maslow, «A Theory of Human Motivation,» in **Sources: Notable Selections in Psychology**, ed. Terry f. Pettijohn, 2th ed. (United States of America : Dushkin/McGraw-Hill, a Division of The McGraw-Hill Companies, Inc., Guilford, 1997), pp. 188-99.

وفي نفس الوقت، يعكس وجود الأهداف داخل النسق، الخاصية الغرضية والغائية للسلوك الوظيفي.

3ـ البناء الاجتماعي: والذي يشير إلى ذلك الكل المؤلف من مجموعة من الأنظمة المترابطة مع بعضها البعض والمتكاملة وظيفيا فيما بينها. وهذا يعني النظر إلى النسق الكلي على أنه مجموعة أنساق تتفاعل وظيفيا فيما بينها.

4ـ القيم والأعراف: والتي تشير إلى مجموعة من أنماط السلوك المتوارثة داخل المجتمع، تعكس تفكير الأفراد وطريقة عيشهم وتوقعاتهم، وتبرر أفعالهم اتجاه بعضهم البعض. وهي أدوات لتوجيه سلوك وتفكير الأفراد. الجزء الحيوي في القيم —من المنظور الوظيفي- هو أنها تقوم بوظيفة المحافظة على النسق وتساعد على التكامل الوظيفي، مثل قيمة التعاون وقيمة التسامح وقيمة السلم وغيرها.

5ـ الوظيفة الاجتماعية: وهي الوحدة الرئيسية والأبرز في التحليل الوظيفي، والتي تتحدد في ذلك النشاط الاجتماعي الذي يقوم به النظام أو أحد فروعه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأنظمة أو الأنساق أو الأنماط الأخرى المختلفة؛ بغرض المحافظة على بقائه واستمراره في التفاعل الوظيفي الإيجابي. وقد حددها روبرت ميرتون في نوعين من الوظائف: الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة.

6ـ النظام الاجتماعي: يتكون النظام الاجتماعي من مجموعة من الأنساق الاجتماعية الفرعية المترابطة والمتكونة بدورها من مجموعة من الأنماط المتضمّنة لمجموعة من العادات والقيم الاجتماعية والخبرات الشخصية. ولكل نظام أعضاؤه وأفكاره وتقاليده العملية وإيديولوجيته. وعادة ما يحتوي النظام الاجتماعي الكلي مجموعة من الأنظمة الفرعية الرئيسية مثل النظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي والنظام السياسي.

7ـ النسق الاجتماعي: والذي يشير إلى مجموعة من أنماط السلوك الاجتماعي الوظيفي، المترابطة بشكل متكامل بنائيا والمتكافلة وظيفيا.

8ـ الوظيفة الظاهرة: والتي تشير إلى الأهداف والغايات الظاهرة المعلن عنها ابتداءً، والتي يهدف النظام إلى تحقيقها وتكون نتائجها واضحة وظاهرة يسهل التعرف عليها من قبل أي شخص في النظام.

9ـ الوظيفة الكامنة: والتي تشير إلى تلك النشاطات والأعمال غير المميزة للنظام ويصعب التعرف على نتائجها، لكن تعرف آثارها عند التدقيق في النتائج السلوكية والتفاعلات الوظيفية المختلفة. أو هي الآثار والوظائف التابعة المترتبة عن نشاط النظام، وفي الغالب هي غير مقصودة.

10ـ الاعتلال الوظيفي: يشير هذا المفهوم إلى معطيات العمل الاجتماعي وتبعاته القابلة للملاحظة المباشرة، ولكن لا تساعد الأفراد على تكيفهم مع أهداف النظام الاجتماعي. أو بمعنى آخر، هو مجموعة أوضاع وظروف غير وظيفية تعمل باتجاه إعاقة النسق عن التفاعل الوظيفي الإيجابي والفعال. ومن أمثلة ذلك، يعتبر الإرهاب عيبا وظيفيا لا يساعد المجتمع على التفاعل الوظيفي من خلال التسبب في الانقسامات العرقية أو الدينية أو الطائفية أو إحداث التخريب في المؤسسات الاجتماعية المختلفة أو يقوم بشلّ الحياة الاجتماعية.

11ـ التوازن الاجتماعي: بمعنى حالة التساوي في إشباع الحاجات الاجتماعية بين الأنظمة الاجتماعية وأنساقها وأنماطها وعدم الاختلال في هذا الإشباع لصالح نظام أو نسق معين دون الآخرين. كما يشير إلى عدم حدوث تضارب اجتماعي بين أهداف الأنظمة وأهداف فروعها، بل تتكامل وتتكافل فيما بينها بهدف تكوين بناء اجتماعي متوازن وظيفيا. كما يعكس التوازن الاجتماعي التكافؤ في عملية التفاعل الوظيفي بين الأنساق المختلفة.

12ـ التكامل الاجتماعي: ويعني هذا المصطلح ارتباط الأنماط الاجتماعية ارتباطا وظيفيا ووثيقا ومستمرا، مكوّنة النسق الاجتماعي الذي بدوره يرتبط مع الأنساق الأخرى بهدف بلورة النظام الاجتماعي ويجعله يتفاعل وظيفيا، وهو الآخر يرتبط ببقية الأنظمة ليشكل البناء الاجتماعي الكلي.

13ـ العقلانية: والتي تشير إلى استخدام الخيارات الحكيمة المبنية على أساس اختيار العقل وليس على أساس ردود الأفعال العاطفية أو الوجدانية أو القيمية في تفسير وتحليل السلوك الإنساني. تعرف العقلانية الوظيفية عندما يخضع السلوك الاجتماعي للحساب بين تكاليف وأرباح التفاعل الوظيفي ويقيّم الأداء الوظيفي على أساس قاعدة الحساب العقلاني.

14ـ السلوك الاجتماعي: أي الأثر المترتب عن إرادة الفرد للقيام بفعل شيء معين، بمعنى أنه كل تصرف يصدر عن الفرد الذي يخضع لمؤثرات البيئة الاجتماعية المؤلفة من القيم والأعراف والقوانين الاجتماعية والثقافية. لكن السلوك المعني بالاعتبار من قبل أنصار النظرية الوظيفية هو السلوك الوظيفي الذي يهدف نحو إنجاز وظيفة معينة وإشباع حاجة معينة.[1]

1 معن خليل عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص. 70-88.

ثانيا: المقاربة الوظيفية في العلاقات الدولية

الجذور والافتراضات
الموضوعات الكبرى للنظرية الوظيفية
الطبيعة البشرية وكيفية التحكم فيها
محتوى الوظيفية
الأبعاد السيكولوجية
دور المعلومات
المنهج العلمي في التحليل
القوة والرفاهية
دور الخبراء
الطوبوية والمصلحة
جوهرية المجتمع الدولي
الانتقادات

الجذور والافتراضات

أحد أكبر المنظرين للاتجاه الوظيفي في حقل نظرية العلاقات الدولية هو دافيد ميتراني David Mitrany من خلال كتابه المشهور "عمل نظام السلم A Working Peace System". حاول ميتراني من خلال هذا الكتاب أن يعالج فكرة السيادة، وهل تعمل كوظيفة للتكامل الوظيفي أم تعمل كعيب وظيفي تعوق عمليات التكامل فوق قومي. وبناءً على ذلك، يعتقد أن النظرية الوظيفية تبحث في فصل دور السلطة التقليدي عن الإقليم الذي تتحكم فيه، بأن تصبح السلطة تتجاوز الاعتبارات الجغرافية وتركز اهتمامها على المصالح المشتركة؛ فهي تتفاعل مع امتداد المصالح وحدودها وليس مع امتداد الجغرافيا وحدودها الإقليمية. وإحدى الوحدات المجسدة لهذا النوع من السلطة هو الاتحادات الجهوية عموما (واليوم الاتحاد الأوربي على وجه الخصوص)، الذي يعتقد أنه أحد أكثر الدروس ثباتا في إثبات والبرهنة على مصداقية النظرة الوظيفية في تحليل العلاقات الدولية. إن مثل هذه التجمعات سوف تحمل معها المعاني الجديدة للسلطة، كما سوف توفر قدرة كبيرة لاستخدامها. تشتق هذه السلطة الجديدة قوتها وجاذبيتها من فعاليتها في إشباع الحاجات والفعالية في أداء الوظائف، والقدرة على تخطي الانقسامات السياسية والقومية والإيديولوجية.

من ناحية أخرى، اهتم أيضا دافيد ميتراني بشروط تحقيق السلم الوظيفي العام وطرق تجنب الحرب بين الفواعل في العلاقات الدولية، انسجاما مع الاتجاه العام للوظيفية التقليدية التي ركزت اهتمامها كثيرا على معالجة أسباب النزاع في النظام الدولي بطرق جديدة غير معهودة في السياسة الدولية وفي نفس الوقت

غير مثيرة للخلاف بين الأطراف الدولية؛ على عكس تلك الطرق والإستراتيجيات المطروحة من قبل أنصار النظرية الواقعية/الواقعية الجديدة.[1] فالسبب في نشوب النزاعات الدولية من وجهة نظر الوظيفية هو انغماس واستغراق العالم من قبل الهوية الذاتية للوحدات أو الفواعل السياسية للنظام الدولي، ومن قبل الجماعات القومية المنطوية على ذاتها، والغيرة التنافسية، أو بتعبير جون ميرشيمر "المنافسة الأمنية"؛[2] التي في بعض الأحيان تفجر العنف وتصعّده إلى حالة الحرب الدامية كما فعلت القومية الألمانية النازية والقومية الإيطالية الفاشية في أوربا في نهاية ثلاثينيات القرن العشرين. والحكمة في ظل هذا الوضع هو خلق عناصر الجماعة الدولية.

وبناءا على هذه القاعدة الأساسية في التحليل الوظيفي، يصبح من الواضح أن الرفاهية وتوفير الحاجات الإنسانية الكونية يجب أن تعوض المضمون الإيديولوجي الذي يزج بالشعوب إلى مقاتلة بعضها البعض في حروب دامية، أو تبنى على الإلغاء التدريجي لما سماه نورمان أنجل Norman Angell بـــ 'الوهم الأحادي Unilateral Illusion' للقومية. الهيئة أو الوحدة التي سوف تمثل مثل هذه الاهتمامات هي المنظمات الجهوية التي يجب أن تتخطى الاعتبارات القومية والجغرافية وتتفاعل عبر المستويات فوق قومية وتفوض لها سلطة اتخاذ القرار بشأن قضايا بناء السلم وتطوير الاقتصاد وتوفير الحاجات وتصعيد حاجات الجماعات عبر الحدود لبعضها البعض.

فبالرغم من أراء دافيد ميتراني كانت مركزة حول التكامل الوظيفي الأوربي والاهتمام أكثر بالنزعة الدولية بدلا من بناء الجماعة الإقليمية، إلا أن

1 John Baylis, «International and Global Security in the Post-Cold War Era,» In **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 260 -66.

2 John J. Mearsheimer, **The Tragedy Of Great Power Politics** (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), Pp. 04 - 06.

النظرة الوظيفية التقليدية قد تم تطويرها وتنضيجها أكثر إلى مستوى نظرية التكامل الوظيفي الجهوي. من ناحية أخرى، حاول دافيد ميتراني أن يواجه التحديات الوطنية التي تعمل كعيب وظيفي مثل السيادة الوطنية وتحكم النخب الوطنية في السلطة والخوف من فقدان مثل هذه الامتيازات جراء الانتماء إلى المنظمات الوظيفية الدولية أو الإقليمية. وبناءً على ذلك، حاول صياغة إستراتيجية تؤدي إلى بناء نظام أو جماعة اجتماعية وظيفية فوق قومية. كما أن المحاولات على مستوى التكامل الجهوي كذلك كانت تهدف إلى خلق نظام اجتماعي متعدد القوميات لكنها متفاعلة وظيفيا وليست متصارعة إيديولوجيا أو سياسيا، ويمكن أن تكون الإستراتيجية الوظيفية أحد الوسائل في انجاز هذا الهدف؛ القائمة أساسا على إعلاء من الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات الأخرى.

ولذلك، المقاربة الوظيفية هي من حيث الجوهر غير سياسية، ولا تهدف لدعم إيديولوجية معينة دون غيرها؛ وإنما تبحث بشكل أساسي عن النقاط المشتركة التي هي محل جذب بالنسبة لجميع أطراف العلاقة الوظيفية. إنها تعمل على تلافي مواقف النزاع وتركز على 'الحاجات المشتركة الواضحة'، وعلى العمل على استمرار تطوير النشاطات المشتركة والمصالح وتطوير شبكة من الاتصالات فوق قومية بين الأفراد والجماعات وشعوب منطقة التكامل الوظيفي. وتكون بذلك مصلحة الجماعة هي القاعدة الأساسية في التفاعل عبر القومي والشعور الجماعي، والهوية السوسو-سيكولوجية الجماعية هي المحدد الرئيسي للتفاعل الوظيفي وليست النزاعات السياسية والحروب والمنافسة الأمنية والبحث عن التوازن في القوى كما يعتقد الواقعيون/ الواقعيون الجدد.[1]

---

1 Kenneth N. Waltz, "Explaining War," In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.

الرائد الآخر للوظيفية التقليدية هو نورمان أنجل Norman Angell،[1] الذي يعتقد أن النظام الدولي المكوّن من الدول القومية قد أعمى الناس عن حاجاتهم الحقيقية في الرفاهية؛ بسبب تفضيله للاعتبارات السيادية والقومية لأطرافه. فقد أعطاهم بمجموعتين من القيم المتصارعة، أحدها منبثقة من الولاء إلى الوطنية وتتطلب الدفاع عن الشرف القومي والمصلحة الوطنية؛ والأخرى منبثقة من الحاجات الإنسانية البسيطة كالصحة، والسكن والنقل التي في حقيقة الأمر لم تعد الدولة القومية قادرة على إشباعها لجميع رعاياها وبمستويات عالية. ويكون اهتمام النظرية الوظيفية التقليدية مركزا على المجموعة الثانية التي يقوم عليها التكامل الوظيفي.

يفترض أنجل أن الناس يتمتعون بعقلانية كافية في حساب مصالحهم، ويتمتعون بالقدرة على الموازنة بين الخسائر والإرباح المترتبة عن المواقف والسلوكيات، والقدرة على الاستجابة بإيجابية إلى الإشارات التي تحمل بعض مظاهر ما يرغبون فيه من مظاهر الرفاهية والحاجات اليومية المرتبطة مباشرة بحياتهم اليومية. ولذلك لابد من تحويل انتباههم من المشاكل الوطنية والحلول الوطنية التي توجد انقساما عموديا في المجتمع إلى المشاكل فوق قومية وفوائد الحلول فوق قومية، وهكذا يتم تعويض التفاعلات الوطنية بالتفاعلات الوظيفية فوق قومية. على افتراض أن المشاكل عندما تعالج من قبل مجموعة أطراف ليست كما تعالج من قبل طرف واحد، الذي قد يؤدي به إحباط الفشل في إشباع الحاجات إلى اللجوء إلى تعبئة الاعتبارات القومية وشن الحرب للفت الانتباه عن المشاكل الحقيقية التي يعاني منها الشعب. ويتمثل الامتياز الواضح للنظرية الوظيفية في أنها تتعامل مع المكافآت بدلا من الحرمان، وسلب أطراف التكامل الوظيفي أسباب اللجوء إلى شن الحرب أو الوقوع في أسر الإحباط أو

1 Reginald J. Harrison, **Europe in Question: Theories of Regional International Integration**, 2 ed. (London: George Allen & Unwin Ltd Ruskin House, 1975), pp. 27-29.

رهينة التشدد. إنها تطرح أو تركز على امتيازات التعاون بدلا من المعاناة المرافقة للتراعات بين الدول حول المصالح الوطنية الضيقة، كتلك التي حدثت خلال ثلاثينيات القرن العشرين وأدت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية. ويتفق دافيد ميتراني David Mitrany مع أبحل نورمان حول فكرة أن المجتمع الدولي الآمن هو الذي ينمو عبر القيام بالأشياء الجيدة والمفيد بشكل جماعي في ميدان العمل والسوق والتجارة الدولية والتنسيق من أجل توفير الحاجات الضرورية للشعوب عوضا عن التوقيع على المعاهدات الأمنية أو رهن مستقبل الشعوب بتراعات لا تستفيد منها.

والسيادة في نظره لا تتحول بواسطة الصيغة الدبلوماسية التقليدية المعهودة وإنما بواسطة الوظيفة. بواسطة تفويض السلطة مع تحديد مهمة فنية معينة، تحمل معها التحكم الضروري في السلطة والوسائل اللازمة لتحقيق التفاعل الوظيفي الإيجابي فوق قومي. قبل كل شيء، لابد من إيجاد الوحدة التي تكون مجالا للتفاعل الوظيفي، وبعدها يتم تحويل جزء من السيادة من السلطة القديمة إلى السلطة الجديدة. وسوف يؤدي التراكم الجزئي لهذا التحويل، إلى تفعيل الهيئات الوظيفية التي سوف تضطلع تدريجيا بالقرارات الحاسمة حول التكامل الوظيفي. إن من الخاصيات الجوهرية للتفاعل الوظيفي فوقي قومي، تجاوز الانقسامات السياسية والإيديولوجية والعرقية وحتى الدينية، والتوحد حول الأهداف الوظيفية التي إنجازها سوف يستفيد منه جميع الأطراف ولو بمستويات مختلفة. كما يؤدي التفاعل الوظيفي فوق قومي إلى الانتشار الكبير لشبكة النشاطات الدولية وإنشاء الوكالات الوظيفية الجديدة، والتي عبرها تصبح تدريجيا المصالح والحياة كلها للدول تتجه نحو التكامل الوظيفي.

كما أن أي عملية تنظيمية في العلاقات الدولية مثل إنشاء المنظمات الدولية، تحدد عبر المتطلبات الوظيفية التي تبقي هذه المنظمات على قيد الحياة وتمارس نشاطها بفعالية كبيرة. فالمبدأ الأساسي هو أن الأنشطة الوظيفية لهذه

المنظمات، سوف يتم انتقاؤها علميا وتنظم بشكل منفصل، ووفقا لطبيعتها، ووفقا للشروط التي تعمل تحتها، ووفقا للحاجات الجارية أو المطلوبة من قبل الأطراف الأعضاء. ولذلك، سوف تمنح كل الحرية لهذه الهيئات في اتخاذ جميع السبل العلمية في تطوير العمل الوظيفي المشترك، وحرية إدخال التعديلات إذا كان ذلك ضروريا أو القيام بالمراجعات عندما يتوفر الدليل الإمبريقي على جود عيوب وظيفية أو عدم قدرة هذه الهيئات الوظيفية على استيعاب جميع متطلبات العمل الوظيفي الذي أنشأت من أجله.

فإذا أخذنا الاتصالات كمثال، فإن أنصار النظرية الوظيفية يفترضون أن منظمة أنظمة سكة الحديد يجب أن تكون ذات نشاط قاري؛ وكذلك الأمر بالنسبة للنقل البحري ما بين القارات، وحركة الملاحة الجوية والطيران؛ والبث الإذاعي والتلفزيوني والصحفي وغير ذلك. بصفة عامة، يفترض أنصار النظرية الوظيفية أن حركة الإنتاج والتجارة والتوزيع يجب أن تنظم وفق منظور مرن وفوق قومي. وبالتالي نكون في غير حاجة إلى قاعدة ثابتة ولا إلى نمط صارم في تنظيم مستوى معين من الوظائف، لأن الأبعاد الوظيفية تحدد نفسها بنفسها، كما تحدد الوظيفة بطريقة ما أعضاءها المناسبين. إنها تبين عبر التطبيق العملي والوظيفي، طبيعة الموقف المطلوب في ظل حضور شروط معينة، وما هو حجم قوة السلطة التي يحتاجها العمل الوظيفي في إشباع الحاجات المختلفة. ويصبح التنسيق الوظيفي بهذه الطريقة حول الوظيفة وطريقة إشباع الحاجات المختلفة للأطراف الأعضاء. الأكثر أهمية من ذلك، أنه بالرغم من أن المنهج الوظيفي لا يعوق الهيكل المؤسساتي العام، إلا أن الحقيقة هي أنه لا يوجد رأي واضح حول عمل الهيئات الوظيفية، كما لا يحتمل العمل الوظيفي بلورة روابط مؤسساتية مشتركة محددة في السنوات الأولى من انبثاق هيئات التكامل الوظيفي؛ كما يعتقد أنصار الوظيفية التقليدية.[1]

1 Reginald J. Harrison, Op. Cit. , pp. 29-31.

الموضوعات الكبرى للنظرية الوظيفية

الحقيقة أن الموضوعات الكبرى للنظرية الوظيفية قد تم بلورتها —من وجهة نظر بول تايلور Paul Taylor–[1] من خلال نشر مجموعة من الأعمال العلمية لأنصار هذه النظرية، خاصة في ستينيات القرن العشرين. ومن هذه الأعمال نجد ما يلي:

1- كتاب إرنست هاس Ernst Haas بعنوان 'ما وراء الدولة القومية Beyond the Nation State'، الذي نشر في عام 1964 وأُعيد نشره في عام 1966.

2- وكذلك العمل الأساسي لـــ دافيد ميتراني David Mitrany بعنوان 'عمل نظام السلم Working Peace System' الذي كتب مقدمته هانس مورغنتو Hans Morgenthau (أول نشر له كان في عام 1943). وتمت الإشارة إليه سابقا.

لقد تجسدت المساهمة الكبرى لمثل هذه الدراسات، بأن أدت إلى إثارة نقاشا كبيرا حول إمكانيات النظرية الوظيفية في تقديم الحلول لمشاكل السياسة الدولية؛ خاصة تلك المتعلقة بالتراعات الدولية ونشوب الحرب المدمرة. لقد استهدفت هذه النقاشات الانتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية والعيوب النظرية والمنهجية التي كشفت عنها هذه الانتقادات، لذلك كانت جهود إرنست هامس منصبة حول تنقيح أفكار الوظيفية في ضوء التحديثات التي أدخلت على النظرية الوظيفية السوسيولوجية وكذلك التطورات النظرية التي طرحتها نظرية النظم[2] في تحليل العلاقات الدولية. وكأي نظرية في حقل العلاقات الدولية

1 Paul Taylor, "The Functionalist Approach to The Problem of International Order: A Defence," <u>Politics Studies</u> XVI, 03 (1968), 393-94.

2 سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية** (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص ص. 102—105.

تخضع لحوار ما بين النموذج بتعبير مايكل بانكس،[1] وكانت من إيجابيات الحوار داخل النظرية الوظيفية أن أستطاع الأكاديميون وكذلك الموظفون في الهيئات الوظيفية فوق قومية أن يعرضوا أفكارهم بشكل واضح وتلقوا تشجيعا على ذلك.

الأفكار الرئيسية للوظيفية:

لابد من الإشارة إلى أن الكثير من الوظيفيين الذين تصدوا للرد على الانتقادات الموجهة للأطروحات الوظيفية، قد ادعوا أن معظمها لم تكن مناقشة للأفكار الأساسية للوظيفية وإنما كانت مركزة حول التفسيرات الخاطئة للوظيفية. وبناءً على ذلك، تساءل بول تايلور Paul Taylor[2] عن ماهية الأفكار الوظيفية الأساسية وأين يمكننا أن نجدها؟ يعتقد بول تايلور أن هناك أربع موضوعات كبرى محل اهتمام كبير من قبل الكتابات الوظيفية المختلفة، وهي المصنفة في النقاط التالية:

1- تتمثل الفئة الأولى من الأفكار الأساسية للنظرية الوظيفية في الدراسات التي قام بها مجموعة من الوظيفيين الأوائل من أمثال دافيد ميتراني David Mitrany وليونارد وولف Leonard Woolf وسير نورمان أنجل Sir Norman Angell وفيزكونت سيسل Viscount Cecil. لقد كانت المهمة المطروحة أمام هؤلاء المفكرين هي تقديم مخطط أو إستراتيجية لنمط العلاقات والنظام الدولي، الذي سوف يسود عقب الحرب العالمية الثانية. وبالنهاية، يمكن تحديد مجموعة من الكتابات التي تضمنت تفسير وتحليل العلاقات الدولية الوظيفية، مثل كتاب ليونارد وولف Leonard Woolf الذي يحمل عنوان

1 Michael Banks, "The Inter-Paradigm Debate," In **International Relations: A Handbook of Current Theory**, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 08-14.
2 Paul Taylor, Op. Cit., P. 394.

'طريق الرجل الذكي إلى منع الحرب في 1933/ The Intelligent Man's Way to Prevent War in1933'؛ وكذلك كتاب دافيد ميتراني الذي يحمل عنوان 'الطريق إلى الأمن' الذي نشر عام 1944، وكذلك كتاب آخر بعنوان 'عمل نظام السلام' الذي نشر عام 1943، وكذلك كتاب بعنوان 'المراجعة الإقليمية والمادة 19 من الميثاق Territorial Revision and Article 19 of the Covenant'.

2- أما الفئة الثانية من أفكار النظرية الوظيفية في تحليل وتفسير العلاقات الدولية، فقد تمثلت في تلك القراءات المختلفة للأعمال العلمية الوظيفية السابقة، وترتب عن ذلك إدخال تعديلات أو تأكيد الافتراضات السابقة. ويمكن إدراج كتاب بول هوفمان Paul Hoffman الذي يحمل عنوان 'هل يفوز السلم Peace Can Be Won' الذي نشر في عام 1951؛ وكذلك مقال مهم لوليام رالسمان William Relsman الذي يحمل عنوان 'دور الوكالات الاقتصادية في تعزيز القضاء والأحكام الدولية The Role of Economic Agencies in the Enforcement of International Judgements and Awards' الذي نشر في حولية International Organization في خريف 1956. لكن النقطة المثيرة للاهتمام في هذه الدراسات هي أنها كانت محفزة بواسطة الحركة السريعة نحو التكامل وتشكيل المؤسسات الوظيفية فوق قومية في هذه الفترة من تاريخ العلاقات الدولية الأوربية.

3- تشتمل الفئة الثالثة من موضوعات النظرية الوظيفية في تحليل العلاقات الدولية تلك الانتقادات الحادة الموجهة للنظرية في حد ذاتها من داخلها. لقد استخدم النقد كمنهج لتطوير أدبيات النظرية الوظيفية من قبل إرنست هاس على سبيل المثال في كتابه "ما وراء الدولية القومية". وهي نفس المحاولة التي قام بها كنيث تومبسون Kenneth W. Thompson من خلال كتابه الذي يحمل عنوان 'الواقعية السياسية وأزمة السياسة العالمية Political Realism and the Crisis of World Politics'. كما يرى تايلور أن هناك

العديد من الأفكار المطورة حول النظرية الوظيفية وردت في ثنايا مذكرات التخرج للطلبة في الجامعات الأميركية والتي لم تنشر.

4- وأخيرا، تتمثل الفئة الرابعة من الأفكار الوظيفية الرئيسية في تحليل العلاقات الدولية، في تلك الدراسات التي أجريت حول الوظيفية كتطور سوسيولوجي، والتي تمت الإشارة إلى معظمها في صدر هذا الكتاب. وكان من بين رواد الوظيفية الذي حاول أن يربط بين أفكار الوظيفية السوسيولوجية والوظيفية التقليدية في تحليل العلاقات الدولية، إرنست هاس في كتابه "ما وراء الدولة القومية". على خلفية أنه لابد أن يكون الطالب المتخصص في دارسة تجارب التكامل الوظيفي في العلاقات الدولية، واعيا وملما بالخطوط الكبرى للوظيفية السوسيولوجية. الحقيقة أن هذه الأخيرة تطرح العديد من الأفكار ومفردات التحليل التي يمكن أن تجيب على العديد من تساؤلات تعقيدات السياسة الدولية، وفي نفس الوقت، يمكن الاستعانة بها على تفسير أو توفير الحلول للمشكلات التي تعترض مسيرة التكامل الوظيفي في النظام الدولي. ومن هذه المفردات مثلا، الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة والاعتلال الوظيفي كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

مرة أخرى، يؤكد بول تايلور أن الفضل في استخدام النقد من أجل تطوير وإعادة تنظيم الأفكار الوظيفية الأصلية، يعود إلى إرنست هاس من خلال تحليله للوظيفية السوسيولوجية، خاصة تلك الأفكار التي طرحها تالكوت بارسونز. الافتراض العام الذي انطلق منه هاس عند دراسته للوظيفية السوسيولوجية، هو أن تلك الديناميكيات الخاصة بعمليات التكامل على مستوى البيئة المحلية للدولة، لها نتائجها المهمة على التكامل الوظيفي فوق قومي؛ باعتبارها القاعدة السوسولوجية التي ترتكز عليها الهيئات الوظيفية فوق قومية وتوجد المناخ والثقافة على المستوى المحلي التي تقبل أطروحات التكامل الوظيفي فوق قومي. على عكس عندما تكون البيئة المحلية تتعرض لتمزقات سوسيولوجية عميقة، فإنها تصبح غير مؤهلة للتكامل الوظيفي فوق قومي

بسبب ثقافة الخوف من كل ما يأتي من الخارج، وتركيز الاهتمام الأكبر على المحافظة على الوضع القائم آمنا داخل الدولة.

من ناحية ثانية، عندما طرحت النظرية البنائية-الوظيفية في علم الاجتماع فكرة أن كل بنية في المجتمع هي مرافقة لوظيفة وكل وظيفة ترافق بنية، أدى بالوظيفيين في العلاقات الدولية إلى تركيز الانتباه حول دور التوازن الوظيفي ضمن عملية التكامل وهيئات التكامل الوظيفي. كما نبهت الوظيفية السوسيولوجية أنظار الوظيفيين إلى أهمية الوظيفة في سلوك الفرد ودور إشباع الحاجات الظاهرة والباطنية داخل المجتمع الوظيفي، وعلاقة كل ذلك بالسلم السوسيولوجي. مثل هذه الأفكار هي التي جعلت إرنست هاس يعتقد وجود إمكانية ربط هذه الحاجات الفردية مع عمليات التكامل الوظيفي عبر إنشاء الهيئات فوق قومية التي تتولى إدارة عمليات التكامل الوظيفي وإشباع هذه الحاجات. ولو أن من الناحية الجوهرية، دعا هاس وغيره إلى استبدال هيئة محلية بهيئة وظيفية فوق قومية؛ ومبررهم الوحيد أن الهيئات فوق قومية هي أكثر قدرة على إشباع الحاجات لشعوب منطقة التكامل وتجعلهم يواجهون الحياة الحقيقية التي يرغبون فيها، وليس إتباع الوهم القومي المضلل. وعندما يأخذ السلوك الفردي في التأقلم والتناسق التنظيمي مع عمليات التفاعل الوظيفي فوق قومي، يبدأ التغيير النظمي في التجسيد والتبلور ويوجد قطاع واسع داخل المجتمع من يؤيد مثل هذا النوع من التنظيم مادام مستمرا في الإشباع الفعال للحاجات وأداء الوظائف.[1]

---

1 Paul Taylor, Op. cit., P. 395.

الطبيعة البشرية وكيفية التحكم فيها

من الناحية الإبستمولوجية، أن الفرق الذي يميز الوظيفيين عن الواقعيين الكلاسيكيين في النظرة للطبيعة الإنسانية، هو أنهم لم يفرطوا في التشاؤم من الطبيعة الإنسانية على عكس فعل نظراؤهم الواقعيون[1] الذين يعتقدون أنها مالية للحرب ومتميزة بالأنانية والقسوة وغيرها. والسبب في ذلك هو تركيز الوظيفيين اهتمامهم على سلوك الإنسان وليس طبيعته، وهذا يعني من الناحية العملية أن سلوك الإنسان عندما يجري في ظروف مشجعة وإيجابية؛ يمكن أن يتحول إلى سلوك خلاق وبنّاء ويغلّب مظاهر المسئولية في موقف التفاعل. وأن المناخ الملائم لذلك هو مناخ التفاعل الوظيفي والتفاوض على التعاون والتقليص من مشاعر الانغلاق القومي، وهو المناخ الذي حوّل عداوات دامت سنوات بين فرنسا وألمانيا إلى علاقات تعاون وظيفي عميقة. وبذلك، يكون السلوك من المنظور الوظيفي، قابلا للتعديل والضبط بمستويات عالية والتوجيه نحو الإيجابية وبناء السلم وتفضيل التعاون. لذلك يعتقد الوظيفيون أن التغيير يجب ألا يركز على طبيعة الإنسان ولكن عوضا عن ذلك يركز السلوك الإنساني، وأن السلوك الإنساني يمكن أن يتغير كنتيجة للأحداث الخارجية — مؤسسات، أديان، السياسة، التقاليد الاجتماعية أو السياسية، قانون النمط، العادة، القبيلة أو المحرمات الأخرى؛ الأفكار الجديدة، الاقتراحات، التربية، الأمور المفروضة- التي يجري في خضمها.

ورهان الوظيفيين هو أعلى من افتراض أن سلوك الإنسان يمكن أن يعدّل بواسطة عملية التعلم من بيئته الاجتماعية. فهو يمكن أن يكون محبا للحرب، لكن أفعاله الحربية، وسلوكه العنيف، يمكن أن يكونا مضبوطين

1 Hans J. Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace**, 5th ed. (New York: Alfred A Knof, 1978), pp. 4-15.

ويخمدا إذا عدّلت بيئته الاجتماعية. إن الإنسان يذهب إلى الحرب لأن بيئته الاجتماعية تشجعه على أنه يجب أن يحارب، وبالطبع هذا جزء من طبيعتنا؛ وما نحارب من أجله هو جزء من طبيعتنا؛ وفي نفس الوقت، يمكن لبيئة الإنسان الاجتماعية في المقابل أن تكبحه عن الذهاب إلى الحرب، وتغريه بمراكز اهتمام أخرى أكثر جذبا. ومع الإقرار بميل الإنسان نحو فرض إرادته على بيئته، إلا أن مع ذلك يتعلم الناس من بيئتهم عندما يرونها مصدرا للمصالح وإشباع الحاجات المختلفة. وحتى بالنسبة للقواعد المشكّلة للبيئة الاجتماعية، فإنها تختلف في صياغة السلوك الإنساني وتشكيل مضمونه الاجتماعي. فهناك من القواعد التي تحتاج أن تكون القوة وراءها بسبب الحاجة الإنسانية للنظام داخل البيئة، وهناك قواعد أخرى يخلقها الإنسان لأن التجربة بيّنت أنها تمثل مصالحه، وتعلم قبولها كجزء ثابت من بيئته. يعزز فكرة أن السلوك الإنساني يمكن أن يتغير نحو الحسن عندما يجري في بيئة مناسبة، وجود الأهداف المشتركة التي تعم كل مجتمع إنساني متفاعل؛ والتي بدورها توجد الشرعية للأشكال المؤسساتية المختلفة داخل المجتمع وتبرر أنماط العقاب للسلوك المنحرف. جوهر هذه الشرعية هو التفاعل الوظيفي الإيجابي الذي يعمل باتجاه الأداء الوظيفي الفعال وإشباع الحاجات للقطاعات المختلفة في المجتمع وعلى مستويات متعددة. إن مثل هذا الوضع السوسيولوجي يساعد على نجاح التكامل الوظيفي فوق قومي ويعطي بدوره الشرعية للهيئات الوظيفية التي تؤسس على المستوى الإقليمي أو على المستوى العالمي. ومن ثم يكون الاهتمام الوظيفي الرئيسي هو بحث هذه الأهداف المشتركة التي تمثل قاعدة التكامل الوظيفي، ويمكن نقلها من المستوى المحلي إلى المستوى فوق قومي؛ ومبرر هذا النقل هو الفعالية الوظيفية في إشباع الحاجات بمستويات أعلى مما هو جار على المستوى المحلي الذي قد يعاق بواسطة نشوب النزاعات والحروب بسبب السلوك الأناني للدول القومية في إشباع الحاجات.

من ناحية أخرى، ليس مفاجئا أن نقول أن النظرية الوظيفية تستعين بروح نظريات علم النفس في التعلم الاجتماعي،[1] في فهم وتفسير السلوك الإنساني الوظيفي. ومن ذلك على سبيل المثال، يعتقد دافيد ميتراني أن الناس إذا أعطوا ما يحتاجون إليه باعتدال وتحصلوا على ما يريدون، فإنهم سيحمون السلام ويعملون على تثبيت الوضع القائم مادام أنه منتج للوظائف ومشبع للحاجات؛ كحرص الناس على استمرار مستوى معين من الرفاهية والعناية الصحية والخدمات الاجتماعية والشعور بالأمن بكل أنواعه. هذا على المستوى المحلي، فلماذا لا يعمم هذا الوضع على المستوى الإقليمي مادامت هناك قابلية كبيرة للقيام بذلك وإمكانية كبيرة لتحقيق مصالح كبرى وحماية الرفاهية المحلية من التدمير. إن الشيء الأكثر خطورة التي قامت به الحرب العالمية الأولى والثانية هي تدمير الرفاهية الاقتصادية داخل المجتمعات الأوربية التي كانت ساحة لهذه الحرب.

باختصار، يرى دافيد ميتراني أنه بسبب أن الأفراد يسكنون في بنية من الدولة القومية، فإن لديهم مجموعتين من الحاجات المتصارعة. من جهة، هناك الحاجات المنبثقة من ولائهم للوطن كالحاجة للدفاع عن الشرف الوطني وتأييد قوة الوطن؛ ومن جهة أخرى، هناك تلك الحاجات المتأتية مباشرة من وجودهم كأفراد كالحاجة إلى الأمن الاقتصادي والترتيبات الصحية المناسبة والسكن الحسن والنقل والتعليم وتوفر الغذاء الصحي والمياه النظيفة وما إلى ذلك، بمعنى آخر، توفر حاجات الرفاهية. المشكل هو أن المجموعة الأولى من الحاجات هي دائما تأتي بطريقة ما في المرتبة الأولى بسبب تأثير أفكار الواقعيين الجدد فيما يسمونه بالسياسة العليا.[2] فولاء الإنسان للوطن يقوده إلى التصويت للرجل

---

1 جورج إم غازدا وريموند جي كورسيني، **نظريات التعلم: دراسة مقارنة**، 2 أج.، تر. علي حسين حجاج، مر. عطية محمود هنا (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986)؛ ص ص. 207 -22.

2 Andrew Linklater, "Neo-realism in Theory and Practice," In **International Relations Theory Today**, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 274- 85.

الوطني المتشبع بالروح القومية في زمن الانتخابات، بالرغم من أن المرشح الآخر يكون أحسن بكثير في المجال الاقتصادي وربما سوف يقوم بالكثير من أجل تحقيق الرفاهية للجميع. ولذلك، يواجه الإنسان دائما مشكلة التوفيق بين أولويات مجموعتين من الحاجات الهرمية، واحدة تجعله في عداء دائم مع الآخرين، وأخرى تجعله ينعم بالحياة وفي نفس الوقت يتواصل مع الآخرين ويقبل بوجودهم في مستوى معين من الرفاهية. ومما يزيد المسائل سوءا هو أن ولاءه للدولة يمنعه دائما من إدراك الأهمية الحقيقية للمعلومات المتوفرة، كما لا يقوده فقط إلى الضلال عن أهمية حاجاته في الرفاهية بواسطة القومية؛ وإنما يصبح أعمى بواسطتها أيضا. والحل المقترح من قبل الوظيفيين لحل هذه الإشكالية، هو استبدال الولاء القومي بالولاء فوق قومي نحو هيئات التكامل الوظيفي؛ مادام أن هناك افتراض عال الحدوث والمتمثل في قابلية السلوك الإنساني للتغير إذا وجد المناخ المناسب لذلك.[1]

محتوى الوظيفية

بناءً على الأرضية السابقة من الافتراضات والأفكار الكبرى، هناك شبه إجماع بين أنصار النظرية الوظيفية على أن المحرك الأساسي للعلاقات الدولية نحو الأفضل هو الأفكار أو الأطروحات الوظيفية التي تعد بإبعاد العلاقات الدولية عن النزاعات وتركيزها على بناء السلم الدولي عبر الأدوات الاقتصادية؛ مادام أن معظم النزاعات الكبرى تكون حول مناطق النفوذ ومصادر الثروة. إنها تقترح إستراتيجية متحضرة لتوزيع الثروة بين الأطراف الدولية وضمان مصالح كل طرف بدون التسبب في الإبادة البشرية أو تدمير الإنجازات الإنسانية وترويع حياتها. فإذا كانت حاجات الرفاهية هي أكثر أهمية بالنسبة لمعظم الشعوب بما فيهم النخب والقادة، فإن الوظيفيين يرون أن الإنسان الجدي يمكن

1 Paul Taylor, Op. Cit., pp. 397-98.

أن يقتنع بواسطة التربية والتجربة ليحوّل ولاءاته من الحكومة الوطنية التي على المدى الطويل لا تعطيه سوى الثانوي الأفضل، ويعيد توجيهها نحو الوكالات التي هي المدير الأفضل لتلك الحاجات وأكثر فعالية في إشباعها. ويتوقع الوظيفيون أنه على المدى الطويل سيكون الناس موالين لتلك المؤسسات الوظيفية التي تكون أكثر نجاحا في إشباع حاجاتهم؛ ويمكن إشباع الحاجات بشكل أفضل في تلك المنطقة الأكثر ملاءمة للأداء الفعال للمهام الوظيفية المطلوبة. عادة يطلق على مثل هذه المناطق اسم "مناطق التكامل الوظيفي" التي إحدى خاصياتها المميزة تلاشي أهمية الحدود الجغرافية لديها ومعاني المنافسة الأمنية وتوازن القوى، وتنامي أهمية التنمية الاقتصادية وتحسين ظروف الحياة الكريمة وتوفير فرص العمل والتعليم الجيد واطمئنان الناس على مستقبلهم المهني وعلى أولادهم. لذلك ما يحتاج إليه الناس هو مجموعة من المؤسسات الوظيفية المكافحة من أجل إشباع حاجاتهم في الرفاهية وتوفير الاستقرار لهم، عبر حدود منطقة التكامل. فإذا استطعنا تنظيم مثل هذه المؤسسات الوظيفية، يعتقد الوظيفيون أن الناس سيدركون امتيازات التعاون الدولي، وسيكونون خاضعين بواسطة النجاح في إرادة التعاون، حتى تضعف الحكومات الوطنية وتقوى مؤسسات التعاون الوظيفي والتكامل الدولي. عندئذ سيبدأ الإنسان بتحقيق الطبيعة الصحيحة والأهمية الحقيقية لحاجات الرفاهية. ولتأييد هذا الفكرة، طرح ميتراني —مثل كارل دويتش-[1] أهمية التعاون الاقتصادي والاجتماعي داخل الولايات المتحدة الأميركية من أجل خلق المجتمع الكبير الذي هو أميركا الآن. فهو يرى أن هذا يبين كيف أن الناس يتعلمون اكتساب الولاء للمؤسسات التي تشبع حاجات الرفاهية. وأن نمو السلطة من التوافق والرفاهية هو أكثر الاحتمالات إحداثا للتوافق المجتمعي. ويعتقد أن سبب فشل عصبة الأمم في

---

1 Karl W. Deutsch, **The Analysis of International Relations**, 3rd edition (U. S. A.: Prentice-Hall International Editions, 1988), pp. 285-96.

الحصول على السلطة هو فشلها في تقدير هذا الدرس ونفس الشيء ينطبق على الأمم المتحدة أيضا.[1]

الأبعاد السيكولوجية

من الجوانب المثيرة للاهتمام في التحليل الوظيفي للعلاقات الدولية إدراج الأبعاد النفسية كمتغيرات مستقلة في تحقيق التكامل الوظيفي في المناطق المفترضة. والافتراض العام الذي ينطلقون منه في ذلك هو أنه مادام أن السلوك الإنساني يملك قابلية كبيرة للتعديل إذا تغيرت بيئته، فإن هذا يعني ضرورة مراعاة الجوانب النفسية التي تساعد على تحويل السلوك الإنساني إلى الحالة المرغوبة. من الناحية النظرية، الإقرار بهذه الحقيقة الافتراضية يقضي لجوء أنصار النظرية الوظيفية إلى أدبيات علم النفس الاجتماعي[2] للاستعانة بها من أجل معرفة المواقف والوضعيات النفسية التي تجعل السلوك الإنساني أكثر ميلا نحو التعاون والقبول بالتفاعل مع الآخرين، ونظيرتها التي تجعله أكثر عدوانية وشعورا بالاضطهاد والخوف من الآخرين وإدراك البيئة الخارجية بأنها بيئة مليئة بالأعداء والناس الشريرين.

من ناحية أخرى، يرى الوظيفيون أن الاعتقادات الخاطئة والمتصلبة أو المتطرفة هي العوامل التي تساعد على استمرار الفوضى الدولية وزيادة احتمالات وقوع الحروب والنزاعات في العلاقات الدولية. ومن أجل تجنب مناخ الحروب وتنامي النزاعات الدولية، لابد من توفر سيكولوجية السلم والميل نحو التعاون وتفضيل العلاقات الودية والتفاوض على علاقات الحرب والصراع، وبذلك يكون خيار بناء السلم الدولي يحظى بالتأييد ويملك جاذبية كبيرة.

---

1 Paul Taylor, Op. Cit., pp. 398-99.

2 Eddy Van Avermaet, Social Influence in Small Groups,» **In Introduction to Social Psychology**, ed. 2nd, ed. Miles Hewstone, Wolfgang Stroebe, and Geoffrey M. Stephenson (U K : Blackwell Publishers Ltd, 1996), pp. 513-22.

وطريق ذلك هو بناء المؤسسات الدولية التي تسعى من أجل حاجات الإنسان في الرفاهية، ولا وظيفة لها إلا إشباع متطلبات الحياة الكريمة للإنسان؛ عندئذ يصبح الإنسان أكثر وعيا بروح التعاون ويدرك الأبعاد الجوهرية للتكامل والتعاون مع الآخرين من أجل بناء عالم خال من الحروب والتراعات الدموية كالتي كانت في الحربين العالميتين. وسوف يتعلم الإنسان ضبط عنفه العاجل والممكن، وردود أفعاله العدوانية نحو المنبهات الاجتماعية المثيرة أملا في كسب المصالح الجيدة الطويلة الأمد. ومثل هذا المسار من التحليل، يفترض توفر خاصية العقلانية في السلوك الإنساني التي توازن بين أرباح وخسائر المواقف المختلفة للسلوك السياسي، وهو الافتراض الذي أكدت عليه النظرية العقلانية في تحليل السياسة الخارجية.[1] يقوم توسع منطق الوظيفيين في التحليل، وديناميكية العملية المؤدية إلى بناء النظام العالمي الوظيفي، على نظرة أن: السلام الوظيفي لا يمكن أن ينجز بواسطة معالجة مشكلة الحرب في أوجها أو عندما تندلع أو تكون الأطراف المتنازعة بصدد الاستعداد للانخراط في هاوية الحرب، وإنما ينجز فقط بواسطة تغيير الوضع الذي يتفاعل في خضمه أطراف النظام الدولي. كما يمكن أن يتغير الوضع أيضا بواسطة حقن المعلومات بوفرة حول نجاح تجربة التعاون في تحقيق أهداف الرفاهية في الواقع المعاش والمباشر للحياة الاجتماعية لإنسان منطقة التكامل الوظيفي المفترضة. على افتراض أن العدو الحقيقي للدولة الذي يحملها على تبني خيارات عنيفة أو مكلفة هو البيئة الخارجية المليئة بعوامل الشك والتراع، وعندما يتم تغيير هذه البيئة واستبدالها ببيئة أخرى مليئة بالحوافز المتعددة نحو التعاون وإظهار فوائده المحسوسة؛ عندئذ فقط يتغير السلوك السياسي للأطراف الدولية. لابد أن تتضمن البيئة الجديدة التعاون الوظيفي الفعال في خدمة أهداف الرفاهية وتدخل الحكومات الوطنية في علاقات تفاعل إيجابي من أجل خدمة الأهداف المشتركة التي يربح من ورائها الجميع. إن من

---

1 Brian White, "Foreign Policy And Foreign Policy Analysis," in **An Introduction to Foreign Policy Analysis**, ed. Michael Clarke & Brian White (Great Britain : G.W. & A. Hesketh, 1981), pp. 07-18.

الأبعاد النفسية المساعدة على انبثاق التفاعل الوظيفي هو الشعور والوعي بالربح من الآخرين عبر علاقات التفاعل بدون اللجوء إلى الحرب أو تحمل أعباء مكلفة. وكذلك التأكد من بديهية أن طبيعة الحرب تفرض وجود طرف رابح وآخر خاسر ولا يوجد أحد ضامن للربح من وراء الحرب، والأدلة كثيرة تؤكد على ذلك في تاريخ العلاقات الدولية. في حين أن التعاون الوظيفي يؤدي إلى ربح جميع الأطراف المنخرطة في علاقات التفاعل الوظيفي فوق قومي، ولو بمستويات مختلفة، مادام أن كل طرف يعي أن أرباحه مؤكدة حتى ولو وجد طرف آخر ربح أكثر منه. مثل هذا المناخ هو الذي يوجد الرضا النفسي المعزز للسلوك الوظيفي.

ومن الآليات المطروحة من أجل خلق البيئة السيكولوجية لنجاح ونمو التعاون الوظيفي هو بناء المؤسسات الوظيفية فوق قومية التي تبرهن على الفعالية الوظيفية العالية في إشباع الحاجات، إلى المستوى الذي يطمئن فيه كل طرف أنه يربح من وراء هذه المؤسسات، وليس يتحمل الأعباء الزائدة على الآخرين كما هو الحال جار في الأحلاف العسكرية.[1]

دور المعلومات

المستوى الآخر من تحليل النظرية الوظيفية للعلاقات الدولية وطريقة بناء العلاقات الوظيفية التي توطد التعاون وتخفف أو تلطف من علاقات التراع وتبني السلم، هو دور المعلومات في صياغة طريقة التفكير الجديدة لدى صناع القرار ولدى النخب والجماعات المختلفة، التي تؤيد علاقات التعاون الوظيفي وتبتعد عن علاقات التراع والميل للحرب. يتمثل دور المعلومات بشكل أساسي في إمكانيتها العالية في تعديل الأحكام المسبقة والافتراضات الأولية حول ما هو صحيح من الفعل الذي يجب أن يكون، والموقف الذي يجب أن يتخذ. خاصة بالنسبة لصناع القرار الوطنيين والنخب السياسية المؤثرة في مسارات

1 Paul Taylor, Op. Cit., pp. 399-400.

الإستراتيجية العامة للسياسة الخارجية نحو القضايا الدولية؛ وأهم هذه القضايا هي التكامل الوظيفي فوق قومي. يفترض أنصار النظرية الوظيفية أن المعلومات الجديدة تؤدي بنا إلى نبذ الأوامر القانونية والإجراءات القديمة التي لا تتجاوب بطريقة ملائمة مع متطلبات التكامل الوظيفي، من خلال بلورة إستراتيجية جديدة لتحقيق الإشباعات المختلفة على المستويات فوق قومية. إن مضمون هذه المعلومات يستهدف توضيح طرق التنظيم فوق قومي وأهدافه ووسائله ضمن سياق معين وفي ظل توفر شروط معينة، بشكل يؤدي إلى بيان الأهمية والمنافع التي يمكن أن تترتب عن الطرق الجديدة في التنظيم وكذلك سهولة تطبيقها في الحياة المباشرة الخاصة بمستويات التفاعل الوظيفي المختلفة. على افتراض أن الإنسان في بعض الأحيان يكون بحاجة إلى معرفة محيطة بخيارات معينة حتى تتوفر لديه الإرادة لتبني أحدها، على خلفية أن توفر مثل هذه المعلومات سوف يبدد تخاوفه حول نجاح وفشل هذا الخيار أو ذاك وإمكانيات كل خيار في ترتيب المنافع، وزاد من الثقة في الخيار المتبنى. وهناك مثال عام يتداوله الحكماء وهو "أن الناس أعداء ما جهلوا". والحقيقة أن علماء النفس الاجتماعي[1] قد بينوا دور المعرفة السابقة في إيجاد دافعية الانتماء لدى الفرد إلى جماعة دون أخرى. وهو نفس الشيء الذي يمكن سحبه على العلاقات الدولية الوظيفية، بحيث أن الأطراف أو بالأحرى صناع القرار في حكومات أطراف التكامل الوظيفي، يندفعون نحو خيار التكامل ومزيد من الاندماج الإقليمي عندما يكون لديهم معرفة واضحة حول مثل هذه الخيارات، وهو المعنى المؤكد من قبل أنصار المقاربة المعرفية في تحليل السياسة الخارجية.[2]

---

1 Rupert Brown, «Intergroup Relations,» In **Introduction to Social Psychology**, 2nd ed. Ed. Miles Hewstrone, Wolfgang Stroebe, and Geoffrey M. Stephenson (Ney York: Bleckwell Publishers, 1996), pp. 531 -50.

2 Brian Riply, "Cognition, Culture, and Bureaucratic Politics," in **Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation**, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney (New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.), pp. 89-95.

وعندما يطرح الوظيفيون متغير المعلومات كمتغير مستقل في إنتاج السلوك الوظيفي لدى صناع القرار في الحكومات الوطنية، فإنما هو قائم على افتراض عام في حقل نظرية العلاقات الدولية[1] والذي يقضي بأن الإنسان عقلاني بشكل كاف للتجاوب مع المعلومات الجديدة عندما تكون مفيدة، ويتعزز ذلك بدافع الإنسان نحو معرفة الأشياء الجديدة. وهناك افتراض آخر خاص بالوظيفيين وهو أن الإنسان يملك طريقة للمعرفة الطبيعية حول أهمية بعض الأهداف، وسيختار بعض الأهداف الإضافية المساعدة على إنجازها. وفي سياق الإقرار بخاصية العقلانية في السلوك الإنساني، يعتقد الوظيفيون أن الإنسان لا يفضل القتل، وإنما يفضل السلام ودعم القانون؛ يفضل التعاون إذا عاد عليه بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية. وسيرى المعقولية بالطبع في الفعل المصمم على إنجاز هذه الأهداف. تشكل هذه الافتراضات قلب النظرية الوظيفية.[2]

المنهج العلمي في التحليل

من الناحية المنهجية، حاول الوظيفيون استدراك العيوب الوظيفية التي كانت تعاني منها النظريات الأخرى في حقل نظرية العلاقات الدولية (الواقعية مثلا)، وذلك من خلال العمل على الاستفادة من المنهج العلمي في التحليل الكمي للبيانات؛ خاصة تلك المتعلقة بتفاعلات التكامل الوظيفي وحركة تنقل الأشخاص والبضائع عبر حدود منطقة التكامل الوظيفي. وحساب تكرارات ذلك، لتصبح مؤشرات إمبريقية للتنبؤ بالسلوك اللاحق لأطراف التكامل. إن القاعدة العامة التي يقف عليها المنهج الوظيفي هي أن التفكير العلمي سوف يأتي بالعقل العلمي في التحليل للأحداث الجارية على أسس الحسابات العقلانية

---

1 Ole R. Holsti, "Theories of Crisis Decision Making," In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 300-12.

2 Paul Taylor, Op. Cit., p. 400 .

لأرباح وتكاليف السلوك المتبنى في السياسة الخارجية من قبل الأطراف الدولية. على افترض منهم أن أرباح السلم القائم على إشباع الحاجات الاقتصادية وتنفيذ الوظائف هي أعلى بكثير من تكاليف الحرب وأرباحها على حد سواء. لكن كيف تحدد البيانات الإمبريقية التي تثبت صحة هذه الإدعاءات؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تكمن في أدوات التحليل الكمي للتفاعلات، مثل حساب النسب وتطبيق القوانين الإحصائية في حسابات العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

كما حاول الوظيفيون الاستفادة من أدبيات علم الاجتماع حول مناهج البحث وأدوات التحقق العلمي من الفرضيات، خاصة تلك الموجودة في المقاربة البنائية. لقد ظهر ذلك من خلال طرح الوحدة الكبيرة المتمثلة في النظام الذي يجب أن يحدد ابتداءً، أما الأجزاء، فهي الأفكار الوظيفية التي تكون مترابطة ومعدلة إذا اقتضى الأمر لتتطابق مع مخطط العقلانية المضمن في الوحدة الكبيرة. لكن يتم تحليل النظام من خلال الوظائف التي يقوم بها، بمعنى آخر، المنهج الوظيفي ينطلق من الجزء ليصل إلى الكل من خلال اتصال الجزء بالكل وليس منفصلا عنه. وهذا يؤكد من ناحية أخرى، الانسجام مع الافتراض العام للوظيفيين القاضي بأن النسق هو مرهون بالوظائف التي يقوم بها، وعندما تتلاشى هذه الأخيرة أو تتقلص دون إشباع المتطلبات الوظيفية؛ عندئذ لا حاجة لدراسة ولا لبقاء النسق نفسه بل يتحول إلى عيب وظيفي يعوق أو يبطئ إشباع الحاجات الوظيفية. ومن الناحية العملية، النتيجة التي يريد الوظيفيون الوصول إليها من تطبيق هذا المنهج، هو أن البنيات التقليدية (الدول مثلا) أصبحت غير قادرة على أداء الإشباع الوظيفي وفي بعض الأحيان تحولت إلى عيوب وظيفية (مثل شن الحرب أو الانخراط في سباق التسلح)، ومن ثم لابد أن تستبدل ببنيات أو أنساق بديلة هي أكثر قدرة وفعالية في الإشباع الوظيفي والمتمثلة في هيئات التكامل الوظيفي فوق قوية القائمة على وظيفة الإشباع الوظيفي لشعوب منطقة التكامل الوظيفي المفترضة.

كما يعتمد الوظيفيين على استخدام المجازات Metaphors من أجل بيان وشرح الأفكار الوظيفية والتأكد من صحتها، وهي الأداة المستخدمة أيضا من قبل المحللين المتخصصين في تحليل السياسة الخارجية.[1] ويقدم بول تايلور Paul Taylor أمثلة من المجازات المستخدمة من قبل الوظيفيين في تحليل علاقات التكامل الوظيفي في البيئة الدولية، منها استخدام وولف Woolf مجاز أو استعارة قرية رجل الشرطة كثيرا؛ وكذلك استخدم دافيد ميتراني الشرطي البريطاني الصادق، واستخدم أيضا رايزمان Reisman نفس المجاز والمتمثل في شريف المدينة The Sheriff. ومن خلال هذا الاستخدام المنهجي لوحدات التحليل على المستوى الأدنى، يتم سحبه على شؤون الدولة ومن ثم على شؤون المجتمع الدولي.

كما حاول من جهته إرنست هاس أن ينظم الأفكار الوظيفية بطريقة أكثر تناسقا ومنطقية ووضعها في إطار منظم له أبعاد عميقة، وفي بعض الحالات يضيف أحدث الآراء إلى الآراء الأصلية، بشكل يصبح التعبير الوظيفي أكثر دلالة عن العلاقات الوظيفية. وتجدر الإشارة إلى أن محاولة الحصول على تماسك نظري صلب وعلاقات أكثر منطقية بين الأفكار، يمكن أن تفقد قيمة بعض الآراء الأصلية، بسبب احتمال إدخال بعض التفاصيل التي تشتت التفكير وتجعله أكثر تعقيد.[2]

القوة والرفاهية

من أكثر الموضوعات إثارة للجدل بين المنظرين في العلاقات الدولية، العلاقة بين القوة والرفاهية والتي هي في حقيقة الأمر مطروحة من قبل الواقعيين

---

1 Keith L. Shimko, "Foreign Policy Metaphors: Falling "Dominoes" and Drug "Wars"," in **Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation**, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney (New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.), pp. 76-88.

2 Paul Taylor, Op. Cit., pp. 401-02.

الجدد[1] وكذلك الوظيفيين على حد سواء. لسنا في مقام الحديث عن موقف الواقعيين، وإنما من جانب الوظيفيين، يعتقد بول تايلور Paul Taylor أنه من الخطأ الاعتقاد أن الوظيفيين يفصلون بين القوة والرفاهية، بل إن بعضهم يعتبره تضليلا جسيما، وقلة دراية بجوهر وعمق وأبعاد الأفكار الوظيفية. ويستشهد على ذلك برأي هاس الذي يرى أن هذا الفصل هو في حكم المستحيل، وأن تحديد المكافآت النادرة بين جماعات المصالح المتنافسة يجب أن يستلزم استخدام القوة والرقابة السياسية، كما تتجسد القوة في وجود القوى الرئيسية التي تملك النفوذ والقوة الاقتصادية وتستطيع ممارسة نوع من النفوذ الذي يستخدم في دفع القوى الصغيرة على الانضمام لمنطقة التكامل الوظيفي؛ وفي نفس الوقت لابد أن تعمل القوة على حماية هذه المنطقة. ومن الأمثلة البارزة في تاريخ العلاقات الدولية هو أن عمليات التكامل في إطار السوق الأوربية المشتركة، كانت تجري تحت المظلة الأمنية الأميركية. بحيث أن بالنسبة لهذه الأخيرة، ليست حماية التكامل الوظيفي الأوربي هو الدافع الوحيد، وإنما أيضا حماية المستثمرات الأميركية التي تنامت جراء مشروع مارشال لإعادة إعمار أوربا الذي أعلن عنه عقب الحرب العالمية الثانية، والتي سوف تتراكم عنها أرباح كثيرة جراء نجاح التكامل الأوربي؛ وفي نفس الوقت ضمان أمن السوق الأوربية الكبيرة للبضائع الأميركية ويساعد ذلك أيضا على حرمان الاتحاد السوفياتي آنذاك من امتيازات هذه السوق في إطار الإستراتيجية الكونية في احتوائه.

إن منظور الواقعيين الجدد للرفاهية، يقضي بأنها تؤدي إلى زيادة قوة الدولة العسكرية، في حين ينظر لها الوظيفيون بأنها تؤدي إلى تلطيف علاقات القوة وجعلها تخدم السلم الدولي بدل الاستعداد للحرب، ويكاد يكون هذا الرأي محل اتفاق بين الوظيفيين. فقد اهتم الوظيفيون كثيرا بالعلاقة التي تربط الرفاهية بالقوة، بحيث أنهم يرون أنه من الأحسن التركيز على الرفاهية

---

1 John J. Mearsheimer, **The Tragedy Of Great Power Politics** (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), pp. 30 - 55.

وتستخدم القوة لغرض إنشاء وضبط المنظمات القائمة على توفير وإشباع حاجات الرفاهية، أكثر من التركيز على مساهمة الرفاهية في متطلبات القوة للدولة القومية. إنها ليست مسألة فصل الاثنين ولكن بدلا من ذلك، لابد من وجود التركيز الذي يساعد هيئات التكامل على العمل والتطور الوظيفي من أجل تحقيق الرفاهية وإشباع حاجا شعوب منطقة التكامل المفترضة.

من ناحية أخرى، يتجلى دور القوة في العمل الوظيفي من خلال دور هيئات التكامل الوظيفي ودور الدول القومية في تمويل مناطق التكامل وتشجيع العمل الوظيفي ليمضي قدما نحو الاستقرار والتراكم الوظيفي. كما أن القوة مهمة في الاستقرار الذي يعمل هو الآخر كمتغير مستقل في نجاح التكامل الوظيفي. ومبررهم في ذلك، هو – بالنسبة لنورمان أنجل Norman Angell– أن العناصر غير المعقولة في الطبيعة الإنسانية والتي منها سلوك الأنانية والميل للسيطرة، تحتاج لضبط بواسطة القوة. ؛ و–بالنسبة لدافيد ميتراني David Mitrany– أن الحكومات الوطنية يجب أن تلعب دورا بواسطة قوتها في منظمات التكامل الوظيفي وتمويل المناطق الوظيفية. إنه يعتقد أن القوة المثالية من الأحسن استخدامها في إشباع متطلبات مهام الرفاهية التي تقترح بواسطة متطلب القومية. لا يعني ضرورة توفر دور للحكومات الوطنية، تغليب التفضيلات الوطنية، لأن ذلك سوف يحرّف العمل الوظيفي عن مساره، وإنما المساعدة على دفع انطلاقة تجربة التكامل. وذلك من خلال تعبئة الشعوب في إشاعة روح التعاون وإنشاء قاعدة سوسيولوجية مؤيدة وداعمة للتكامل فوق قومي. سوف يعزز دور الحكومات بدور الخبراء إذا كانوا يملكون المعلومات الكافية حول كيفية نجاح عملية التكامل الوظيفي وكذلك تم تمكينهم من أداء هذا الدور من قبل الحكومات من وجهة نظر إرنست هاس. وعند التأكيد على دور الخبراء والفنيين، لا يعني ذلك إهمال دور الحكومات من وجهة نظر دافيد ميتراني؛ وإنما لابد أن تحتفظ الحكومات الوطنية بالقوة العامة العليا وبالفيتو. كما أيد استخدام قوة الحكومات الوطنية لزيادة التعاون الدولي. ما يختلف فيه

الوظيفيون عن أولئك الذين يؤيدون الأفكار الليبرالية المتطرفة في التعاون الدولي، هو اعتقادهم أن تجربة نجاح التعاون ستجذب ولاءات الناس بعيدا عن الحكومات الوطنية وفي الأخير تصبح الحكومات بدون جدوى. وكذلك يؤكدون على مشروع الرفاهية المعالج ضمن الحدود الوطنية.[1]

دور الخبراء

يُظهر الوظيفيون وعيهم العميق وتفهمهم الشديد الخاصين بالامتيازات والصعوبات المتعلقة بدور الخبراء في المنظمات الوظيفية الدولية، بسبب الخاصية الفنية التي تغلب على عمل مثل هذه المنظمات وتمتعها بإنجاز الأهداف المشتركة التي تشبع حاجات شعوب معظم الأطراف إن لم نقل كلها. ولإنجاز مثل هذه الأهداف ذات الطابع الفني والتقني، تجد هذه المنظمات الوظيفية بحاجة إلى صف واسع من الخبراء والفنيين والمهندسين وغيرهم للعمل كمصممين لإستراتيجيات العمل ومستشارين ومنفذين. إن الحاجة الملحة للخبراء في العمل الوظيفي فوق قومي هي مقيدة بمهارتهم في العمل وحجم المعلومات التي يملكونها حول العمل، لذلك لا يسلم صناع القرار تسليما مطلقا المسؤولية للخبراء؛ وإنما ذلك مرتبطا بالحاجة لهم. لذلك يعتقد إرنست هاس أن أحد المؤهلات المهمة مثلا، هي أن فرصة الخبير في لعب الدور المأمول يمكن أن يأخذها فقط إذا كان لديه المعلومات المناسبة، وبدونها فإن مجاله يبقى محدودا. ووفقا لذلك فإن الوظيفيين يدافعون عن إجراء البحوث المعمقة لتحديد أي أساليب مهام الرفاهية هي أكثر ضرورة، وكيف يتم الحصول على المعلومات المتعلقة بأداء هذه المهام. إن معرفة وبناء الطرق والمناهج في أداء المهام الوظيفية يحتاج لصف من الخبراء ذوي خبرة واسعة ومعرفة أكاديمية واسعة، يساعدون في تسهيل مثل هذه المهام وجعل إمكانية تحقيقها واقعا يلمسه ويشعر به الناس العاديون في منطقة التكامل الوظيفي. بمعنى آخر، تكمن حيوية دور الخبراء وجاذبيته بأن يعكس مجموع

1 Paul Taylor, Op. Cit., pp. 402-04.

المصالح السياسية والاقتصادية الخاصة بدولهم، وبذلك يشتق الخبراء ضرورتهم في تحقيق التكامل من المصالح التي سوف يوفروها والأرباح التي سوف يساعدون الشعوب والنخب في الحكومات الوطنية على كسبها. إنه تطابق إلى أبعد الحدود بين دور الخبراء الحيوي ومصالح النخب الوطنية والشعوب والأرباح التي سوف تترتب بشكل مستمر ومتراكم جراء عملية التكامل الوظيفي فوق قومي. إن جوهر هذه المصالح هو تحقيق الرفاهية، ومن ثم يصبح بشكل منطقي، ينتج دور الخبراء الرفاهية التي يرغب كل الأطراف في الحصول عليها؛ وتكون بذلك الرفاهية متغيرا تابعا ووظيفة للخبراء.

من ناحية أخرى، لقد انبثق دور الخبراء من التطورات المعقدة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الاقتصادي، وهي نفس الحالة في عملية صناعة القرار في المجالات الأخرى كما أكد على ذلك جوزيف فرانكل.[1] إن تنامي استخدام المستويات العليا من التكنولوجيا قد أوجد مجالات من صناعة القرار التي لا يستطيع أن يفصل فيها صناع القرار السياسيين ذوي المستوى التعليمي غير المتخصص في معظم الأحيان. ومن ثم في مجال التكامل الوظيفي، الذي سوف يتولى إقناع صناع القرار بجدوى التكامل الوظيفي وكذلك وضع الخطوات المتتالية لتطوير علاقات التكامل الوظيفي وتفاعلاته المختلفة هم الخبراء ذوي المعرفة الواسعة بذلك. ومن هذا الجانب، ازدادت الحاجة للأكاديميين من أجل إشراكهم في صناعة القرارات الوطنية الحاسمة والكبرى حول القضايا ذات الخاصيات الفنية المعقدة، وقضية التكامل الوظيفي هي من ضمنها.

الحقيقة أن العديدة من المهام الوظيفية التي يتم إنجازها على المستويات فوق قومية، لم يكن بإمكان غير المتخصصين وغير الفنيين القيام بها؛ ليس بسبب

1 Joseph Frankel, **The Making of Foreign Policy : A, Analysis of Decision-Making** (London, Oxford, New York: Oxford University Press, 1971), pp. 45-51.

رغبة صناع القرار في الاستعانة بالخبراء وإنما بسبب طبيعة المهمة الوظيفية في حد ذاهما. فمناقشة مسائل توحيد المعاملات المالية والجمركية والبنكية وبناء الأنظمة المصرفية فوق قومية، تحتاج إلى لجان متخصصة في علم المالية والاقتصاد والتسيير، بالإضافة إلى أشخاص ذوي كفاءات عالية في هذه المسائل للقيام بذلك. سوف تكون مهمتهم محددة بصياغة الإستراتيجيات والقيام بالتعديلات الضرورية وتقديم الاقتراحات لصناع القرار على مستوى مجلس الوزراء في هيئات التكامل أو على مستوى القمة، للموافقة عليها وإقرارها وتبنيها كسياسة. لكن بسبب الطبيعة الوظيفية الخالصة لمثل هذه الاقتراحات، فإن صناع القرار سوف لا يتوقفون كثيرا في مناقشتها؛ على عكس المواقف المتعلقة بمسائل سياسية وإيديولوجية التي عادة يكثر حولها الاختلاف والتباين في وجهات النظر.

باختصار، التأكيد على استخدام الخبير في موقف معين سوف يكون مساعدا على أداء الوظيفة الموكلة إليه، وتعبيد الطريق أمام موافقة صناع القرار الوطنيين. فإذا استطاع أن يقوم بالجزء القائم على المعلومات الوافية، فإن فرصته في العمل من أجل تحقيق المصلحة الوظيفية العامة ستزداد. من ناحية أخرى، إذا معلوماته غير وافية فإن دوره في المنظمة الوظيفية يبقى محدودا ويجب التركيز على جمع المعلومات. فدور الخبير إذن هو أحد الديناميكيات في المشروع الوظيفي بشرط اكتسابه للمعلومات الضرورية لنجاح عمله.[1]

الطوبوية والمصلحة

نتيجة للأماني الوعود والتأكيدات التي قطعها أنصار النظرية الوظيفية حول الدور الحاسم للتكامل للوظيفي في إشباع الحاجات الوظيفية وتحقيق سلم الرفاهية وإمكانية أن تعوض الدول القومية بالمنظمات الوظيفية فوق قومية، قد

1 Paul Taylor, Op. Cit., pp. 404-05.

اتهموا بالطوبوية وأنهم يتحدثون عن عالم غير موجود في عالم واقع السياسة الدولية المشحونة بالمنافسة الأمنية الشديدة بين أطراف النظام الدولي. الحقيقة مثل هذه المثالية هي متخفية بواسطة التفسير المنطقي الذي تبناه الوظيفيون في النظر إلى عالم العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص؛ وأصبح لزاما عليهم الرد على هذه الانتقادات، وإبداع الأطروحات التي تثبت مصداقية أفكارهم بشكل ملموس وأنها قابلة للتطبيق في العالم الحقيقي للسياسة الدولية. بالطبع رفض الوظيفيون وصف "الطوبوية" على أفكارهم، تحت مبرر أنها متصلة بشكل مباشر بالحياة اليومية لشعوب منطقة التكامل. وأن نظرتهم المتفائلة حول العلاقات الدولية المستقبلية هي مشتقة من القاعدة الكبرى التي أسسوا عليها نظريتهم وهي أن الدول تتصارع لأن ليس لديهم شيء ذو قيمة مشتركة يجب أن يحافظوا عليه، بشكل يؤدي إلى التقليص من الأنانية إلى مستوياتها الدنيا. إن القضية ذات القيمة المشتركة هي الرفاهية التي تمتد نتائجها لجميع الأطراف إلى الحد الذي يزداد تشبث الأطراف بها والتمسك بالمستوى المعيشي الذي أصبحوا عليه.

من ناحية أخرى، هناك من انتقد آراء الوظيفيين حول مصالح الأفراد والجماعات بأنها مشوهة وغير واضحة. ومن المثير للاهتمام أن مثل هذا الانتقاد قد جاء من داخل النموذج، والمتمثل في انتقاد إرنست هاس للانطلاقة التي انطلق منها الوظيفيون والمتمثلة في ضرورة وفائدة الوحدة العضوية للمجتمع، التي تميل فيها جماعات المصالح نحو تأييد العمل الوظيفي المشترك، مادام يشبع الحاجات الوظيفية المختلفة، استخلاصا من نظرة ليبرالية القرن التاسع عشر لجماعات المصالح في أوربا. لكن يرى هاس أن الوظيفيين أخطئوا عندما افترضوا 'الوحدة العضوية للمجتمع' لأنه يمكن لجماعات المصالح هذه أن تنبثق من تفاعل المصالح المتعددة المتصارعة –كما أكدته أيضا ليبرالية القرن التاسع عشر– ، بالرغم من أن مثل هذه الصراعات حول المصالح قد تكون في واقع الأمر ليست مقصودة في حد ذاتها. وهذا يعني أنهم استبعدوا إمكانية حدوث

الاختلاف حول المصالح، أو أنه بحكم المنفعة والبحث عن الرفاهية كهدف مشترك بين الأطراف، سوف تزول أو تتراجع النزاعات في السياسة الدولية.

الحقيقة أن الوظيفيين اهتموا بتأسيس سلسلة من الافتراضات والأهداف العامة التي هي مقبولة بصفة عامة في المجتمع، وأن هناك إمكانية قليلة للنزاع العنيف حولها، كما كان مطروحا في ليبرالية القرن التاسع عشر، فكلاهما قد اهتم بالحد الأدنى من الاتفاق. إلا أن الاختلاف الأساسي بين الوظيفيين والليبراليين هو أن الوظيفيين ركزوا أولا على تأسيس هذا الاتفاق، بينما الليبراليون في بريطانيا القرن التاسع عشر استطاعوا منح الأهمية لافتراض وجوده كنتيجة لتطور العلاقات التفاعلية بين الجماعات المختلفة. وبنية الاتفاق على المصالح بالنسبة للوظيفيين بالطبع، يجب أن تكون مؤسسة من خلال تجربة نجاح التعاون في تحقيق أهداف الرفاهية. فالخير المشترك بالنسبة للوظيفيين هو ليس أكثر من التحقيق المشترك للهدف، الذي هو العمل معا من أجل أهداف الرفاهية أحسن من التنافس بين الدول القومية تحت النفوذ الأعمى للانخداع الأحادي الجانب بالقومية والاعتبارات الوطنية. ضمن هذه البنية الوظيفية، وبهذه الافتراضات العامة، ما زال الشك يكتسي تفكير الوظيفيين. إلا أن وجود القوة والسلطة في المؤسسات الوظيفية سوف يكون ضروريا لتنسيق النشاطات في المجالات الوظيفية المختلفة. وهذا يعني أنهم يجدون الحل في تعويض الوحدات القومية بالمؤسسات الوظيفية فوق قومية وتحويل لها السلطة والقوة التي كانت ممنوحة للدول القومية؛ مادام أنها تضطلع بتحقيق المستويات العالية من إشباع الحاجات الوطنية.

فجذور هذه المشكلة هي أن الوظيفيين بعيدون حقيقة عن النظرة المعقدة للعملية المؤدية إلى تأسيس بنيتهم الوظيفية التي هي أساس تحليلهم النظري. فلقد ادعوا أنه إذا استطاع الناس تجريب امتيازات التعاون الوظيفي، سوف يفرضون علاقات التفاعل الوظيفي كأمر واقع على صناع القرار الوظيفي، وسيساعدهم

في ذلك إمكانية التعلم من التجارب العملية. وفي الإجابة على الاتهام بأنهم يبالغون في إمكانية عدم السماح بحدوث صراع عميق حول أهداف الرفاهية، قالوا أنه من المستحيل القول أن هذا الصراع هو محتوم. فالدولة الحديثة هي منظمة عالية التعقيد التي تشبع حاجات معينة وتخلق أخرى. إنها تشبع الحاجات للأمن لكن كذلك تخلق هذه الحاجة وتزيد من أعبائها التي بالضرورة سوف تكون على حساب الرفاهية العامة في المجتمع. إنه تنظيم فعال في المجال الخاص بها (الأمني)، لكن تخلق عدم الفعالية في مجالات واسعة أخرى مثل تحقيق الرفاهية وإشباع الحاجات الوظيفية. لذلك يعتقد الوظيفيون أن القادة الوطنيين عادة عندما يتحدثون على المستوى القومي، فإنهم يكونون مقيدين بالاعتبارات الأمنية بسبب أنهم يكونون رهائن البيئة المحلية، في حين عندما يكون التفاعل على المستوى فوق قومي؛ فسوف يكون صانع القرار أكثر انفتاح وأوسع رؤية ويستطيع أن يتوصل مع الأطراف الأخرى إلى تلافي مجالات القوة التي تستنفد الموارد، وتوجيهها نحو رفاهية شعوب المنطقة التي ينتمون إليها. وعندئذ فقط، سوف تتقلص الصراعات إلى حدها الأدنى، لأن هذه الأخيرة هي مرتبطة بالاهتمامات الأمنية التي لا تحظى بالأولية في التفاعلات الوظيفية فوق قومية. إن العديد من هذه الصراعات يحتمل أن تتجذر وتتعمق في العلاقات الدولية بواسطة متطلبات بقاء الدولة القومية، التي في بعض الأحيان تكون مضللة أو مصطنعة، وبرهان ذلك أنها سوف تختفي هذه المتطلبات عندما ينجح التكامل الوظيفي، وتستبدل مفاوضات الحد من التسلح بنظيرتها حول بناء مؤسسات التكامل الوظيفي وتثبيت السلم الوظيفي وسلم الرفاهية المشتركة. وبناء على ذلك، يقترح الوظيفيون أن تجربة نجاح التعاون على مدى واسع في مجالات الرفاهية سوف يؤدي إلى سهولة الإدارة الدولية للنزاعات وتلطيفها بين أطراف النظام الدولي، خاصة بين الدول التي تتميز باقتصاديات حديثة ومتطورة تحتاج آليا إلى الاعتماد المتبادل، وتخلق الحاجات الضرورية للأسواق الخارجية المستقرة والعلاقات البعيدة عن تهديدات بالحرب؛ وبالتالي سوف تتقلص تدريجيا

إمكانيات نشوب العنف واشتداد الصراع على الأهداف الوطنية وتقوى روح التعاون الوظيفي. سوف تتقلص أو حتى تتلاشى الريبة بين الأطراف الدولية بفعل الثقة في السوق والفرص المتعددة في الوصول إلى الأسواق الخارجية. والحرمان من ذلك، هو عادة مبرر حدوث التراعات المدمرة في العلاقات الدولية الحديثة.[1]

1 Paul Taylor, Op. Cit., pp. 405-06.

جوهرية المجتمع الدولي

مفهوم المجتمع الدولي

يرى جون بيروتر John W. Burtor[1] أن دراسة المجتمع الدولي World The Society ليست كدراسة العلاقات بين الدول أو سلطات الدولة، وإنما هناك أشياء مهمة تكون محل اهتمام مثل الدين واللغة والعلم والعلاقات التجارية وباقي العلاقات الأخرى بالإضافة إلى مختلف المؤسسات الرسمية غير الحكومية التي هي موجودة على شكل واسع. فدراسة المجتمع الدولي هي دراسة أوسع من العلاقات بين الوحدات. بالطبع من الممكن والمفيد دراسة العلاقات التجارية داخل الدولة وداخل المؤسسات الحكومية، لكن هذه الدراسات تقوم على الدول ولا تستطيع أن تعطينا فهما عميقا للمجتمع الدولي، وخاصة عملياتها واتجاهاتها. بمعنى أن أي فصل للسياسة الداخلية عن السياسة الدولية هو اعتباطي ومن المحتمل أن يكون مضللا. فمثلا لا تستطيع الدراسات حول الدولة أن تقول لنا الكثير حول طبيعة النزاع بين الجماعات التي تنشأ داخل الدول وتتدفق إلى الخارج حيث المجتمع الدولي. وكذلك الأمر يتعلق بالحياة السياسية والاجتماعية للناس داخل الدول التي هي في تغيير مستمر بسبب تطور الفكر والتكنولوجيا الجديدة والعلاقات التأثيرية بين الدول. ومن ثم نجد أن التغييرات الأقل مأساوية للسياسة الداخلية والاجتماعية تعدّل العلاقات بين الدول سنة بعد سنة. ولذلك وجد في تاريخ السياسة الدولية دول قوية مثل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي (سابقا) تحاول التأثير في هذه التغييرات التي تحدث في الدول الأخرى.

---

1 John W. Burtor, "World Society," In **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), p. 379.

فحدود الدولة مهمة لكن هي فقط أحد نماذج الحدود التي تؤثر على سلوك المجتمع الدولي. بحيث أننا نجد الحدود التي تشمل العديد من الدول كتلك الموجودة في السوق الأوربية المشتركة والاتحاد الإفريقي. وكذلك هناك حدود غير جغرافية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، كتلك الحدود التي تعبرها وظائف تخصصية معينة مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والغذاء، فهذه المنظمات تعبر الحدود الجغرافية للدولة. فالخريطة الجغرافية العالمية التي رسمت الدول لا يمكن أن تبيّن هذه المنظمات على الخريطة، ولكن هي موجودة وصور المجتمع الدولي لا تكتمل بدونها. وإذا تحكمت في كل الأنشطة العالمية برغم من أنها تحد توسع التحكم في الأنشطة في مؤسسة ما بين الدول كالمنظمة العالمية للصحة، عندئذ يستطيع الواحد أن يوسّع فكرة العلاقات بين الدول لتشمل جميع النشاطات في المجتمع الدولي. وهناك كذلك العديد من التبادلات التجارية المقدمة والمنظمة بواسطة الحكومات داخل الدول التي تعبر حدود الدول الأخرى. في الواقع، الأفكار الجديدة والفلسفات تعبر حدود الدولة في بعض الأحيان بالرغم من محاولة الحكومات منع حدوثها. فالآن هناك عالم واحد للعلم، والدولة تستطيع اختراق نفسها بواسطة التطورات التكنولوجية والعلمية. ومن غير الممكن استيراد الأفكار العلمية فقط. لأن المعرفة في أحد موضوعاتها مرتبطة بالمعرفة في مجال آخر. فعلم الطبيعة والفكر السياسي لا يمكن فصلهما بسبب إمكانية تطبيق المنهجيات والأفكار الأخرى.[1]

فالفكرة العامة للمجتمع الدولي تكمن في أن هناك العديد من التفاعلات والأنشطة الدولية داخل الدولة القومية وعبر حدودها لا يشملها مصطلح العلاقات الدولية. فهي عمليات جارية ومؤثرة، ويزداد تأثيرها في السياسة الدولية كعمل منظمة الصحة العالمية مثلا. وهذا الجزء من فعل

1 John W. Burtor, Op. Cit., p. 379.

السياسة الدولية لا يمكن إدراجه تحت اسم العلاقات الدولية وإنما المصطلح المناسب هو المجتمع الدولي لسبب بسيط وهو أنه لم يعد لحدود الدولة القومية أي تأثير أو معنى في ميزان هذه الأنشطة. بمعنى أن مجال مصطلح العلاقات الدولية قد ضاق بشكل لم يصبح قادرا على استيعاب جميع التفاعلات المؤثرة في السياسة الدولية.

وهناك من يرى أن ظهور فكرة المجتمع الدولي قد ارتبطت بكتابات كل من مارتن وايت Martin Whight (1977) وهادلي بول Hedley Bull (1977). تتطلب فكرة المجتمع الدولي بيانا في العديد من الجوانب. أولا، يجب الإشارة إلى أن أعضاء المجتمع الدولي هم الدول ذات السيادة. وثانيا، كذلك يطلق عليه المنظرون اسم 'المجتمع العالمي World Society'، والذي ينظرون له كبديل للمجتمع الدولي أو مجتمع الدول. ففي عقولهم أن أي عضو في سكان العالم يدرك بأنه يملك حقوقا متساوية بسبب وجوده الإنساني —الحقوق الإنسانية- بغض النظر عن الدولة التي ينتمي إليها. لكن كذلك ينظرون إلى الحقوق الإنسانية في سياق استمرار مساهمتها في حقوق سيادة الدول. اليوم المكانة القانونية للوجود الإنساني في القانون الدولي، كما عبر عنها قانون حقوق الإنسان، هي شيء ما قائم على سيادة الدول ويمكن كذلك على الأقل من حيث المبدأ أن تكون مجردة منها. ومن هذا المنظور، يكون المجتمع العالمي تابعا لمجتمع الدول وليس العكس. وثالثا، يميز نفس المنظرون بين 'النظام الدولي International System' و'المجتمع الدولي International Society'، إذ يستلزم المفهوم الأخير الواجبات المشتركة بين الدول، بينما يفترض المفهوم الأول مجرد اتصالات وتفاعلات بينها. أخيرا، تفترض مسبقا فكرة المجتمع الدولي الأشخاص الذين يتفاعلون من أجل الدول وهم رجال الدولة، الذين يتمثلون في الرؤساء والمستشارين ورؤساء الوزراء ووزراء الخارجية والسفراء والعدد الضخم من الممثلين وعملاء الدول المستقلة. فسلوكهم مركزي في نظرية المجتمع الدولي بالرغم من أن هذا لا يكون دائما ظاهرا من كلام المنظرين

الذين يتحدثون باستمرار عن الدول ويعنون حقيقة الممثلين وعملاء الدول وهم 'رجال الدولة Statesmen'.[1]

وهناك من الباحثين من يرى أنه يمكن أن يفهم المجتمع الدولي بسهولة كبنية منفصلة عن سلوك رجال الدولة كما هو الرأي الواقعي، لكن ذلك سوف يؤدي إلى سوء فهم. كما أن التمييز بين 'النظام' و 'المجتمع' ساهم في سوء الفهم هذا أيضا، بسبب أن 'النظام' هو مصطلح يستدعي صورة كرات البيليارد للعلاقات الدولية 'كقوى متصادمة'. التركيز هنا هو على الكرات المتحركة والمتصادمة على الطاولة، وأي تفسير لأفكارهم لابد أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة بنية النظام في التفسير، وليس على ما يجري في عقول رجال الدولة (الأفكار، الاهتمامات، التوقعات، الحسابات، القيم، الاعتقادات، الاتجاهات، إلخ) نحو السياسة الخارجية. هذه الأخيرة هي الطريقة التي يعي بها المنظرون المجتمع الدولي. إنهم ينظرون للمجتمع الدولي كهيئة للدول، في شكل ترتيبات إرادية بين الناس الذين يتفاعلون من أجل التجمعات السياسية التي تسمى بالدول ذات السيادة.[2]

المجتمع الدولي في الميزان الوظيفي

إن محور اهتمام أنصار النظرية الوظيفية في تحليل العلاقات الدولية هو إنجاز الهدف بدلا من تفسير الهدف، والهدف الذي كان مطروحا بحدة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية على النظام الدولي هو مضمون والخطوط الكبرى لإستراتيجية بناء الجماعة الدولية. من الناحية المنهجية، سوف يكون الاهتمام من قبل الوظيفيين —من أمثال دافيد ميتراني David Mitrany – مركز على

1 Robert H. Jackson, "The Political Theory of International Society," In **International Relations Theory Today**, ed. Ken Booth and Steve Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 110 – 11.

2 Robert H. Jackson, Op. Cit., pp. 112 – 13.

بحث الشروط البيئية الضرورية التي تؤيد أو لا تؤيد نجاح الإستراتيجية الوظيفية على مستوى العلاقات فوق قومية الدولية. فهو لم يدرس الأولويات البنائية لمؤسسات النظام الدولي، ولكن ركز اهتمامه بشكل عام على عدد من الشروط المؤيدة للعلاقات الشرطية المسئولة عن قيام التكامل الوظيفي. من ذلك، لاحظ أن التوجه نحو الاعتماد المتبادل الدولي نتج عن تراكمية التجارة الدولية وزيادة تحسن الاتصالات، وبالتالي لاحظ أن هناك حركة غير مخططة في توجه المجتمع الدولي، الحركة التي سوف تعجل من التعاون الوظيفي. إلا أن الحركات نحو الوحدة الجهوية أو القارية، أو حتى الاتحادات الإيديولوجية، كانت معارضة للتوجه الدولاني Internationalist، لكن في خضم كل هذا كان ميتراني متفائل "بالشروط القبلية Background Conditions" التي سوف تشكل قاعدة انطلاق للتكامل الوظيفي. ففي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، كانت أكثر الفترات مناسبة لقيام التكامل الوظيفي، على خلفية ظهور عالم الاعتماد المتبادل بشكل كثيف، الذي يستطيع الباحث من خلاله أن يتنبأ فيه بإمكانية ظهور رد فعل مناهض للحرب، وانتهاء الحرب سوف يوفر بيئة سيكولوجية مؤيدة للتجارب المقللة من مخاطر الحرب والمتمثلة أساسا في الاعتماد المتبادل وتبني سياسة التكامل الوظيفي التي هي في الأساس أقل دفعا نحو النزاع وأكثر تشجيعا للتكامل والتعاون الوظيفي بين الأطراف الدولية. ويدلل ميتران على صحة وجهة نظره من خلال تجارب تاريخ العلاقات الدولية. فقد ضعفت الثقة في طريقة عمل عصبة الأمم، لأنها كانت منظمة قانونية بدلا من أن تكون منظمة براغماتية ووظيفية، وهذا هو السبب الذي كان وراء عجزها دون تأمين التغيير السلمي في العلاقات الدولية. لذلك في المرحلة اللاحقة من تاريخ العلاقات الدولية، تحول التفكير العام من التأكيد على الحقوق إلى التأكيد على الخدمات؛ التأكيد على الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بدلا من سن القوانين. إن مثل هذا التوجه سوف يعالج بطريقة تدريجية وآلية مشكلة عدم المساواة بين الدول في النظام الدولي، من خلال الاعتقاد بأن مكافآت الخدمات

سوف تنتصر على الهيبة، والدول الصغيرة سوف تقبل بقيادة الدول الكبرى من أجل الأهداف الوظيفية، كما فعلت في التحالفات أثناء فترة الحرب.

فقد كان الاعتماد المتبادل هو الوقود المحرك لتطور المجتمع الوظيفي عبر آليات التطور المأساوي في توظيف الاتصال المتعدد المستويات واتساع الأسواق كنتيجة طبيعية للتطور الاقتصادي وتحديث الاقتصاديات الصناعية، وظهور التكتلات الوظيفية الإقليمية التي هي في جوهرها كانت انعكاس لنمط علاقات المجتمع الدولي فوق قومي. والعامل الذي ساعد على ظهور هذه التطورات في نمط العلاقات الوظيفية هو سرعة التقدم التكنولوجي الذي حوّل العديد من الاعتبارات التقليدية في السياسية الدولية إلى متغيرات فاقدة لمعانيها السياسية؛ مثل الحدود الجغرافية بين الدول القومية ومعنى السيادة الوطنية وحرمة المجال الوطني للدولة الذي أصبح مكشوفا بدون أي عائق مادي.

من ناحية أخرى، خلقت التكنولوجيا نمطا جديدا من العلاقات البينية التي سوف تميز المجتمع الدولي، ويساعد على التمييز بين النظام الدولي المكون من الوحدات القومية والمجتمع الدولي المكون من أطراف تتفاعل وفق آليات ومعايير لا تتحكم فيها الاعتبارات التقليدية في التفاعل الدولي. لقد أصبح بفعل التكنولوجيا، إمكانيات الاتصال بين الجماعات المختلفة عالية، حتى تلك الموجودة في الدول المتخاصمة. فخلال الحرب الباردة مثلا، كان بإمكان الشعوب في الكتلة الشرقية التقاط الموجات الإذاعية التي تبثها إذاعة أوربا من أوربا الغربية. ووفق تأكيدات أنصار النظرية التفاعلية الرمزية،[1] فإن بإمكان الشخص التفاعل مع أشخاص آخرين حتى ولو كانوا على مسافات بعيدة ولا يعرفهم ولم يلتق بهم ولو مرة في حياته عبر أدوات الاتصال الحديثة؛ مثل الصحفيين والمذيعين والفنانين والكتاب. إن ما يميز النمط الجديد من التفاعل

---

1 علي عبد الرزاق جلبي، **الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع** (د. م.: دار المعرفة لجامعية، 1998)، ص ص. 238 - 274.

عبر قومي هو الظرف المساعد لنمو التعاون الوظيفي ونجاح التفاعلات بين الأشخاص والجماعات على أساس الوظيفة؛ بغض النظر عن الاعتبارات السياسية والجغرافية والإيديولوجية والقومية.

إن الجاذبية التي امتلكتها التكنولوجيا وفعاليتها في تسهيل الحياة وتجاوز العديد من التحديات وربما توفير الحلول للمشكلات العويصة التي تواجه الدول القومية، قد جعل منها دافعا للأطراف للتكامل أملا أو رغبة في الحصول على مكافآتها. ولو أن مثل هذا الامتياز لا يخلو من عقبات وجدالات ناتجة عن الخوف من نقل التكنولوجيا، خاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. لكن مع ذلك حفزت العديد من الأطراف على التعاون وربط علاقات الاتصال مع الدول الأخرى التي تملك هذه الامتيازات التكنولوجية من أجل الاستفادة منها. وأكثر الأمثلة وضوحا في ذلك، الربط بين القارات الكبرى لخطوط الهاتف، بحيث يستطيع كل شخص الاتصال مع آخر مهما بعدت المسافات الجغرافية، وكذلك التنسيق حول مسائل الملاحة البحرية والجوية والنقل والبريد الدولي وغيرها من الخدمات الوظيفية.[1]

لكن بصفة عامة، يمكن التأكيد على أن التكنولوجيا كما ساعدت على تغيير نمط التفاعلات البينية، من المستويات المحلية الضيقة إلى المستويات فوق قومية الأكثر اتساعا وحرية للاتصال؛ قد طرحت تحديات جدية على المجتمع الدولي من قبيل إبداع الصواريخ الباليستية التي تلاشت أمامها أهمية الجغرافيا التي لطالما كانت تمثل إحدى أبعاد الأمن وبقاء الدول. ولقد عقّد من قضية التكنولوجيا اكتشاف الأسلحة النووية، التي منذ اكتشافها لازالت تحتل أولويات المجتمع الدولي. وهذا ما ظهر في قمة الأمن النووي التي التأمت في واشنطن في 12-2010/04/13، والتي أكد فيها الرئيس الأميركي باراك أوباما على أن احتمال الحرب النووية بين الدول قد تراجع في العلاقات الدولية، لكن

1 Reginald J. Harrison, Op. Cit., pp. 97-98.

احتمال استخدام السلاح النووي من قبل الجماعات الإرهابية قد ازداد كثيرا.
كما اجتمعت قمة أخرى حول الأمن النووي في طهران في 2010/04/17، والذي أكد بمناسبة ذلك مرشد الثورة الإيرانية علي خميناثي بأن استخدام السلاح النووي ضد البشرية حرام. ثم عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول مراجعة اتفاقية حظر أسلحة الدمار الشامل بنيويورك، في 2010/05/20. وقد حظر رئيس الدولة الوحيد لهذا المؤتمر وهو أحمدي نجاد رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ثالثا: الوظيفية الجديدة

الفكرة العامة
الجذور والافتراضات
الجماعة أساس السياسة
الانتشار
سوابق الظروف الإقليمية
الوظيفية الجديدة والحداثة
الوظيفية الجديدة وإمكانية تعميم تجربة التكامل
الإمكانية التكاملية
الشروط البنائية
الشروط الإدراكية
الآثار
النتائج
نقد الاتجاه الوظيفي

الفكرة العامة

تؤكد الوظيفية الجديدة على الدوافع الأداتية للفواعل المنخرطة في عمليات التفاعل الوظيفي فوق قومي، والمتعلقة بتلك المتغيرات التي ظهرت كنتيجة للتطور في العلاقات الوظيفية والتطور في حاجة الأطراف لبعضها البعض من أجل تفعيل الأداء الفني لاقتصاديات منطقة التكامل الوظيفي؛ مثل التنسيق حول مسائل الأسواق المالية والأنظمة المصرفية وتبادل العملات وتنقل الأشخاص والبضائع والأموال. إن النظرية الوظيفية الجديدة تبحث في قدرات النخب على التكيف مع مسار الأدوار المتخصصة التي غالبا ما تجري على المستويات فوق قومية، مثل التنسيق بين وزراء التجارة والمالية والصحة لمنطقة التكامل الوظيفي. وبناءً على ذلك، تأخذ الوظيفية الجديدة في الاعتبار التسليم بالمصلحة الذاتية للنخب والاعتماد عليها في معرفة وفهم إدراكات الفاعل المخطط لبيئة التكامل الوظيفي. الأكثر من ذلك، تقوم الوظيفية الجديدة على أولوية صناعة القرار التدريجي وفق استراتيجيات كبرى؛ إذ ترى أن معظم الفواعل السياسيين عاجزون على المدى البعيد عن السلوك القصدي بسبب أنهم يتخذون مجموعة القرارات اللاحقة المتناقضة كنتيجة لعدم قدرتهم على استبصار العديد من مضامين ونتائج القرارات الأولى. ومع ظهور الكثير من السياسات المتناقضة، فإن الانطلاق يكون من الاهتمام الأولي المشترك الضيق جدا بالقضايا المطروحة بحدة والتي هي في نفس الوقت تتمتع بالاهتمام المتساوي لدى كل الأطراف؛ بشكل لا تثور حولها الاختلافات الحادة التي يمكن أن قوّض العملية ككل. ويمكن أن تظهر سلطة مركزية جديدة وظيفية كنتيجة غير مقصودة للخطوات التدرجية الأولى في عمليات صناعة القرار. (وهذا يعني بطريقة أخرى التنبيه غير المباشرة من قبل أنصار الوظيفية الجديدة لأهمية أدبيات نظريات صناعة القرار في حقل العلاقات الدولية).[1]

1 Jerel A. Rosati, "A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy," in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney (New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.), pp. 49-77.

من ناحية أخرى، لم يعترف ظاهريا معظم الوظيفيين الجدد بالمسألة الحاسمة المتعلقة بالأسلوب التدرجي وهي أنه أسلوب أقل قدرة على التنبؤ بالسلوك اللاحق، التي لطالما كانت موضوعا لأنصار النظرية النقدية[1] وكذلك النظريات الأخرى. خاصة التنبؤ بالمواقف وربما السياسات غير الوظيفية داخل عمق منطقة التكامل الوظيفي، ومن قبل الفواعل الرئيسية في العملية التكاملية، مثل السياسات الفرنسية في عهد الرئيس شارل ديغولCharles de Gaulle، التي كانت في جوهرها أكثر محلية ووطنية ومتناقضة مع الأطروحات الداعية إلى تفضيل وإعلاء من التفاعلات فوق قومية. لقد كان يمثل ديغول القائد الوطني الذي يريد إعادة بعث أمجاد فرنسا كقوة عظمى في أوربا وفي العلاقات الدولية.

لذلك النظرية الوظيفية الجديدة من منظور إرنست هاس Ernst B. Haas هي أحد النظريات الشرطية، التي تدعو إلى الاهتمام بالشروط القبلية التي تعمل باتجاه نجاح عملية التكامل الوظيفي. وعلى سبيل المثال، أحد القيود التي تعمل كعيب وظيفي، هو عدم توفر المناخ الديمقراطي في منطقة التكامل الوظيفي المفترضة. لذلك، ترى الوظيفية الجديدة أن من الشروط القبلية لنجاح عملية التكامل الوظيفي هو توفر السياسة الديمقراطية في المجتمعات الصناعية الحديثة على جميع المستويات السوسيولوجية والاقتصادية. يعتبر مثل هذا الشرط مصدرا مهما في تفسير نموذج عملية التكامل الوظيفي في أوربا الغربية والأسباب الخلفية لنجاحه؛ لكن تطبيقه على العالم الثالث هو عديم الجدوى، وعلى وجه التحديد يتوقع مواجهة الصعوبات والفشل في إحداث التكامل الإقليمي. بسبب غياب العملية الديمقراطية التي تمنح فرص ظهور وجهات نظر مختلفة حول مستقبل خيارات السياسة الخارجية للدول ولا تبقى مثل هذه الخيارات رهينة النخبة الوطنية المسيطرة بشكل مستمر على الحكومة؛ وترهن

1 Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, "Marxist Theories of International Relations," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 214 - 15.

من ورائها خيارات السياسة. في بعض الأحيان، يوفر استمرار النخب في السلطة نوعا من الاستقرار لكن في نفس الوقت يعيق التقدم العملي للوظائف داخل المجتمع. وبناءً على ذلك، يعتقد الوظيفيون الجدد أن إحدى الشروط القبلية التي يتم التنبؤ من ورائها بحدوث التكامل هي المناخ الديمقراطي القائم في المجتمعات الوظيفية، كما هي حالة أوربا الغربية.[1]

الجذور والافتراضات

التقليد الشائع في تطور العلوم الاجتماعية هو أن لكل بناء نظري استدراكات وتصحيحات، تصاغ في ثوب جديد، وتكون بمثابة نَفَس جديد للنظرية الأم، أملا في الاستمرار والمصداقية في تحليل العلاقات الدولية. أحد النماذج النظرية التي ينطبق عليها هذا الوصف النظري هو الوظيفية الجديدة، التي جاءت تعديلاتها كنتيجة للانتقادات التي وجهت للوظيفية التقليدية من داخل النموذج ومن خارجه. ومن الرواد الأساسيين الذين تصدروا المراجعات الكبرى، إرنست هاس؛ الذي أدخل تعديلات عميقة على النظرية الوظيفية ساعده في ذلك التطور المتلاحق للعمل الوظيفي التكاملي على مستوى السوق الأوربية المشتركة. لكن هذه التعديلات لم تنقلب على الافتراضات الأصلية أو تنقض البناء العام في النظر إلى الطبيعة الوظيفية للعلاقات الدولية. من أبرز الجوانب الجديدة في التحليل الوظيفي اللاحق هو الاعتماد على الدراسات الإمبريقية في التحقق من الفرضيات والإجابة على تساؤلات البحث. بمعنى آخر، الانتقال إلى البيئة العملية التي يجري فيها التكامل، والقيام بالملاحظة وعقد المقارنات وإجراء الدراسات المسحية. ومن الأعمال الرائدة في ذلك، الدراسة المقارنة التي قام بها أحد رواد الوظيفية الجديدة البارزين وهو أميتاي إيتزيوني

1 Ernst B. Haas, « The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing," International Organization 24 (Autumn 1970): 627-28.

Amitai Etzioni حول أربع محاولات تكاملية في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين وهي: الجمهورية العربية المتحدة، فدرالية غرب الهند، والمجموعة الأوربية الاقتصادية.

من جهة أخرى، لم تكن الغاية من تفسير هاس لتجربة توحيد أوربا، هي تقييم ميزات وعوائق إقامة أوربا الموحدة من خلال مفاهيم: الخصوصية الأوربية والترعة الدولية وحرية التجارة وقيم دولة الرفاهية، ولا تحليل إيجابيات التجربة الفدرالية مقابل التعاون ما بين الحكومات، أو تحليل الإيجابيات الاقتصادية مقابل الوحدة العسكرية، وإنما كان هدفه مجرد شرح وتحليل واقع العملية التكاملية الوظيفية من أجل الوصول إلى الاقتراحات حول طبيعتها.

فالوظيفية الجديدة تعتني بوجود ظاهرة تكامل قطاعات سيادية في الدول تحت ضغط الإغراء الاقتصادي مع وجود تحكم مرافق للعملية الوظيفية، وتتعزز هذه للعملية عندما تستو في شكل حركة مجتمعية؛ التي تصبح فيها المنظمات وجماعات الضغط والأحزاب السياسية أكثر ميلا إلى أن تكون مندمجة فيها وإحدى مكوناتها وفواعلها الأساسية. ولإقحام الجماعات والأحزاب في عملية التكامل الوظيفي، لابد أن يكون القطاع المختار للتكامل الوظيفي مهما ومثيرا للاهتمام؛ في مقابل ذلك لا يكون مثيرا للجدل بشكل حاد بحيث تتأثر المصالح الحيوية للدول، وتشعر النخب السياسية أن قوتها ومصالحها الواسعة مهددة بشكل جدي بواسطة التنظيم الجديد المقترح لإدارة التفاعلات فوق قومية. بالإضافة إلى أنه يجب أن تكون العملية الوظيفية التكاملية نفسها ذات قيمة ثمينة في جوهرها، في نظر ووعي وإدراك أطراف التكامل الوظيفي التقليديين (الدول) والجدد (الجماعات المحلية المختلفة). وهذا يعني أن النشاط المرافق للعملية الوظيفية التكاملية يجب أن يكون أكبر من مجموع الأنشطة الانفرادية لكل طرف إن أمكن، أو بمعنى آخر، أن النشاط الوظيفي الجماعي يكون أكثر ربحا وأقل كلفة وأكبر تراكما من نظيره الذي تقوم به الأطراف منفردة. يمكن أن

تقتضي العملية التكاملية الوظيفية في البداية، أو يجب أن تقتضي، بعض المعاناة وبعض التمزيق للأنشطة الموجودة على المستوى المحلي مثل حل الشركات الخاصة وحتى الخاصة بالقطاع العام وتراجع النسيج الصناعي المحلي؛ ويمكن أن تشعر قطاعات أخرى ببعض التوترات والإجهاد والتشويه جراء تطبيق قواعد اللعبة الجديدة في المنافسة الاقتصادية المطروحة من قبل هيئات التكامل الوظيفي فوق قومية؛ إلا أن مثل هذه المشكلات سوف تعمل في نفس الوقت باتجاه الحث على البحث عن العلاج مادامت الأرباح المتوقعة بشكل عال هي أكبر من البقاء على الجانب في المستوى المحلي. ويمكن أن تكون العلاجات والحلول المقدمة للتعامل مع المشاكل الجانبية بمثابة مقاييس ومؤشرات إمبريقية على تقدم عملية التكامل الوظيفي، والمتمثل في اتساع دائرة ومجال صناعة القرارات الكبرى الخاصة بمستقبل التكامل الوظيفي في المنطقة المفترضة.

عند انخراط الأطراف الجدد غير التقليدية في عملية التكامل الوظيفي بشكل بنيوي ووظيفي ومتورطة إلى المستويات التي لا تستطيع فيها التراجع عنها، عندئذ يصبح التعبير عن المطالب والحاجات المختلفة يتم عبر جماعات الضغط والأحزاب السياسية وحتى المؤسسات السياسية (البرلمانات لإقليمية مثلا)، وعلى مستويات متقدمة من عملية التكامل الوظيفي؛ ويصبح للشعوب كأفراد رأي حاسم في عملية التكامل الوظيفي (مثلا الاستفتاء حول الدستور الأوربي في عام 2007). ابتداءً، يعد تأثير جماعات الضغط عاملا مهما في السياسة الوطنية داخل المجتمعات الديمقراطية، لكن بالنسبة للمؤسسات المركزية الإقليمية الخاصة بالتكامل الوظيفي، فإنها تقدم قوة ووظائف بواسطة تشجيع عضوية الحكومات فيها كاستجابة لضغوطها. النتيجة النظرية المهمة التي يريد أن يصل إليها أنصار النظرية الوظيفية الجديدة هي أن مطالب وتوقعات وولاءات الجماعات المحلية والأحزاب السياسية وحتى الأفراد ستتغير تدريجيا من مركز صناعة القرار المحلي إلى مركز صنع قرار جديد فوق قومي. وستتجاوب المؤسسات المركزية فوق قومية بشكل إيجابي وتصبح بالنهاية قوة دافعة أو

محركة لجماعة التكامل الوظيفي الإقليمي ككل كما كان الحال في الجماعة الاقتصادية الأوربية سابقا والاتحاد الأوربي اليوم.

هذا هو المنطق المتمدد أو المتوسع للتكامل الوظيفي، أو ما أسماه بطريقة أخرى إرنست هاس "بتأثير الانتشار Spillover effect"، أين السياسات الخاصة بجماعة التكامل الوظيفي لا تنجز إلا في حالة توسيع نطاقها، وتكون انعكاسا للتوافق بين الدول المهتمة بالتكامل الوظيفي. فقبول كل مرحلة من مراحل عملية التكامل الوظيفي من قبل الأطراف المعنية، يُفَسّر بشكل أفضل بواسطة توفر شرط تقارب مطالب وحاجات أطراف البيئة المحلية لكل دولة مع المطالب والحاجات المحلية الخاصة بالدول المعنية الأخرى، وليس بواسطة نمط المطالب المتقاربة والآمال والأماني التي يعلن عنها لأغراض الدعاية السياسية أو لاعتبارات قومية لا تستجيب بشكل حقيقي لاهتمامات الشعوب الحقيقية.

من ناحية الجوهر، يتوقع الوظيفيون الجدد أن مع التقدم في عملية التكامل الوظيفي، سوف تتعاظم الوظائف والسلطات في المؤسسات المركزية الوظيفية فوق قومية المسئولة على إدارة عملية التكامل وذلك عبر ديناميكيات عملية الانتشار، ويتجاوز التكامل الوظيفي تدريجيا منطقة السياسة الحساسة المثيرة للخلافات والنزعات القومية. يتم كل ذلك عندما تكون المصالح الحيوية بالنسبة للأطراف التقليدية والجديدة أو الثانوية هي محل الرهان. وعندئذ ستنبثق وتنمو الجماعة السياسية الجنينية القائمة على التنظيم البنيوي الوظيفي والتفاعلات التي تسمو فوق اعتبارات الإيديولوجية والقومية والجغرافيا. وعند إسقاط هذه الأفكار على الخبرة الأوربية في التكامل الوظيفي الإقليمي، يمكن الزعم أن تأسيس الجماعة الأوربية للفحم والفولاذ، قد حمل صناعات الفحم والفولاذ للدول الست الأعضاء على التكامل الوظيفي، وقبلت بأن تراقب صناعاتها في هذا القطاع من قبل مؤسسات مركزية وظيفية فوق قومية، وخصوصا من قبل سلطة عليا مهمة توجد من بين هذه الصناعات، تملك

سلطات فوق قومية Supra-national powers. عندئذ تصبح السلطات المنظمة للهيئة العليا مركز ضغط من قبل الشركات الصناعية والمنظمات المالية، وتصبح بإمكان المنظمات العمالية الاتصال مباشرة أو غير مباشر برجال الصناعة في القطاعين (الفحم والفولاذ). وهذا سيعزز مكانة الهيئة العليا High Authority. في نفس الوقت، سوف تتلاحم الجماعات عبر الحدود الوطنية لتحقيق مصالح جماعتها الواسعة. لقد كانت نقطة انطلاق العملية؛ تحرير السوق المشترك الخاص بمنتجات الصناعتين، مما وفر إجراءات التكامل التي يمكن تبنيها في القطاعات الأخرى. ولذلك بدأت الجماعات تضغط بمساعدة الأحزاب التي تمثلهم من أجل توسيع التكامل وإعطاء سلطات أكثر إلى السلطة المركزية العليا. ويكمن تفسير الوظيفية الجديدة لتطور عملية التكامل الوظيفي داخل أوربا الغربية، في أن الضغوط والمصالح أنتجت التقارب في الرأي المؤيد بين الحكومات الوطنية لعملية التكامل الوظيفي، برغم من وجود أهداف متباينة وتوقعات متباينة في بعض الأحيان.[1]

الجماعة أساس السياسة

ابتداءً، مجرد إطلاق وصف "الجماعة" يوحي إلى اتجاه معين في التحليل وهو "الوظيفي البنائي". وقد أصبحت معظم الافتراضات التي تقوم عليها هذه الأطروحة تدريجيا شائعة بين كتاب الوظيفية الجديدة على وجه الخصوص واتجاهات نظرية أخرى في حقل نظرية العلاقات الدولية.[2]

1 Ernst B. Haas, Op. Cit., pp.77-79.

2 دان سيبر، كلود ليفي شتراوس، في: **البنيوية وما بعدها من ليفي شتراوس إلى دريدا**، ت. جون ستروك، تر. محمد عصفور (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، د. ت.)، ص ص. 29 - 71.

جوهر فكرة الجماعة أساس السياسة في العمل الوظيفي هو أن أساس التكامل الوظيفي ينطلق من جماعة معينة ثم ينتقل تدريجيا نحو الجماعات الأخرى، أو يتم توريط الجماعات الأخرى نتيجة لجوانب الجذب المغرية التي تجعل القطاعات والأطراف المترددة تقتنع بفائدة وجدوى عملية التكامل الوظيفي. على افتراض أن المجتمعات الأكثر قابلية لاحتضان التكامل الوظيفي هي مجتمعات تعددية وديمقراطية، ومن ثم توفر قدرا لا بأس به من حرية الاتصال والتفاعل البيني بين مكونات هذه المجتمعات. ولا يشترط في البداية أن تكون الجماعة المبادرة بالتكامل الوظيفي مؤيدة من قبل الجماعات الأخرى أو يكون هناك تطابق في جميع الأهداف بين الأطراف المشاركة، لكن لابد أن تستمر في العمل حتى تثبت جدوى مسارها في العمل. ويعطي الوظيفيون الجدد المثال على هذه الفكرة من تجربة جماعة الفحم والفولاذ في أوربا، التي كانت مبادرة فريدة ثم تطورت إلى أشكال جديدة وناضجة في العمل الوظيفي، وأصبحت مركز جذب لقطاعات أخرى من العمل الوظيفي.

من ناحية أخرى، تظهر أهمية الجماعة في نجاح العمل الوظيفي من خلال محورية عملها في جلب الأطراف المترددة إلى محيط التفاعل الوظيفي. وبذلك تكون الجماعة مفتاح بناء التكامل الوظيفي. إنه نوع من الاقتباس من أدبيات علم النفس الاجتماعي حول ديناميكيات الجماعة.[1] فعملية التكامل الوظيفي في البداية لا تقوم على التأييد الجماهيري، إذ يمكن أن تتشعب المصالح المختلفة بين فسيفساء الجماعات الجماهيرية المختلفة؛ وإنما تنجح العملية الوظيفية عندما تتم عبر مراحل، لأن الدول المشاركة أو المنخرطة فيها هي منقسمة إيديولوجيا واجتماعيا وتكون أكثر تخوفا وحذرا من الاندفاع في أي ترتيب جديد غير معهود من قبل أو ليس له سوابق في تاريخ العلاقات الدولية. الأكثر من ذلك،

1 Stephen W. Littlejohn, **Theories of Human Communication** (Columbus, Toronto, London, Sydney: Charles E. Merrill Publishing Company, 1978), pp. 256-78.

قبول مثل هذا الشكل من التكامل الوظيفي يكون مربحا بشكل كبير إذا كان بين الجماعات المشاركة الصناعية والسياسية أو لها أي نوع من أنواع المصالح التي سوف تتحصل عليها من وراء نجاح عملية التكامل الوظيفي، وتعطي مثل هذه الجماعات قيمة كبيرة للعملية وتدفع الأطراف المترددة —سواء كانوا نخبا وطنية أو جماعات أخرى- نحو الانخراط في عملية التكامل الوظيفي فوق قومي.

من الناحية الإبستمولوجية، توظيف مصطلح "الجماعة" وبيان أهميته في التحليل الوظيفي للعلاقات الدولية له سوابقه المعرفية في علم الاجتماع[1] وعلم النفس الاجتماعي[2] على حد سواء؛ مما يظهر الطريقة التي يفكر بواسطتها أنصار النظرية الوظيفية الجديدة والقاضية بالاستفادة من حقول المعرفة الاجتماعية الأخرى وربط جسور التحليل المعرفي معها؛ تميزا عن أنصار النظرية الواقعية/الواقعية الجديدة[3] الذين يدعون استقلالية علم السياسة والعلاقات الدولية عن الحقول المعرفية الأخرى. يعتقد أنصار النظرية الوظيفية الجديدة، وخاصة إرنست هاس أن فهم الجماعات كبنى اجتماعية، والمصالح الواضحة والمميزة المرتبطة بها وترجمتها إلى سياسة ودورها النظمي الكلي (الجماعات)؛ كل ذلك مقصور على الجوانب الوظيفية والسياسية، وحياتها تساهم في النظام المسيطر وتطوير ثقافة النظام الوظيفية. بمعنى آخر، أن توظيف الجماعات ذات العلاقة بالتكامل الوظيفي فوق قومي هو مرتبط بشكل جوهري بدورها الوظيفي، أي ما تؤديه من وظائف نحو العملية. لكن التأكيد على أهمية مفهوم

---

1 علي عبد الرزاق جلبي، **الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع** (د. م.: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص ص. 190 _ 99.

2 Robert A. Baron & Donn Byrne, **Social Psychology: Understanding !human Interaction**, 4th ed. (Bostin, London, Sydney, Toronto: Allyn and Bacon, Inc., 1984), pp. 428 -39.

3 Hans J. Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace**, 5th ed. (New York: Alfred A Knof, 1978), pp. 4-11.

نشاط الجماعة الوظيفي هذا، لا يقتضي افتراض الخير العام أو المصلحة العامة أو أن أنشطتها تعكس المصلحة العامة، وإنما على الأقل يتم الاستفادة منها في يخص الجانب الجماعي من القضايا الأساسية. فإذا نظرنا إلى التعهد العام حول الإجراءات الخاصة بحل النزاع، نجد أن التعهد هو نتيجة استمرار تفاعل الجماعات. بمعنى آخر، أنه من وجهة نظر الوظيفية، حالة النزاع والصراع هي مرتبطة بالتكوين السوسيولوجي للمجتمعات الإنسانية والمكونات الاجتماعية؛ التي فيما إذا كانت تميل نحو تصعيد النزاع والحرب أم تحث على السلم وتنشد التعاون. وكل نوع من سلوكها هو مرتبط بشكل مباشر بإدراكها لمصالحها التي سوف تكسبها من ورائه. فعندما تدرك الجماعات الرئيسية أن مصالحها تكمن في بناء السلم، فإنها تعمل باتجاه اتخاذ قرارات بتلطيف النزاعات والحث على التفاوض والتعاون، والعكس صحيح. وواجب الوظيفية الجديدة هو خلق المناخ الذي تدرك في ظله هذه الجماعات أن مصالحها سوف تخدم بطريقة أفضل إذا ما تم بناء السلم الوظيفي ونجاح التكامل الوظيفي فوق قومي.

من ناحية أخرى، يعتقد الوظيفيون[1] الجدد أن هناك اتفاقا حول وسائل إنجاز الرفاهية بين الأطراف المعنية بالتكامل مهما تباعدت نظرتهم للبيئة الخارجية واختلفت أولوياتهم، وليس حول محتوى القوانين والسياسات والإيديولجيات، ولا حول الوظائف اللاحقة. وهذه النقطة هي أكثر نقاط القوة في التحليل الوظيفي، بحيث يأملون أن الأطراف لا تختلف على الغاية المشتركة والمطلوبة بشكل جماعي وهي تحقيق الرفاهية. ولاحقا يأتي دور القوانين وأهمية تصميم البنيات التنظيمية الخاصة بالتكامل الوظيفي؛ وهو الأمر الذي لم يهتم به دافيد ميتراني وأكد على أهميته إرنست هاس. لذلك افتراض تناغم الجماعات المتعددة المتنافسة في المجتمع القومي حول تحقيق المصالح من وراء نجاح التكامل الوظيفي، مع الاتفاق حول وسائل حل النزاع الداخلي بالطرق السلمية، كان سببا لتوجيه هاس الانتقادات إلى ميتراني Mitrany. يعتقد هاس أنه لابد ألا يهمل دور

1 Ernst B. Haas, Op. Cit., p.79.

القانون في توفير الإجراء القانوني لتنظيم الاختلافات بين مفاهيم الرفاهية المتقابلة لدى الأطراف المعنية. دور القانون ودور المؤسسات المصدرة للقوانين يفرضان أهمية القانون في العلاقات الوظيفية بين أطراف التكامل، وذلك من خلال بيان حدود وطبيعة نشاط جماعة التكامل الوظيفي. لذلك، فالنظرية الوظيفية الجديدة تعترف بأن المؤسسات المركزية لها دور حاسم لابد من القيام به. فلابد ألا تلعب مجرد دور المفعول به أو المتأثر ولكن دور ترقية عملية التكامل الوظيفي، وإيجاد الحلول التي تحل النزاعات وتبني السلم الوظيفي. عندئذ، سوف تؤثر المؤسسة المركزية في التكامل السياسي، فقط إذا اتبعت السياسات التي تقدم تصعيدا في التوقعات والمطالب الخاصة بإجراءات الفدرالية لدى الأطراف المعنية؛ بمعنى أن نشاطها يكون واعدا بتحقيق الأرباح والمكاسب من وراء التكامل أكثر مما لو بقيت الأطراف تعمل بمفردها على عكس ما يطرح الواقعيون الجدد.[1] إن السياسة الوظيفية تعمل باتجاه بناء إستراتيجية وظيفية مشتركة، قائمة من أجل تأكيد فكرة واحدة وهي أن التكامل الوظيفي هو الطريق الصحيح والآمن في إشباع الحاجات الوظيفية على كل المستويات أكثر من أي طريق آخر. إنها يجب أن تعمل على تحقيق توقعاتها وإثبات خطأ توقعات الواقعيين الجدد حول مخرجات السياسة الدولية وعملياتها المختلفة. إنها تميل نحو التوحيد على خلفية التناغمات الوطنية المحلية حول عملية التكامل الوظيفي، من أجل وضع سياسة مشتركة وتحقيق مكاسب مشتركة لجميع الأطراف ولو بمستويات مختلفة من طرف لآخر، وألا يكون أي طرف عبئا على العملية ولا استغلاليا وإنما مستفيد. وبناءً على ذلك، يفترض أن جماعات الضغط والأطراف الأخرى ستشارك في الجو الفدرالي وبالتالي تضيف دفعا إضافيا للتكامل الوظيفي نحو التقدم والنجاح في تحقيق الأهداف المرغوبة.

---

1 Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, **International Relations Theory: Realism. Pluralism, Globalism**, 2nd ed. (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), p. 34.

بالطبع النتيجة الأساسية التي يمكن أن نخلص إليها هي أن جماعات الضغط مثلها مثل الجماعات السياسية الأخرى، ستقوم بتأييد المؤسسات المركزية الوظيفية الجديدة والسياسات أو معارضتها بناء على حساب الربح والخسارة المترتبة عنها؛ على افتراض خاصية العقلانية في سلوكها. لذلك، يعتقد الوظيفيون الجدد أنه ليس "الصالحون الأوربيون Good Europeans" هم المنشئون الأساسيون للجماعة الوظيفية الإقليمية التي تنامى نشاطها الوظيفي التكاملي فيما بعد؛ وإنما عملية تكوين الجماعة الوظيفية تتحكم فيها الجماعات التي لها مجموعة من المصالح والأهداف، وراغبة وقادرة على خدمة هذه المصالح وتحقيق طموحاتها وأهدافها عبر التفاعلات الوظيفية فوق قومية، عندما تدرك وتتأكد أن هذه التفاعلات ناجعة.

عند تحديد الوظيفيين الجدد[1] الدور المهم للمؤسسات المركزية للجماعة الوظيفية التكاملية، كانوا من الواضح واعين بالحاجة إلى مبادرات حكومية أو شبه حكومية، وقيادة من أجل توفير توجيهات سياسية التي تحقق التكامل الوظيفي وتحل النزاعات القائمة والمحتملة في منطقة التكامل المفترضة (مثل العلاقات الألمانية-الفرنسية عقب الحرب العالمية الثانية). وعندما يتم تعديل نظرة الجماعات الأساسية نحو السياسة الوظيفية (بأنها مربحة وليس مفقدة للمصالح)، يصبح دور الحكومة في البداية هو خلق الاستجابة الإيجابية نحو التكامل الوظيفي وليس تقوية مؤسسات التكامل والتشجيع على استقلاليتها. وسوف تتجاوب الحكومات الوطنية مع الضغوط العامة من قبل الزخم السوسيولوجي المؤيد للتكامل الوظيفي، وتقترب مخرجات سلوكها تدريجيا من نظيرتها بالنسبة للمؤسسات الوظيفية المركزية القائمة على تفعيل وتحقيق التكامل فوق قومي. الأكثر من ذلك، أن النخب الحكومية سوف تندمج تدريجيا في عملية صناعة القرار المركزية الخاصة بمؤسسات وهيئات التكامل الوظيفي وتزيد من التماثل معها. وإدراك المصالح الوطنية يمكن ألا يتطابق دائما مع السياسيات المطروحة

1 Ernst B. Haas, Op. Cit., p. 80.

من قبل جماعة التكامل ككل، وفي مثل هذه الأوضاع، هناك اعتراف بأنه يمكن توقع السلوك الوطني الذي سوف يحاول أن يتملص من التزامات المعاهدة. ووفقا للدراسة التي أجراها عام 1957، يرفض هاس Haas إمكانية المقاومة من قبل الحكومات المناهضة لتوسيع السلطة المركزية لهيئات التكامل الوظيفي، ومبرر ذلك هو الدعم الذي تتلقاه هذه الأخيرة من الجماعات المحلية التي ترى فيها مصالحها.

في نفس الوقت، يعترف هاس[1] أن هذه الافتراضات حول العلاقة بين مصالح الجماعات الاقتصادية والحكومات والمؤسسات المركزية للتكامل يمكن أن تكون محدودة في تطبيقها، لكنه يجد الحل لهذه المشكلة في الشروط القبلية التي وضعها لنجاح عملية التكامل الوظيفي، والتي منها ضرورة توفر الاقتصاديات الصناعية كشرط لخلق الحاجة الوظيفية وتطور التجارة الدولية والمعاملات المالية؛ وكلها ظروف أو شروط موضوعية تخلق صفا من الحاجات الوظيفية المتصاعدة بين الاقتصاديات الوطنية نحو بعضها البعض.

من وجهة نظر أنصار الوظيفية الجديدة، أن لا المقاربة الوظيفية أو الفدرالية تصلح للتكامل الإقليمي مثل أطروحات الوظيفية الجديدة، وسواء كانت الوظيفية الجديدة إستراتيجية أو نظرية تفسيرية، فإن مفعولها محدد بحالات وجود الشروط الخلفية الضرورية للتكامل الإقليمي التي ذكرنا بعضها آنفا.

النقطة الحيوية في الوظيفية الجديدة هي أن المجتمعات المرشحة للتكامل الوظيفي فوق قومي هي المجتمعات المركبة والمتعددة والمحدثة صناعيا، أين تكون الحكومة هي مركز صراع الجماعة، وتوفر إجراءات إيجاد وخلق حلول لهذه الصراعات، وبناء على ذلك يتم إيجاد الإجماع حول قيمة هذه الإجراءات. فالمجتمعات هي في الحقيقة نظام كلي System Dominant وليس نظاما سياسيا

1 Ernst B. Haas, Op. Cit., p.81.

فرعيا كليا Political-sub-system dominant، مكون من بنيات فرعية متفاعلة وظيفيا وليست متصارعة، وقد تكون متنافسة كخاصية ضرورية وطبيعة في الحياة الاجتماعية. ويعتقد الوظيفيون الجدد، أن العملية التكاملية بين مثل هذه المجتمعات آخذة في التقدم بسبب أن الخطوة التكاملية الأولية تقوي مستوى جديدا من حسابات المصالح لدى الأطراف المعنية، في شكل سلسلة متداخلة وغير متناهية من تراكم المصالح؛ وكل حلقة من هذه السلسلة هي بطريقة أخرى توريط آخر للأطراف في الالتزام بمتطلبات التكامل الوظيفي. إن الوظيفية الجديدة تبحث عن العلاجات الفدرالية وفوق قومية التي تواجه الأطراف الوطنية فرادى وجماعيا، والمنظمة على قاعدة التعدد الوطني للأطراف الفرعية التي توجد الزخم السوسيولوجي للعملية الوظيفية فوق قومية. وبالتالي تستجيب المؤسسات الوظيفية الإقليمية بنيويا لمثل هذه المطالب، وتقوي الخطوات التكاملية الجديدة. بمعنى خلق الحاجة إلى عملية التكامل الإقليمي داخل جماعة التكامل الوظيفي.[1]

الانتشار:

تعني فكرة الانتشار Spillover ببساطة أن التكامل الوظيفي عندما يتحقق في قطاع معين من النشاط الاقتصادي، سوف يمتد بالضرورة – تحت طائلة الحاجة– إلى القطاعات الأخرى التي لها علاقة وظيفية مع القطاع المتكامل. ومثال ذلك، أن التكامل الوظيفي في قطاع الفحم والفولاذ في أوربا في خمسينيات القرن العشرين قد أدى إلى التكامل في القطاع المالي والجمركي والمصرفي؛ بسبب العلاقة الوظيفية بين هذه القطاعات وإنتاج الفحم والفولاذ. إن مفهوم الانتشار يعمل كآلية وديناميكية في نفس الوقت، من أجل خلق الحاجة وبيان أهمية وتصعيد الحاجة للتكامل مع القطاعات ذات العلاقة؛ إلى أن يتحقق التكامل الوظيفي في شكل شبكة متكاملة.

1 Ernst B. Haas, Op. Cit., p. 82.

من ناحية أخرى، يعتقد إرنست هاس،[1] أن مجموعة الافتراضات حول ديناميكيات التكامل الوظيفي المرتبطة بسلوك الجماعات الفرعية المختلفة والحكومات والمؤسسات الوظيفية المركزية فوق قومية، المطروحة عموما في الوظيفية الجديدة، قد لخصت في مصطلح 'الانتشار'. بالنسبة لهاس يحدث الانتشار بسبب أن السياسات لا تصنع الموافقة على المهمة الأولية ولا توجد القوة الكبرى لانطلاق عملية التكامل الوظيفي، وإنما تصنع هذا الموافقة حقيقة فقط إذا المهمة نفسها توسعت وانتشرت وأظهرت قيمتها في ذاتها ونفعيتها للأطراف المعنية بالتكامل الوظيفي. وقد استعان بالصياغة التي طرحها ليندبيرغ Lindberg من أجل تعريف عملية الانتشار، والتي تشير إلى أنها العملية التي يصبح الفعل مرتبط بهدف معين، ويخلق وضعية التي يصبح فيها الهدف الأصلي مضمونا فقط عند اتخاذ مزيد من الأفعال اللاحقة، التي بدورها تخلق مزيدا من الحالات التي تحتاج إلى مزيد من الأفعال اللاحقة وهكذا. كما يمكن تصور أن عملية الانتشار الوظيفي تعمل بعدة طرق. فالخطوة المفترضة في التكامل الوظيفي يمكن أن تعدّل شروط المنافسة بحيث يتم المطالبة بالقرارات السياسية المركزية الجديدة التي تصدر من قبل هيئات التكامل الوظيفي فوق قومي، سواء لتقويم ميزان المصالح استجابة للضغوط، أو من أجل تصور الهدف عند اتخاذ الخطوة نحو مزيد من التفاعل الوظيفي فوق قومي؛ أو تعلق الأمر بالأهداف الاقتصادية الأخرى المتأثرة بالشروط التنافسية الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون الإجراء التكاملي على درجات، ويتضمن إعادة توزيع الفوائد، التي تظهر إمكانية أن تكون بعض الدول أو الجماعات أوفر حظا من غيرها في كسب الأرباح من وراء عملية التكامل الوظيفي. ونمط إعادة التوزيع، يمكن أن يكون صعب التنبؤ، وقلق بعض الدول الأعضاء يمكن أن يشكل صعوبة في الاتفاق على الخطوات اللاحقة، وبالتالي يؤدي إلى تفويض مهمة التقويم إلى المؤسسات فوق قومية، وهذا ما يؤدي إلى ميل كبير لقبول مبادرات المنظمات

1 Ernst B. Haas, Op. Cit., p.82

فوق قومية مثل اللجنة الأوربية للجماعة الاقتصادية Commission of the European Economic Community، حول عمليات تسهيل العمل الوظيفي في ستينيات القرن العشرين. إنها اقتراحات تساعد على تأسيس 'المبادئ والسوابق Principles and Precedents' و'النقاط البؤرية Focal Points' المسهلة للتفاوض حول عمليات التكامل الوظيفي وخطواته اللاحقة النوعية والتقنية.

هناك مظهر آخر للانتشار الذي استلزم نشاط الجماعة الذي يمكن أن يحدث كنتيجة لتصاعد التوقعات وتغير القيم في ظل وجود حجم معين من التكامل الوظيفي، وهو ما ظهر من خلال تسريع تنفيذ متطلبات اتفاقية 12 مايو 1960 الخاصة بالجماعة الاقتصادية الأوربية. كما يمكن أن يرتبط الانتشار بعملية أخرى للتكامل وهي التغذية الرجعية كما حددت من طرف ألمانيا الغربية. تستلزم التغذية الرجعية شبكة الاتصالات المنتجة للفعل كاستجابة لمدخلات المعلومات، ومتضمنة لنتائج تأثير المعلومات الجديدة في تعديل السلوك اللاحق. أو بمعنى آخر، أن أي خطوة نحو التكامل الوظيفي سوف تترك نتائج وانطباعات معينة وتفضي إلى تقييمات معينة، مثل هذه النتائج ستؤثر في المواقف اللاحقة لأطراف التكامل بأن تحسن من الأداء الوظيفي وتؤدي إلى استجابة جديدة للمتطلبات الجديدة. فقد وضعت معاهدة روما شرطا من أجل تعجيل التكامل الوظيفي والمتمثل في تحديد جدول زمني للوفاء بالتعهدات الوظيفية من قبل الأطراف المعنية. مثل هذا السلوك سوف يخلق ردود أفعال أخرى عادة يطلق عليها بالتغذية الرجعية، التي تعمل باتجاه زيادة زخم العملية التكاملية والدفع نحو نمو التكامل والسرعة في تنفيذ التعهدات التي في الغالب تكون هي الأخرى مدفوعة بواسطة الرغبة في كسب الأرباح المتوقعة أو على الأقل معالجة التحديات المطروحة.

هناك محاولة تنقيح لهذه الافتراضات بهدف الوصول إلى ما أسماه إرنست هاس 'بالمنطق المتمدد Expansive Logic'، الذي يقضي بأنه لابد من بلورة

افتراض مؤداه أن بعض القطاعات هي أكثر أهمية من قطاعات أخرى وتملك إمكانية كبيرة لتفاعل الانتشار فيها. من هذا المنطلق، اعتبر هاس Haas أن الوظائف التنظيمية أو المهام المساهمة في معظم عمليات التكامل في أوربا، قد أُخذت بعين الاعتبار في عمل مجلس أوربا، ومنظمة حلف الشمال الأطلسي، واتحاد أوربا الغربية، ومنطقة حرية التجارة الأوربية، وكذلك في الجماعة الاقتصادية. وبالرغم من المظهر السطحي لهذه الوظائف، إلا أنها كان لها التأثير الأعظم في عملية التكامل الوظيفي، على محدودية بعض المنظمات المتنافسة اقتصاديا في انجازها جيدا. وبناء على هذه التجربة الأوربية، يرى هاس Haas أن التخصص في المهام الوظيفية يبدو مهما، لكن تخصص المهام هذا يمكن أن يكون جد تافها عندما يبقى خارج تيار توقعات الإنسان والأفعال الحيوية للتكامل. فالوظيفة باختصار يجب أن تكون في نفس الوقت محددة ومهمة اقتصاديا بالنسبة للجماعات المنخرطة في عملية التكامل الوظيفي وعموم الناس الذين ترتبط حياتهم اليومية بشكل مباشر مع مخرجات عملية التكامل الوظيفي فوق قومي. أما بالنسبة للوظائف غير الاقتصادية (السياسية والأمنية والثقافية مثلا)، فإنه لا يتصور أن لها نفس قوة الدفع والتحفيز لعملية التكامل بسبب إمكانية إثارتها للخلافات السياسية والجدال العقيم بين الأطراف المعنية. فالوظائف الثقافية مثلا، ليست مرتبطة بشدة مع الشعور بالحاجات الوظيفية (من الناحية الإبستمولوجية، يلتقي هاس في هذه النقطة مع نظرية الحاجات لإبراهام ماسلو[1]). والتعاون العسكري والدفاع يعرض قليلا من قوة الدفع التكاملي باستثناء عندما تكون العلاقات مدركة بين تطوير قدرات الدفاع والبناء الاقتصادي وتعهدات الرفاهية. ففي المستوى العالي لقوة دفع الانتشار الوظيفي الخاص بقطاعات مختلفة من الأدنى إلى أعلى مستويات التكامل الوظيفي، نجد في

1 Abraham H. Maslow, «A Theory of Human Motivation,» in **Sources: Notable Selections in Psychology**, ed. Terry f. Pettijohn, 2th ed. (United States of America: Dushkin/McGraw-Hill, a Division of The McGraw-Hill Companies, Inc., Guilford, 1997), pp. 188-99.

المستويات الدنيا خدمات الوظائف مثل التعاون البريدي، تحديد موجات الإذاعة، تعاون الشرطة؛ ثانيا، المنظمات المتعاملة مع العمل، الصحة، والشؤون الثقافية؛ ثالثا، الاتفاقات الجمركية، المنظمات العسكرية؛ ورابعا، الاتحادات الاقتصادية أو الأسواق المشتركة.

فالاختلافات بين القطاعات تحسب قطاعيا من خلال أهميتها بالنظر إلى علاقتها بمفاهيم الرفاهية، وأيضا من خلال درجة ارتباطها أو اعتمادها المتبادل مع القطاعات الأخرى. فقد لاحظ الوظيفيون الجدد أن القطاع العسكري هو منعزل بشكل كبير ومستقل عن القطاعات الأخرى، ما عدا عندما تكون هناك تعبئة صناعية لأغراض عسكرية، بمعنى آخر، تؤدي المطالب العسكرية إلى زيادة الإنتاج الذي يعني بدوره خلق صف من الوظائف يؤثر بدوره على مستوى الرفاهية للفرد. لكن في حالات أخرى، لا تظهر نتائج التكامل الوظيفي على هذا القطاع، إذ يعتقد الوظيفيون أن الوحدات العسكرية لدولتين تستطيع أن تكون متكاملة وظيفيا، وتنسق في خططها الحربية، وتشارك أساطيلها البحرية في المناورات المشتركة، وتكثف في تبادلهما للمعلومات العسكرية، إلخ، بدون أن يكون لها تأثير على القطاعات الاجتماعية. النتيجة هي أنه فقط عندما يصل التكامل إلى المستوى الأعلى في صناعة السياسة على المستويات فوق قومية، عندها يحدث انتشار عظيم داخل القطاع السياسي، وعندئذ تتطلب عملية التكامل بعض التكامل الحكومي. أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي فإنه يؤثر على جميع المجالات الاجتماعية –المستهلكين، المنتجين، الإدارة، العمال، المزارعين، الأعمال الصغيرة– ولذلك يميل إلى أن يكون له ارتدادات سياسية شديدة.

كما عرض هاس رؤية اتزيوني Etzioni النظرية والسوسيولوجية التي تؤيد نظامه الذي طوره حول التكامل الوظيفي فوق قومي. إن هذا النظام هو أكثر وظيفية لجماعة التكامل الجديدة في تجميع وحداتها (تكامل)، من مستوى 'التكييف' إلى تثبيت 'القانونية أو المعيارية' أو العكس بالعكس كما هو الحال في نموذج بارسونز التكافلي للأنظمة الفرعية الوظيفية الذي سبق الحديث عنه.

من ناحية أخرى، بنى الوظيفيون الجدد تحليلهم على توفر شرط النمو الاقتصادي من أجل القيام بتنقيح مفاهيمي آخر لفكرة 'الانتشار Spillover'، وأعطوا خصوصية أكثر لبعد الزمن في مسار عملية التكامل. فهم يعتقدون أن في البداية، يجب أن تكون هناك منظمة وظيفية مركزية تمثل تجربة التكامل الوظيفي في منطقة معينة وبمقاييس ومعايير بدائية غير ناضجة وغير مجربة، وتعمل حكومات الدول الأعضاء والجماعات الوطنية على التكيف لبدء الفعل التعاوني. وبعد مرور فترة من الزمن من عمر التفاعل الوظيفي فوق قومي، تظهر ضرورة اتخاذ الخطوات اللاحقة التي تكون مختلفة في منطقها الصريح وفي طريقة عملها. وبمجرد تنامي نطاق سلطة جماعة التكامل وتبرز أهمية النشاط المركزي لهيئة التكامل في التخطيط والتطبيق وزيادة الفاعلين الأعضاء، يصبح لابد من تعديل الافتراضات حول الانتشار Spillover المؤثر في السياسات الجديدة. وستبقى السياسات الجديدة في تزايد إلى درجة أن تضيف إلى هيكل السياسة تقاليد عمل جديدة. لكن هناك نقطة نظرية والتي نالت أهمية جديدة ودور في تحقيق عملية التعزيز الذاتي للتكامل الوظيفي، وهي ما أطلق عليه الوظيفيون الجدد اسم نقطة "الإقلاع Take-off"؛ وهو تشبيه بالطائرة عندما تقلع من الأرض لابد أن يكون لديها سرعة جديدة وقدرات تعبوية جديدة. يعرّف إتزيوني[1] نقطة الإقلاع بأنها تحدث عندما يصبح لعملية التكامل الوظيفي قدرا تراكميا كافيا من قوة الدفع والاستمرار في التحرك والنمو بنفسها. بمعنى بدون تأييد الوحدات الخارجية غير العضو فيها. ويعرّف كل من دويتش وهاس نقطة الإقلاع بأنها القوة التي تتوفر لدى جماعة التكامل الوظيفي للانطلاق بنفسها بدون الرجوع إلى مساعدة ودعم فواعل خارجية؛ كمرجعية تبني عليها النخب السياسية الهدف التكاملي، فهي ارتفاع إلى عالم المؤيدين المتحمسين لموضوع التكامل الذي يصبح لهذا الأخير زخمه الذاتي. بالطبع هناك غموض كبير حول المصطلح. فكما استخدمه دويتش وهاس، يمكن تطبيقه على معاهدة الجماعة

1 Ernst B. Haas, Op. Cit., pp. 83.

الأوربية للفحم والفولاذ عندما تم التوقيع عليها، وتحدث حالة الإقلاع عند تبني النخب المهمة للهدف التكاملي. يلاحظ أن تعريف ايتزيوني يتطلب افتراض أن النخب الخارجية تكون منخرطة في العملية التكاملية. من ناحية أخرى يمكن أن يستخدم المصطلح في تقديم فكرة نظرية تتمثل في قوة الانتشار الذي يولد ضغوطا، تستلزم استثمارا مهما من قبل الجماعات الاقتصادية الأساسية من أجل اتخاذ خطوات إضافية إلى الأمام، والتأثير بطريقة ما على 'منطقها المتمدد Its expansive logic' الذي سوف يشمل القطاعات الأخرى في إحداث التكامل الوظيفي الكلي، والوصول إلى المستويات المقبولة من العمل الوظيفي.[1]

سوابق الظروف الإقليمية:

ابتداءً يعني "مصطلح "سوابق الظروف الإقليمية Regional Backgroun Conditions" المطروح من قبل الوظيفيين الجدد، تلك الخاصيات أو الوضعيات المؤيدة والمشجعة للأطراف للقيام بالتكامل الوظيفي أو حتى تلك المحاولات أو التجارب حول إقامة أي نوع من أنواع التكامل الوظيفي في المنطقة المفترضة، من قبل طرفين أو أكثر. تكمن أهمية هذا المتغير المطروح من قبل الوظيفيين الجدد في أنه يعمل كأرضية أو خلفية لأي تجربة تكامل جديدة، بحيث يصبح لها جذور يمكن الاستفادة منها في الخطوات اللاحقة. إنها تعمل باتجاه تحقيق التكامل الوظيفي فوق قومي بين الدول سواء بتوفير الدافعية الممكنة أو تعزيز إمكانيات إنجاز الهدف الوظيفي الكلي. إن سوابق الظروف تشمل قائمة من الخاصيات أو الشروط الموضوعية مثل التماثل بين الفواعل من عدمه، الاعتماد المتبادل والتبعية، الاتصال والانسجام، التواصل الجغرافي، التوازن في التطور الاقتصادي وغيرها. فالجهود التي بذلت من أجل توسيع وتحسين الإطار التحليلي الذي طرحه كارل دويتش حول دور الظروف السابقة عن التكامل الوظيفي كمتغيرات مستقلة مؤثرة، كانت من أجل تمييز الأولويات البنائية

1 Ernst B. Haas, Op. Cit., pp. 84-86.

السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجماعة الوظيفية الإقليمية الجنينية والفواعل الأعضاء فيها.

الفكرة الأساسية التي أراد الوظيفيون تأكيدها أن الأوضاع السابقة يمكن أن تعمل في الاتجاه الإيجابي نحو تحقيق التكامل مثل التماثل في النظام السياسي. فلقد كان لتبني الدول النواة في التكامل الوظيفي، النظام الليبرالي دور كبير في تسهيل التفاعلات الوظيفية فوق قومية وإيجاد لغة اقتصادية مشتركة وخلق الحاجات الوظيفية بطرق متماثلة، وكذلك توحيد الاستجابة الوظيفية إزاءها. في مقابل ذلك، عندما يكون التباين شديدا في طبيعة النظام الاقتصادي، يكون من الصعب تحقيق التكامل أو حتى إيجاد أرضية مشتركة للتفاوض. ولهذه القضية امتداداتها النظرية التي تميز الوظيفية الجديدة عن الواقعية الجديدة. على اعتبار أن الواقعية الجديدة لا تهتم بالبيئة الداخلية لأطراف النظام الدولي، في حين النظرية الوظيفية الجديدة مثلها مثل النظريات الليبرالية الأخرى، ترى أن العوامل الداخلية هي متغيرات حاسمة في الترتيبات فوق قومية. كما تعتقد الواقعية الجديدة أن سلوك الدولة لا يتغير مهما كان الشخص الذي على رأس الحكومة في هذه الدولة، في حين الوظيفية الجديدة ترى أن للأطراف المحلية في المجتمعات التعددية دور حاسم في عملية التكامل عبر عملية تصعيد حاجاتها ومصالحها إلى المستويات فوق قومية. وهي نفس الفكرة المتعلقة بالتماثل في الثقافة، فوجود الثقافة السياسية الديمقراطية في مجتمعات الجماعة الاقتصادية الأوربية، كان له دور وظيفي في نجاح التكامل وقطع مراحل نوعية نحو الاندماج الإقليمي الذي نراه اليوم في الاتحاد الأوربي. ولذلك يعتقد الوظيفيون الجدد أن الصناعة المتقدمة، والديمقراطيات المتعددة، هي أحسن العناصر المرشحة لنجاح التكامل الوظيفي، وأن قدرة التكامل تتحقق بواسطة الهدف الطويل المدى من خلال أدوات الإستراتيجية المتدرجة في التكامل، إنها مرتبطة بشروط التحكم وتكوين الإجماع في الوحدات الأعضاء في التكامل، لكن نادرا ما نجد

هذين العنصرين من الناحية العملية، أو على الأقل توجد صعوبات كثيرة تحول دونهما.[1]

الوظيفية الجديدة والحداثة

أكثر الأشياء التي ميزت الوظيفيين الجدد عن الوظيفيين الكلاسيكيين وأنصار النظرية الفدرالية هي التحديد الشامل لأهداف عملية التكامل الوظيفي والجماعة الاقتصادية التي تشرف عليها، إنها أهداف تشتمل على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعوب منطقة التكامل. وادعوا أن مثل هذه الأهداف ليست حبيسة منطقة التكامل الوظيفي المفترضة، وإنما انجازها من المحتمل أن يكون عالميا. فهم يعتقدون أن جوهر عملية التكامل الوظيفي يكمن في تغيير التوقعات الاقتصادية والنشاطات السياسية من مركز تحت قومي إلى مركز فوق قومي جديد، أو إيجاد نوع جديد من الإجماع فوق الوطني يتضمن التكامل الوظيفي الذي يذهب إلى ما وراء الفدرالية الدستورية أو ما وراء العالم الواسع؛ على خلفية افتراض ليونة الروابط والتفاعلات الوظيفية في المجتمع الوظيفي. كما يمكن فهم العملية الديناميكية للتكامل الوظيفي فقط في مجتمع معين، حددت خاصياته تحت فئة سوابق الظروف مثل التعددية السياسية والديمقراطية وغيرها.

إن من بين الأعمال الرائدة للوظيفيين الجدد في بيان وتفسير شروط المجتمعات القابلة للتكامل الوظيفي فوق قومي، نجد عمل كارل دويتش[2] الذي حاول فيه بيان وتفسير الشروط التي يمكن أن يبنى في ظلها الاستقرار والعلاقات السلمية بين الدول القومية، أو يكون السلم الوظيفي ممكنا ومحتملا بشكل عالي. وقد سمى كارل دويتش هذا النسق من العلاقات الدولية بـــ 'أمن الجماعة

1 Ernst B. Haas, Op. Cit., p. 95.
2 Karl W. Deutsch, **The Analysis of International Relations**, 3rd edition (U. S. A: Prentice-Hall International Editions, 1988), pp. 279-86.

'Security Community'. مثل هذه الجماعة يمكن أن تكون جماعة أمنية مندمجة، من خلال اندماج الوحدات المستقلة رسميا لتخلق حكومة مشتركة: سواء في شكل موحد أو فدرالي (كما هو حال العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأميركية وكندا والهند). أو تستطيع ألا تكون مندمجة أو متعددة، أي تحتفظ بالاستقلال القانوني للوحدات (مثل حالة الاتحاد الأوربي اليوم). في أي حالة من الحالتين، فإن المؤسسات الوظيفية القوية أو الممارسات المنتشرة والسلوكيات الوظيفية هي التي تضمن التغيير السلمي بين الجماعات الأعضاء، من المستويات الوظيفية الدنيا إلى الأعلى منها، مع ضرورة توفر فترة زمنية طويلة بشكل معقول لتحقيق ذلك. يتم كل ذلك عبر اتفاق الدول المعنية على هذه الإجراءات عبر سلسلة من المفاوضات مع بعضها البعض في إطار تفضيل التفاعل ضمن الجماعة. عندما تتحقق هذه العمليات التكاملية الوظيفية، عندئذ يمكننا الحديث عن إنجاز هدف التكامل من منظور كارل دويتش.

لقد كان مجتمع البحث لدى كارل دويتش هو تاريخ العلاقات الدولية، وذلك عن طريق القيام بتحديد تجارب التكامل ومحاولات التوحد الفدرالي وتصنيفها ضمن مستويات معينة –المنجزة منها وغير المنجزة– تكون قابلة للمقارنة واستخلاص قدر المستطاع الشروط المتحكمة في إنجازها، والشروط المتحكمة في عدم التكامل. إن النجاح في تصنيف محاولات التكامل السابقة وإقامة عمليات التناظر بينها، سوف يمكّن الباحث من تحديد الخاصيات الجوهرية أو الظروف الموضوعية التي كانت حاضرة في كل الحالات، كمتغيرات مستقلة مسئولة عن إنتاج التكامل المرغوب أو إعاقته. وهو المنهج المحدد في وصف الاستشفاف التاريخي أو المسح التاريخي، الذي عادة يوفر المؤشرات الإمبريقية التي تساعد على التحقق العلمي.

بناء على الدراسات المعمقة في التاريخ الدبلوماسي للعلاقات الدولية وبحث التجربة الدولية في إقامة التكامل أو تأسيس الجماعة المندمجة أو المرنة في

التكامل، توصل كارل دويتش إلى تحديد أربعة عشر بعدا أو شرطا للتكامل، والذي يرى أنها يمكن أن تسمح بتحديد المناطق الأكثر احتمالا وقابلية للتكامل وتكون الوحدات السياسية في اتصال فيما بينها وأكثر قابلية لتوقع التكامل بشكل تقريبي، وتمييزها عن تلك المناطق الأقل احتمالا في تحقيق التكامل. هناك ثلاثة شروط منها تدور حول أبعاد التناغم بين الجماعات المستقلة أو الوحدات السياسية في منطقة معينة من العالم وهي كالتالي:

1- التناغم في الاستجابات والتفاعلات البينية، أو بمعنى آخر غياب السلوك الممزق للمجتمعات والوحدات السياسية مثل عدم الاستقرار السياسي أو كثرة الانقلابات العسكرية أو نشوب حروب أهلية أو دولية أو دينية.

2- القابلية الشديدة لإقامة التبادل الاقتصادي بين وحدات منطقة التكامل المفترضة، ويكون هناك ميل متبادل ومتشابه لدى الجماعات المختلفة للقيام بأدوار متشابهة في دول مختلفة. بمعنى آخر، أن القابلية للتبادل سوف تخلق الحاجة المتبادلة التي تشكل في نهاية المطاف الدافع السياسي للقيام بترتيبات محددة تسهّل عملية التبادل الاقتصادي بين الأطراف المعنية وعلى مستويات مختلفة.

3- توفر خاصية القابلية للتنبؤ بالسلوك اللاحق للأطراف كنتيجة لاطراد أنماط السلوك الخاصة بالتكامل. بأن تصبح الحاجة والمنفعة مثلا هي المتحكم الرئيسي في السلوك الوظيفي للأطراف المعنية.

وتتعلق خمسة أبعاد أو شروط أخرى التي طرحها دويتش بتوزيع المنافع وتنظيم التبادل، وهي كالتالي:

1- ضرورة توفر شرط أو خاصية تعدد الفواعل، التي توجد بشكل طبيعي عمليات التفاعل الوظيفي التي من المتوقع أن تتراكم وتتطور إلى مستويات التكامل فيما بعد.

2- يجب أن يكون هناك توافق بين الأطراف المعنية فيما يتعلق بالترتيبات الحاسمة والجوهرية الخاصة بالتكامل، خاصة تلك التي يمكن أن يكون غيابها سببا أساسيا في إعاقة تقدم عملية التكامل أو تعمل بشكل مستمر كعيب وظيفي.

3- ضرورة توفر شرط التوازن النسبي في التبادلات بين الوحدات المعنية، بحيث يؤدي إلى خلق الثقة الضرورية في التنظيم الجديد للعلاقات البينية، وألا تتحول العملية إلى عبء أو فرصة استغلال لطرف ضد طرف آخر. عندئذ تصبح العملية كلها تراوح مكانها، ولا تستطيع أن تخطو خطوة إلى الأمام بسبب التوقعات التي تترتب عن ذلك.

4- يجب أن تتميز الأرباح المترتبة عن نمط التفاعلات الجديدة بأنها مشتركة بين جميع الأطراف المعنية، كخاصية ضرورية لخلق الدافعية القوية نحو الانخراط في عملية التكامل والدفع بها إلى الأمام.

5- ضرورة تنمية الاتصالات البينية وعلى كل المستويات التي تكون مترافقة مع التبادلات الاقتصادية بين أطراف جماعة التكامل المفترضة. على افتراض أن الاتصالات تؤدي إلى تنقيه التشوهات في الإدراكات وزيادة ربح الأطراف من بعضها البعض.

بقيت ستة شروط هي مؤشرات حول قيمة التبادلات وهي كالتالي:

1- تكرار التبادلات وكثافتها كسلوك متحكم في التفاعلات الوظيفية، بحيث تعكس شدة حاجة كل طرف للآخر. ليس كطرف موحد مع آخر (دولة مع دولة)، ولكن كجماعات فرعية متفاعلة عبر الحدود من جميع الدول المنخرطة في العملية.

2- مؤشر السرعة في التفاعل البيني الذي يؤدي إلى سرعة كسب الأرباح، وهذا يتطلب وجود حدود مفتوحة أمام شعوب منطقة التكامل كأفراد وجماعات وحكومات، وتوفر بنية تحتية كبيرة في النقل والمواصلات وأشكال التفاعل الأخرى مثل السياحة وإقامة الأنشطة الوظيفية المختلفة. أراد دويتش من وراء ذلك أن تتغير حياة الشعوب اليومية إلى نمط جديد أكثر جذبا وإغراءا مما لو بقيت الأطراف خارج جماعة التكامل.

3- توفر مؤشر الأمانة والثقة المرافقة لعملية الاتصالات فوق قومية. بمعنى آخر، بناء ثقة الأطراف في النوع الجديد من التنظيم بشكل يؤدي إلى التمسك به.

4- إحداث الأثر المادي المترتب عن عملية التكامل، وأكثر تجليات ذلك تغير حياة الناس نحو الأحسن؛ مثل زيادة الفرص في الحصول على عمل وتعليم جيد وعناية صحية واستقرار وأمن لمنطقة التكامل.

5- التوازن الأولي في التفاعلات الوظيفية والمتعدد الاتجاهات، بحيث لا تستفيد أطراف من التنظيم الجديد أكثر من أخرى إلى الحد الذي تتحول فيه جماعة التكامل إلى عبء على بعض الأطراف.

6- توزيع الاستجابة السلوكية إزاء القضايا التي تواجه جماعة التكامل، بشكل تأخذ الطابع الجماعي. ومن أكثر هذه القضايا حساسية، تحقيق الرفاهية لشعوب الأطراف المعنية وبناء السلم الوظيفي.

الافتراض الأساسي لهذه الدراسة هو وجود التشابه بين الدول المشجعة على تنمية الاتصالات البينية والروابط الاتصالية بين المجتمعات المعنية بالتكامل الوظيفي. وبالرغم من إقامة التمييز بين التكامل بهذا المعنى العام والتكامل السياسي، والذي اهتم به الوظيفيون الجدد، فإن فئات كارل دويتش لم تكن معبرة عن أبعادها، برغم من أنها قبلت دون انتقاد كشروط مؤيدة لإنجاز الهدف السياسي للتكامل الوظيفي.

من ناحية أخرى، أضاف هاس وزملاؤه فئات أخرى مستنبطة من مفهوم الوظيفية الجديدة للعملية الديناميكية المؤدية إلى توحيد الوظائف الاقتصادية لجماعة التكامل الوظيفي. وكما أشرنا سابقا في دراسة الوظيفية الجديدة، يفترض مقدما تحليل هاس Haas أن الوحدات المتكاملة تكون متقدمة صناعيا ومتعددة الديمقراطيات. ويرى أنصار الوظيفية الجديدة آخرون أن هناك تمييزا بين النسبيات Relativities (والتي يحددونها في الخاصيات التحليلية والنظام) والوحدة (الخاصيات البنائية). فالخاصيات التحليلية هي التي تتمثل في توزيع خاصيات تحقيق الوحدة بين الأطراف المعنية، وخواصها المتغايرة أو التي يختلف فيها كل طرف عن الآخر والتفاوت في الغنى، والتباين في الأصول الإثنية، والتشابه في التقاليد الثقافية واللغة والدين. أما الخاصيات البنائية، فتتمثل

في عناصر الاعتماد المتبادل في كل أنواع التبادلات والاتصالات البينية. كما تتضمن خاصيات الوحدة درجة التكامل الداخلي للوحدة العضو، ودرجة السيطرة الحكومية على أدوات العنف، وكيف يتجاوب مركز صناعة القرار الوطني مع الجماعات المختلفة داخل الشعب، وطبيعة شرعية الوحدة الوطنية. ويعتقد الوظيفيون أن الحالات التي نجحت في تحقيق التكامل الوظيفي هي التي توفرت فيها شروط الحداثة التي طرحها كارل دويتش وإرنست هاس وآخرون مثل امتاي إيتزيوني Etzioni. وكنتيجة عامة خلص إليها التحليل الوظيفي الجديد هي أن الحداثة أو العصرنة شرط بنائي لتحقيق التكامل الوظيفي المرغوب، وبذلك تكون الدول المتخلفة عبر العالم أقل حظا أو أقل احتمالا في تحقيق التكامل وبناء السلم الوظيفي.[1]

الوظيفية الجديدة: وإمكانية تعميم تجربة التكامل:

هناك العديد من مقاربات التكامل الجهوي المقترحة سواء على مستوى تصميم الفواعل السياسية للاستراتيجيات السياسية أو على مستوى التحليل الأكاديمي في الجامعات ومراكز البحوث. وإحدى جهود علم السياسة الرائدة في توفير نموذج للتكامل الوظيفي الإقليمي، كانت تلك التي تم تطويرها خلال زخم جهود صناع القرار في أوربا الغربية في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين من أجل بناء جماعة اقتصادية متكاملة وظيفية وتأسيس السلم الوظيفي. ولذلك، ليس من المفاجئ أن تكون الجهود النظرية في تلك الفترة قد عكست هذه الجذور السلوكية في العلاقات الأوربية الحديثة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويمكننا تسمية هذه الجهود الأكاديمية بالوظيفية الجديدة.

فالمقاربة الوظيفية الجديدة هي أكثر النظريات ملاءمة لتحليل حالات العلاقات الدولية القائمة على التفاعل اللين وتشجيع الأجندة غير الأمنية في

1 Ernst B. Haas, Op. Cit., pp. 99-102.

السياسة الدولية، مثل تأسيس الأسواق الاقتصادية المشركة التي أنشئت فيها مؤسسات وظيفية مهمة أو إعطاء أهمية لقوى السوق والمنافسة الاقتصادية بدلا من المنافسة الأمنية. على عكس تلك النظريات التي تركز على الأجندة التقليدية في السياسة الدولية مثل النظرية الواقعية/الواقعية الجديدة. يعود السبب في ذلك إلى أن في مثل حالات الجماعات الاقتصادية المشتركة، تكون قوى السوق والجماعات الفرعية وجماعات المصالح، الأطراف الأكثر فاعلية في مخرجات السياسية الدولية. وهو الوضع الذي يتناسب من تحليل المقاربات النظرية الأخرى غير الواقعية في حقل نظرية العلاقات الدولية. كما أن طبيعة التفاعلات ضمن هذا المستوى من العلاقات هي متميزة بخاصية المشاركة التعددية من قبل أطراف متباينون بنائيا ووظيفيا، لكن المنفعة ودافع الرفاهية يجمعهم وليس خاصيات الأمن وميزان القوى. لهذه الأسباب وأخرى، تعتبر النظرية الوظيفية الجديدة هي أكثر المقاربات ملاءمة لتحليل وتفسير هذا النوع من العلاقات الدولية. ومع القدرة الظاهرة في تجاوب الوظيفية الجديدة مع التعقيدات النظرية، إلا أن هناك تساؤلات جدية تطرح في هذا النوع من التحليل النظري للعلاقات الدولية والتي منها:

1- في أي الحالات التي يمكن أن تحقق فيها قوى السوق المهمة الوظيفية، أو تتحقق القوى المؤسساتية بواسطة جماعة من الدول، وتؤدي إلى إنتاج التناسقات في السلوك السياسي المتمحورة حول ضرورة تحقيق التكامل الوظيفي وبناء السلم الوظيفي؟

2- هل صحيح أن الأسواق الاقتصادية المشتركة لابد أن تتطور نحو الاتحاد السياسي أو تنزلق نحو التفكك وعدم التكامل؟

3- وما هي الديناميكيات السياسية والوظيفية التي تتحكم في التفاعل الوظيفي داخل الأسواق الاقتصادية المشتركة؟

لقد تركزت جهود الوظيفيين في الإجابة على هذه التساؤلات من خلال تحليل التجارب الأوربية في التكامل الاقتصادي عبر الجماعة الاقتصادية الأوربية وما بعدها.

حالة تكامل أوربا: لقد اتخذ الوظيفيون الجدد –من أمثال أرنست هاس Ernst B. Haas وليون ليندبيرغ Leon Lindberg وجوزيف ناي J. S. Nye وفليب شميتر Philippe Schmitter– من سلوك وتفاعلات القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية (جماعات الضغط والأحزاب السياسية على وجه الخصوص) في سنوات 1950-1957 في أوربا كمصادر رئيسية من أجل بناء إستراتيجية مترابطة غرضية للوظيفية الجديدة تقدم لرجال الدولة. لقد كانت هذه المحاولة خطوة نوعية من أجل بلورة مفاهيم نظرية، التي أدت لاحقا إلى إثارة الاهتمام لدى الباحثين والأكاديميين؛ ونتج عن ذلك العديد من الدراسات المهمة حول موضوع التكامل الإقليمي وبناء السلم الوظيفي في كل من أوربا وفي مناطق أخرى من العالم. كما أدت هذه الدراسات إلى مزيد من تنقيح الأسس النظرية للوظيفية الجديدة نفسها وإدخال بعض التعديلات كخطوات طبيعية، نتيجة للتطورات العميقة والنوعية التي جرت على واقع العلاقات الوظيفية فوق قومية الأوربية على وجه الخصوص.

من وجهة نظر جوزيف ناي، إنه بالرغم من التنقيحات التي أجريت والتعديلات التي أدخلت على وحدات التحليل النظرية للوظيفية الجديدة، إلا أن هذه الأخيرة بقيت تحمل العديد من الأخطاء المنهجية والنظرية التي هي ممتدة إلى الجذور الأولى التي وضعت في خمسينيات القرن العشرين. بحيث أن النظرية الوظيفية الجديدة كانت محل انتقادات العديد من المنظرين بما فيهم أنصارها وحتى التساؤل حول جدوى استخدامها كإطار مفاهيمي للتحليل المقارن في سياق العلاقات الأوربية الوظيفية الأوربية المتغيرة، ومقابلتها بالعلاقات في المناطق الأقل تطورا الأخرى من العالم. لكن مع كل ذلك، ووفاء لانتمائه الوظيفي، يقر ويؤكد جوزيف ناي بوجود العديد من المزايا المنهجية والنظرية

التي تتمتع بها الوظيفية الجديدة كنظرية مركزية في تحليل العلاقات الدولية من منظور متميز وأكثر ملاءمة ومستجيبة للتحولات الجارية بسرعة في النظام الدولي. فقد طوّرت مجال عمل نظري معقد للباحثين في حقل نظرية العلاقات الدولية، وحددت العديد من المتغيرات المستقلة المهمة المعبر عنها بطريقة اقتصادية؛ واستخدام هذا العمل لمعالجة متغيراتها؛ ونالت قبولا معينا بين الباحثين المهتمين بالمقاربة المقارنة الخاصة بتحليل وفهم ديناميكيات عمل وتفاعل سياسة الأسواق المشتركة في العلاقات الدولية المعاصرة.

من وجهة نظر جوزيف ناي، يمكن تعديل المقاربة الوظيفية الجديدة بشكل تصبح نظرية عامة وغير خاصة بأوربا من أجل استخدامها كإطار مفاهيمي في التحليل المقارن، إذا ما تم القيام بالمراجعات النظرية والمنهجية التالية:

- القيام بجهود أكثر من أجل توضيح المتغير التابع (تحقيق التكامل الوظيفي النهائي) وخاصياته القابلة للقياس الكمي بشكل يصبح من السهل التأكد الإمبريقي من الافتراضات والإجابة على التساؤلات الجوهرية بشكل صحيح ومقنع.

2- توضيح أبعاد فكرة السبيل الوحيد المقترح من قبل الوظيفيين للقيام بالتكامل الوظيفي والمتمثل في الانطلاق من الوظائف الشبه تقنية وصولا إلى الوحدة السياسية بين الأطراف المنخرطة في العملية الوظيفية، بواسطة أدوات الانتشار غير المحدد والاعتماد على القوى العملية المحتملة الأخرى (جماعات الضغط والأحزاب) والسبل المتضمنة فيها.

3- إضافة أطراف سياسية أخرى إلى عملية التكامل الوظيفي فوق قومي بشكل يجعلها أكثر مصداقية واتساعا.

4- زيادة تحديد قائمة شروط التكامل الوظيفي المعاد صياغتها في ضوء العمل المقارن المقام على أسس عمليات التكامل في المناطق الأقل تطورا عبر العالم.[1]

1 J. S. Nye, «Comparing Common Markets : A Revised Neo-Functionalist Model,» **International Organization** 24 (Autumn 1970): 796-97.

I. المتغير التابع:

من وجهة نظر جوزيف ناي، لقد أصبح الغموض الذي يلف مفاهيم الوظيفية الجديدة المستخدمة في دراسة التكامل الوظيفي عبر قومي معروفا، وكذلك ما سماه "بالنزعة السياسيوية الآلية Automatic politization،" كمتغير تابع في نموذج إرنست هاس Ernst B. Haas وفليب شميتر Philippe Schmitter. بالإضافة إلى ذلك، هناك غموض في التأكيد على ما إذا التكامل الوظيفي الاقتصادي لجماعة من الدول في أي منطقة من العالم، يمكن أن يؤدي آليا إلى تحقيق الوحدة السياسية في شكل كيان جديد فاعل في النظام الدولي أكثر قوة مما لو بقيت أطرافه معزولة ومنفردة. وهل يعكس التكامل الوظيفي حقيقة في المناطق الأقل تطورا من العالم، اهتمامات الوظيفية الجديدة كما هو الحال في أوربا الغربية، أم هو ليس أكثر من التعبير عن اهتمامات النخب الوطنية المسيطرة على الحكم في هذه الدول، التي تدخل في مشاريع التكامل؟ يعتقد جوزيف ناي أنه يمكن أن يجيب المشككون بأن الجواب على السؤال الذي طرح حول نموذج إرنست هاس Ernst B. Haas وفليب شميتر Philippe Schmitter هو ببساطة "لا"، وبالتالي رفض تطبيق نموذج التكامل الوظيفي الأوربي على أوضاع مناطق أخرى من العالم، بسبب أنه لا يستجيب بشكل فعال للاهتمامات الباحثين وصناع القرار على حد سواء.

فالمتغير التابع بالنسبة لجوزيف ناي هو إلى حد ما ذو مصداقية ويعكس المصالح والقيم الخاصة بشعوب منطقة التكامل. لكن استنادا إلى آراء وظيفيين آخرين –مثل سرفن– شيبر J. J. Servan –Schreiber- لا تنته الأجندة الوظيفية عند هذا الحد، بسبب وجود اهتمامات أخرى مثيرة للحيوية ومحل تساؤل، من قبيل قدرة أوربا المتكاملة وظيفيا على القيام بالدفاع المشترك وبناء سياسة خارجية موحدة –وهي الأهداف التي لم تتحقق حتى الآن في منتصف 2010– وتساهم بفعالية في بناء نظام السلام العالمي، ويمكن أن تختار شكلا

تكامليا جيدا للمؤسسة السياسية الوظيفية الموحدة كمتغير تابع. فالمهتمون بالفوائد الاقتصادية المأمولة من التكامل الوظيفي، يرون أنه عندما تكون هناك درجة عالية من الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الدول، يمكن أن تساعد على تقليل ميل هذه الدول نحو النزاع ويمكن أن يختاروا التكامل الاقتصادي كمتغير تابع. بسبب أنهم في وضعية يستفيد كل طرف من الآخر أو يربح كل طرف من الآخر، بل تعتمد الأطراف التي تدخل في علاقات الاعتماد المتبادل على بعضها البعض في إشباع الحاجات الوطنية لشعوبها وتحقيق مستويات معينة من الرفاهية؛ التي يصبح ينظر لها أنها تستحق المحافظة والدفاع عليها. في مقابل ذلك، تصبح علاقات النزاع أكثر كلفة وأقل ربحا، ومن ثم تصبح الأطراف أكثر حرصا على استمرار علاقات السلم وهكذا يتأسس ما يسمى "بالأمن الوظيفي". لكن مثل هذه الوضعية من تفاعل علاقات الاعتماد المتبادل ليست متاحة لجميع مناطق العالم، وإنما هي خاصة بالمناطق التي تتمتع اقتصادياتها بالتطور العالي بشكل يؤدي إلى خلق الحاجات ذات خاصية الامتداد فوق قومي وتصعيدها إلى الحد الذي توجد فيه القوة الدافعة نحو التكامل الوظيفي الذي تتوقع فيه أطرافه أنها سوف تستفيد بشكل أفضل عندما تأخذ علاقات التفاعل الوظيفي الطابع الرسمي والمؤسساتي. بحيث تصبح الخيارات الكبرى تصنع بشكل جماعي وعلى المستويات فوق قومية. إلا أن هذه النقطة تلقى عددا من الانتقادات منها أنها تتطلب تنازلات حادة من قبل الأطراف الوطنية والتضحية ببعض السيادة الوطنية؛ وهو الأمر غير المتاح بشكل كلي حتى في أكثر التجارب التكاملية نجاحا واندماجا مثل الاتحاد الأوربي. لكن الوظيفيين الجدد هم متفائلون إزاء ذلك، على افتراض أنه عندما يتوفر الهدف المشترك غير قابل الانقسام حوله، فإن إمكانيات التكامل الوظيفي السياسي مازالت متاحة. على اعتبار أن خيار صناعة القرار الجماعي حول السياسات المطلوبة في الاتحاد الاقتصادي له ميزة بارزة وهي شدة العلاقة الوثيقة مع الدوافع الظاهرة ومصالح

الأطراف المطلوبة في مشاريع التكامل الوظيفي، وهناك إمكانية كبيرة في تعميم هذه الميزة حتى في الدول الأقل تطورا اقتصاديا في أميركا اللاتينية وأسيا.[1]

II.**الفواعل والأهداف.** في النموذج الأصلي للوظيفية الجديدة، الفواعل المهمون هم التكنوكراط التكامليون Integrationist-technocrats والعديد من جماعات المصالح والأحزاب السياسية، الذين يدفعون الحكومات نحو إنشاء منظمة التكامل الاقتصادي الجهوي من أجل توسيع مجال استفادة الأطراف من بعضها البعض وتقريب الأهداف المختلفة. تؤسس مثل هذه المنظمات الوظيفية على أساس درجة معينة من التعهد الأولي بالمضي قدما نحو التكامل والتفاعل فوق قومي، والذي يؤدي بدوره إلى تحرر قوى جديدة تعمل باتجاه التوازن الوظيفي وإشباع الحاجات المختلفة للأطراف، وزيادة تدفق التبادلات عبر الحدود، ويخلق ذلك أيضا زيادة في عدد الجماعات الاجتماعية التي تركز تدريجيا نشاطاتها على المستوى الجهوي. تصبح بيئة التكامل الوظيفي أكثر تعددية وأكثر قابلية لتحريك الأطراف من أجل التفاعل الإيجابي واختبار الانتفاع من التكامل بشكل ملموس مما يزيد من تورط الأطراف الأصلية وتعهدها بتحسين الأداء الوظيفي. وفي نفس الوقت، يغري التفاعل الوظيفي الأطراف المترددة على الانضمام والمساهمة في توسيع مجال بيئة التفاعل الوظيفي.

من ناحية أخرى، يعتقد جوزيف ناي أن ديناميكية عمل آليات التفاعل الوظيفي في بيئة التكامل الوظيفي يمكن بدورها أن تنتج مخرجتين أساسيتين هما كالتالي:

1- استجابة صناع القرار الحكوميين الوطنيين للضغوط المستمرة من قبل الجماعات المستفيدة من التكامل والتواقة للاحتفاظ بأرباحها من قطاع التكامل، وذلك بهدف عدم إعاقة التكامل، والموافقة على زيادة التخويل الأولي للسلطة لصالح المؤسسات الوظيفية الإقليمية. تتم مثل هذه الاستجابة في ظل توفر المناخ

1 J. S. Nye, Op. Cit., pp. 797-799.

الديمقراطي الذي يرتبط في ظله مستقبل صناع القرار الوطنيين السياسي باتجاهات الرأي العام وموقف جماعات المصالح والأحزاب السياسية والأطراف الأخرى في البيئة المحلية المؤيد أو الرافض لهم.

2- أنشطة جماعة التكامل الوظيفي نفسها والولاءات الجماهيرية داخل شعوب منطقة التكامل المتزايدة والمتدفقة نحو المركز الوظيفي الإقليمي، كاستجابات متنامية نتيجة للمصالح المشبعة سابقا بواسطة انخراط الحكومات الوطنية في الهيئات الوظيفية فوق قومية. فالأثر الجوهري المأمول من قبل أنصار النظرية الوظيفية هو استمرارية العملية الآلية المؤدية إلى بناء الاتحادات السياسية القائمة على الأرضية الوظيفية وإشباع الحاجات عبر الحدود القومية، وذلك إذا كان هناك:

أ- توفر حد معين من شروط من التغذية الرجعية النظمية بين الوحدات الوطنية والتعددية الاجتماعية وتدفقات عالية للتبادلات الاقتصادية فوق قومية ووجود النخبة التكاملية أو المؤيدة لعملية التكامل الوظيفي.

ب- توفر الشروط الأولية المذكورة من قبل المنظرين الوظيفيين الجدد، والتي هي سابقة في وجودها عن عملية التكامل وتكون الأرضية المناسبة لنمو التكامل الوظيفي.

وج- توفر الشروط الضرورية في أسلوب صناعة القرار التكنوقراطي، والتي منها مد خطوط الاتصال المفتوحة بين الهيئات للتفاعل فوق قومي دون حواجز قومية أو سيادية أو حتى خاصة بالطموحات والاعتبارات الشخصية للقادة الوطنيين، وكذلك تراكم التبادلات عبر الحدود المربحة وقليلة الكلفة، والترعة التكيفية من جهة الحكومات الوطنية مع متطلبات الترتيب التنظيمي الجديد الخاص بالتكامل الوظيفي فوق قومي.

من ناحية أخرى، يقر الوظيفيون الجدد بظهور بعض العيوب الوظيفية في مسيرة التكامل مثل حالة تأثير شارل ديغولCharles De Gaulle (الرئيس الفرنسي السابق) على عملية التكامل الأوربي، التي أدت بهاس Hass إلى

مراجعة هذه النظرية وإضافة متغير جديد يجب أن يوضع في الحسبان من قبل المحللين الوظيفيين والذي سماه "بالمثير-السياسي Dramatic-Political"؛ بحيث يمكن للقائد الوطني العمل باتجاه إعاقة تقدم عملية التكامل الوظيفي وراء إحياء المشاعر القومية والاعتزاز بالأمجاد الوطنية المظللة.

ومن أجل تجاوز مثل هـذه المشكـلات، يعتقد الوظيفيون الجـدد أن المسألة في إدارة عملـية التكامـل داخل هيئاتها الوظيفية لا تتعـلق بوجـود صف من التكنـوقراط والفنيين في مقابـل وجود صناع القرار الوطنيـين والسياسيين، وإنما تتعلـق المسألة بالبحـث عن أفـضل السبل من أجل إرساء وتثبيـت أساليب سياسية معينة في أوضاع معينة وأزمان معينة. فالتكنوقـتراط الذين يأتون من هيئات التخطيـط ووزارات الاقتصاد، لعبوا دورا مؤثرا في تأسيس الجماعة الأوربية للفحم والفولاذ (European Coal and Steel Community 'ECSC')، والسوق الأميركية المركزية المشتركة (Central American Common Market 'CACM')، ومنظمة التجارة الحرة لأميركا اللاتينية (Latin American Free Trade Association 'LAFTA'). وبذلك يكون مجال عمل أسلوب التكنوقراط السياسي هو الجماعة الوظيفية، وقوتهم قائمة على تكرار التجربة وتراكم تقاليد العمل الوظيفي والقدرة على التعلم السريع من الخبرة السابقة. أما أسلوب السياسي فمجال عمله هو السوق (أو استوديو التلفزيون)، وقوته قائمة على قدرته على تعبئة الرأي العام المؤيد له من أجل الفوز في الانتخابات وإنجاح مشاريعه السياسية والاقتصادية ومبادراته التي تبقيه على قمة النجاح السياسي. أو السياسي الذي أسلوبه يعتمد على النادي الرسمي أو الحزب الرسمي، والذي تقوم قوته على القدرة على تعبئة تأييد النخبة العسكرية النافذة والمنظمات السياسية للبقاء في مركزه والتمكن من الحصول على مزيد من الكسب السياسي. إنهم يقومون بوظيفة مهمة في شرعنة (أو تدمير شرعية) مختلف المواقف اللازمة الخاصة بالتكامل الوظيفي الإقليمي. في مقابل ذلك، يلعب

الساسة التكنوكراط دورا مهما في الاستجابة للمنطق الاقتصادي الخاص بالتكامل الوظيفي والقيام بالتسويات الضرورية لجعل العملية تعمل وتتفاعل بطريقة إيجابية بغض النظر عن الحسابات السياسية المحلية الضيقة، وإنما ينشدون الإشباع العام من الرفاهية لشعوب منطقة التكامل وتسهيل طريقة الاستجابة بطريقة فعالة للحاجات المطلوبة من قبل الأطراف المختلفة: الأفراد وجماعات المصالح والأحزاب السياسية والنخب.

أخيرا، يعتقد الوظيفيون الجدد أن قائمة الأطراف الوطنية المعنية من قبل هيئات ودوائر صناع القرار في جماعة التكامل الوظيفي، يجب ألا تتضمن فقط الجماعات التي تدرك نفسها أنها تستفيد من عملية التكامل الوظيفي، ولكن كذلك تلك الجماعات المعارضة لها والجماعات الحيادية التي يمكن أن تعبأ إلى جانب عملية التكامل لاحقا. على اعتبار أنه يمكن لجماعات معينة، بواسطة الوظيفة أو بواسطة المنطقة أن تتباطأ خلف توزيع المنافع المرافقة للتكامل. وبالرغم من أنهم يمكن ألا يعارضوا التكامل إذا لم يعوا علاقة مشاكلهم بالسوق المشتركة، إلا أنهم يمثلون المشكلة الكامنة التي يمكن أن تحل مع مرور الوقت. كما يجب أن نظيف فئة قادة الرأي العام الذين يخلقون حدودا واسعة أو ضيقة لشرعية المشاريع التكاملية. ففي بعض الحالات، عندما يصبح التكامل قضية انتخابية، يخلق قادة الرأي تأييدا معينا أو معارضة معينة لمشاريع التكامل.

في النموذج الأصلي للوظيفية الجديدة، المتطور عبر الزمن، أشار العديد من الملاحظين إلى ضرورة بقرطة السياسة في مقابل تراجع الإيديولوجية والميول الوطنية، وتنامي الاهتمام الشعبي بالرفاهية. بمعنى آخر، ضرورة زيادة وتنامي دور الفنيين والتكنوقراطيين على حساب دور السياسيين الوطنيين، مادام الأمر في عملية التكامل الوظيفي يتعلق بتحقيق مستويات عالية من الرفاهية لشعوب جماعة التكامل الوظيفي؛ التي هي هدف مشترك بين جميع الأطراف القومية والفرعية وفوق قومية. لذلك، عندما كانت السياسات الخارجية منخرطة تماما

في الحرب الباردة في ظل الثنائية القطبية، كان صناع القرار الوطنيون يستجيبون للمنطق الاقتصادي التكاملي عندما يفترضون وجود زيادة في الأرباح الاقتصادية؛ وقد استمر نفس الوضع أو ازداد أكثر بعد نهاية الحرب الباردة وتراجع الإيديولوجية الكونية بشكل ملحوظ. فقد كان التفكير المسيطر على عمليات التكامل يقضي بأن الساسة التكنوقراط يستطيعون تجاهل انتخاب أو تأييد السياسيين لهم ويشكلون روابط بأي منظمة إقليمية قوية، بشكل ستتجاوز عجلة التكامل أي واحد من أجل تغيير النموذج الاقتصادي، أو تجاوز محاولة عرقلة الترتيبات فوق قومية الجديدة الخاصة بجماعة التكامل الإقليمي.

هناك كذلك تزامن ممكن بين الاستجابات الخاصة بتأثير عملية قوى التكامل وميل صناع القرار الوطنيين للحفاظ على الوضع القائم. ولذلك، إذا لم تكن عملية قوى التكامل فوق قومي قوية جدا، يمكن أن يفضل القادة السياسيون الإبقاء على الوضع القائم وجعل العيوب الوظيفية تستمر في العمل مادام ذلك يحافظ على نفوذهم وسيطرتهم على قواعد اللعبة. وإذا لم تكن ضغوط الجماعة جد قوية (العامل الذي سيتغير مع قوة التعددية)، وإذا لم يكن الرأي العام شديدا في اتجاه واحد مؤيد للتكامل الوظيفي؛ فإنه سوف يكون رد الفعل الطبيعي لصناع القرار القائمين بدور حراس الأمن ووظائف الحفاظ على هوية الدولة، سلوك الطريق الوسط في الحفاظ على الوضع القائم.

وإذا لم تتوفر الحالات السابقة، أو إذا لم يكن القادة الذين لهم شرعية سياسية أنفسهم لديهم تفضيلات قوية للتكامل أو ضده، فإنه سيكون هناك تغذية رجعية سلبية أو إيجابية للمنظمة الإقليمية. والتغييرات السريعة أو الدرامية في القيادة ستعامل كمتغير دخيل. ففي ضوء التجربة الأوروبية، نجد أن الأزمة الاستعمارية الفرنسية قد أفرزت قيادة جديدة بنظرة تقليدية تعلي من أهمية سيادة الدولة (شارل ديغول)، هذا التغيير غالبا ما يرافق الحركات السياسية

ذات النظرة اليمينية؛ كما حدث مع مسألة التصويت على الدستور الأوربي في عام 2007. كذلك بالنسبة للحركة الثورية اليسارية التي تأتي بقيادة جديدة تتعهد باستخدام الدولة والتخطيط المسبق، لإعادة بناء المجتمع وتحديد أولوياته، وبالتالي يمكن كذلك أن يكون لها تأثير وطني كبير وسلبي على عمليات التكامل الوظيفي؛ ليس في أوربا فحسب وإنما كذلك في مناطق أخرى من العالم المرشحة للتكامل في بداية القرن الواحد والعشرين. إن مثل هذه الأطروحات هي قائمة على افتراض أن أي عيب وظيفي مهما كانت شرعيته في نظر أصحابه، هو بالنسبة للوظيفيين الجدد يعمل كتحدي أمام استمرار تقدم وتطور عمليات التكامل الوظيفي الإقليمي في أي منطقة من العالم؛ مثل منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين وغيرها.[1]

III. الميكانيزمات العملية. تتعلق الميكانيزمات العملية بالأدوات الضرورية التي تحتاجها هيئات التكامل الوظيفي من أجل التجسيد العملي للأهداف وإشباع الحاجات المطلوبة. لكن هناك تباين واسع بين المنظرين الوظيفيين الجدد حول الأسباب والشروط التي يمكن أن يكون محتاجا إليها لوضعها في الاعتبار عند إنشاء منظمة اقتصادية جهوية. فمن بين أهم هذه الشروط ظهور نخبة إصلاحية جديدة تدعو إل ضرورة العمل عبر التكامل الوظيفي فوق قومي، والزيادة في الأهداف الاقتصادية المتناغمة مع مضامين الرفاهية داخل المجتمعات المحلية نتيجة للتطور الاقتصاد وزيادة الإنتاج الصناعي مع وجود حجم محدد للسوق المحلي بشكل يخلق الحاجة للسوق الخارجية الكبيرة والمفتوحة، والظروف المناسبة في البيئة الخارجية التي تضغط على كل من الرأي العام والقادة السياسيين الشرعيين باتجاه الإقناع السياسي بجدوى الانتفاع الاقتصادي من إدراج الهوية الإقليمية في التشكيل المؤسساتي الوظيفي المتفاعل

1 J. S. Nye, Op. Cit., pp. 799-803.

عبر قومي. فالهدف المتوخى بالنسبة للوظيفية الجديدة هو الكشف عن القوى التي تنبثق عن إنشاء منظمة وظيفية جديدة، تمارس الضغط على صناع القرار من أجل الاستجابة الإيجابية نحو التفكير والممارسة التكاملية للمهام الوظيفية. بمعنى آخر، تركيز الانتباه في هذا المستوى من التحليل الوظيفي على الآليات العملية التي تنبثق عن إنشاء منظمة اقتصادية إقليمية.

فقد قدم النموذج الأولي للوظيفية الجديدة أربع آليات عملية وظيفية أساسية، التي يجب أن تتبع في إنشاء السوق الاقتصادية المشتركة وهي كالتالي:

1- إنشاء أو تأسيس الروابط الوظيفية الجوهرية للمهام تتفاعل عبر المستويات فوق قومية، وتترتب عنها فعالية في إشباع حاجات الرفاهية لشعوب منطقة التكامل.

2- ضرورة زيادة التدفقات أو التبادلات البينية للبضائع والخدمات وحركة الأشخاص، عبر حدود منطقة التكامل الوظيفي المفترضة.

3- دراسة الروابط والتحالفات التي تنشأ بدافع كسب المنفعة من وراء التكامل الوظيفي، وتكون قد اختبرت بشكل ملموس منافع التكامل الوظيفي. وعادة تنشأ هذه التحالفات والروابط من المستوى المحلي لتمتد إلى المستويات فوق قومية وتؤثر بشكل متزايد في سلوك ومخرجات سياسة منظمات التكامل الوظيفي.

4- جماعات الضغط الاقتصادية، بما في ذلك الجماعات المشكّلة على المستوى الإقليمي، التي تعمل باتجاه الضغط على صناع القرار الوطنيين من أجل اتخاذ الخطوات نحو مزيد من التطوير للعمل الوظيفي فوق قومي، ليس بدوافع إيديولوجية وإنما بدوافع حماية المصالح.

إلا أن العمل اللاحق من قبل الباحثين الآخرين، يقترح أن في النهاية هناك ثلاثة آليات عملية إضافية التي يمكن أن تظهر أو تكون مشجعة على العمل الوظيفي من جراء إنشاء منظمة اقتصادية إقليمية وهي:

5- ضرورة توفر الأطراف الخارجية التي تتقاطع مصالحها مع إنشاء الجماعة الاقتصادية الوظيفية الإقليمية، وترى فيها الأداة المناسبة لحماية مصالحها وتطويرها وتراكمها وزيادة نفوذها بأقل كلفة وأكثر ربحا، كما هو حال الولايات المتحدة الأميركية مع الجماعة الاقتصادية الأوربية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين.

6- تكوين الإيديولوجية الإقليمية واشتداد الهوية الإقليمية وتعويضها للهوية الوطنية والإيديولوجية القومية، كما كان الحال في أوربا بأن تم استبدال الهوية الألمانية والفرنسية تدريجيا بالهوية الأوربية عبر الجماعة الاقتصادية الأوربية ولاحقا عبر الاتحاد الأوربي ومؤسساته السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية، وهو أكثر أمثلة الوظيفيين الجدد في البرهنة على أطروحاتهم.

7- التنشئة الاجتماعية للنخبة التي تتولى إدارة وقيادة منظمات التكامل الوظيفي وأجهزتها البيروقراطية. بمعنى آخر، استبدال المضمون الاجتماعي والسياسي للتنشئة الوطنية بنظيره الإقليمي؛ من أجل توفير الإدراك المناسب لصناع القرار إزاء القضايا الإقليمية ودور الجماعة الوظيفية الإقليمية.

يمكن أن تقسم الآليات العملية وفق تحرير أو إزالة حواجز الدولة على التدفق الحر للبضائع والظروف والأوضاع التي تخلق من جراء تأسيس المؤسسات الإدارية الخاصة بجماعة التكامل الوظيفي الإقليمي. وسواء استطاع صناع القرار تجاهل ضغوط القرارات التي خلقتها عملية آليات التكامل الوظيفي أو سيجبرون على القرارات التكاملية أو عدم التكامل، فإن كل ذلك سيعتمد على قوة الآليات العملية للتكامل والمصالح والمنافع التي تترتب عنها الفعالية في إشباع حاجات الرفاهية للأطراف المعنية. لكن من ناحية أخرى، يعتقد جوزيف ناي[1] أن الاعتماد على شروط معينة والآليات العملية للتكامل الوظيفي، سوف يولدان ضغوطا كبيرة يمكن أن تكون لها آثار سلبية أكثر منها

1 J. S. Nye, Op. Cit., pp. 804.

إيجابية على عملية التكامل، إذا لم ترفق بجميع الظروف والمتغيرات المؤدية إلى نجاح التكامل.

فقوة التعهد الأولي المعبر عنه في تعهدات الاتفاقية حول التحرير الاقتصادي وفي المؤسسات المنشأة لأغراض التكامل، متأتية من قوة الآليات العملية التي خلقتها. بالإضافة إلى تفاعل الآليات مع بعضها البعض في كل مستوى من التفاعل، وتأثيرها الخالص على صناع القرار السياسيين باتجاه تشجيع التكامل. فمثلا، ظهور التبادلات التجارية والروابط الاقتصادية الجوهرية يمكن أن يؤديان إلى زيادة تنشئة النخبة وكثافة الروابط حول جدوى عمليات التكامل. من ناحية أخرى، التورط العالي للأطراف الخارجية في عملية التكامل يمكن في بعض الأحيان أن يلغي المطالبة بالإيديولوجية الوطنية.

أ- الترابط الوظيفي للمهام Functional Linkage of Tasks. يعتقد جوزيف ناي أنه دائما يساء باستمرار تطبيق مفهوم الانتشار في التحليل الوظيفي لقضايا التكامل لتغطية أي إشارة حول زيادة التعاون، وبالتالي سلب قيمته التفسيرية. فبالرغم من أن الصياغة الأصلية لمفهوم الانتشار كانت غامضة على نحو ما، إلا أن إرنست هاس Hass قد استخدم المصطلح ليشمل كلا من الروابط المدركة بين المشاكل التي تظهر في الجوانب التقنية والجوهرية لعملية التكامل، والروابط المنشأة بتعمد أو المبالغ فيها من قبل الأطراف السياسية، أو ما يسميه ارنست هاس "بالانتشار المهذب Cultivated Spillover". فبالرغم من وجود هذه المشاكل والتأثير القليل لقوة التكامل في بعض الأحيان في العلاقات بين الأطراف، فإن الإدراك بعدم التوازن في إشباع الحاجات الوظيفية المنشأ بواسطة الاعتماد المتبادل الوظيفي أو الروابط الجوهرية للمهام، يمكن أن يدفع بالفواعل السياسية إلى إعادة تحديد مهامهم المشتركة داخل الجماعة الإقليمية الوظيفية. لكن مع ذلك، المنطق المادي لحقائق التكامل الوظيفي الإقليمي يدفع بقسوة وصرامة من خطوة إلى خطوة، ومن مجال إلى آخر الخاص بعملية التكامل، محققا معنى الانتشار من وجهة نظر الوظيفيين الجدد.

فمثلا، بعد تخفيض الحواجز الجمركية في الجماعة الاقتصادية الأوربية European Economic Community (EEC)، فإن هوامش ربح الشركات ومواقعهم التنافسية كانت متأثرة بقوة بواسطة الأنظمة المتباينة للضرائب، وهذه الحقيقة أدت بدول الجماعة الأوربية (EEC) إلى تبني نظام مشترك لحساب الضريبة والقيمة المضافة. وعندما بدأت التكاليف الفرنسية في الزيادة بالنظر إلى تلك الموجودة في الجمهورية الفدرالية الألمانية (ألمانيا الغربية) المقدرة بـــ 3 % سنويا (فمثلا، التضخم في فرنسا كان أعلى من نظيره في ألمانيا)، فإن النتيجة الأولية كانت الأزمة المالية في نوفمبر 1968 وفرض إجراءات فرنسية مقيدة للتجارة من أجل حماية ميزان مدفوعاتها. وعلى المدى الطويل كانت النتيجة إقناع الحكومات بقبول الخطة المقترحة من قبل لجنة الجمعيات الأوربية حول تنسيق السياسات الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط. وكان من نتائج ذلك، وجود الأرباح الفائضة في الزراعة المتولدة من نظام التسعيرة المشترك داخل الجماعة الاقتصادية الأوربية، التي دفعت بالحكومات المعنية نحو تبني سياسة بنائية مشتركة في هذا القطاع.

وعندما خفضت دول أميركا الوسطى الحواجز الجمركية، وجدت نفسها مجبرة على تبني سياسة مشتركة متضمنة تقديم حوافز من أجل جذب الصناعة الأجنبية في مجالات معينة من سوقها الكبير. وفي إفريقيا الشرقية، وجود خدمة سكة الحديد المشتركة أدى بثلاثة دول إلى دراسة التنسيق في النقل البري، ولو أنها تجربة أقل بروزا كمثال للاستدلال به على عمليات التكامل الوظيفي. وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه القوى في العمل الوظيفي موجودة في الاقتصاديات التخطيطية أيضا.

من وجهة نظر جوزيف ناي، أن إعادة تحديد المهام الوظيفية لا يعني أنه يحتاج إلى زيادة درجة أهمية المهام المشتركة، لأنه يمكن أن تكون الاستجابة سلبية تجاه العملية ككل. وإذا الشروط المطلوبة في عملية التكامل لم تنتج عن

الخبرة الإيجابية للتحالف الكبير للأطراف، فإن العقبة الناتجة عن عدم التوازن في إشباع الحاجات الوظيفية للأطراف يمكن أن تُقهر بواسطة فك الارتباط الأصلي. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها الحلول الوطنية لأزمة الفحم في عام 1958 في الجماعة الأوربية للفحم والفولاذ 'ECSC'، وعزلة سوق الزراعة الفرنسي وألمانيا الغربية بعد التغييرات في القيم التجارية في 1969، أو تحطم العملة المشتركة في إفريقيا الشرقية في عام 1966. فكما يسبب الارتباط الاقتصادي الانتشار الوظيفي المؤدي إلى التكامل، كذلك يمكن أن يسبب التراجع.[1]

ب- ظهور المعاملات التجارية Rising Transactions. يعتقد جوزيف ناي أنه إذا أدت مبادرة مشروع التكامل الوظيفي الإقليمي إلى ظهور استجابة غير متوقعة من قبل القوى الاجتماعية المنبثقة عن ظهور المعاملات التجارية الكبيرة عبر الحدود بين الأطراف المعنية بالتكامل مثل تطور التجارة وزيادة في حركة الأموال وكثافة الاتصالات وشدتها، فإن الفواعل السياسية يمكن أن تكون بصدد التعامل مع مجموعة من التحديات التي عدّدها في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- يمكن أن تواجه أطراف التكامل الإقليمي تحمل أعباء ثقيلة الخاصة بالمؤسسات الوظيفية فوق قومية التي أسسوها للتعامل مع مثل هذه المعاملات الممتدة عبر الحدود ومع ظهور الحاجة إلى تقليص هذه المعاملات في بعض الأحيان إذا زادت تكاليف الأعباء على أرباح المعاملات البينية.

2- محاولة التعامل معها أو معالجتها عبر اتخاذ رزمة من الإجراءات على المستوى الوطني، ظهر ذلك بجلاء من قبل الدول للتعامل مع النتائج السلبية للأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و2009,

3- كما يمكن اللجوء إلى زيادة قدرة المؤسسات المشتركة وتعزيزها للاستجابة بفعالية مع التحديات غير المتوقعة الناجمة عن التفاعلات الوظيفية فوق قومية.

---

1 J. S. Nye, Op. Cit., p. 805.

عند التمعن في مثل هذه الإجراءات أو الآليات، يعتقد الوظيفيون الجدد أنها تختلف عن مفهوم الانتشار كما حدد من قبل إرنست هاس، وذلك عندما لا تبرز الديناميكية التفاعلية الوظيفية من عدم التوازن في إشباع الحاجات الوظيفية الناتج عن قطاع التكامل في نظام الاعتماد المتبادل الوظيفي، ولكن هو أقرب إلى نظرة أميتاي إتزيوني Amitai Etzioni الذي شبه العملية بالقول أنه يزداد حجم الأنبوب كلما زاد حجم التدفق. بمعنى آخر، ظهور المعاملات التجارية لا يحتاج إلى أن يؤدي إلى اتساع مهم في مجال (أو صف من المهام) التكامل ولكن يمكن أن يؤدي بدلا من ذلك إلى اشتداد القدرة المؤسساتية المركزية الوظيفية للقيام بمهمة معينة في عملية التكامل، مثل اللجوء إلى مزيد من الإجراءات التنظيمية لتسهيل عملية التفاعل الوظيفي عبر أطراف التكامل المعنيين.

وسواء كانت للتغذية الرجعية الناتجة عن ظهور المعاملات التجارية أثر إيجابي أو سلبي على التقدم نحو الاتحاد الاقتصادي، فإن جوزيف ناي يعتقد مرة أخرى أن ذلك يتوقف على التغييرات في الشروط الدنيا من عملية التكامل الوظيفي مثل وجود التحالفات عبر قومية وتأييد جماعات المصالح المختلفة. من ناحية أخرى، الميل المفترض نحو تكتل الصناعة ضمن منطقة جماعة التكامل الوظيفي الإقليمي ونتائج تحرير التجارة بين الدول الأقل تطورا وتزايد فرص تطوير التجارة عبر الحدود، يمكن كذلك أن تجلب هذه الظروف منافع غير متوازنة ويكون لها أثر سلبي من الناحية العملية. ويقدم ناي[1] أدلة إمبريقية على ذلك، فيرى مثلا، أن البروز السريع للتجارة البينية في إفريقيا الشرقية من عام 1963 إلى 1965 (20% سنويا مقارنة بـــ 11% سنويا من 1959 إلى 1962) كانت متبوعة باختزال السوق المشتركة في قطاعات معينة وفرض الضرائب من قبل تنزانيا بنسبة 40% من الواردات القادمة من كينيا، وبالنهاية توقف التكامل

1 J. S. Nye, Op. Cit., pp. 805-06.

تماما. والسبب في ذلك، ظهور إدراك من قبل بعض الأطراف أنها مستغلة اقتصاديا وأن منافعها مقلصة والعملية التكاملية تهدد مكاسبها التقليدية أو تهدد اقتصادها بالإصابة بالضرر.

ج- دراسة الروابط وصياغة الاندماج Deliberate Linkages and Coalition Formation. تقوم صياغة الاندماج الإقليمي على فكرة ما يسمى بـــ "الانتشار المهذب Cultivated Spillover" من وجهة نظر جوزيف ناي. على عكس فكرة الانتشار الخالص Pure Spillover الذي تأتي فيه القوة الرئيسية للتكامل الوظيفي من الإدراك المشترك لدرجة الكسب البيني الذي لا مفر منه في الاقتصاد الحديث، والرغبة في مواجهة المشاكل التي تترتب عن تعقيدات التعاون البيني والتطور في العلاقات التجارية والاعتماد المتبادل والزيادة في الاعتماد على التكنولوجيا من أجل رفع درجة الإنتاج. كما تأتي بعض مبادرات تطوير التكامل الوظيفي بهدف رغبة الأطراف المعنية في الاستفادة من الفرص الجديدة في التعاون والتنظيم فوق قومي لعلاقات التعاون. وتأتي مبادرات أخرى في صياغة الاندماج نتيجة اهتمام السياسيين بالحاجة إلى تحقيق توازن المنافع في مشروع التكامل الوظيفي. كذلك يلعب البيروقراطيون الدوليون دورا مهما في صياغة الاندماج بواسطة طرح الاقتراحات المرتبطة بقضايا التكامل والتصرف كوسيط صادق أثناء المفاوضة بين الأطراف. إن عنصر الجذب في دور هؤلاء هو إظهار درجة عالية من المهنية والاحترافية والتصرف كخبراء في إبداء الآراء وصياغة المقترحات وتصميم إستراتيجيات التعاون الوظيفي وطرحها على صناع القرار الوظيفيين. كما يمكن أن يزداد نفوذ هؤلاء من العمل طويلا في مؤسسات التكامل وكسب خبرة وعلاقات متشعبة مع مختلف أطراف التكامل الرئيسيين والفرعيين.

في هذا الإطار، هناك مثالان مختلفان في الجماعة الاقتصادية الأوربية 'EEC'، الأول يتمثل في الاتفاقية الشاملة لعام 1960 التي أحدثت خفضا في الرسوم الداخلية لإرضاء أولئك التواقين إلى تقدم السوق المشتركة، وفي نفس

الوقت تخفيض الرسوم الخارجية لإرضاء أولئك المهتمين بتطوير التجارة الخارجية. على العكس من ذلك في المثال الثاني، في عام 1965 لم تنجح اللجنة الأوربية للجمعيات في اقتراح الاتفاقية الشاملة لأسعار الزراعة المؤيدة لفرنسا، ولم يكن هناك نجاح لوسيلة الاتفاقات الشاملة حتى اجتماع قمة لاهاي في ديسمبر 1969. بمعنى آخر، أن النشاط البيروقراطي يمكن كذلك أن يؤدي إلى التقييد البيروقراطي عندما لا تكون الاتفاقات الشاملة مرتبطة بمصالح السياسيين، لأنها حينئذ تفتقد الدعم اللازم.

كذلك يمكن لطبيعة التحالف المؤيد للجماعات المرتبطة بعملية التكامل الوظيفي أن يتسبب في بعض المشاكل الوظيفية، لكن عندما تأخذ المنافع في الانتشار يتلوها بالضرورة تبدد أو تراجع في حجم هذه المشاكل أو تأخذ هذه المشاكل في حل نفسها بنفسها. ففي المناطق الأقل تطورا من العالم، يمكن أن ينبثق مشروع التكامل من قرارات فئة قليلة من الناس لكن حالما تأخذ النتائج الإيجابية للتكامل في الظهور والعمومية، عندئذ تتسع دائرة التأييد للعملية. فقد أنشئت السوق المشتركة لأميركا الوسطى عبر جهود الجماعة الصغيرة من السياسيين-الاقتصاديين بالرغم من تشكيك معظم رجال الأعمال من أميركا الوسطى في هذه المبادرة. لكن لاحقا، معظم رجال المال والأعمال حققوا فائدة وأصبحوا مؤيدين ثابتين للمشروع. بالرغم من أن المشروع لم يحقق النتائج مثل نظيره في أوربا، لعدة أسباب متعلقة بطبيعة العلاقات بين الأطراف الدولية داخل القارة.

كما يمكن للبيروقراطيين والسياسيين الإقليميين أن يدرسوا تفاصيل المشاريع ووضع معها اتفاق شامل وبالتالي توسيع تحالفهم لتأييد موقف معين، وهي الحالة التي يمكن أن نقول عنها أنها تمثل التطابق الكبير في المصالح والمنافع والدوافع والإدركات وحتى في التوقعات المستقبلية حول عملية التكامل الوظيفي. كما يمكن أن يحاول الطرفان (السياسيون والبيروقراطيون) إقناع

الأطراف أو الجماعات المحتمل انتفاعها من عملية التكامل، بأن تعمل على الربح بواسطة التماثل مع مشروع التكامل. ومن ثم، تصب مثل هذه الجهود في بناء قاعدة تحالف واسعة من أجل إحراز تأييد معين. وإذا أصبح المشروع متماثلا جدا مع أهداف وتوقعات جماعات معينة كبيرة، فإن المشروع الوظيفي يتحول تدريجيا أو سريعا إلى نجاح سياسي. إنها الشروط الموضوعية التي توفر لمشروع التكامل الوظيفي قاعدة الانطلاق في العمل وتجسيد المنافع المتوقعة لأطراف التكامل حتى ولو كانت هذه الأطراف قليلة في البداية، لكن النجاحات الأولى سوف تعمل كعوامل جذب للأطراف الأخرى، كما أن العمل الوظيفي فوق قومي سوف يخلق بالضرورة الحاجات الوظيفية من نفس النوع والخاصية، بأن لا يتم إشباعها إلا عبر التفاعل الوظيفي فوق قومي. صحيح أن الوضع في المناطق الأقل تطورا في العالم، سيكون أكثر تعقيدا وصعوبة من غيرها المتطورة، لكن جوزيف ناي[1] هو متفائل إزاء ذلك عندما تتوفر الشروط الموضوعية وتحدث الانطلاقة الأولى.

د- **التنشئة الاجتماعية للنخبة Elite Socialization**. يعتقد جوزيف ناي أن مبادرة مشروع التكامل الوظيفي سوف تخلق فرصا متعددة لكل من صناع القرار الذين يحضرون الاجتماعات التنسيقية على المستوى فوق قومي وثانيا للبيروقراطيين الذين يعملون في المؤسسات الإقليمية الوظيفية، من أجل تطوير الروابط الشخصية والشعور التعاوني الممكن بين بعضهم البعض. لذلك ركز الوظيفيون الجدد في هذا المستوى من التحليل انتباههم على أهمية دراسة الاتصالات فوق قومية المتزايدة للسياسيين الوطنيين والبيروقراطيين الوطنيين ولجان البيروقراطيين عبر الاجتماعات المختلفة ومؤسسات الجماعة الاقتصادية الأوربية (EEC). على افتراض أن أعمال الممثلين الدائمين للدول في المؤسسات الوظيفية وصناع القرار في مجلس الجماعة الاقتصادية الأوربية (EEC)، وأيضا الاجتماعات الدورية لوزراء الاقتصاد في أميركا الوسطى، كلها عوامل

1 J. S. Nye, Op. Cit., pp. 806-07.

ومتغيرات مستقلة أدت إلى نمو الشعور بالهوية الجماعية الإقليمية بين أفراد العمل، نتيجة للصداقات المحتملة التي يمكن بناؤها وحتى علاقات المصالح الخاصة وبلورة ثقافة التكامل الإقليمي وتوسيع أفق الوعي بالقضايا والمصالح المطروحة على الأطراف على المستوى الإقليمي.

فالاتصال الناتج عن عمليات التنشئة السياسية أو التنشئة البيروقراطية لصناع القرار الذي يؤثر بطريقة أو بأخرى في مخرجات السلوك السياسي، هو منبثق في إحدى جوانبه من عزلة معظم ممثلي أطراف التكامل الوظيفي عن التأثير السياسي والاعتبارات القومية والانتماءات الوطنية. وهذا يعني إعطاء دور للبيئة المحيطة بالسلوك في إنتاج مخرجات سلوكية معينة دون أخرى، وهي الحقيقة المؤكدة من قبل علماء النفس الاجتماعي.[1] يدعم الوظيفيون الجدد وجهة نظرهم بالأدلة الإمبريقية من تجربة عمل البيروقراطيين في مؤسسات التكامل الوظيفي في أوربا، خصوصا تلك الموجودة في بروكسل وباريس وبرلين، وهي المدن التي تستضيف مؤسسات التكامل الأوربي. الأكثر من ذلك، أنه من الممكن للاتصالات الإيجابية الناتجة عن وجهة نظر الفرد، أن تسبب استجابة سلبية على القادة الوطنيين غير المستقرين الذين يريدون الاحتفاظ بعزلة شعوبهم، ويرون في بناء الاتصالات فوق قومية تهديد لمراكزهم الوطنية. لكن في الحقيقة، أن مثل هذا الوضع هو مؤقت عندما تجري عملية التكامل في المناطق التي تتمتع بدرجة معينة من التغيير الديمقراطي، بحيث تفرز العملية الديمقراطية بشكل مستمر العناصر المؤيدة للتكامل الوظيفي بفعل دعم وضغط الجماعات التي وقفت وراءهم في النجاح في الانتخابات، عندما تتأكد هذه الجماعات من توفر خاصية المنفعة من وراء مؤسسات التكامل الوظيفي الإقليمي.

---

1 Albert Bandura, "A Social Cognitive Theory of Personality," In **Personality Theory: Baisi Assumptions, and Application**, 3rd, Ed. Larry A. Hjelle and Daniel J. Ziegler (United States: McGraw-Hill International Editions), pp.337-67.

إذن أحد الأسباب التي تجعل التنشئة الاجتماعية للنخبة على وجه التحديد آلية عملية مهمة في تعزيز ديناميكيات التكامل الوظيفي الإقليمي وتقدمها بشكل مستمر، هو أنها تمس أحد الجماعات التي غالبا هي أكثر مقاومة لفقدان التحكم الوطني، على اعتبار أن الكثير من البيروقراطيين في الحكومات الوطنية يشعرون بفقدان القوة بسبب تحول الوظائف إلى المركز الإقليمي. وبالتالي، تجعل التنشئة الاجتماعية للنخبة البيروقراطيين المنخرطين في العملية الإقليمية في اللجان أو في الأمانة الإقليمية، يتعلمون عن طريق العمل كسب الأرباح وتكوين الثقة في مؤسسات التكامل، ومن ثم يتلاشى التمييز بين البيروقراطيين الإقليميين والوطنيين تدريجيا.

يرى جوزيف ناي أن أحد أهداف اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية(Economic Commission for Latin American (ECLA ولاحقا بنك التنمية والتبادل الأميركيInter-American Development Bank ومعهد تكامل أميركا اللاتينية Institute for Latin American Integration، كان استخدام برامج التدريب لخلق جماعة قوية من البيروقراطيين الوطنيين المؤيدة للتكامل الوظيفي. وبعض التقديرات لحجم هذه الجماعة المتدربة تتجاوز 5،000 فرد. ونتيجة لهذه العملية أصبح ما يسمى في أميركا الوسطى بـــ "مافيا التكامل Integration Mafia"، المكونة من مئات الأشخاص الذين يعملون من وقت لآخر مع مؤسسات التكامل الوظيفي فوق قومي. لكن لابد من الإشارة إلى أن هناك إمكانية في المبالغة في تقدير أهمية ودور هذه الاتصالات وعمليات التنشئة الاجتماعية الوظيفية للنخب التي تعمل في مؤسسات التكامل الوظيفية، والدليل على ذلك أنه عندما انظم كل من الأمين العام السابق للجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية (ECLA) والأمين التنفيذي لمنظمة التجارة الحرة لأميركا اللاتينية (LAFTA) إلى حكومتيهما الوطنيتين، لم ينجحا في خلق سياسات تكاملية وظيفية على مستوى دوائر القرار المحلية والمساعدة على دفع مشروع التكامل

الوظيفي قدما إلى الأمام، بسبب تغلب المحيط على الثقافة السياسية الخاصة أو الأماني الذاتية.[1]

هـ- تكوين الجماعة الإقليمية Regional Group Formation. يكمن الاحتمال المشجع على تأسيس مشروع التكامل الوظيفي الإقليمي ووجود توقعات حول نجاحه، في إمكانية عمله كعنصر جذب للجماعات الخاصة لخلق نماذج متعددة من المنظمات غير الحكومية الرسمية وغير الرسمية، من أجل التأثير في السلوك السياسي وحماية المصالح المشتركة لهذه الأطراف على المستوى الإقليمي. فبالإضافة إلى أن تحول النشاط السياسي نحو المستوى الإقليمي يمثل المصدر المحتمل للضغط الإقليمي على الحكومات الوطنية باتجاه المضي قدما نحو بناء التكامل الوظيفي وتأسيس السلم الوظيفي، فإن هذه التجمعات غير الحكومية كذلك لها تأثير في التنشئة الاجتماعية للنخبة الوظيفية أو المنخرطة في النشاط الوظيفي فوق قومي وحتى في بعض الأحيان النخب الوطنية المترددة. ويقدم جوزيف ناي أمثلة على ذاك، إذ يرى أنه بحلول عام 1965 كان هناك 231 مكتب إقليمي للشركات التجارية والمالية و117 شركة زراعية إقليمية بمكاتبها في بروكسل (كعاصمة للتفاعل الوظيفي فوق قومي وتستضيف معظم مقرات هيئات التكامل الوظيفية الخاصة بالجماعة الاقتصادية الأوربية ولاحقا الاتحاد الأوربي بموجب معاهدة ماستريخت في عام 1994). كذلك هناك نمو كبير للمنظمات غير الحكومية الإقليمية في أميركا الوسطى عندما تكونت السوق المشتركة. ويظهر كذلك دور هذه الجماعات في أزمة 1969، عندما أصدرت كل من الغرفة التجارية الفدرالية والمركز الأميركي للصناعة بيانات تدافع عن السوق المشتركة.

لكن عموما، تبقى هذه المنظمات غير الحكومية الإقليمية ضعيفة القوة مقارنة مع الدول، بسبب تقاليد العمل الراسخة التي تعمل بها وسيطرتها على معظم قواعد اللعبة، وهنا يتقاطع الوظيفيون الجدد مع النظريات الأخرى في تحليل

1 J. S. Nye, Op. Cit., pp. 807-09.

العلاقات الدولية.[1] ففي العديد من الحالات، تميل نماذج المصالح المتجمعة على المستوى الإقليمي نحو العمومية الشديدة، مع بقاء خصوصية أكثر للمصالح والبنى على المستوى الوطني. فمثلا، بالرغم من وجود أمانات الاتحاد التجاري الإقليمي في بروكسل بالنسبة للجماعة الاقتصادية الأوربية سابقا، إلا أن فكرة المفاوضات الجماعية على المستوى الأوربي لخلق السوق الأوربية لم تتم في موعدها بسبب الانقسامات في حركة العمل وكذلك بسبب أهمية القوة الحكومية الوطنية في المفاوضة الجماعية آنذاك وسيطرتها على البيئة المحلية واستمرار تأثير الاعتبارات القومية المتبقية من فترة ما بين الحربين العالميتين. وبالرغم من أن اللجنة الأوربية قد اتخذت خطوات نوعية من أجل تشجيع المنظمات الزراعية والصناعية مثل اتحاد الصناعيين للجماعة الأوربية Union des industries de la Communauté Européene (UNICE) ولجنة منظمات الحرفيين الزراعيين Comité des Organisations Professionnelles Agricoles (COPA)، بواسطة التشاور معهم رسميا بدلا من التشاور مع المنظمات الوطنية، إلا أن مصدر القوة المهم لجماعات المصالح مازال باقيا على المستوى الوطني أو مرتبطا إلى حد بعيد بالدولة الوطنية. ومن المثير للاهتمام أن مثل هذه الرابطة مازالت تتفاعل إلى حد الآن في ظل نضج مؤسسات الاتحاد الأوربي، ولا أدل على ذلك من رفض البعض وتحفظ البعض الآخر إزاء مشروع الدستور الأوربي وتوحيد السياسة الخارجية للاتحاد في عام 2007. وهذا يعني أن الاعتبارات القومية مازالت مستمرة في التأثير على السلوك الوظيفي حتى عندما تتوفر مستويات عالية من الرفاهية، كما في حالة السويد ودول أخرى من الاتحاد الأوربي التي لم تنضم لحد الآن إلى العملة الموحدة "اليورو".

كذلك يعتقد جوزيف ناي أنها نفس الصورة صحيحة في أميركا الوسطى وإفريقيا الشرقية، ولو أنها تجارب ضعيفة للقياس عليها خاصة في

1 Peter Willetts, «Transnational Actors and International Organizations in Global Politics,» In **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 359-61.

إفريقيا التي لا تبدو فيها ملامح التكامل الوظيفي لحد الآن. ومع ذلك، يعتقد ناي، أنه في الحالة الأخيرة مثلت الخدمات المشتركة قوة مهمة على المستوى الإقليمي، لكن عندما حاول اتحاد التجارة لإفريقيا الشرقية تنظيم النشاط على المستوى الإقليمي، أصبحت الحكومات قلقة ومثبّطة لمثل هذا الجهد الوظيفي. في مثل هذه الظروف، يمكن فهم التغذية الرجعية السلبية والإيجابية الناتجة عن الضغوط التي يمكن أن تمارس على صناع القرار في ظروف معينة.[1]

و- **المطالبة بالهوية الإيديولوجية** Ideological-Identitive Appeal.

هناك رغبة مشتركة بين الجماعات الصغيرة لتقتفي أثر الجماعات الكبيرة دائما وتصبح أحد العوامل المؤدية إلى إنجاح مبادرة مشروع التكامل الوظيفي الإقليمي. فيما مضى أسست المنظمة الإقليمية الوظيفية في أوربا بواسطة وجود رمزي للدول وأطراف أخرى وأيضا بواسطة أفعال رمزية (مثلا، جهود لجنة هاليستاين Hallstein Commission، خاصة قبل 1965)، لكن يعتقد جوزيف ناي أنه يمكن أن يتضاعف هذا المعنى للمشاركة الرمزية ويصبح له ثقله وتأثيره على المخرجات الإقليمية وربما يكون حاسما في القضايا الإقليمية، عندما يتم اللجوء إلى البلورة التدريجية للهوية الإقليمية. سوف تنجح هذه المحاولة عندما يتوفر دافع قوي لدى أطرافها من أجل تجسيدها في واقع العلاقات الوظيفية فوق قومية، وتكون هناك رغبة في كسب إيديولوجية إقليمية خاصة بمنطقة التكامل. لكن لابد من الإشارة إلى أن مفهوم الإيديولوجية هنا هو مرتبط بتراكم المنفعة من وراء التكامل وتوقع أن تزداد هذه المنافع عندما تتخذ جماعة التكامل الإقليمي إيديولوجية خاصة بها. والعلاقة بين المنفعة والإيديولوجية هي أيضا مؤكدة من قبل أنصار النظرية الماركسية/الماركسية الجديدة،[2] لكنها توظف بطريقة مختلفة في تحليل العلاقات الدولية. يكمن المعنى القوي والكبير للاستمرار

1 J. S. Nye, Op. Cit., pp. 809-10.

2 Frans J. Schuurman, "Introduction: Development Theory in The 1990s," In **Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory**, ed. Frans J. Schuurman (Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, 1996), pp. 02 - 13.

والمطالبة بالهوية الإقليمية في أن هناك إرادة أقل من قبل الجماعات المعارضة لمشروع التكامل الوظيفي في تثبيط المحاولة. لكن المعنى الجوهري الذي وراء هذا المتغير المطلوب من قبل الوظيفيين الجدد، هو إيجاد مرجعية إقليمية تتفاعل الأطراف المختلفة وفقها وتتسامى بواسطتها على خلافاتها السياسية والوطنية واللغوية وأصولها الإثنية، وإشباع حاجة الشعوب للانتماء المؤكد عليها من قبل علماء النفس الاجتماعي أيضا.[1]

كما يمكن أن تعمل الهوية الإقليمية باتجاه مساعدة جماعات المصالح المختلفة والحكومات وباقي الأطراف المحتملة على التسامح مع خسارة قصيرة الأجل أو معاناة تقل في قيمتهما عن ربح دائم ومستمر في المستقبل. ومن ناحية أخرى، ومرة أخرى، الدافع وراء إيجاد الهوية الإقليمية هو دعم وتعزيز السوق الاقتصادي الإقليمي وإيجاد إيديولوجية إقليمية تحتضنه، مثل الهوية الأوربية بالنسبة للاتحاد الأوربي، كل ذلك مرتبط بدوره بمصالح استثمار رجال الأعمال على قاعدة السوق الكبير وتصميم المشاريع الاقتصادية على مستوى السوق الكبير وليس السوق المحلي الضيق. كما أن هناك علاقة بين تأسيس الهوية الإقليمية والثقل الإستراتيجي لجماعة التكامل الاقتصادي، مثل الاتحاد الأوربي الذي أصبح في فترة ما بعد الحرب الباردة ينظر له كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، وتتعامل معه الأطراف الدولية (الولايات المتحدة الأميركية مثلا) كطرف أوربي متكامل وليس كطرف مجزأ.

من ناحية أخرى، مجرد وجود المنظمة الوظيفية الإقليمية يمكن أن يعمل كرمز لإشباع حاجات الشعب، وأن أفعال المنظمة الإقليمية المتكاملة تحت الشروط المختلفة يمكن أن تضاعف واقعيا المنافسة التي تزيد من احتمال تقدم عملية التكامل الوظيفي الإقليمي. وقد استدل الوظيفيون الجدد على هذه

---

1 Robert S. Feldman, **Essentials of Understanding Psychology**, 3rd ed. (New York: The McGraw-Hill Companies, Inc., 1997), p. 295.

الفكرة بوقائع من بيئة التكامل الوظيفي، كما حدث ذلك كنتيجة للاتصالات الاقتصادية في منظمة التجارة لأميركا اللاتينية (LAFTA)؛ وحدث في السوق المشتركة لإفريقيا الشرقيةEast African Common Market (EACM). لكن نفس الملاحظة السابقة المطروحة حول هذه التجارب في التكامل الوظيفي، أنها تجارب لم يكتب لها النجاح في العلاقات الدولية. أخيرا، ينبه جوزيف ناي إلى أنه إذا كان هناك نموا متزايدا ومؤثرا للاحتكام إلى الهوية الإقليمية لبيئة التكامل الوظيفي، فإنه يمكن أن يتسبب ذلك في إحداث استجابة سلبية على الطرف غير الآمن من القادة القوميين، خاصة في ظل ظروف غير مؤيدة لهم، أو وجود قادة وطنيين لهم خبرة مؤلمة مع مسائل الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية كما كان الحال مع الرئيس الفرنسي السابق شارل ديغول الذي عاش تجربة المنفى في بريطانيا والاحتلال النازي لفرنسا لخمس سنوات تقريبا وإذلال المجد الفرنسي كإمبراطورية استعمارية لها ثقلها في النظام الدولي.[1]

ي- إشراك الأطراف الخارجية في العملية Involvement of External Actors in the Process. يرى جوزيف ناي أن الصياغة الأصلية للوظيفية الجديدة لم تعر اهتماما كافيا لدور الأطراف الخارجية في نجاح أو تثبيط عملية التكامل الوظيفي الإقليمي، بالطبع كرد فعل على أنصار النظرية الفدرالية[2] الذين بالغوا في التأكيد على ذلك؛ وأيضا في ظل غياب تغير في الوضع في أوربا زمن صياغة المقاربة. وعند الحديث عن "الحفازين" أو دور العوامل الخارجية في التكامل والأطراف الدافعة، فإننا نكون بصدد الاستدراك على الوظيفية الجديدة نفسها والرد على الانتقادات الموجهة لها في هذا المجال. تقضي وجهة النظر هذه أن الأطراف الخارجية هي مهمة في تشجيع عملية التكامل أو عرقلتها، وذلك متوقف على طبيعة إدراك هذه الأطراف الخارجية لمصالحها في منطقة التكامل المفترضة، فإن كانت هذه المناطق حيوية للطرف

1 J. S. Nye, Op. Cit., p. 810.

2 A. H. Birch, «Approaches to The Study of Federalism,» **Political Stadies** Vol. XIV, No. 1 (1966). P. 15.

الخارجي وأن مصالحه تخدم بطريقة أفضل عندما ينجح التكامل وتتأسس السوق الإقليمي الكبير، أو يتورط مباشرة في المعاملات التجارية والاستثمارات الإقليمية ويصبح بحاجة لحماية هذه المصالح؛ عندئذ سوف يعمل باتجاه تعزيز ودعم عملية التكامل الوظيفي الإقليمي وحث الأطراف المترددة على الانخراط فيها. وأكثر الأمثلة على هذا النموذج هو علاقة الولايات المتحدة الأميركية مع الجماعة الاقتصادية الأوربية في نهاية الخمسينيات وبدية الستينيات من القرن العشرين. لكن في مقابل ذلك، إذا كانت المنطقة حيوية للطرف الخارجي وأن مصالحه تخدم بطريقة ملائمة في غياب الجماعة الاقتصادية الإقليمية الوظيفية أو أي نوع من أنواع الترتيب فوق قومي الإقليمي، عندئذ يسعى الطرف أو مجموعة الأطراف الخارجية إلى إعاقة إنشاء التكامل وتدفع باتجاه توثيق الروابط التجارية والاعتماد المتبادل الثنائية. وأكثر الأمثلة التي تنطبق على النموذج الثاني هو علاقة الولايات المتحدة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلاقة الاتحاد الأوربي مع دول اتحاد المغرب العربي. في كلا الحالتين، سعت الأطراف الخارجية إلى توقيع معاهدات شراكة ثنائية وبذلك ثبطت التكامل في هاتين المنطقتين.

وانطلاقا من المقدمة السابقة، يعتقد الوظيفيون الجدد أنه يمكن أن تستلزم عملية التكامل أطرافا متعددة، بما في ذلك الحكومات الأخرى والمنظمات الدولية الأخرى كالأمم المتحدة والفواعل غير الحكومية الأخرى كالشركات الدولية. ويعطون أمثلة على ذلك، فمثلا، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية United States Agency for International Development ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأميركا اللاتينية United Nations Economic Commission for Latin America، كلاهما لعبا أدوارا مهمة في محاولة تأسيس السوق المشتركة لأميركا الوسطى. كما لعب تأييد الحكومة الفرنسية دورا مهما في تأسيس بعض منظمات الدول الإفريقية المستعمرة من طرف فرنسا: مثل منظمة الشراكة الإفريقية المدغشقرية Joint African and Malagasy Organization

(OCAM)، الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى Union douaniére et économique de l'Afrique central (UDEAC)، ومجلس التفاهم Conseil de l'entente. كما لعبت الشركات غير الأهلية أدوارا مهمة في أخذ امتياز فرص السوق الكبير المنشأ من قبل كل من الجماعة الاقتصادية الأوربية (EEC) ومنظمة التجارة الحرة لأميركا اللاتينية (LAFTA).

من ناحية أخرى، يمكن أن يعمل الانخراط الثقيل للأطراف الخارجية في عملية التكامل الوظيفي في أي منطقة من العالم إلى زيادة تأكيد الطابع أو الخاصية الوظيفية واستبعاد العناصر الوطنية التي عادة تعمل باتجاه إعاقة سير عملية التكامل الوظيفي. فعلى سبيل المثال، التورط الأميركي المباشر في عمليات التكامل في أوربا الغربية –بحكم مشروع مارشال– بعد الحرب العالمية الثانية كان عاملا قويا في تراجع القوميات الأوربية وزوال بعضها نهائيا مثل القومية النازية والفاشية، وحتى التي بقيت منها أصبحت مقيدة بنفوذ الولايات المتحدة الأميركية مثل القومية الفرنسية أثناء فترة حكم الجنرال شارل ديغول. من ناحية أخرى، يمكن أن يعمل دور الطرف الخارجي في اتجاه حماية عمليات التكامل من الانهيار أو التعرض لتمزقات عميقة جراء نشوب النزاعات أو زيادة نفوذ الجماعات المتطرفة المناوئة لعمليات التكامل الوظيفي أو المناوئة لأي خطوة باتجاه التنازل عن السيادة والرموز الوطنية. وهو الدور الذي قامت به القوات العسكرية الأميركية المنتشرة في أوربا للمحافظة على الأمن والاستقرار. ولو أن هذه النقطة هي غائبة من تحليل الوظيفيين الجدد، لأنهم يعتقدون أنها ليست من الأجندة الوظيفية؛ لكنها حقيقة موجودة في البيئة الإمبريقية حتى ولو كانت إحدى نقاط القوة في التحليل الواقعي.

إن مثل هذه الوجود سوف يعمل باتجاه بلورة الهوية الإقليمية الوظيفية التي عادة لا تثير الخلافات مع أطراف التكامل فيما بينهم من جهة، وبين أطراف التكامل الوظيفي الإقليمي والأطراف الخارجية المنخرطة من جهة ثانية.

لكن نقطة الضعف في هذا المتغير المستقل، والتي أقر بها الوظيفيون الجدد بأنفسهم هي أن التورط المتزايد للأطراف الخارجية في عملية التكامل الإقليمي قد يعمل في لاتجاه الخاطئ بان يضعف التكامل لا يقويه. مثلا إذا أدركت الأطراف المعنية بالتكامل أن الطرف الخارجي يتمتع بحق الفيتو -بحكم ثقله الاقتصادي في العملية- في توجيه وصناعة القرارات الكبرى، فإن ذلك سوف يثبّط إرادتها في المضي قدما نحو تحقيق التكامل. لكن مرة أخرى، لابد من التأكيد على الفكرة السابقة أن مشاركة الأطراف الخارجية من عدمها في التكامل الإقليمي الوظيفي هي مرتبطة إلى حد بعيد بطبيعة المنافع المدركة في العلاقة.[1]

الإمكانية التكاملية:

المحدد الثاني لنمط الاستجابة نحو التكامل الوظيفي هو مجموعة الشروط التي حددها الوظيفيون الجدد في مصطلح "إمكانية التكامل Integretive Potential"، التي تتوفر عليها المنطقة المرشحة للتكامل الوظيفي المفترض. تتحدد هذه الإمكانية بشكل أساسي في الشروط الموجودة بشكل سابق عن العملية التكاملية وتترافق مع الاستجابات الإيجابية للضغوط المتولدة من جراء التفاعل الوظيفي للآليات التكاملية. كما يندرج أيضا ضمن الإمكانية التكاملية التعهد الأولي القوي من قبل الأطراف المبادرة بالتكامل الوظيفي بالعمل بالاتجاه نحو تأسيس هيئات التكامل وبناء السلم الوظيفي، وبالتالي إيجاد قوة عملية لعمل آليات التكامل الوظيفي في الخطوات اللاحقة. فقائمة الشروط المكوّنة للإمكانية التكاملية في المنطقة تقوم على القائمة المنقحة من قبل الوظيفيين الجدد من أمثال إرنست هاس وكارل دويتش كما سبق الإشارة غلى ذلك، لكن حاول جوزيف ناي القيام بإدخال بعض التعديلات ومزيد من التنقيحات وإعادة الصياغة بما يتناسب والتطورات التي طرأت على تجربة التكامل في أوربا.

1 J. S. Nye, Op. Cit., pp. 811-12.

التعديل الأول الذي أدخله جوزيف ناي هو إسقاط تصنيف الوظيفيين الجدد لمسار التكامل الوظيفي في السلسلة التالية: الخلفية النظرية، المبادرة، العملية؛ وتعويضها بالتمييز بين الظروف البنائية لمؤسسات التكامل التي تدرك كمتغيرات مستقرة نسبيا، والمحددة بواسطة العوامل الأخرى أكثر من تحديدها بواسطة عملية التكامل نفسها؛ والظروف الإدراكية لصناع القرار في المستويات المختلفة التي هي سريعة التقلب أثناء عملية التكامل والتي هي محددة أكثر بواسطة عملية التكامل نفسها.

فالظروف زمن طرح المبادرة يكون لها شأن، لكن يكون لها شأن آخر فيما بعد بسبب درجة التعهد المتضمن في الدوافع المنعكسة في المؤسسات أو واجبات المعاهدة وكذلك طبيعة مخرجات المنافع المترتبة عن العملية الوظيفية ككل بعد التفاعل مع مجموعة من المتغيرات المستقلة واختبار بيئة التكامل الوظيفي الحقيقية. يمكن أن تكون الانتماءات الاجتماعية واللغوية عناصر مساعدة، لكن في حضور شروط موضوعية وعملية أخرى، بمعنى آخر أنها تعمل كعنصر مساعد على دفع عملية التكامل الوظيفي الإقليمي وليس كمحدد وحاسم. والأمثلة كثيرة على ذلك، منها جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي؛ كلها تجارب لم تؤدي فيها الانتماءات السوسيولوجية دورا حاسما في تقدم عملية التكامل باستثناء منطقة الخليج بدرجة أقل.

كذلك يعتقد جوزيف ناي أن متغير التعاملات الاقتصادية والتجارية لا يعد متغيرا مستقلا حاسما في نجاح عملية التكامل الوظيفي في المناطق الأقل تطورا اقتصاديا وتقدما تكنولوجيا ومعرفيا؛ بسبب أنها تكون دون مستوى خلق الحاجة الملحة لدى الأطراف لبعضها البعض على خلفية عدم وجود فائض في الإنتاج يحتاج إلى سوق كبيرة لتسويقه أو توجد جماعات المصالح ذات المصالح المتنامية التي تعمل باتجاه الضغط على صناع القرار من أجل إنشاء الجماعة

الاقتصادية الإقليمية التي توفر لهم فرصا واسعة لمزيد من الكسب والربح الاقتصادي. لذلك من وجهة نظر جوزيف ناي في التحليل، أنه لابد من تركيز الانتباه حول تحليل أنماط التجارة الموجودة ومؤشرات التبادل القائمة وحجم علاقات الاعتماد المتبادل القائمة بين الأطراف في بيئة التكامل الوظيفي بدلا من التجارة الكامنة في المنتجات الجديدة (غالبا تكون صناعية)؛ على افتراض أن الحقائق الإمبريقية للتجارة والتبادلات البينية تشكل دافعية أساسية لمشروعات التكامل الوظيفي الإقليمي. ويقدم الوظيفيون الجدد الأرقام على إدعاءاتهم في هذا المستوى من التحليل، فمثلا التجارة ما بين الدول الإقليمية كانت فقط بنسبة 3% في أميركا الوسطى في بداية الخمسينات من القرن العشرين، لكن نمت إلى أكثر من 20% في الستينيات من نفس القرن، ومع ذلك هذه النسبة هي دون مستوى التي تجعل الباحث يتوقع قيام السوق المشتركة في هذه المنطقة من العالم على شاكلة ما يحدث في أوربا الغربية ولاحقا الاتحاد الأوربي بعد نهاية الحرب الباردة. بصفة عامة يؤكد الوظيفيون الجدد[1] أن التعامل يجب أن يكون مع تلك التغييرات التي تطرأ فعلا على التعاملات البينية كآلية عملية متأثرة ومترتبة عن مبادرة مشروع التكامل الوظيفي الإقليمي والقدرة على خلق تغذية رجعية إيجابية أو سلبية وفقا لشروط التكامل الوظيفي المساعدة إلى البناء الوظيفي للمؤسسات فوق قومية. وفي ظل أي غياب لهذه للمؤشرات الإمبريقية، فمن الخطأ التنبؤ بقيام التكامل الوظيفي الإقليمي كما هو جاري على واقع البيئة العربية.

الشروط البنائية:

من وجهة النظر الوظيفية، تعتبر الشروط البنائية Structural Conditions العوامل المؤثرة بشكل أساسي في طبيعة التعهد الأولي بالتكامل الوظيفي من قبل الأطراف المعنية وتعمل في التأثير في المراحل اللاحقة على

1 J. S. Nye, Op. Cit., p. 814.

تفاعلات قوى التكامل الوظيفي التي تتلوا مبادرة مشروع التكامل الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه الشروط في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- **التماثل أو التساوي الاقتصادي للوحدات.** يعني التماثل أو التساوي الاقتصادي للأطراف Symmetry Or Economic Equality of Units المبادرة بإقامة الجماعة الوظيفية الإقليمية، أن يتوفر مستوى معين من التطور الاقتصادي المفضي إلى خلق الحاجة المتبادلة من جهة، ويجب أن يكون هناك تماثل في نمط الإنتاج من حيث الآليات والخلفية النظرية وديناميكيات العمل؛ كأن تكون اقتصاديات الأطراف المعنية كلها ليبرالية. وذلك من أجل خلق نفس ظروف التفاعل الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى توحيد اللغة الاقتصادية التي يمكن أن تكون موحدة بسبب جوانبها الفنية المشتركة. في مقابل ذلك، إذا كانت هناك تباينات في طرق الإنتاج وعملية العمل والملكية، فإنها يمكن أن تتحول إلى عوائق أو عيوب وظيفية دون تحقيق الجماعة الاقتصادية. إن طرح هذا المتغير (التماثل الاقتصادي) من قبل جوزيف ناي هو في حقيقة الأمر مراجعة أو تعديل لصياغة هاس Haas وشميتر Schmitter لفكرة حجم الاتحاد في سياق وظيفي معين. إذ يبدو لأول وهلة أن هذا الشرط مناقض لفكرة "مناطق القلب"، التي ترى أنه لابد من وجود دول أعضاء في مشروع التكامل الوظيفي قوية اقتصادية بحيث تقوم بدور المحرك للعملية ككل مثل وجود فرنسا وألمانيا في الجماعة الاقتصادية الأوربية ولاحقا الاتحاد الأوربي، على اعتبار أنه شرط مساعد لنجاح عملية التكامل الوظيفي الإقليمي. وبذلك يكون جوزيف ناي -حول هذا الشرط- مخالفا للوظيفيين الجدد من أمثال كارل دويتش Karl Deutsch[1] وغيره الذي يعتقد أنه ليس هناك نظرية جد مقنعة أو دليل حول فكرة أن التكامل الدولي يشترط أن يكون الأعضاء المتوقعين في وحدة جديدة متماثلين من حيث الحجم.

1 Karl W. Deutsch, **The Analysis of International Relations**, 3rd edition (U. S. A.: Prentice-Hall International Editions, 1988), p. 212.

لكن في مقابل الصياغة الأولى للوظيفية الجديدة، يعتقد جوزيف ناي أن هناك فريق آخر يرى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يمكن أن يكون ناجحا بين الشركاء المتساوين اقتصاديا بمستوى معين، على خلفية الحاجات المتبادلة التي يمكن أن تظهر كدوافع للعمل الوظيفي فوق قومي من قبل الأطراف المعنية. في مقابل ذلك، يمكن أن تصبح الأطراف الضعيفة عبئا وظيفيا على القوية منها (في حالة عدم التساوي الاقتصادي) وفي نفس الوقت يمكن أن تنظر القوى الضعيفة لنظيرتها القوية بأنها تريد أن تسيطر عليها وتسلبها إرادتها؛ خاصة إذا كان على رأس هذه الدول قادة يتوقعون فقدان الكثير من الامتيازات عند الانخراط في مثل هذه المشاريع، أو كانوا مشبعين بالميول القومية الضيقة والمواقف العنصرية المتطرفة. ولعل هذه الحالة موجودة في التجربة العربية للتكامل، بحيث توجد أطراف غنية وأخرى فقيرة جدا؛ ومادام التباين هو حاد بين الطرفين، سوف يتساءل كل طرف ماذا يستفيد من الآخر. وهو نفس الأمر بالنسبة لعلاقة اليمن مع دول الخليج الستة في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

هناك العديد من النقاط الجديرة بالذكر التي تشير إلى الخلاف النظري الواضح حول دور حجم الدولة في نظرية التكامل الوظيفي الإقليمي. أولا، تتلاشى أهمية حجم الدولة في وجه الصياغة الدقيقة لما يسمى بالتكامل الوظيفي. إذ أن ما يمكن أن يكون صحيحا لأحد نماذج التكامل (مثلا التجارة) يمكن ألا يكون كذلك لآخر (مثلا الاتحاد السياسي). فمشاكل تباين الحجم كانت كارثية على منظمة التجارة الحرة لأميركا اللاتينية Latin American Free Trade Association، بسبب أن بيئة التكامل في منطقة مثل أميركا اللاتينية، سوف يطرح بقوة منطق الحساب العقلاني للمنافع والحساسية الشديدة لمعاني السيادة. على عكس حالة أوربا الغربية التي توفر فيها عامل آخر وهو حجم الاستثمارات الأميركية الكبيرة في إطار إعادة إعمار أوربا بعد الحرب في خمسينيات القرن العشرين، الذي كان يغطي

بعض عيوب التكامل والفوارق الاقتصادية بين الأطراف. مثل هذا المتغير لا يتوفر دائما في المناطق الأخرى المرشحة للتكامل الوظيفي كالمنطقة العربية أو إفريقيا مثلا اليوم.

وبالنسبة لجوزيف ناي، أن الفرضية الأصلية لدويتش Deutsch حول "دول القلب" المسئولة على تحريك عملية التكامل الوظيفي الإقليمي قد صيغت في علاقتها بعدد من الحالات التاريخية للأمن الجماعي. بمعنى آخر، يجب أن تفهم في سياق الاهتمامات الأمنية وهو النقد المبطن لها باعتبارها أجندة غير وظيفية وإنما هي أجندة الواقعيين الجدد في تحليل العلاقات الدولية. كذلك ينتقد نظرة إيتزيوني Etzioni التي مؤداها أن الاتحادات المساواتية تميل إلى أن تكون أقل حسما في تحقيق التكامل الوظيفي من اتحادات النخبة، لكنها أكثر قدرة على إنتاج التعهدات. يمكن –بالنسبة لجوزيف ناي– أن يكون ذلك صحيحا بالنسبة للاتحادات المهتمة بمستوى التنسيق الأدنى في السياسة الخارجية (الشاهد على ذلك الاختلاف بين منظمة الدول الأميركية Organization of American States « OAS » ومنظمة الدول الإفريقية Organization of African Unity « OAU » ولاحقا الاتحاد الإفريقي)، لكن ليس بالنسبة للمستويات العليا من الاتحاد الاقتصادي الإقليمي لمنظمة التجارة الحرة لأميركا اللاتينية (LAFTA) مثلا والسوق الأميركية المركزية المشتركة (CACM).

من ناحية أخرى، لا ينحصر مفهوم عدم المساواة الاقتصادية في مفهوم إجمالي الإنتاج الوطني، وإنما يجب أن يفهم كمستوى من النمو الاقتصادي مع مستوى عال من الإنتاج الوطني الكلي لكل فرد كمؤشر، كما يجب أن يشير الرسم البياني للتشتت Scattergram البسيط بسرعة إلى العلاقة الوظيفية بين منظمة التجارة ومستوى التطور الاقتصادي، يمكن قياس حجم هذه العلاقة كميا والتأكد بالطرق الإحصائية من صحتها وكثافتها. يقر جوزيف ناي أن

عدد الحالات الممثلة لهذا الشرط في تحقيق التكامل الوظيفي هي قليلة، لكن مع ذلك يبدو تقريبا صحيحا أنه في المنظمات الاقتصادية الإقليمية غير المهيمنة، نجد أن المستوى الأكثر مساواة في التطور الاقتصاد والإنتاج الصناعي (يقاس بحصة كل فرد بالنسبة للإنتاج الوطني الإجمالي)، يعكس مستوى التكامل الوظيفي العالي في التجارة (الصادرات البينية الإقليمية كنسبة من مجموع الصادرات). الأكثر من ذلك، لا يوجد هناك مشروع تكامل اقتصادي (السوق المشتركة أو منطقة التجارة الحرة) الذي تزيد التبادلات الإقليمية التجارية فيه عن نسبة 20%، له أكثر من نسبة 2:1 من التباين في الدخل الفردي؛ بمعنى وجود تقارب في نمط الحياة الاقتصادية ومستوى الرفاهية بشكل لا يكون أي طرف عبئا على آخر بشكل حاد.

من ناحية أخرى، يرى جوزيف ناي أنه إذا لم يفسر التباين في مفاهيم مستوى التطور الاقتصادي والإنتاج الصناعي، وعوضا عن ذلك يفسر في مفاهيم الحجم الكلي للاقتصاد (يقاس بالنظر إلى الإنتاج الوطني الإجمالي)، عندئذ يبدو أن الحجم له تأثير متباين من المناطق الأقل تطورا صناعيا إلى المناطق المتطورة. وبناء على ذلك، نجد أن الدرجات العالية نسبيا من تكامل التجارة الوظيفي قد أنجزت بواسطة مشاريع التكامل بين الدول المتطورة التي نسبة الاقتصاديات الكبرى إلى الصغرى (بالنسبة للإنتاج الوطني الإجمالي Gross National Product (GNP)، هي أكثر من 1:5. لكن بين الدول الأقل تطورا، فإن فقط مشاريع تكامل التجارة التي نجحت هي التي كانت نسبة التبادل بينها هي أكثر من 20%. ومع استشهاده بهذه الأدلة الإمبريقية، ينبه جوزيف ناي إلى العيوب المحتملة في البيانات الكمية والأرقام والمؤشرات الرقمية التي يمكن أن تظلل الباحثين عن حقائق بيئة التكامل الوظيفي. بالإضافة إلى ذلك، إنه من المحتمل أن تكون تأثيرات التكامل الوظيفي وتجميع الصناعة هي أكثر نجاحا وترتيبا للمنافع الاقتصادية في الاقتصاديات الكبيرة والمتطورة من نظيرتها الصغيرة والفقيرة والأقل تطورا، مع إمكانية أن تكون

هذه الأخيرة تشكو من وجود عوامل جذب قليلة للنمو والتطور الصناعي والإنتاجي وانبثاق علاقات الاعتماد المتبادل.[1]

2. **قيمة النخبة المكملة.** طرح جوزيف ناي مصطلح "قيمة النخبة المكملة Elite Value Complementary" ليقصد به تلك النخب التي يمكن أن تقوم بدور وظيفي تجاه عملية التكامل حتى ولو لم يكن موقفها واضحا من العملية ككل. بل يذهب إلى أبعد من ذلك، في الاعتقاد بأنه سواء فكرت جماعات النخب المتشابهة بنفس الطريقة أم لا؛ فإن النتائج شاهدة على أن النخبة الديغولية Gaullist في فرنسا كانت مكملة لمجموعة صناع القرار الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين في أوربا في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، فيما يتعلق بمسائل التكامل الوظيفي في أوربا آنذاك. لكن التساؤل الجوهري بالنسبة إليه يكمن في الظروف التي يمكن وضع –في ظلها– دور النخبة في الاعتبار عند تحليل عمليات التكامل الوظيفي، وما هو الحجم الضروري الذي يجب تقدمه هذه النخب لتكملة عملية التكامل الوظيفي. فمثلا، الأنظمة العسكرية والأنظمة المنتخبة ديمقراطيا هي قادرة على التعاون في السوق المشتركة لأميركا الوسطى بالرغم من التغييرات الحكومية والانقلابات العسكرية بسبب أن البنية الاجتماعية للقوة لا تتأثر كثيرا. والعامل الكامن المساعد على ذلك، ولم يعلن عنه جوزيف ناي، هو توحد المنفعة من وراء التكامل الوظيفي؛ لكن في نفس الوقت طرح هذا المثال هو انقلاب على إحدى الشروط الوظيفية في التكامل الشائعة والمتمثل في تماثل الأنظمة السياسية والاقتصادية لدول منطقة التكامل الوظيفي المفترضة.

من ناحية أخرى، نفس النخب التي عملت مع بعضها البعض في فترة استقلال إفريقيا الشرقية اتبعت لاحقا طرقا متشعبة في التنمية مع وجود الضغط العرضي اللاحق على السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية. بالنسبة لغرضنا في

---

1 J. S. Nye, Op. Cit., pp. 814-17.

البحث، إنها النخب التي تتحكم في قرارات السياسة الاقتصادية إلى حد ما. ولكن ليس نفس الشيء في كل الأوضاع وإنما يمكن أن يتغير ذلك زمنيا مع تسييس العملية التكاملية بشكل متزايد. عموما، أكبر نخبة مكملة هي التي تصبح قوة مؤثرة على السياسة الاقتصادية، وينعكس ذلك في البيانات المتشابهة والسياسات المتبناة نحو القضايا السياسية-الاقتصادية الأكثر بروزا في منطقتها، وسلوك أحسن الظروف للاستجابة الإيجابية لضغط القرارات المنبثقة من عملية التكامل.[1]

في الحقيقة، أطروحة جوزيف ناي في هذه النقطة هي غير واضحة، على الرغم من أنها تندرج ضمن المراجعات النظرية لأطروحات الوظيفية الجديدة الأصلية. يزداد هذا الغموض عند الاستدلال بأمثلة من البيئة الإمبريقية التي هي غير مستمرة في العلاقات الدولية أو أن ليس لها تأثير يذكر في صياغة التكامل الإقليمي، مثل التكامل في شرق إفريقيا أو أميركا اللاتينية، إذ تعتبر هذه المناطق لحد الآن مناطق غير متكاملة وظيفيا بعد مرور أكثر من ثلاثين عاما من الإعلان عن التجربة.

3- التعددية (الجماعات الاتحادية الحديثة). تعتبر خاصية التعددية Pluralism كمتغير مستقل في إنجاز عملية التكامل الوظيفي، وإحدى وحدات التحليل المؤكد عليها أيضا من قبل الوظيفية الجديدة الأصلية؛ لكن جوزيف ناي يحاول أن يعطيها مضامين جديدة. بحيث يعني من وراء التعددية مساهمة تلك الجماعات الاتحادية الحديثة(Modern Associational Groups) في عملية التكامل الوظيفي. إن القاعدة النظرية التي يقف عليها ناي في بحث خاصية التعددية كخاصية منتجة للتكامل الوظيفي الإقليمي فوق قومي، هي انبثاق تلك العناصر الملازمة للتطور الاقتصادي والسوسيولوجي للمجتمعات المحدثة مثل التخصص الوظيفي والشمولي في العمل وتطور اتجاه الانجاز لدى الجماعات في

1 J. S. Nye, Op. Cit., p. 817.

كل الدول الأعضاء، كلها تعتبر عناصر مهمة في طريقة عمل التفاعل الوظيفي في أوربا الغربية. في مقابل ذلك، يعتبر جوزيف ناي أن الغياب النسبي أو الوجود الضعيف لمثل هذه الجماعات أو الفواعل الفرعية في تجارب العديد من الدول المتخلفة في التكامل الوظيفي، يبين أن قيام التكامل يصبح صعبا (إن لم يكن مستحيلا) وذلك بسبب منع البيروقراطيات الإقليمية لقيام التحالفات الممكنة ومنع الحكومات استخدام قنوات المعلومات في تكوين السياسة الاقتصادية الواقعية. ولو أن مثل هذه المبررات قد تلاشت مع التطور المأساوي في وسائل الاتصال بعد نهاية الحرب الباردة. لكن مازالت الحكومات في الدول النامية تنظر لهذه الجماعات على أنها مهددة للبقاء القومي والأمن القومي والوحدة الوطنية، عندما تتحالف على المستوى الإقليمي. في بعض الأحيان تكون تخاوف الحكومات الوطنية مبررة عند ملاحظة العديد من مخرجات هذه الجماعات تعمل باتجاه النزعة التفكيكية وليس الترابط الوظيفي، كما هو الحال في المنطقة العربية وإفريقيا. في نفس الوقت، قد يكون سبب علاقات الصراع بين الحكومات والجماعات التعددية، يتمثل في غياب مجال التفاوض المستمر والعملية الديمقراطية التي يتحاور من خلالها كل الأطراف المعنية والتوصل إلى صياغات بناءة بالنسبة لكل طرف.

في مقابل ذلك، يؤكد الوظيفيون الجدد على حقيقة مفيدة أن غياب هذا الشرط لا يعني استحالة قيام التكامل الوظيفي الإقليمي، ولكن يغير من طبيعة العملية ويجعلها أكثر صعوبة. بصفة عامة، يفترض الوظيفيون الجدد أنه كلما كانت هناك تعددية كبيرة في كل الدول المعنية بالتكامل كلما توفرت شروط موضوعية جيدة لتحقيق الاستجابة التكاملية الإيجابية نحو التغذية الرجعية من عملية تفاعل قوى التكامل، التي تدفع أكثر نحو نضج عمل الجماعة الوظيفية الإقليمية.[1]

1 J. S. Nye, Op. Cit., p. 817.

- **قدرة الدول الأعضاء على التكيف والتجاوب.** الشرط الرابع الذي يطرحه جوزيف ناي في تحقيق التكامل الوظيفي لكي يملك خاصية التعميم على أكبر عدد ممكن من مناطق العالم هو "قدرة الدول الأعضاء على التكيف والتجاوب Capacity of Member States to Adapt and Respond" مع متطلبات التكامل الوظيفي الإقليمي. تختلف أطراف التكامل من منطقة لأخرى في التكيف مع متطلبات التفاعل الوظيفي فوق قومي والاستجابة للحاجات المختلفة من منطقة لأخرى، وفقا لقوة هذه الدول الاقتصادية والإمكانيات الكامنة القابلة للتطور بالإضافة إلى حضور ظروف أخرى مثل دعم الأطراف الخارجية وحجم حاجة كل طرف للآخر. ففي الدول النامية بشكل عام، عادة ما تواجه الحكومات صعوبات كبيرة في الالتزام بتعهداتها الأولية بتحقيق التكامل الوظيفي، وهي المشكلة الحاضرة بشكل بارز في اتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية. وذلك لغياب بعض الشروط التي منها المذكورة سابقا، يضاف إليها عدم الاستقرار الأمني من جهة، واستقرار النخب في الحكومات الوطنية المستفيدة من الوضع القائم. فعلى سبيل مثال، لاحظنا كيف تأثرت العلاقات الجزائرية-المصرية في نهاية عام 2009 بسبب مباراة في كرة القدم، مما يعكس هشاشة العلاقات الوظيفية في إطار جامعة الدول العربية من جهة، ومن جهة أخرى ضعف حاجة الطرفين لبعضهما البعض في إشباع مستوى معين من الحاجات الوظيفية ومتطلبات الرفاهية؛ وفي مستوى آخر من التحليل، يضاف عامل استفادة النخب في الحكومتين من بقاء الوضع القائم. في حين نجد أن نفس الحادثة بين فرنسا وإيرلاندا وفي نفس الفترة للتأهل لنفس المناسبة (مباراة كرة القدم فازت بموجبها فرنسا في التأهل لكأس العالم بواسطة هدف سجل باليد)، لم تؤثر قيد أنملة في العلاقات الوظيفية بين البلدين في إطار الاتحاد الأوربي. وذلك بسبب حجم الروابط الوظيفية التي تحكم علاقات البلدين، وعدم استفادة أطراف متعددة من انهيار أو تدهور العلاقات الوظيفية بين الطرفين؛ وقبل كل ذلك وجود قدرة للدول للالتزام بتعهداتها إزاء استمرار عمل جماعة التكامل الوظيفي.

يرى جوزيف ناي أن هذا الشرط في إنجاز التكامل الوظيفي هو عند كارل دويتش يسمى بـــ "الضجيج الداخليInternal noise"، والمتمثل في تلك المشاكل على المستوى المحلي التي يمكن أن تكبح قدرة الأطراف المعنية على القيام بالاستجابة الملائمة، مثل وجود أطراف محلية معارضة لعملية التكامل خوفا من تهديد مصالحها أو وجود ضعف بيروقراطي وانعدام إستراتيجية واضحة في أذهان صناع القرار نحو التنمية الاقتصادية وتطوير الإنتاج الصناعي. مثل هذه العوامل سوف تعوق الأطراف المعنية دون القدرة على التكيف مع مبادرات التكامل وتكبح استجابتها الإيجابية الملائمة؛ وتعوق قدرتها على إدراكها عناصر الجذب والإغراء في مشاريع التكامل الوظيفي فوق قومي.

من ناحية أخرى، يمكن أن تكون مطالب تحقيق الاستقرار الداخلي المسيطرة على اهتمام صناع القرار الوطنيين، عائقا دون قدرة الدول على التكيف والاستجابة الإيجابية؛ سواء من قبل الأطراف المعنية بعدم الاستقرار أو من قبل الدول المزدهرة التي لا تستطيع أن تضحي برفاهيتها من أجل الآخرين، إلا إذا أصبح عدم الاستقرار في الدول الأخرى يؤثر بشكل متزايد على رفاهيتها أو أصبحت رفاهيتها متوقفة بشكل كبير على الاستقرار في مناطق أخرى، كأن تكون مناطق مصدر الطاقة ومواد الخام؛ أو تصبح مصالحها الحيوية ورفاهيتها لا تخدم بمستويات عالية وعلى نحو أفضل إلا عبر إقامة الجماعة الإقليمية للتكامل الوظيفي. عندئذ تصبح هذه الحاجات تعمل على خلق الاستجابة الإيجابية نحو التكامل والتكيف مع متطلباته حتى ولو كانت تتمثل في التضحية ببعض المكاسب من أجل الكسب الطويل المدى. تصبح الدول القوية تسمع للرسائل الآتية من الدول الضعيفة، وتتجاوب بالطريقة الملائمة. لقد ظهر ذلك بجلاء في استجابة الاتحاد الأوربي لنداءات الاستغاثة من قبل اليونان التي أصيبت بأزمة مالية في عام 2010 وأشرفت على حافة إعلان حالة الإفلاس، فقامت دول الاتحاد بتقديم مساعدات مالية لإنقاذ الاقتصاد اليوناني بمبلغ قدره 100 مليار دولار، وطالبت اليونان يوم 24/04/

2010 من الاتحاد الأوربي بزيادة ضخ 45 مليار دولار إضافية لمواجهة أزمتها المالية المتفاقمة وتخطي صعوباتها الاقتصادية.

فالفرضية الخاصة بهذا الشرط هي أن عدم الاستقرار الداخلي الكبير والعوامل الأخرى التي تكبح قدرة صناع القرار الرئيسيين في السياسة الاقتصادية على التكيف والتجاوب مع المشاكل والأزمات، تؤدي إلى ترجيح احتمال أن تكون التغذية الرجعية من عملية وديناميكيات التكامل الوظيفي التي تنتج المخرجات السلبية. بحيث أن حالة ركود مشروع التكامل الوظيفي (حالة اتحاد المغرب العربي بسبب الاضطرابات السياسية في الجزائر في تسعينيات القرن العشرين) يمكن أن يؤدي إلى تلاشي التجربة تماما (هناك أمثلة على مستوى الدولة الفدرالية، مثل تفكك الاتحاد النمساوي المجري بعد الحرب العالمية الأولى، وتفكك الاتحاد اليوغسلافي بعد نهاية الحرب الباردة في تسعينيات القرن العشرين).

فالشروط البنائية المشكّلة للإمكانية التكاملية تميل للبقاء ثابتة نسبيا أثناء انطلاق عملية التكامل الوظيفي فوق قومي. وعندما تتغير هذه الشروط، فإن التغير ابتداء يكون كنتيجة للعوامل وليس مرتبطا بشكل وثيق بعملية التكامل نفسها، ويعطي جوزيف ناي مثالا على ذلك عندما تكون الحكومة الوطنية تواجه تهديدات أمنية خطيرة عبر استخدام العنف أو كثرة الانقلابات العسكرية أو الانقسامات العرقية المميتة التي تحدث تمزقات عميقة في كيان الوحدة السياسية، يصبح من الصعب التكيف بسهولة مع مبادرات التكامل الوظيفي وإنتاج الاستجابة المرغوبة نحوها. على افتراض سيطرة الأجندة الأمنية على السياسة المحلية والخارجية وعلى رأسها الحفاظ على البقاء القومي.[1]

وفي كل الأحوال، يمكن تصنيف أفكار جوزيف ناي ضمن فئة المراجعات النظرية والمنهجية لأطروحات الوظيفيين الجدد. وهذا ما يعطيها جزءا

1 J. S. Nye, Op. Cit., p. 818.

من الاهتمام من قبل الباحثين، لكن لابد من التأكيد في المقام الأول أن الأسس الجوهرية للوظيفية الجديةد لم يتم نقضها بشكل جوهري من قبل جوزيف؛ وإنما تركز عمله بشكل أساسي حول عمليات تنقيح وإدخال تعديلات على المضامين النظرية استجابة للتطورات التي طرأت على مسيرة التكامل الوظيفي الأوربي على وجه الخصوص، والرد على الانتقادات الموجهة للوظيفية الجديدة.

الشروط الإدراكية:

أما فيما يتعلق بالشروط الإدراكية Perceptual Conditions لعمليات التفاعل الوظيفي فوق قومي، فقد حددها جوزيف ناي في ثلاثة عناصر إدراكية تؤثر بشكل كبير على مخرجات عملية التكامل الوظيفي فوق قومي على مستويات مختلفة. إنها عناصر متعلقة بالبنية السيكولوجية لأطراف التكامل وطريقة وعيهم للبيئة والقضايا فوق قومية، ومن ثم تأكيد الرابطة بين النظرية الوظيفية الجديدة وعلم النفس الاجتماعي[1] من الناحية النظرية؛ مادام الأمر يتعلق بالإدراك. والمقصود به إدراك صناع القرار في الحكومات الوطنية وكذلك الممثلين للفواعل الفرعية من جماعات ضغط وأحزاب سياسية ونخب سياسية، للبيئة المحلية والخارجية على حد سواء وفرص الربح المتوفرة فيها. ومن أجل الربط الإبستمولوجي بين النظريات المختلفة في تحليل العلاقات الدولية، فإن هذه النقطة كانت أيضا ضمن أجندة نظريات تحليل عمليات صناعة القرار في السياسات الخارجية للدول.[2] ويمكن تحديد هذه الشروط الإدراكية الثلاثة في ما يلي:

---

1 Robert A. Baron and Donn Byrne, **Social Psychology: Understanding Human** Interaction 4th ed. (Boston, London, Sydney, Toronto: Allyn and Bacon, Inc. 1984), pp. 451-86.

2 P. A. Reynolds, **An Introduction to International Relations**, 5th ed. (London: Longman Group Limited, 1978), pp. 165-77.

1ـ إدراك الإنصاف في توزيع المنافع. يؤكد الباحثون المهتمون بدراسة التكامل الإقليمي المقارن على أهمية متغير "إدراك الإنصاف في توزيع المنافع Perceived Equity of Distribution of Benefits" المترتبة عن أي ترتيبات يتم تنظيمها من قبل مجموعة من الأطراف في مجال التكامل الوظيفي. يعتقد جوزيف ناي أن هذا الشرط يختلف عن الشرط البنائي في التماثل، لأنه يقوم على إدراك الفواعل. ففي الغالب هناك فجوة بين التباينات في التناسق الاقتصادي القائم بين الأطراف المعنية في المنطقة وإدراك الإنصاف في توزيع المنافع من قبل صناع القرار.

فسياسة التكامل الاقتصادي الإقليمي ليست هي فقط "سياسة تعاون Politics Cooperation"، ولكن هي كذلك "سياسة مكانة Politics of Status" بين الدول التي هي متنافسة تقليديا. ومظهر الرفاهية أو التعاون يشبه كثيرا اللعبة غير الصفرية، ويتعلق باستخدام (كما يفعل الاقتصاديون) المعطيات الاقتصادية المجمعة لبيان أن كل الدول تكون في وضعية جيدة، فإذا دولة كالهندوراس لم تكسب كما تكسب سلفادور أو إذا لم تكسب تترانيا كما تكسب كينيا، إلا أنها تكون في وضعية أفضل مما لو لم يكن لها سوق مشتركة، فإن ذلك يعد وضعا مساعدا على التكامل الوظيفي. وهذا يعني من جهة أخرى، أنه تأكيد لخاصية العقلانية في سلوك الفواعل من خلال القيام بالموازنة بين المكاسب والخسائر في السلوك السياسي الوظيفي بغض النظر عما سوف يكسبه الطرف الآخر، وهي القضية التي ناقشها جونز ميرشيمر[1] تحت عنوان "القوة المطلقة".

في إطار التكامل الوظيفي فوق قومي، ما يهم الوظيفيين الجدد هو كيف يدرك صناع القرار أنهم يكسبون أو يخسرون المكانة السياسية أو مرتبة النفوذ في

1 John J. Mearsheimer, **The Tragedy Of Great Power Politics** (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), Pp. 35 - 36.

علاقتهم مع جيرانهم في إطار الترتيبات الوظيفية فوق قومية. يقر جوزيف ناي بأن معرفة ذلك ليس دائما قابلا للتنبؤ من خلال تحليل المعطيات الكثيرة حول التغيرات الاقتصادية. ولكن يمكن معرفة ذلك من خلال تركيز الانتباه على تحليل بعض مظاهر السلوك السياسي التاريخي لأطراف معينة، مثل حساسية المنافسة التقليدية (مثل المنافسة الفرنسية الألمانية) بين الدول والميول الشخصية لصناع قرار معينين. فمثلا، بالرغم من الدليل العام على التقارب الفرنسي الألماني عبر الجماعة الاقتصادية الأوربية، إلا أن بعض الديغوليين المؤيدين لجورج بوبيدو Georges Pompidou في الانتخابات الفرنسية لعام 1969 اتهموا المرشح المنافس ألان بوفر Alain Poher بأنه مرشح ألماني بسبب تأييده للآراء الداعية إلى الوحدة الأوربية، التي يرون فيها أنها تمثل فقدان المكانة الفرنسية والعودة الألمانية للعلاقات الدولية الأوربية وزيادة ثقلها في النظام الدولي. ومن هنا، الفرضية المرافقة لهذا الشرط هي بالطبع الإدراك العالي لقابلية التساوي في توزيع المصالح بين كل الدول، وبالتالي هو الشرط الجيد للتكامل. أي كلما كان هناك إدراك من قبل صناع القرار بأنه سيكون إنصاف في توزيع المنافع بين الدول الأعضاء في التكامل، كلما توفر مناخ جيد ومناسب لنجاح عملية التكامل.[1] لكن لابد أن يخضع هذا التساوي إلى معيار القوة الاقتصادية لكل طرف، حتى يستطيع هذا الشرط أن يعمل، بحيث أن أرباح ألمانيا لا تساوي أرباح بلجيكا من الاتحاد الأوربي بسبب المعيار الاقتصادي؛ لكن في نفس الوقت تربح بلجيكا من وراء التكامل الوظيفي بناءً على نسبة قوتها الاقتصادية في الجماعة الإقليمية.

2- **إدراكات قوة الحجة الخارجية.** يتمثل المضمون النظري لشرط "إدراكات قوة الحجة الخارجية Perceptions of External Cogency" المطروح من قبل جوزيف ناي، في الطريقة التي يدرك بها صناع القرار طبيعة وضعهم الخارجي والطريقة التي يجب أن يتجاوبوا بها مع مشروع التكامل، وهما العاملان المحددان للاتفاق على إنجاز التكامل الوظيفي فوق قومي. ومما يميز هذه

1 J. S. Nye, Op. Cit., pp. 818-19.

العملية السيكولوجية هو أن هناك تباين في إدراكات صناع القرار ذات العلاقة بالبيئة الخارجية، مثل إدراك معنى التهديد الخارجي الذي يمثله وجود جار عملاق، وشعور الأوربيين وفواعل أميركا اللاتينية بفقدان المكانة كنتيجة لوجود الثنائية القطبية. فقد عمل مثلا إدراك القوى الأوربية الرئيسية أنهم فقدوا مكانتهم في النظام الدولي بسبب الوضع الذي فرضته نتائج الحرب العالمية الثانية (الثنائية القطبية)، باتجاه تعويض ذلك عن طريق بناء الجماعة الاقتصادية الأوربية التي تساعد على تجميع قوتهم والتأثير في العلاقات الدولية. وهي السياسة التي مازالت مستمرة إلى يومنا هذا، بعد نهاية الثنائية القطبية. يشعر الأوربيون أن لا مكانة لهم في النظام الدولي المعاصر إلا تحت خيمة الاتحاد الأوربي في التوازن مع الولايات المتحدة الأميركية واليابان والعملاق الصيني.

من ناحية أخرى، يرى الوظيفيون الجدد من أمثال روجر هانسن Rogers Hansen وفيليب شميتر Philippe Schmitter، أن اعتماد الدول الأقل تطورا على تصدير المواد الأولية هو أحد الظروف التي تؤخذ بعين الاعتبار في تقدير مصلحتها من التكامل الإقليمي. بمعنى آخر، أن هذه الدول سوف تستخدم مثلا الحجة بالإقدام أو الإحجام عن التكامل بناءً على إدراكها للمكانة الخارجية التي سوف تكسبها أو تفقدها. وأضاف البعض الآخر معيار آخر في قياس هذا الشرط وهو الأخذ بعين الاعتبار نسبة الصادرات الكلية كمقياس للاعتماد الخارجي. فعندما تتمتع الدولة بخاصية النسبة العالية من الصادرات إلى الأسواق الخارجية، فإنها تصبح تدرك أن وجودها ضمن أي ترتيبات إقليمية وظيفية فوق قومية سوف يساعدها على رعاية مصالحها بطريقة أفضل ويزيد من مكاسبها من وراء التكامل؛ بشكل يخلق لديها حافزا قويا نحو التكامل. لكن من الناحية المنهجية، يرى جوزيف ناي أن أحد المشاكل التي تظهر في استخدام هذه المعطيات لوحدها في تحليل مشاريع التكامل الوظيفي، هي أنها تؤدي إلى قياس الاعتماد الخارجي وليس إدراك الاعتماد من قبل النخب السياسية المعنية. بمعنى آخر، إدراك الفرق بين علاقات الاعتماد المتبادل التي هي

جزء من عمليات التكامل الوظيفي، وعلاقات التبعية التي تجعل صناع القرار يدركون أن الانضمام إلى مبادرات التكامل سوف تكون بمثابة عمليات استغلال لمقدراتهم الوطنية من قبل الأطراف الأخرى. والذي يعكس بدوره العيب الوظيفي الذي يعمل باتجاه إعاقة مبادرات التكامل أو على الأقل إبطائها.

كما تتمثل المظاهر الأخرى للاعتماد الخارجي في المساعدات الاقتصادية والعسكرية وكذلك بالطبع مخططات صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) والانضمام إلى التحالفات والعضوية في المنظمات الدولية. إن طبيعة إدراك صناع القرار لوجود الدولة في مثل هذه الترتيبات هي محدد رئيسي لمشاريع التكامل الوظيفي. بحيث أنه عندما يكون إدراك بأن الاشتراك في مثل هذه الترتيبات الدولية يزيد من المنافع، فإن ذلك يصبح وظيفة للتكامل الوظيفي، لكن إذا كان الإدراك سلبيا فإن ذلك سوف يعوق عملية التكامل. ومثال ذلك إدراك بعض الدول من الاتحاد الأوربي اليوم أن انضمامها إلى العملة الأوربية "اليورو" سوف يفقدها العديد من المنافع ويهدد مستويات الرفاهية العالية لمجتمعاتها، جعلها خارج العملة الأوربية والاحتفاظ بعملتها الوطنية (بريطانيا والسويد والنرويج). في مقابل ذلك، قبلت الدول المنضمة حديثا للاتحاد الأوربي بالعملة الأوربية والتنازل عن عملتها، لأنها أدركت أن ذلك سوف يزيد من منافعها ورفاهية مجتمعاتها.

المسألة المهمة بالنسبة لجوزيف ناي، هي وجود الإدراك المشترك لقوة حجة مثل هذا الاعتماد على الأطراف الخارجية، خاصة عندما تنجذب اعتمادات متباينة نحو اتجاهات مختلفة، مثلا، اختلاف إدراكات فرنسا وألمانيا الغربية (سابقا) حول ما هو العمل إزاء الاعتماد على الولايات المتحدة والطريقة التي تؤثر بها هذه الاختلافات في سياستهما نحو التكامل الأوربي. إن هذا الشرط هو متعلق بالتعريف المشترك لطبيعة الموقف الخارجي والإجراءات المتخذة في التعامل (أو عدم التعامل) معه والذي يشكل شرطا لتأييد الاستجابة الوظيفية

الإيجابية نحو عمليات التكامل الوظيفي على مستوى الجماعة الإقليمية الوظيفية.[1]

3- انخفاض التكاليف المتصورة. يتضمن شرط "انخفاض التكاليف المتصورة Low Visible Costs" من وراء الانضمام إلى مبادرة التكامل الوظيفي، المعتقد الرئيسي لإستراتيجية الوظيفية الجديدة المتمثل في جعل التكامل يبدو أقل كلفة وأكثر ربحا للدول الأعضاء، من خلال الاختيار بعناية الخطوات الأولى في ذلك. فعندما تكون التكاليف المتصورة حول الانخراط في مبادرة التكامل الوظيفي الإقليمي منخفضة، يكون من السهل الحصول على الموافقة على الخطوات الأولى التي ستبدأ بها عملية الترابط الاقتصادي التكاملي. وبمرور الوقت يحتمل أن تصبح التكاليف أكثر انخفاضا وأكثر وضوحا.

لكن من ناحية أخرى، إيجاد الأوضاع التي تكون فيها تكاليف التكامل الوظيفي فوق قومي منخفضة ليس دائما أمرا سهلا. فمثلا، الوضع في أميركا الوسطى لا يشبه كثيرا نظيره في أميركا الجنوبية. إذ نجد هناك صناعة قليلة وراء جُدُر عالية من الرسوم الجمركية. ونتيجة للحالة السابقة، فإن هناك مصالح قليلة يمكن أن تجنى من وراء تكلفة أي تخفيض للرسوم الجمركية البينية. بينما في منظمة التجارة الحرة لأميركا اللاتينية 'LAFTA'، بعد الحلقة الأولى من تخفيض الرسوم الامتيازية الحمائية الصارمة، رأى عدد من أصحاب الصناعات المحمية تكاليف منخفضة في التخفيضات وإمكانية ربح عالية؛ وتحولوا بذلك إلى فواعل مشجعة للتكامل الوظيفي. ولذلك فإن الاتفاق على السياسات التكاملية يمكن أن يكون عملية سهلة، عندما يتم تصور أطراف التكامل أن تكاليف هذه العملية منخفضة في مقابل توقع أرباح من ورائها وعلى قاعدة واسعة، بمعنى تستفيد منها قطاعات واسعة؛ وكلما اتسعت دائرة المستفيدين توطدت أركان التكامل وتعمقت جذوره كنمط للتفاعل فوق قومي.

1 J. S. Nye, Op. Cit., pp. 819-20.

نفس الشيء يحدث بين الدول الأقل تطورا عند طرح مبادرة التكامل الوظيفي، فعندما تتبلور توقعات كبرى لتجنب التكاليف المتصورة الخاصة بإجراءات التكامل والتنازل عن بعض الامتيازات الآنية، فإنه يمكن التنبؤ بتذليل الطريق أمام سير عملية التكامل الوظيفي. على افتراض أن في كل وضعيات التكامل الوظيفي، كل طرف يرغب في الربح وتحمل القليل من الأعباء من وراء الانضمام إلى الهيئات فوق قومية، وحتى في حالة الانضمام إلى المنظمات الدولية السياسية والثقافية والعسكرية. توفر مثل هذا الشرط سوف يخلق الاستجابة الإيجابية نحو التكامل الوظيفي.

وفي الأخير، يمكن تلخيص قائمة المراجعات لعملية الآليات والشروط التكاملية التي قام بها جوزيف ناي، في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1. **الآليات العملية**، وهي كالتالي:

أ- الترابط الوظيفي للمهام

ب- ظهور التعاملات التجارية

ج- دراسة الارتباط وتشكيل التحالف

د- التنشئة الاجتماعية للنخبة

هـ- تشكيل الجماعة الإقليمية

و- المطالبة بالهوية الإيديولوجية

ي - إشراك الأطراف الخارجية

2. **الإمكانية التكاملية**، وتتمثل في نوعين من الشروط هما:

أ- الشروط البنائية

- تماثل الوحدات
- قدرة الدول الأعضاء على التكيف والتجاوب
- التعددية (الجماعات الاتحادية الحديثة)
- قيمة النخبة المكمّلة

ب- الشروط الإدراكية

- إدراك المساواة في توزيع المنافع
- إدراك قوة الحجة الخارجية
- انخفاض التكاليف المتصورة.[1]

الآثار:

يعتقد جوزيف ناي أن الهدف من وراء القراءات المقارنة للوظيفية الجديدة لقوة وعمل الآليات العملية الخاصة بالتكامل أو دراسة الشروط التأييدية للتكامل الوظيفي بين المناطق أو في إحدى المناطق، هو الإجابة على بعض التساؤلات النظرية والمنهجية في نفس الوقت الخاصة بمسار البناء النظري للوظيفية في تحليل العلاقات الدولية، ومن بين هذه التساؤلات التي تطرح نفسها على مجال البحث الوظيفي:

1- ماذا نريد أن نعرف من وراء تحليل الوظيفية للتفاعلات فوق قومية؟

2- ما هي احتمالات السلوكيات المنبثقة التي تتلو التفاعلات بين القوى المتفاعلة وظيفيا عبر المستويات فوق القومية؟

3- ما هي الشروط المطلوبة للتكامل الوظيفي في المراحل اللاحقة للعملية؟

4- ما هي الفواعل الجديدة المحتمل أن تساهم في إنجاز العملية كنتيجة لتقدم التكامل الإقليمي؟

5- هل تتغير العلاقات الوظيفية فوق قومية خلال سير العملية التكاملية؟

6- هل يحتمل أن تستمر العملية في المستقبل، برغم من افتراض عدم وجود تغير كبير في القوى الخارجية المنشأة للعملية التكاملية؟

بشكل واضح، يقر جوزيف ناي أن نتائج عملية التكامل الوظيفي وتشكيل أو صياغة العملية التكاملية سيتباينان مع سياسة كل منطقة. ومع ذلك يمكن التعرف على بعض ملامح النظام الإقليمي الذي يترتب عن البناء الوظيفي

1 J. S. Nye, Op. Cit., pp. 820-22.

من قبل مجموعة من الأطراف، عبر الدراسة والبحث لموضوع التكامل، وذلك بواسطة بلورة مجموعة من الافتراضات حول إمكانية صياغة عملية التكامل الوظيفي الإقليمي ومحاولة تأسيس الشروط المساعدة على إنجازه؛ في ظل احتمال صحة هذه الافتراضات الوظيفية.

بناءً على الأرضية النظرية السابقة، يمكن افتراض أربعة خاصيات التي من المحتمل أن تميز عملية التكامل الوظيفي الإقليمي مع مرور الوقت، وتميز تطور العلاقات فوق قومية بين الأطراف المعنية بالعملية التكاملية، والمحددة في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- افتراض الوصول إلى حالة التسييس للعملية التكاملية كتطور طبيعي وآلي مترتب عن التنسيق المستمر في الجوانب الاقتصادية بين الأطراف المعنية.

2 - افتراض إعادة توزيع المنافع بين الأطراف المختلفة المعنية بالتكامل الوظيفي.

3- افتراض تقلص الخيارات.

4- افتراض التجسيد.

يعتقد جوزيف ناي أن هذه الخاصيات أو الشروط هي مستخلصة من دراسة وتحليل تجارب ثلاث حالات رئيسية إقليمية في عملية التكامل الوظيفي في العلاقات الدولية وهي: الجماعة الاقتصادية الأوربية، والسوق المشتركة لإفريقيا الشرقية، والسوق المشتركة لأميركا الوسطى.

أـ **التسييس** Politicization: يتضمن هذا المتغير في عملية التكامل الوظيفي الإقليمي المستوى الأعلى من التطور والنضج في العملية التكاملية وحالة التطابق الوثيق في المنافع وتوحد الإدراكات حول ضرورة وجدوى العملية الوظيفية على المستوى الإقليمي؛ إلى المستوى الذي تظهر فيه الحاجة إلى تأسيس المؤسسات التي تعبر عن المطالب الوظيفية الإقليمية بلسان واحد.

يرى جوزيف ناي أنه إذا أدت -بعد مرور فترة زمنية- الاستجابات الإيجابية تجاه عملية قوى التكامل من قبل الأطراف المعنية، إلى مستويات عليا من التكامل الوظيفي (مثل بناء مؤسسات وظيفية فوق قومية قوية ووجود تنسيق كبير في السياسة الاقتصادية بين الأطراف المعنية وغيرها من مظاهر تطور التكامل الوظيفي)، فإن ذلك سوف يؤدي بنا إلى توقع أن تصبح العملية التكاملية أكثر "سياسية Political" أو أكثر تسييسا؛ وهي المرحلة التي يأمل الوظيفيون الجدد الوصول إليها كتأكيد على صحة افتراضاتهم النظرية حول إستراتيجيتهم في بناء السلم الوظيفي في العلاقات الدولية. تتميز مرحلة تسييس عملية التكامل الوظيفي، وجود قابلية كبيرة داخل مؤسسات التكامل لمناقشة القضايا الإقليمية وسلوك خطوات صناعة القرارات للتوصل إلى القرارات النهائية إزاءها، ثم تولي تنفيذ هذه القرارات؛ مثل ما هو موجود على مستوى الحكومات الوطنية. إن هذه العملية لا تعني انعدام الخلاف حول النظر للقضايا الإقليمية، ولكن الجانب المسيس من العملية هو التداول الحر للقرارات بين ممثلي الأطراف المعنية والوصول إلى نتائج وظيفية تجد آثارها ونتائجها في البيئة الوظيفية الإقليمية للتكامل.

إن مسار التداول للحر -كمظهر لعملية تسييس التكامل- للقضايا الإقليمية من قبل الخبراء ذوو السمعة الحسنة وبواسطة تبني مقياس عقلاني واضح، سوف يتبع الخطوات اللازمة التي تحدّث عنها الباحثون في نظرية صناعة القرار،[1] لينتهي إلى ما سماه جوزيف ناي بخيار الحل "الأفضل Optimal". يمكن أن تكون هذه العملية سهلة وسلسلة في التوصل إلى القرارات المرغوبة بسبب الخاصية المميزة لموضوعات التكامل الوظيفي وهي أنها تقنية وذات طابع فني مما يجعلها من اختصاص الخبراء؛ لكن في نفس الوقت هي

1 Daniel S. Papp, **Contemporary International Relations: Framework For Understanding**, 4th ed. (New York, Toronto: Macmillan College Publishing Company, Maxwell Macmillan Canada, 1994), pp. 139-55.

مسيسة في بعض جوانبها عندما ترتبط بطبيعة المنافع المترتبة عنها. ومن الأمثلة المطروحة في ذلك، نجد أن التعاون في مجال العلم والتكنولوجية هو مسيس بسبب وقوع الخلاف حوله جراء مضمونه الرمزي وصعوبات وضع حسابات مدققة للمنافع التي يمكن أن تجنى من ورائه، خاصة في مستويات معينة من التكنولوجية المعقدة ذات العلاقة بالجانب الإستراتيجي. وهذا الخلاف سوف يؤدي بالأطراف إلى التداول الحر حوله والتوصل إلى قرارات مرضية، عندما يحصل ذلك، يمكن تأكيد خاصية التسييس في عملية التكامل الوظيفي الإقليمي.

يعتقد جوزيف ناي أنه يمكننا أن نتوقع مستويات عالية من التسييس Politicization خلال تطور عمليات التكامل، وذلك لمجموعة من الأسباب والتي منها انخراط مزيد من الأطراف الفرعية في العملية وربما تنبثق أخرى من رحم العملية ذاتها نتيجة لظهور أنماط جديدة من تراكم المصالح والتفاعلات الوظيفية فوق قومية، وظهور روابط وظيفية جديدة وبناء تحالفات عبر الحدود القومية. إن وجود العدد الكبير من الأطراف –الرئيسية والفرعية- المنخرطة في عمليات التكامل الوظيفي –وإن جمعتها خيمة التكامل- سوف يظهر الجانب المسيس من العملية، وفي نفس الوقت لا يلغي احتمالات تشعب المصالح وتنبثق على إثره تفسيرات مختلفة للمصلحة المشتركة من التكامل الوظيفي؛ وهي أيضا خاصية مدعمة لحالة التسييس. في هذا المستوى من التفاعل الوظيفي، سوف تتحول مؤسسات التكامل الوظيفي المركزية إلى ميدان للتداول والتنافس بين الآراء والمصالح، وتصبح هذه المؤسسات تمارس دور الحكم والمنسق بين الآراء المختلفة وتلطيف الخلافات؛ وهي المخرجات التي تعكس بدورها جوهر خاصية التسييس للتكامل من وجهة نظر جوزيف ناي. إن تنامي سلطات وأدوار المؤسسات الوظيفية فوق قومية ووضوحها، سوف تساعدها على استمالة مواقف الجماعات المعارضة لعملية التكامل، بما في ذلك البيروقراطيات الوطنية الممتعضة من الاستحواذ على سلطاتها. كما أن تراجع المطالبة بالهوية الإيديولوجية الوطنية وإشراك الأطراف الخارجية في عملية التكامل الوظيفي

الإقليمي، سوف يجعلان من عملية التكامل أكثر بروزا لكل من الرأي العام وصناع القرار المهمين. وفي نفس الوقت تظهر التكاليف المحتملة لعملية التكامل بوضوح وتبدأ في العمل بنفسها خارجيا.

يعتقد جوزيف ناي أن أكثر الأفراد تسييسا Politicization، وأقلهم إذعانا هم الذين يطمئنون لأسلوب عمل صناع القرار التكنوقراط المحترفين الذين يملكون كفاءة عالية في صياغة التوافقات وتشخيص المنافع. لكن بسبب اندفاع كل طرف للدفاع عن مصالحه، فإن عملية صناعة القرار تصبح أكثر صعوبة بسبب المضامين السياسية للمواقف في بعض الأحيان. ولا يعني وجود صعوبات في صناعة القرارات داخل هيئات التكامل استحالة تقدم التكامل الوظيفي خطوات إلى الأمام، ولكن يصبح يتطلب مزيدا من التفاعلات الوظيفية أكثر من ذي قبل وبلورة لإستراتيجيات أكثر نضجا في التعامل مع التحديات التي تواجه الجماعة الوظيفية الإقليمية.

من حيث الإقرار بوجود الخلافات حول قضايا التكامل والأشكال المختلفة من التفاعلات الوظيفية كخاصية ملازمة لحالة التسييس Politicization، لا يعني بالضرورة أنه حالة سيئة لعملية التكامل برغم من أن له أثرا في تقليص الترعة التأييدية لأحد شروط التكامل، كالإدراك مثلا بأن تكاليف التكامل قليلة. على اعتبار أنه من ناحية أخرى، يبدو التسييس مفيدا لاستقرار الحلول المنجزة للقضايا الشائكة والتحديات التي تواجه تقدم عملية التكامل وكذلك مفيد لشرعية صناع القرار السياسيين في اتخاذ القرارات الحاسمة نيابة عن الأطراف التي يمثلونها ويقومون برعاية مصالحها. إن التسييس بهذا المعنى، يعبر عن الانخراط الواسع في عملية التكامل والتداول الحر حول قضايا، وبالتالي يصبح أفضل من التكامل الذي يفرض بواسطة القوة الإكراهية المنبثقة من معاني السيادة الوطنية وأدوات الإكراه الأخرى للدولة القومية.

من ناحية أخرى، يعتقد جوزيف ناي أنه يمكن أن يعمل التسييس Politicization ككابح للاستجابات التكاملية القائمة على بنية المصالح السياسية في الدول الأعضاء بسبب أنها أشد إثارة للخلافات بين الأطراف المعنية، والتي بدورها يمكن أن تؤدي إلى توقف العملية ككل في الزمن المنظور. ومن ثم المسألة المهمة بالنسبة للوظيفية الجديدة هي ما إذا الرأي العام المحتضن لعملية التكامل الإقليمي الوظيفي وتأييد الجماعات المنتفعة منها ينموان بسرعة كافية ليتغلبا على معارضة الجماعات الأخرى التي تعمل كعيوب وظيفية في وجه عملية التكامل. خاصة أنه من المحتمل –في ظل اشتداد الخلافات حول قضايا التكامل– ميل العديد من صناع القرار نحو اتخاذ سلوك الجمود أو العداء نحو عملية التكامل بسبب إدراكهم أن تحكمهم السيادي أصبح أكثر عرضة للاختراق من قبل هيئات التكامل الوظيفي وكذلك الأطراف الفرعية التي لها مصالح من وراء تقدم العملية. عندئذ يتم استغلال حالة التسييس من أجل الإبقاء على السيطرة الوطنية على القضايا، من قبل صناع القرار الوطنيين. من ناحية أخرى، يعتقد جوزيف ناي أن مشكلة التكامل الوظيفي فوق قومية لا تكمن في خاصية التسييس Politicization في حد ذاتها، وإنما تكمن المشكلة في أوانه، كأن يحدث قبل أوانه، أو يحدث قبل وجود الاتجاهات المؤيدة الشديدة والبانية لعملية التكامل الوظيفي الإقليمي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشكلة هي خاصة بالعديد من الدول الأقل تطورا.[1]

ب– **إعادة التوزيع Redistribution**: يرى جوزيف ناي أنه من المحتمل أن يكون لتقدم التكامل الاقتصادي تأثير على نمط توزيع الرفاهية وتوزيع المكانات والنفوذ وكذلك توزيع القوة بين كل من الجماعات داخل الدول الأعضاء وبين الدول الأعضاء نفسها. ومن المحتمل أن يكون داخل الدول جماعات معينة أو مناطق تكون أكثر انتفاعا (المناطق البحرية أو ذات الموارد الكبيرة مثلا) من مناطق أخرى، من جراء ارتفاع المعاملات التجارية

1 J. S. Nye, Op. Cit., pp. 824-25.

البينية والصفقات الشاملة وبناء التحالفات أو الائتلافات مع الأطراف الخارجية. وبناءً على طبيعة الفرص، ستنتفع الأطراف السياسية والبيروقراطية أكثر من غيرها جراء اشتراكهما في عملية التكامل الوظيفي، خاصة إذا ازداد التأييد العام للتكامل خلال تطور العملية الوظيفية عبر الزمن.

من ناحية أخرى، يؤكد جوزيف ناي أنه ليس بالضرورة أن تتضرر جماعات أخرى مباشرة من عملية التكامل الوظيفي، كأصحاب الدكاكين والمزارعين الصغار أو بعض المناطق في السوق المشتركة أو في الجماعة الإقليمية المتكاملة. فالتأثير في التكامل فوق قومي يتوقف على قوة موقف الجماعات المتأثرة، وحتى الجماعات الضعيفة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي إذا استدارت إلى السلوك المنحرف الذي يقلل من قدرة الحكومات الوطنية والأطراف الأخرى على التكيف والتجاوب الإيجابي مع متطلبات التكامل الوظيفي.

فالتأييد المحلي من قبل جماعة ذات خبرة فنية عالية في قطاع معين من النشاط الاقتصادي أو التجاري، أو من قبل نظام سياسي أكثر جذبا لرأس المال الخارجي، أو من قبل قطاع صناعي أكثر تقدما تكنولوجيا يمكن أن يجذب التعاملات أو المستثمرين الأجانب من بعض الدول أكثر من أخرى؛ هو مؤشر إيجابي على نجاح التكامل الوظيفي الإقليمي. لكن في نفس الوقت يجب التنبيه إلى أنه عندما تنتفع كل الدول من فرص الرفاهية المتاحة عبر التفاعلات الوظيفية مقارنة بتكاليف هذه الفرص في المناطق الأقل تطورا، فإنه يمكن أن يكون هناك إعادة لتوزيع للمرتبة التي ستدفع دولة أو أكثر لاتخاذ مواقف غير تكاملية، بسبب اعتقادها أنها تفقد تفوقها المعهود جراء الانخراط في العملية التكاملية. فهذه المشكلة كما قلنا من قبل هي مشكلة حادة في المناطق الأقل تطورا. إن الإشارة إلى هذه المشكلة لا يعني أنها بدون حل من وجهة نظر الوظيفيين الجدد، وإنما حلها يكمن في التوقعات الجيدة من تطور حركة التصنيع التي تميل إلى أن تكون محركا للأسواق المشتركة، وتصبح كل دولة تكون شديدة

الاهتمام بالتصنيع من أجل المكانة وأيضا من أجل كسب أسباب الرفاهية. وفي نفس الوقت، يكون هناك ميل نحو تجميع الصناعة من أجل الحصول على امتياز جلب التكنولوجيا من الاقتصاديات الخارجية. وهكذا بالنسبة للوظيفيين، تعمل ديناميكيات التصنيع على تثبيت نوع من التوازنات في توزيع الصناعة وبالتالي استقرار عمليات التكامل الوظيفي.

يضاف إلى ذلك، يعتقد جوزيف ناي أن النتائج السلبية لإعادة التوزيع الرفاهية والقوة والمكانات لا تؤثر بشكل فعال ودائما في عملية التكامل الوظيفي الإقليمي. بل على العكس من ذلك –مدعما لرأي كل من ليندبيرغ Lindberg وشينغولد Scheingold وغيرهما- توُقع إعادة التوزيع في أوربا مثلا، كان باعثا كبيرا للفواعل للدفع أكثر نحو التقدم في عملية التكامل الوظيفي فوق قومي. وأن أحد أسباب الجمود في منظمة التجارة الحرة لأميركا اللاتينية 'LAFT' هو وجود العديد من الضمانات ضد إعادة التوزيع في الوقت الذي فيه حوافز قليلة لدفع تقدم عملية التكامل الوظيفي. فوجود حجم معين من إعادة التوزيع هو ضروري وحالة صحية، سواء تمثل ذلك في زيادة نخبة تكنوقراطية جديدة لقوتها أو وجود منطقة أو اثنين داخل السوق تعمل كنقاط توجيه للنمو ومراكز ثقل لعملية التكامل الوظيفي.

من ناحية أخرى، يرى جوزيف ناي أن المسألة الحاسمة والمهمة في عملية إعادة توزيع الرفاهية والمكانات والقوة بين الأطراف المعنية التي يجب تركيز الانتباه حولها، هي طريقة تشكيل النمو لعملية قوى التكامل الناتجة عن عملية تحرير التجارة مقارنة بتلك المتأتية من المؤسسات المشتركة؛ بمعنى طريقة تشكل قوى التكامل المنبثقة من ديناميكيات السوق (رجال الأعمال، قوى العمل مثلا) وتلك القوى الناتجة عن البناء الوظيفي لمؤسسات التكامل (الخبراء، النخب، التكنوقراط مثلا). فإذا ازداد دور المؤسسات المشتركة وتم التوصل إلى اتفاقية حول التقاربات المشتركة، مثلا من أجل سياسة إقليمية للإيرادات أو من أجل

سياسة صناعية محلية، فإن معظم الآثار الصارمة لإعادة التوزيع يمكن أن يكون متحكما فيها. لكن هذه السياسات تستلزم تنسيقا سياسيا شديدا. في مقابل ذلك، تجد الحكومات غالبا من السهل سياسيا تعزيز التكامل بطريق غير مباشر (التكامل السلبي) عبر تحرير سياسات تجارتها عوض الموافقة على المقاربات المشتركة ونتائج الليبرالية (التكامل الإيجابي). بمعنى تفضيل العمل بواسطة اليد الخفية لقوى السوق، بينما تستلزم السياسات المشتركة قرارات سياسية صلبة حول التفاصيل. لذلك، وجد جوزيف ناي أن ازدياد التكامل التجاري في أوربا لم يكن مرتبطا بالنمو المؤسساتي، لأن الحكومات تسلك بوضوح الطريق السهل وتعتمد كليا على قوى السوق، وبالتالي إعادة التوزيع يمكن أن تولد مقاومة وتصبح تعوق عمليات التكامل الوظيفي، لأنها قائمة على تفضيلات سياسات الحكومات الوطنية بشكل أكثر من قيامها على سياسات هيئات التكامل الوظيفي المشتركة.[1]

ج- **تقلص الخيارات:** يرى جوزيف ناي أن الفرضية الأولية للوظيفية الجديدة هي أن التكامل عملية آلية قائمة على إدراك المنافع المشتركة وكسب الرفاهية. في ما مضى أخذ التشابك في العلاقات مكانة في أجندة البحث الوظيفي كخاصية لها دورها في تحقيق التكامل الوظيفي، بحيث يصبح فك الارتباط مكلفا لأطراف العلاقة، وبالتالي يكون من المستحيل على القادة السياسيين فك أممهم عن عملية التكامل؛ مما يعني بطريقة أخرى تقلص الخيارات أمامهم وفي بعض الأحيان اختزالها في خيار واحد وهو البقاء ضمن عملية التكامل ودعمها وتعزيزها. فبالرغم من أن الصياغة الأصلية للنظرية الوظيفية في هذه النقطة كان مبالغا في تبسيطها وبالتالي كانت مضللة، فإن فكرة الآلية كانت مقامة على استخدام البصيرة في تشخيص المنافع، وخيارات السيادة المفتوحة على صناع القرار التي تتقلص كلما تقدمت عملية التكامل من وجهة نظر جوزيف ناي.

1 J. S. Nye, Op. Cit., pp. 824-25.

ومع ارتفاع نسبة التعاملات التجارية، تصبح الجماعات (بما في ذلك الأطراف الخارجية) أكثر انخراطا في عملية التكامل، وتتعاظم الضغوط على صناع القرار باتجاه السماح لعملية التكامل بالتقدم والتطور إلى الأمام. فعندما تصبح المهام أكثر ترابطا عبر الروابط الجوهرية أو الصفقات الشاملة، فإن تكاليف مواقف عدم التكامل تصبح كبيرة بسبب أن هناك خطر جسيم في الانسحاب من الأسرة الكلية للتكامل، يهدد صناع القرار الوطنيين من قبل الجماعات المحلية لمجتمعاتهم قبل تلك الأخطار المتأتية من الأطراف الشريكة. لكن مع هذه الصياغة المتفائلة لهذا المتغير في إنجاز التكامل، فإن جوزيف ناي يضع تحفظا على التأثير الجيد لتقلص الخيارات على قرارات صناع القرار ومخرجات عملية التكامل ككل؛ إذ يعتقد أنه ليس بالضرورة أن يؤثر تقلص الخيارات على جميع صناع القرار السياسيين.

في بعض الحالات يمكن ألا يفهم صناع القرار أو يمكن أن يتجاهلوا بتعمد تقلص الخيارات، وبالتالي تعجل مواقفهم المضادة لعملية التكامل حدوث الأزمات داخل هيئات التكامل الوظيفي. وفي حالات أخرى، معرفة أن الدول الأخرى هي واقعة في شرك تقلص الخيارات يمكن أن يكون باعثا إيجابيا للقائد لأن يرغب أكثر في إثارة الأزمات بتعمد داخل مؤسسات التكامل الوظيفي. وأخيرا، من المحتمل أن تحدث عمليات التكامل والأزمات الكبيرة بسبب كل من خلق الدرجة الكبيرة من الاعتماد المتبادل وبسبب مقاومة القادة السياسيين لعملية التكامل في نفس الوقت. إنه عمل قانون سيكولوجيا التفاعل الاجتماعي والسياسي والنفسي المؤكد عليه من قبل علماء النفس الاجتماعي أيضا.[1]

لكن من جهة أخرى، يمكن أن تكون الأزمات منتجة لعمليات التكامل الوظيفي. إن هذه الفكرة هي مأخوذة من تجربة الحياة البسيطة والمتمثلة في أن

1 Robert A. Baron and Donn Byrne, **Social Psychology: Understanding Human Interaction** 4th ed. (Boston, London, Sydney, Toronto: Allyn and Bacon, Inc. 1984), pp. 366-86.

الناس في كثير من الأحيان يتعلمون من حالات الإحباط والتجارب المؤلمة والتحديات التي يواجهونها أكثر مما يتعلمون من رتابة الحياة وسهولتها. كذلك الأمر بالنسبة للأزمات في مسيرة التكامل الوظيفي، فإن الكبيرة منها يمكن أن تعطي دفعة قوية لتحوّل عملية التكامل إلى المستويات الأكثر تطورا ونضجا مما كانت عليه قبل الأزمة. النتيجة هي أنه يمكن أن تلعب الأزمات الكبيرة المرافقة لتقلص الخيارات، دورا منتجا للمخرجات الإيجابية إذا كان الفهم المشترك للمصالح قويا بشكل كاف.[1]

د– التجسيد Externalization: يرى جوزيف ناي أنه مهما تكن الأهداف الأصلية الموضوعة من أجل إنجاز عملية التكامل الوظيفي، فإن أرباح دول الأعضاء في التكامل ستزداد بشكل آلي بحيث تفرض وضعا جديدا على المستوى الإقليمي يتميز بخصائص الجذب والإغراء للأطراف المترددة خارج البنية الوظيفية الإقليمية. وهذا على افتراض أن هناك ربطا ضروريا بين عمليات التكامل الوظيفي والكسب النفعي بشكل أفضل مما لو بقيت الأطراف منعزلة. سوف تتعزز قوة الجذب بواسطة الضغوط التي سيتعرض لها صناع القرار الوطنيين بشكل متزايد من قبل جماعات محلية أو من قبل الرأي العام من أجل الموافقة على متطلبات السياسة الخارجية المؤيدة لعمليات التكامل الوظيفي فوق قومي، التي تصبح تمثل مصالح مكتسبة لهذه الجماعات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يحاول القادة السياسيون استخدام عملية التكامل كوسيلة لتعزيز مصالحهم الخاصة عبر العلاقات الخارجية أو ربح التأييد الشعبي من أجل الاستمرار في البرلمان.

من جانب آخر، من المحتمل أن يؤدي بناء التكامل الإقليمي إلى إيجاد الترابط الجوهري للمهام الوظيفية الخاصة بقضايا العلاقات الخارجية، بحيث تصبح بنية التكامل الوظيفي تتدخل في كل ما يجري في السياسة الدولية كجزء من اهتماماتها، مما يزيد من ثقلها في ميزان النظام الدولي وبالتالي تصبح مؤثرا في

1 J. S. Nye, Op. Cit., pp. 825-26.

العلاقات الدولية بشكل متزايد. وجود مثل هذه الخاصيات سوف يزيد من جوانب الجذب للأطراف الأخرى، وهي الحالة المجسدة اليوم في الاتحاد الأوربي التي تسعى العديد من دول الجوار الانضمام إليه (مثلا تركيا وجورجيا)؛ بسبب جوانب الجذب التي يملكها وثقله في النظام الدولي.

كما يؤدي تجسيد التكامل في منطقة معينة من العالم، إلى سعي أطراف أخرى إلى حذو نفس التجربة، وذلك لما يرونه من الامتيازات الموجودة في التجارب التكاملية القائمة في النظام الدولي. إنه التعلم من الخبرة العالمية والتنشئة الاجتماعية فوق قومية التي تقوم بها نماذج التنظيم الدولي التي تتمتع بإمكانيات كبيرة في إشباع الحاجات الوظيفية للأطراف المعنية. العامل الآخر الذي يمكن أن يساعد على تحفيز الأطراف نحو مزيد من خطوات التكامل، هو التكفل الجماعي بالمشاكل التي يمكن أن يعاني منها أي طرف أو تظهر فجأة في بيئة التكامل الوظيفي؛ كما هو حال المعالجة الأوربية للأزمة المالية اليونانية في 2010. لقد أدت هذه الأزمة إلى إشراف اليونان على حافة الإفلاس الشامل، لكن لم تجد نفسها تواجه هذه الأزمة الحادة بمفردها، وإنما وقف الاتحاد الأوربي كتكتل اقتصادي وراءها. وهي من إيجابيات تجسيد التكامل الوظيفي الإقليمي في واقع العلاقات الدولية. إن ظهور المشاكل والأزمات ربما يطرح تحديات جدية أمام جماعة التكامل الإقليمي مثل الأزمة اليونانية، ومن هذه التحديات تردد دولة كألمانيا في الإقدام على ضخ الأموال في الخزانة اليونانية. لكن يتوقع الوظيفيون الجدد أن بقدر ما تكون هذه الأزمات حادة بقدر ما يمكن أن تؤدي إلى حلول خلاقة تتفادى بواسطتها الأطراف الأزمات في المستقبل.[1]

1 J. S. Nye, Op. Cit., pp. 826-28.

النتائج النظرية:

يعتقد الوظيفيون الجدد أن قدرة الوصول إلى الاتفاق السياسي الوظيفي بين الأطراف المختلفة حول "التكامل الإيجابي Positive Integration"، تقاس بواسطة التغلب على المشاكل الناتجة عن إعادة توزيع الرفاهية والمكانات والقوة وحتى تحمّل الأعباء بين الأطراف المعنية بالتكامل. إن مثل هذه المشاكل من الممكن أن تعمل باتجاه إضعاف العملية التكاملية بكاملها إذ لم يتم تذليلها وإيجاد نوع من التوافقات التي تضمن المكاسب للأطراف وتقلل من تكاليف التكامل بطريقة أفضل مما لو بقيت هذه الأطراف خارج التفاعلات الوظيفية فوق قومية. والمتغير المعوّل عليه في تحقيق مثل هذه الإدراكات هو الخاصية العقلانية التي يجب أن تطغى على السلوك السياسي للأطراف في حساب الأرباح والموازنة بين المكاسب والتكاليف. بتعبير آخر، لابد أن تكون القوى الناتجة عن الترتيبات التنظيمية والبنائية للتكامل الوظيفي فوق قومي، على درجة من القوة والتأثير إلى المستوى الذي تستطيع فيه تجاوز التحديات التي تطرح أمام العملية والوظيفية وأكثر قدرة على مداولة القضايا والتوصل إلى قرارات حاسمة، بحيث يؤدي بها ذلك إلى تحقيق نقلة نوعية بالعملية التكاملية إلى مرحلة جديدة وأكثر نضجا في التفاعل الوظيفي فوق قومي.

وعندما تفشل الأطراف في التجاوب مع المشاكل المطروحة أو تظهر بوادر الأنانية لدى الأطراف الأقل تضررا من الأزمات الكبرى التي تعصف بعملية التكامل، عندئذ من الممكن أن يسيطر على صناع القرار السياسيين الاهتمامات الأمنية بدلا من الاهتمامات التكاملية. وفي هذه الحالة، نكون بصدد عيوب وظيفية تعوق عملية التكامل، والمتمثلة في سيطرة القضايا الأمنية على الأجندة الإقليمية. وأخيرا، من المحتمل أن تتطور بسرعة الضغوط من داخل المنطقة وخارجها على السياسة الخارجية المشتركة للجماعة الوظيفية الإقليمية أكثر من ضغوط الشعب أو الجماعات المؤيدة للدرجة العالية من التكامل،

فتتطور إلى أن تشمل مجالات مثيرة للخلاف عموما بين أطراف التكامل الرئيسيين.

باختصار، يعتقد الوظيفيون الجدد أنه ما لم تتوفر بنية أو رزمة من الحوافز التي يتوقع الأطراف كسبها من وراء التكامل الوظيفي الإقليمي المفضي إلى بناء السلم الوظيفي، فإن توقعات إقامة سوق مشتركة أو منظمات اقتصادية وظيفية خاصة في مجالات جزئية المؤدية -على المدى القصير- إلى الفدرالية أو إلى أي طريقة من طرق الاتحاد السياسي القادر على الاستقلال في الدفاع والسياسة الخارجية، لا تبدو أنها عالية الحدوث (التوقعات). بالطبع هذا لا يعني أن تنسيق السياسات الاقتصادية لا يساعد على توفير قاعدة للتنسيق أكثر في السياسات الدفاعية والخارجية، طالما أنه الهدف المأمول من قبل القادة السياسيين. لكن هذا الهدف هو بعيد عن المناداة بالاتحاد السياسي والسياسة الخارجية الواحدة.

وإذا لم تؤد الأسواق المشتركة إلى الفدرالية، فهل يعني هذا أنه انزلاق إلى الخلف أو السقوط الجزئي والإخفاق في العمل الوظيفي؟ الاعتقاد بأن الأسواق المشتركة يجب أن تتقدم إلى الأمام وإلا فستتأخر إلى الوراء هو اعتقاد واسع القبول من قبل الوظيفيين الجدد. إنه مقبول حتى من قبل المشككين في جدوى نجاح عملية التكامل الوظيفي، الذين يرون أن المحاولات الجزئية في التفاعل الوظيفي فوق قومي يجب إما أن تتضاعف بسرعة وإلا ستنخفض بسرعة.

فالفرضية الأساسية التي يؤكد عليها الوظيفيون الجدد هي أن معظم صناع القرار سيختارون الوضع القائم في أي مستوى، طالما أن عملية قوى التكامل أو الضغوط الشعبية ليست قوية كفاية لجعل هذا الاختيار محتوما بالنسبة لهم، وهم بذلك يشتركون مع أنصار النظرية البيروقراطية في تحليل عمليات صناعة القرار في السياسة الخارجية.[1] فإذا كانت عملية قوى التكامل جد قوية، يمكن حينئذ

1 Chaerles W.Kegley,Jr. And Eugene R. Wittkopf, **American Foreign Policy: Pattern and Process**, 4th ed. (New York: St. Martin's Press, 1991), pp. 463-75.

لصناع القرار أن يخفضوا من درجة التعهد القومي إلى النقطة التي يكونون فيها قابلين للتسامح مع تقديم التنازلات الوطنية لصالح هيئات التكامل فوق قومي. فعندما يتوفر حجم معين من التكامل الاقتصادي، خاصة إذا كان مدعما بواسطة اليد الخفية لقوى السوق وبالتالي لا تستلزم قرارات سياسية مكلفة، فإن التكامل يمكن أن يسير باتجاه الالتقاء مع اهتمامات أولئك الذين يرون أن وجود الدول هو أصغر من أن يوفر الرفاهية المناسبة ويشبع الحاجات الوظيفية، بما يعني الميل إلى دعم هيئات التكامل فوق قومي في العمل واتخاذ خطوات إلى الأمام. عندما يتدعم مشروع التكامل الوظيفي بواسطة هذه القوى وتتوفر فيه شروط التفاعل الوظيفي الإيجابي، فإن هذا النموذج من تكامل السوق المشتركة لا يحتاج إلى تقوية المؤسسات الإقليمية فوق قومية بشكل كبير من قبل الدول أو الأطراف الأخرى الفرعية؛ على اعتبار أنها تصبح (مؤسسات التكامل) تعمل وتتقدم من تلقاء ذاتها مادامت تحافظ بشكل فعال على مبررات وجودها.

عند هذا المستوى من التحليل الوظيفي، يتساءل جوزيف ناي، هل النموذج المخصص لسياسة السوق المشتركة في أوربا يصلح أن يطبق على حالة الدول الأقل تطورا أيضا؟ يمكن أن يعترض المشككون على ذلك بأن يقولوا أنه من المستحيل أو من المظلل تطوير نموذج لعملية تكامل إقليمي يصلح لكل من أوربا والمناطق الأقل تطورا، بسبب أن السياقات الاقتصادية والسياسية مختلفة جدا. على خلفية أن التجربة الأوربية لا تشبه تجربة المناطق الأقل تطورا؛ وبالتالي من الناحية النظرية، يفتقر النموذج الوظيفي في التكامل فوق قومي إلى خاصية التعميم التي هي أهم خاصية في البناء النظرية للنماذج. وجواب الوظيفيين الجدد على هذا الاعتراض هو أنه قد وجد في التجارب التكاملية الأخرى غير الأوربية، المستوى المؤثر من التكامل الوظيفي الذي أدى إلى انبثاق ترتيبات وظيفية مهمة خاصة في تجربة التكامل الوظيفي لأمريكا الوسطى، حتى ولو كانت دون مستويات نظيرتها في أوربا.

لكن المعترضين على هذه الإجابة يرون أن النموذج الأصلي للوظيفية الجديدة كان قريبا من جذور إستراتيجيات التكامليين في أوربا في الخمسينيات من القرن الماضي وبالتالي يمكن أن يُرى كمحاولة وكموجّه مضلل للسياسية في مناطق أخرى. إلا أن الرد على ذلك هو أن مراجعة نموذج الوظيفية الجديدة ليس لأن يكون نموذجا مقلدا، ولكن ببساطة ليكون وسيلة للقيام بالمقارنة. فالوظيفيون الجدد يريدون أن يعرفوا ويجيبوا عن مجموعة من التساؤلات المنهجية والنظرية في سياق تحليل الإمكانيات الوظيفية في التعميم والمقارنة، وهذه التساؤلات هي :

1- ما هي طبيعة الاختلاف الذي يظهر إذا قامت مجموعة من الدول ببناء سوق مشتركة؟

2- هل تُخلق قوى جديدة التي سوف لا تظهر بدون وجود السوق؟

3- وما هي القوة التي تتشكل مع مرور الوقت، وتحت أي شروط تتشكل؟

يعتقد الوظيفيون الجدد أن مثل هذه الأسئلة يمكن الإجابة عليها في التجارب التكاملية للدول الأقل تطورا وأيضا في ما يتعلق بنظيرتها المتطورة صناعيا. ففي الواقع، ما لم نسأل الأسئلة المشتركة التي تتعلق بالنماذج التكاملية المختلفة، لا يمكننا حقيقة معرفة إلى أي مدى يتباين التكامل الوظيفي فوق قومي من المناطق المتطورة إلى المناطق الأقل تطورا.

من ناحية أخرى، مع تأكيد الوظيفيين الجدد على خاصية قابلية النموذج الوظيفي للتعميم، فإنهم في نفس الوقت يقرون أن هناك عددا من الشروط والمتغيرات المستقلة القبلية الخاصة بتجربة التكامل الوظيفي الأوربي هي غير موجودة بوفرة في التجارب الأخرى في المناطق الأقل تطورا. فمثلا قد تحدثنا عن أن إمكانية قيام التكامل تكون ضعيفة بسبب وجود مستويات متدنية من المعاملات التجارية، لكن مثل هذا الشرط يمكن أن يعوض بخاصية أن إمكانية التكامل هي عالية في الدول الأقل تطورا بسبب أن العديد من الدول الجديدة هي غير مثقلة بالتبعات التاريخية للسيادة؛ بمعنى أن ليس لها حساسية كبيرة

الخاصة بالسياسة تجاه بعضها البعض. فمن منظور نموذج الوظيفية الجديدة، صحيح أن هناك العديد من الأسباب التي تجعل نجاح التكامل في الدول الأقل تطورا محدودا، بسبب البنية الاقتصادية المتخلفة ووجود عملية قوى التكامل ضعيفة. ومن هذه القوى، ضعف المواد الأولية، وبنية صناعية غير مناسبة؛ كل هذه العناصر تكبح ارتفاع نسبة التعاملات التجارية. فوجود اعتماد متبادل رخو في القطاعات الاقتصادية يحد من الضغوط المرتفعة باتجاه الارتباط الجوهري للوظائف. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الحالات الإيديولوجية المتحيزة ضد آليات السوق الرأسمالية وردود الفعل الوطنية ضد الأطراف الخارجية المنجذبة بواسطة توقعات السوق الكبير، كل هذه العوامل تؤدي إلى خلق كوابح سياسية ضد عملية التكامل. لكن الإقرار بكوابح التكامل الوظيفي في المناطق الأقل تطورا لا يعني أنه في حكم المستحيل، بسبب وجود إمكانيات التأثر بالبيئة الخارجية المتميزة بالميل نحو التكامل والتكتل الاقتصادي، وكذلك وجود مصالح قوية للأطراف الخارجية في تكامل بعض المناطق من العالم. وبالتالي سوف تدفع هذه القوى الخارجية نحو تشجيع الأطراف الإقليمية على بناء السوق المشتركة وتحقيق التكامل.

وفي سياق الحديث عن كوابح التكامل، وبالرجوع إلى عملية القوى الناتجة عن خلق مؤسسات جديدة، نجد أن ضعف الموارد الإدارية يعوق عمل البيروقراطيات الإقليمية الخاصة بهيئات التكامل الوظيفي. وأيضا التسييس الاستباقي للقضايا السياسية سوف يقلص بشكل كبير من منظور البيروقراطية الأولي والترتيب الهادئ للصفقات الشاملة الخاصة بالتكامل الوظيفي. ففي الدول العربية مثلا النشاط الاقتصادي ذو محتوى سياسي عال؛ بحيث تندفع كل دولة إلى السعي وراء مصالحها الوطنية المحدودة المدى، دون النظر إلى المصالح الإقليمية بعيدة المدى.

كما أن المستويات المتدنية من الحداثة في أنماط التسيير والتصنيع، تقيّد دور الجماعات للمساهمة في عملية التكامل الوظيفي بسبب بقاء مصالحها

متقلصة على المستوى المحلي الضيق فقط. وفي نفس الوقت التعددية التقليدية والمشاكل الأخرى الداخلية المضادة للتكامل من المحتمل أن تخلق وضعا يتضمن القلق الداخلي الذي يقيد قدرة الحكومات على التكيف والتجاوب مع محيط وبيئة التكامل الوظيفي. وأخيرا، يمكن أن يكون إدراك دور الأطراف الخارجية في التكامل الوظيفي بالنسبة للمناطق الأقل تطورا، على أنه دور سلبي. ويعود السبب في ذلك إلى اعتمادها العالي على بضائع قليلة التي غالبا ما يكون لها نسب بطيئة في النمو وبسبب قابليتها للهجوم وللاختراق من قبل الأطراف الخارجية. لكن عندما القابلية للهجوم هذه تختلف بين الدول الأعضاء، وعندما اعتماد الدول الأعضاء يكون على قوى خارجية مختلفة، فإنه يمكن أن يكون إدراك دور القوى الخارجية في التكامل الإقليمي متوازن بين الأطراف المعنية، وبالتالي تتوفر إمكانية مساعدته في دفع مشروع التكامل قدما إلى الأمام.

كما قلنا من قبل، هذه الظروف لا تجعل التكامل الاقتصادي في الدول الأقل تطورا مستحيلا، والدليل على ذلك حالات منطقة منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورابطة دول جنوب شرق أسيا وأميركا الوسطى. فالنجاح الأولي للتكامل في أميركا الوسطى يمكن أن ينسب إلى عوامل مختلفة كوجود الموارد الأولية، والإرادة في الاعتماد على الليبرالية وآليات السوق، والأطراف الخارجية المؤيدة مثل وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، والدور النشط للجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ECLA، والإدراكات المشتركة للجار العملاق (الولايات المتحدة الأميركية)، والفقر في التصنيع المتقدم، والذي يعني التكاليف المنخفضة في المراحل الأولى لعملية التكامل الوظيفي الإقليمي. فالمعنى التاريخي القوي للهوية الإقليمية، وبالطبع، الأهم من ذلك الثقافة السياسية الواحدة التي تكون فيها القضايا الاقتصادية أقل تسييسا، كلها عوامل مساعدة على قيام وتفاعل عملية التكامل الوظيفي فوق قومي في نظر الوظيفية الجديدة.

لكن لابد من الإقرار بحيوية ووجاهة الانتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية في التكامل الوظيفي. صحيح أن النجاح البارز للوظيفيين هو التجربة الأوربية

المجسدة في الاتحاد لحد الآن، التي يستلهمون منها أفكارهم ونقاط قوتهم في تحليل العلاقات الدولية ومنهجية بناء السلم الوظيفي. التجربة الأوربية في التكامل الوظيفي فوق قومي قد استطاعت أن تحول علاقات عدائية شديدة وعميقة إلى روابط سلم وتحقيق مستوى مقبول -وفي بعض الأحيان- عال من الرفاهية للشعوب الأوربية. وهذه كلها حقائق إمبريقية لا يستطيع المشككون إنكارها أو التعامي عنها. إلا أن الحقيقة الأخرى بجانب حقائق البيئة الوظيفية، هي أن التكامل الوظيفي والسلم الوظيفي قد بني تحت خيمة الحلف الأطلسي، مما يعني أن هامشا كبيرا من الرفاهية الأوربية قد تم توفيره من المظلة الأمنية الأميركية في أوربا. الأمر الذي يتطلب عدم إهمال دور الأجندة الأمنية —كعائق أو محفز للتكامل- في المناطق التي تفتقد للمظلة الأمنية الأميركية أو أي قوى عظمى أخرى. لا يستطيع الأطراف الإقليميون أن يتساهلوا مع القضايا الأمنية من أجل تحقيق الرفاهية العالية لمجتمعاتهم، على اعتبار أنه عند غياب القوة الآمنة فإن الرفاهية والإنجازات الاقتصادية سوف تكون عرضة للتدمير بواسطة القوة العسكرية للدول الأخرى. بالإضافة إلى أنه حتى في التجربة الأوربية في التكامل، لم تتنازل الدول الرئيسية لحد الآن عن قواتها المسلحة أو ترسانتها النووية (فرنسا وبريطانيا)، على خلفية قيام السلم الوظيفي.

نقد الوظيفية:

وجّه الكثير من الباحثين في علم الاجتماع العديد من الانتقادات لهذه النظرية من حيث المضمون ومن حيث منهجية التحليل، ومن بينها الانتقادات التي قدّمها الأستاذ معن خليل عمر (1991)؛ والتي يمكن رصدها في النقاط التالية:

1ـ تهتم النظرية الوظيفية بدراسة الظاهرة الاجتماعية في وضعها الراهن من أجل الوصول إلى سبب وجودها، فهي تبدأ بدراسة الظاهرة من نهايتها للوصول إلى بدايتها. وهذا يعني إهمال تحليل مصادر إنتاج الوظائف.

2ـ تعتمد النظرية الوظيفية في تحليل الظاهرة الاجتماعية على المقارنة بين أوجه التشابه والاختلاف دون السبر في التفسير والتحليل للظواهر الاجتماعية وبالتالي يبقى الباحث أسير المقارنة دون التحرر نحو التحليل والتفسير. بمعنى آخر، عدم قدرة التحليل الوظيفي تجاوز المظاهر الشكلية للظاهرة والذهاب إلى ما وراء النتائج السلوكية الوظيفية، مما يعني أنها نظرية محافظة أكثر من أنها تغييرية.

3ـ لم تعط النظرية الوظيفية تفسيرا كافيا وواضحا للعلاقات الوظيفية داخل الظواهر الاجتماعية كعلاقات مؤثرة ومرتبطة ارتباطا حقيقيا فيما بينها. وذلك بسبب أنها بالغت في التركيز على تحليل الوظيفية أو نتيجة السلوك الوظيفي.

4ـ يرى جورج هومتر من جهته أن النظرية الوظيفية لا تقدم تحليلا كافيا وواضحا لأسباب الظواهر الاجتماعية، وبالتالي نتائج البحث تكون غير علمية وغير قابلة للاختبار والتحقق العلمي. وهذا يعني بطريقة أخرى، عدم قابلية نتائج دراسات النظرية الوظيفية للتحقق الإمبريقي ولا تعْدُ أن تكون تحكمات نظرية من وجهة نظر هومتر.

5ـ تتحيز النظرية الوظيفية عند دراسة الوحدة الاجتماعية، وتغلب عليها النظرة الطوبوية أو المثالية عندما تنشد التكامل الوظيفي كالموجود بين أعضاء الجسم الواحد في الكائن الحي. فالنظرية تدرس التكامل الوظيفي الاجتماعي بين الأنظمة الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي الواحد الذي يؤدي بدوره إلى التوازن الاجتماعي وبالتالي يصل إلى السعادة التامة للفرد والمجتمع معا، في حين أنه لا توجد هناك سعادة تامة ولا يوجد هناك توازن وظيفي كامل.

6ـ نقطة الضعف في التحليل الوظيفي الأخرى هي التطرف في الالتزام بالتحليل التكاملي والتكافلي والتوازن الاجتماعي للأنظمة الاجتماعية. في حين نجد المجتمعات البشرية تتعرض لانقسامات عميقة وهزات اجتماعية وسياسية وحضارية تؤدي في بعض الأحيان إلى انهيار العديد من الأنظمة الكلية والمؤسسات الاجتماعية.

7ـ لم تول النظرية الوظيفية أهمية علمية وجهدا بحثيا لظاهرة الصراع الطبقي، كظاهرة موجودة في المجتمعات الإنسانية ولو بمسويات مختلفة. بل مضمون تحليلها للمجتمع ينفي وجود أي ملامح لظاهرة الصراع الطبقي، وهو الاحتمال المستحيل في المجتمعات الإنسانية ذات العلاقات المعقدة.

8ـ ركّز التحليل الوظيفي على إبراز الجوانب الإيجابية للأعراف والقيم الاجتماعية دون التطرق إلى الجوانب السلبية لها كمميزات كابحة للتطور وعائق دون التغير الاجتماعي. أو يمكن أن تعمل كعيوب وظيفية مثل الانقسامات الدينية في بريطانيا، والسياسية في جنوب إفريقيا قبل عام 1990، والطائفية والعرقية في الهند والشرق الأوسط وغيرها.

9ـ اعتبار وظيفة الدّين مظهرا من مظاهر التكامل الوظيفي الاجتماعي، وعاملا مساعدا على التكافل الاجتماعي، في حين لم تشر الوظيفية السوسيولوجية إلى دور الدّين في إشباع الحاجات الفردية في الإرضاء الروحي والوجداني، ودوره في التغيير والتطور الاجتماعيين، كما أشار إلى ذلك ماكس فيبر.[1]

10ـ إغفال التحليل الوظيفي لظاهرة التغيير الاجتماعي عند تناوله لظاهرة التكامل الوظيفي بين الأنظمة الاجتماعية ضمن النظام الواحد. في حين نجد أن خاصية التغيير ملازمة للمجتمعات الإنسانية لعدة أسباب جوهرية مثل زيادة عدد السكان والحروب وتطور التعليم.

11ـ ارتباط الفكر الوظيفي بفكر الكنيسة الكاثوليكية، بسبب تعامله مع النظم الاجتماعية على أساس أنها ثابتة وغير قابلة للتغيير، وبذلك يكون الفكر الوظيفي، فكر محافظ.

1 جوليان فروند، سوسيولوجية ماكس فيبر تر. جورج أبي صالح، ط. 1 (بيروت: مركز الإنماء القومي، د. ت.)، ص ص. 87 90.

12ـ عدم تعزيز النظرية الوظيفية لنتائج البحث في التحليل الوظيفي بالشواهد التجريبية والدراسات الميدانية مما يجعلها عرضة للنقص وعدم المصداقية.[1]

كما وجّهت عدة انتقادات للنظرية الوظيفية الكلاسيكية في تحليل العلاقات الدولية، وبعضها تعد انتقادات مقنعة. فأحد نقاط القوة في النظرية الوظيفية هي الطابع البراغماتي لها، ولكن في نفس الوقت هي أحد نقاط الضعف فيها. بالطبع لابد أن يكون للوظيفيين خصوصية حول المجالات الوظيفية التي يرون أنها جد مهمة إلا أنهم لم يهتموا فقط بالوجود الاقتصادي للإنسان وإنما كذلك اهتموا بالرفاهية الثقافية والاجتماعية. ضمن هذه المجالات الواسعة، ما هي المهام الوظيفية التي يمكن عزلها بسهولة، والتي من الأحسن معالجتها أولا، والمهام الوظيفية التي تعالج فيما بعد؟ عند الكتابة حول منظمة العمل الدولية، اقترح دافيد ميتراني أنه سوف يكون من الأحسن ألا تكون هناك قوانين آمرة أو إجبارية عند تأسيس الاتفاقية. لكن الانتقاد الموجه في هذا الصدد، هو أنه يجب أن تكون منظمة العمل الدولية مفوضة تفويضا كاملا وبسلطات إكراهية للتعامل مع واقع الحالات المتخصصة فيها، مثلا التعامل مع مجال المناجم أو النقل البحري في أي مكان، ومن عملها هذا والنفوذ الذي لديها؛ سوف تتجه مباشرة نحو جوهر المسألة وهو التكامل الوظيفي.

كما يشكل مفهوم المقاربة الوظيفية حول معنى المصلحة صعوبات معينة من وجهة نظر التحليلية، بالرغم من أن هذه لا تنتقص من نوعيتها كالتأكيد على الخاصية البراغماتية في التفاعل فوق قومي. من ناحية أخرى، يرى هاس أن الوظيفيين قد فشلوا في التمييز بين الحاجات المقصودة وغير المقصودة. بالإضافة إلى أنهم قد فشلوا في الأخذ في اعتبارهم مضمون الاختلافات بين المصالح قصيرة المدى والمصالح طويلة المدى. فإذا قبلنا أنه من الممكن في أي فترة زمنية مفترضة،

1 معنى خليل عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 152 ـ 163.

تحديد حاجات الرفاهية وفصل هذه الحاجات تدريجيا عن تلك الحاجات المتأتية من خداع وتظليل السلطة الوطنية، فإنه يبقى معنا مشكلة إدراك حاجات الرفاهية على المدى الطويل والتغيرات التي تحدث خلال ذلك، وعندئذ ماذا يحدث عندما تتغير مثل هذه الإدراكات، وما هي الصعوبات التي ستحدثها هذه المؤسسات الوظيفية الدولية؟ لذلك، تقترح الانتقادات الموجهة للوظيفية أن الأفكار الوظيفية سوف تتحسن عندما تأخذ في الحسبان مثل هذه المشاكل والتحديات خلال عمليات التحليل.

الصعوبة الأخيرة هي أن هناك دليل غير كاف لاختبار الفرضية الوظيفية المركزية القائلة بأن الإنسان سيتعلم من تجربة التعاون الدولي ويبدأ في إعطاء ولائه لتلك المؤسسات الوظيفية التي هي الأحسن في إشباع حاجات الرفاهية. صحيح أنه يوجد هناك دليل في اهتمام الدول الأوربية بتغيير الاتجاهات نحو المؤسسات المشتركة، لكن هذا الاهتمام ليس مقنعا بشكل كاف. فلابد إذن من جمع الأدلة وتحليلها قبل الرضا بالنتائج التي يمكن الوصول إليها. لكن هناك من يرد على هذه الانتقادات، بأن هذه الأخيرة قائمة على سوء فهم وإدراك للأفكار الوظيفية الأصلية. وأن البرهان البارز في مصداقية الأطروحات الوظيفية هو التوجه الدولي في أوربا نحو بناء المؤسسات الوظيفية وهي تتطور سنة بعد سنة، وكذلك يجري ذلك أيضا على المستوى العالمي ولو بخطوات بطيئة لكن هناك تقدم نحو التعاون الوظيفي.[1]

أما بالنسبة للانتقادات الموجهة للوظيفية الجديدة، فإنها تتلخص في الانتكاسات التي تعرضت لها التجربة الأوربية في التكامل في 2007 حول مناهضة الرأي العام الأوربي لخطوات إقامة الدستور الأوربي وتوحيد السياسة الخارجية الأوربية؛ كمظهرين لتجسيد الوحدة السياسية التي تحدثوا عنها وتوقعوا أنها ستكون في نهاية المطاف.

---

1 Paul Taylor, Op. Cit., pp. 406-08.

وكذلك أثبتت الأزمة المالية العالمية 2009/2008 هشاشة الادعاءات الوظيفية حول قوة هيئات التكامل الوظيفي وصمودها أمام التحديات الاقتصادية. فنتيجة لهذه الأزمة، ولاحقا في عام 2010 حدوث الأزمة اليونانية واحتمال انتقالها إلى كل من إسبانيا والبرتغال، أصبح المتعاملون الاقتصاديون ورجال الأعمال والأفراد لا يودعون أموالهم وأصولهم المالية إلا في المصارف التابعة للدولة، مما يعكس ثقة الناس في الدولة وليس في المؤسسات الأخرى.

أيضا من الانتقادات الموجهة للوظيفية الجديدة هي استمرار العلاقات الدولية مركزة الاهتمام حول قضايا الأمن وشؤون التسلح وليس إيجاد العالم الوظيفي الموعود من قبل الوظيفيين الجدد وبناء السلم الوظيفي. إذ مازالت —مع دخول في العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين– الأجندة الأمنية أو السياسة العليا هي المهيمنة على أولويات السياسة الدولية، في إطار ما يسمى "بالإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب".

النظرية الكونية
The Globalism Theory

تعريف العولمة
تحوّل العلاقات الدولية إلى العلاقات الكونية
العولمة ونهاية الحرب الباردة
المتغيرات الاجتماعية المرافقة للعولمة
طبيعة العلاقات الدولية في ظل العولمة
المظاهر الثلاثة للعولمة
تأثير العولمة على مختلف أنواع الدول
الفواعل الأساسية والافتراضات
الرواد الأوائل وتأثيرهم في تكوين النظرية
محاور فكر النظرية الكونية
حدود العولمة الاقتصادية
الانتقادات

تعريف العولمة:

هناك من يعرّف العولمة The Mondialisation بأنها: "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات".[1]

ويعرّفها مارتن ألبرو بأنها: "تلك العملية المتشابكة التي يتفاعل فيها البشر في ظل مجتمع واحد".

ويعرّفها أنتوني جيتر بأنها: "عملية لحام لمجتمعات العالم كي تنصهر في بوتقة واحدة مهما تباعدت بينها المسافات يتشارك فيه كل البشر في الرؤى والخبرات والتحديات".[2]

وهناك من يعرّفها بأنها: "القوى التي لا يمكن السيطرة عليها، كالأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسية، التي ليس لها ولاء لأية دولة قومية".

وهناك من يعرّفها بأنها: "حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية".

---

1 محمد الأطرش، "العرب والعولمة: ما العمل؟،" **المستقبل العربي** 229 (03/ 1998)، ص. 101.

2 علي حسي شبكشي، **العولمة نظرية بلا منظر** (القاهرة: مطابع الشركة بمدينة السادس من أكتوبر، 2000)، ص. 06.

ويعرّفها برهان غليون بأنها: "ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة... يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها أيضا".[1]

وهناك من يعرّفها بأنها: "نظرة للسياسة بشكل مختلف عن الواقعية والتعددية. تركز العولمة على أهمية الاقتصاد خاصة العلاقات الرأسمالية المسيطرة أو المستمرة لفهم السياسة العالمية. النظرة الكونية تأثرت بالتحاليل الماركسية للعلاقات الاستثمارية، بالرغم من أن ليس كل أنصار الكونية هم ماركسيون....".[2]

ويمكننا تعريف العولمة بأنها: تلاشي معاني الحدود الجغرافية للدولة القومية وتراجع الخصائص التي تحدد معانيها أمام اختراق المال والبضاعة العالمية تحت غطاء الشركات الدولية وأصحاب رؤوس الأموال الضخمة. ويساهم تطور وسائل الاتصال الهائل وتدفق المعلومات (الفضائيات، والشبكة العنكبوتية) والتطور التكنولوجي الهائل في تثبيت معاني العولمة فتصبح التجارة والمال والمعلومة بدون جنسية وبدون أرض. فالمعنى الأساسي للعولمة هو اختراق العناصر فوق قومية للحدود الجغرافية للدولة القومية وتراجع معنى سيادة الدولة القومية أمامها. إلى درجة أن تصبح السياسة الخارجية والداخلية للدولة القومية محكومة بمعطيات العولمة. فهي تثبيت لقواعد جديدة للعلاقات الدولية مرجعيتها الشركات الكبرى ومطالب الاقتصاد الدولي، مكان القواعد التي وضعتها الدولة القومية منذ بداية تشكل النظام الدولي في مؤتمر وستفاليا عام 1648.

---

1 نايف علي عبيد، "العولمة والعرب،" **المستقبل العربي** 221 (07/ 1997): 28.

2 Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, Op. Cit., p. 581.

تحول العلاقات الدولية إلى العلاقات الكونية:

رصد الأستاذ الدكتور وليد عبد الحي تحول العلاقات الدولية إلى العلاقات الكونية أو ما اصطلح عليه بالعلاقات 'الكلانية Holism' في عدة مظاهر نذكرها تباعا كما يلي:

أولا: – مفهوم القوة. يكمن مظهر التحول في مفهوم القوة في أنه لم يعد يتضمن المعنى التقليدي للقوة الذي طرحه على العموم أنصار النظرية الواقعية/الواقعية الجديدة.[1] إذ أن معنى القوة لدى الواقعيين –من أمثال كنيث ولتز وهانس مورجنتو، وربرت جلبن– يعني الثقل المعادل ضمن نظام ميعن اقتباسا من مفهوم نيوتن للقوة بأنها "لكل فعل رد فعل مساو له في القوة ومعاكس له في الاتجاه". غير أن المعنى الجديد للقوة يشير إلى أنها لا تقاس بالكم وإنما بالنتيجة المترتبة عليها، فالقوة العسكرية السوفياتية لم تتمكن من منع الانهزام في أفغانستان، والتراجع عن سباق التسلح الناجم عن تغير مفهوم القوة.

كما يرى الأستاذ وليد عبد الحي أن مفهوم القوة الكلاسيكي قد لحقه ضرر كبير يتمثل في تفتت مركزية القوة في التأثير على مخرجات السياسة. ويعني ذلك أن السلطة السياسية هي التي كانت تتحكم –وبشكل مطلق– بكافة متغيرات القوة، وتسخرها لأغراضها، إلا أن هذه القوة قد أصبحت موزعة بين مجموعة من اللاعبين داخليا وخارجيا كالأحزاب والرأي العام وجماعات الضغط والمنظمات الإقليمية والدول والرأي العام العالمي. وهو الرأي

1 Daniel S. Papp, **Contemporary International Relations: Frameworks For Understanding**, 4th ed. (New York: Macmillan College Publishing Company, 1994), pp. 395 -99.

المؤكد عليه من قبل أنصار النظرية التعددية[1] والنظرية الليبرالية الجديدة[2] في تحليل العلاقات الدولية.

التغير الآخر الذي طرأ على مفهوم القوة هو انفصال القوة العسكرية عن القوة الاقتصادية نسبيا، على اعتبار أن المفهوم الكلاسيكي للقوة يقتضي أن الدول الأقوى عسكريا هي الأقوى اقتصاديا، لكن هذا الترابط الضروري لم يعد قائما اليوم بعد تجربة كل من اليابان وألمانيا اللتين تسبق قوتهما الاقتصادية القوة العسكرية. كذلك من حيث المقارنة، إذا نظرنا إلى كل من اليابان وروسيا، نجد أن روسيا قوية عسكريا ضعيفة اقتصاديا على عكس اليابان وألمانيا تماما.

كما حدث تغير في المعنى الجوهري للقوة، إذ كانت تعني سابقا الملكية، إلا أن هذا المفهوم قد تغير ليصبح يعني المعرفة. أي بقدر ما لديك من معلومات بقدر ما ارتفعت درجة قوتك. أو كما يرى توفللر تحولها إلى "مفهوم رمزي". ويعتقد وليد عبد الحي أن المعرفة كمؤشر للقوة في العالم المعاصر تتضمن مجموعة من العناصر هي كالتالي:

1- العلم، وكل ما يتعلق بالتطور المعرفي وحجم البحوث وعدد العلماء والإصدارات العلمية وبرآت الاختراع وعدد الجامعات ونوعية التعليم وغيرها من مؤشرات التطور العلمي التي تتمتع بها دول معينة على أخرى.

---

1 Paul R. Viotti & Mark V. Kappa, **International,Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, énd ed. (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 05 -11.

2 Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In **The Globalization of World Politics** : An Introduction to **International Relations**, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 183 -86.

2- التقدم الاستخباراتي لاسيما في الجانب الاقتصادي والتقني والإعلامي، وما يسمى بتكنولوجيا الإنذار المبكر سواء تعلق الأمر بالمجال الإستراتيجي أو التنبؤ بالكوارث الطبيعية أو الحوادث الفضائية.

3- تطور المفاهيم الإستراتيجية والقدرة على مراجعة العقائد العسكرية ومناهج وخطط القتال والتجاوب الإيجابي مع تحديات البيئة الإستراتيجية، سواء تعلق بالجوانب العسكرية أو بالجوانب الناعمة.

4- اللغة وتطورها وكل ما يتعلق بإبداع المصطلحات الجديدة ومجال تغطيتها العالمي والبحوث العالمية التي تصدر بلسانها ومدى تكيفها مع متطلبات الإعلام وتكنولوجيا الاتصال الحديثة المعقدة.

5- مستوى الثقافة العامة، سواء بالنسبة للثقافة السياسية أو الثقافة الاجتماعية والفكرية ومدى تطور مستوى المقروئية داخل المجتمع وتطور حركة الترجمة.

6- تطور نظم الاتصالات والبنية التحتية في الاتصال الأرضي والفضائي والتقدم في تكنولوجيا الاتصال عبر الأقمار الاصطناعية.

7- مستوى تطور التفاعل بين العوامل الستة السابقة داخل المجتمع الواحد ومع المجتمعات الأخرى.[1]

ثانيا: مفهوم توازن القوى. المفهوم التقليدي لتوازن القوى هو حالة التوازن في حجم القوات العسكرية والإستراتيجية بما يجعل الأطراف المتوازنة تهاب من مهاجمة بعضها البعض. إلا أن الأستاذ وليد عبد الحي يرى أن هذا المفهوم بدأ يعتريه بعض التغيير، بحيث أصبحت لديه مضامين جديدة تتمثل في أن التوازن يؤدي إلى الترابط في المصالح المشتركة بين اللاعبين مما يخلق توازنات بينها ناتجة عن القوة بمفهومها الإيجابي. بمعنى أن مفهوم التوازن الجديد يرى أن

---

1 وليد عبد الحي، <u>**تحول المسلمات في العلاقات**</u> الدولية (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)، ص ص.31-34.

اللعبة بين الأطراف غير صفرية على عكس نظيره الكلاسيكي. وهذه الحالة من العلاقات الدولية يشبهها أنصار النظرية التعددية بشبكة العنكبوت.[1]

ثالثا: الدولة القومية. بدأت تتآكل فكرة اعتبار الدولة القومية كلاعب وحيد في العلاقات الدولية نتيجة لتطور العلاقات الدولية والنظام الدولي، وحدوث تغيرات عميقة في البيئة الداخلية للدولة والبيئة الخارجية. وتشترك نظريات أخرى في هذه الفكرة مع النظرية الكونية، مثل نظرية السلوكية[2] ونظرية صناعة القرار.[3] وفي هذا السياق يرى الأستاذ وليد عبد الحي أن العلاقات الدولية انتقلت من مرحلة العلاقات 'ما بين الدول (Inter-States) إلى مرحلة ما بين الأمم (Inter-Nations)'، وهذا في الحقيقة يعتبر تحول عميق في طبيعة التفاعلات الدولية وكذا طبيعة الأطراف المتفاعلة في البيئة الدولية. حدث هذا التحول تحت ظروف متعددة، كتبلور مصالح إنسانية واحدة مثل مواجهة المشاكل البيئية أو الصحية أو ما إلى ذلك، والظرف الثاني يتمثل في التآكل التدريجي لمفهوم سيادة الدولة القومية نتيجة للاختراق الإعلامي والثقافي والانكشاف الأمني الناتج عن التطور المأساوي في الأسلحة غير المقيدة بالبعد الجغرافي، وكذلك ظهور الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي بحيث لم تعد الدولة تلك الوحدة التي بإمكانها إشباع حاجات مواطنيها الاجتماعية والاقتصادية بمفردها وإنما بالاعتماد على غيرها من الأطراف الرئيسية والفرعية في البيئة الدولية.[4]

---

1 نفس المرجع السابق، ص ص.34-36.

2 عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997)، ص ص. 85 - 88.

3 ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص ص. 317-319.

4 وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص ص.36-40.

العولمة ونهاية الحرب الباردة:

هناك ميل لدى الباحثين للنظر إلى ظاهرة العولمة كنتيجة لنهاية الحرب الباردة، وهي نظرة تمثل على وجه التحديد نظرة التوسع الجغرافي للعولمة عبر العالم. فمناطق العالم التي كانت مستثنية سابقا من القوة الكاملة للرأسمالية الكونية والاتصالات الكونية، أصبحت الآن ميدانا لاقتحامات العولمة الاقتصادية والثقافية وأكثر اندماجا في هذه الشبكات العالمية من أي وقت مضى. بهذا المعنى، يكمن التأثير الرئيسي لنهاية الحرب الباردة كحد فاصل بارز بين نمطين من التفاعل الدولي، بحيث أدت -على وجه التحديد- إلى تكسير الحواجز التي وضعت أمام العولمة للدفاع عن النفس سابقا من دول العالم الثاني أو العالم الاشتراكي. وبالتالي ليس من المفاجئ أن يلاحظ العديد من المفكرين -في سنوات التسعينيات من القرن العشرين- هذا الوجود المميز لكثافة عمليات العولمة عبر الحدود فوق قومية، خاصة فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي والمالي والتجاري. فنظام التكامل المالي هو الآن كوني فيما وصل إليه من مستوى التفاعل عبر العالم، وذلك من خلال مؤسساته المؤثرة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك التأثير المأساوي للعملات العالمية (الدولار واليورو).

من خلال هذا التحليل، يمكن القول أن سقوط جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة سمح بانتشار العولمة، وبالتالي يمكن النظر إلى العولمة كنقطة تحول وفصل ما بين الحرب الباردة وعالم ما بعد الحرب الباردة. لكن مثل هذا التحليل يؤدي إلى الوقوع في خطأ منهجي مضلل في بعض الأحيان والمتمثل في أن النظر إلى العولمة كنتيجة لنهاية الحرب الباردة يهمل فكرة أن العولمة هي سبب انتهاء الحرب الباردة من منظور أنصار النظرية الكونية. وعندما تؤخذ الملاحظة الأخيرة بعين الاعتبار، يمكن أن تكون العولمة كعلامة أو وصلة استمرار بدلا من انقطاع، بين المرحلتين من تاريخ العلاقات الدولية. بالمعنى

الواسع، تكمن الخطورة النظرية في هذا الادعاء (العولمة هي نقطة فاصلة بين مرحلتين) من حيث إهمال الأبعاد الأخرى للاستمرارية كالاستمرار في بنية القوة (كما يدعي كنيث ولتزKenneth Waltz)[1] أو الاستمرارية في السياسة الخارجية الأميركية كما هي أطروحات العديد من المحللين للسياسة الخارجية الأميركية.[2]

من وجهة نظر أين كلارك Ian Clark، أن السؤال المطروح هو: ما هو الدليل التاريخي على صحة ومصداقية مثل هذه الفكرة؟ العنصر الأساسي في الإجابة على هذا السؤال هو أن العولمة نمت في قلب الدول الرأسمالية الغربية كقوة قوية التي أدت في النهاية إلى إضعاف أطراف الحرب الباردة المعادية للرأسمالية، والتي كانت تسمى بالاتحاد السوفياتي سابقا ومن معه في حلف وارسو، وفي نفس الوقت زادت من تمتين الصلة بالحرب الباردة. لأننا إذا نظرنا إلى الاتحاد السوفياتي، نجد أن سبب انهياره أنه لم يكن كقوة عسكرية مندمجة في القوة المالية والتكنولوجية للرأسمالية الكونية. وكان منطق لعبة الصراع في الحرب الباردة ككل، يقضي بوجود عداء الكتلة السوفياتية والذي كان بدوره عنصرا حاسما في تكامل النظام الغربي بين ضفتي الأطلسي بالإضافة إلى اليابان. لكن منذ الثمانينيات من القرن العشرين، هذا النظام أصبح لديه تدعيم ذاتي من حيث النمو واعتماد أوربا على قوتها الاقتصادية بشكل متزايد وتطور العلاقات الغربية الصينية، وتوسع الجماعة الاقتصادية الأوربية. وبالمحصلة النهائية، أصبح العامل الاقتصادي له دور مؤثر بشكل ملحوظ على العلاقات الدولية، مع الضعف الاقتصادي الذي بدا على الكتلة الشرقية جراء العزلة وسياسة الاحتواء

1 Kenneth N. Waltz, "Explaining War," In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.

2 Chris Farrands, «Context of Foreign Policy Systems,» in **An Introduction to Foreign Policy Analysis**, ed. Michael Clarke & Brian White (Great Britain : G.W. & A. Hesketh, 1981), pp. 36-40.

من قبل الولايات المتحدة وحلفائها. ففي الوقت الذي كان النظام الرأسمالي يتقدم في إطار الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية وحرية التجارة ولاحق منظمة التجارة العالمية في عام 1995، كان الاتحاد السوفياتي يشهد تراجعا اقتصاديا رهيبا وتراجعا لنفوذه مع التورط في الحرب المنهكة في أفغانستان أدت به إلى الهزيمة والانسحاب في عام 1989.

هذا يعني أن النظام المعاصر يجب ألا يفهم ككل منفصل عما تقدم من تطورات قبل نهاية الحرب الباردة، بل إن بعض الليبراليين الجدد[1] يرجعون الجذور الأولى للعولمة إلى بداية تأسيس نظام وستفاليا. لكن إذا العولمة هي عنصر مترابط مع بعضه البعض، فهل هذا الافتراض هو الطريق لفهم النظام المعولم الحالي؟ وهل يساعد على تحديد نوعية علاقات عالم اليوم؟

يعتقد أين كلارك Ian Clark[2] أن الادعاء بأن العولمة تحدد الخاصية الجوهرية للنظام الحالي هو ادعاء مرفوض لعدد من المبررات، فإذا ينظر للعولمة كاتجاه تاريخي طويل المدى –بموجات مختلفة–، عندئذ تفسير النظام الحالي في مفاهيم العولمة لا يعني استيفاء التحليل لغاياته في بيان خاصيات النظام الدولي وخاصيات العولمة على حد سواء. زيادة على هذا، تفسر العولمة في بعض الأحيان كمرادف لغياب النظام بالمفهوم التقليدي. واعتمد كلارك في ذلك على تحديد فولك Falk لمضمون العولمة بأنها مجموعة مؤلفة من الأسواق والتطورات التكنولوجية والإيديولوجية والحضارية. كما أضاف أنه لا تبدو العولمة مكوّنة للحد الأدنى من النظام الذي تقليديا يشكل أساس المجتمع الدولي.

---

1 Richard Little, « International Regimes, » In **The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations**, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 306-14.

2 Ian Clark, "Globalization and The Post-Cold War Order," in **The Globalization of World Politicsm: An Introduction to International Relations**, ed. John Baylis and Steve Smith, 2th ed. (New York: Oxford University Press Inc., 2001), pp. 643-44.

إذ ليست هناك مؤسسات مشتركة تشبع الحد الأدنى من الوظائف الاجتماعية. الخلاصة النظرية الجوهرية التي توصل إليها كلارك في تفسير العولمة هي اعتبار العولمة 'حالة وليست معنى'، بمعنى خاصية تميز نمط العلاقات داخل المجتمع الدولي.

الصيغة الأخرى للتقييم السوسيولوجي للفوضى الناتجة عن غياب التحكم الكلي المرافق للعولمة، تتمثل في الإدعاء العام بأن لا شيء يبدو أنه تحت السيطرة، وإنما كل العلاقات هي خاضعة لديناميكيات الأسواق العالمية. فالعولمة من هذا المنظور هي ليست فعل كل طرف في النظام الدولي –سواء كان رئيسا أو ثانويا– ما يريد أو يرغب في فعله؛ وإنما جوهر العولمة هي ما يحدث للأطراف والمجتمعات كلها؛ وبناءً على ذلك، يفتقد الوضع الحالي الخاص بالنظام الدولي إلى القصد الإنساني.

كل هذه الأفكار ترى أن العولمة هي غير ملائمة كأساس مفاهيمي لفهم النظام المعاصر بسبب ما تفعله وطريقة عملها في التفاعل عبر المجتمع الدولي. والسبب في ذلك أنها تتغير جدا في آثارها، وتفتقد للنزعة الغرضية وغياب الأهداف، بحيث لا نستطيع رؤية نظام مبني على هذا الأساس. يقصد أين كلارك من وراء هذا التشخيص النقدي للعولمة أن يصل إلى نتيجة نظرية مفادها أن التحليل النظري للعولمة يجب أن يقوم على أساس تحديد ماهية العولمة وخاصياتها الجوهرية وليس فقط الحديث عن ماذا تفعل العولمة.

ويمكن تلخيص الأفكار الجوهرية التي طرحها أين كلارك في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1– تصور العولمة غالبا على أنها نتيجة لنهاية الحرب الباردة لأن هذا يؤدي إلى توسعها الجغرافي، بحيث تمتد تفاعلاتها وتأثيراتها إلى تلك المناطق التي كانت وراء الستار الحديدي والمناطق التي تعتبر محافظة تقليديا (الصين مثلا).

2- في نفس الوقت، تفهم العولمة كأحد العوامل المسببة لنهاية الحرب الباردة. إن بقاء الاتحاد السوفياتي على هامش عملية العولمة هو الذي أضعفه وأدى به إلى الانهيار.

3ـ ووفقا لذلك، فالعولمة هي عنصر استمرار ما بين نظامي الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة، ولا ينظر للأخير على أنه جديد كلية.

4ـ العديد من المؤلفين يشككون في الإدعاء بأن العولمة هي علامة مميزة للنظام المعاصر.

5ـ أحد مبررات ذلك نجده في المراحل الطويلة لتاريخ العلاقات الدولية التي تقضي بأن العولمة ليست خاصة بنهاية القرن العشرين.

6ـ تتضمن العولمة مجموعة من القيم المتنافسة، بمعنى أنها ليست نسقا من الإيديولوجيات والثقافات المنسجمة بل في واقع الأمر فتحت الباب واسعا أمام حوار الحضارات والثقافات وفي بعض الأحيان صدامها (حروب البلقان مثلا).

7 ـ العولمة هي خارج سيطرتنا في تشكيل النظام العالمي. فنحن أهدافها بدلا من أن نكون موضوعاتها، أو لا يوجد طرف معين مهما كان قويا يدعي أنه يتحكم في ديناميكياتها.[1]

المتغيرات الاجتماعية المرافقة للعولمة:

1 - **مجتمع المعلومات**. هناك عدد من المنظرين الاجتماعيين طرحوا في بداية السبعينيات من القرن العشرين فكرة أن المجتمع المعاصر يمر باختبار كبير يتمثل في تركز الإنتاج الصناعي. فبينما كان النشاط الاقتصادي من قبل يدور حول الزراعة والصناعة، لكن عند ظهور الظروف الجديدة في المجتمع الدولي — خاصة تلك المتعلقة بالعولمة- كالمعلومات والمعرفة؛ فإنها شكلت مصدرا أساسيا للثروة بدل المصادر التقليدية. لذلك أصبحت الحواسيب الآلية ووسائل

1 Ian Clark, Op. Cit., pp. 644-45.

الإعلام والفضائيات والاتصالات وتزايد دور الإنترنت في الحياة الاجتماعية للمجتمع العالمي، مصادر نفع مهمة وحيوية بوفرة في الاقتصاد العالمي؛ تأخذ الأسبقية في الأهمية على الأرض والعمل والصناعة والمال. وفي ما يتعلق بمصطلح 'مجتمع المعلومات Information Society'، فهناك من طرح مصطلحات أخرى مشابهة كـ 'عصر المعلومات The Information Age'، و'ما بعد المجتمع الصناعي Post-Industrial Society'، و'الخدمات الاقتصادية The Services Economy'، أو 'مجتمع المعرفة The Knowledge Society'؛ كوحدات تحليلية رئيسية لفهم المجتمع العالمي المعولم بشكل متزايد من حيث التأثير المتبادل وحرية الوصول للمعلومات وسهولة التفاعل مع جماعات واسعة من قبل أي فرد دون التحرك من المكان الذي يقيم فيه.[1]

2 – **الرأسمالية المتأخرة.** كل من الماركسيين[2] والمنظرين الآخرين استشهدوا بعبارة "الرأسمالية المتأخرة Late Capitalism" للتعبير على أن التاريخ المعاصر للعلاقات الدولية قد حمل معه تغييرات جوهرية وبنيوية في المؤسسات وعمليات الرأسمالية. من ناحية أخرى، ركز المنظرون لمجتمع المعلومات وبعض المؤلفين الآخرين الانتباه على التغير في مركز فائض تراكمية التضخم والانتقال من الصناعات القديمة إلى اقتصاد المعطيات والإشارات والصور. وآخرون أكدوا على ظهور الشركات الكونية أو الحركة نحو عدم مركزة إدارة الشركات أو ظهور الإمبريالية الجديدة مقابل ما يسمى بالعالم الثالث، وما إلى ذلك. بأن أصبحت هذه الفواعل تمارس تأثيرا في السياسة الدولية أكثر من الدول نفسها، من حيث حجم مستثمراتها وفوائض أرباحها وقدراتها الإنتاجية

1 Jan Aart Scholte, Op. Cit., p. 21.

2 Vicky Randall and Robin Theobald, Political Change and Inderdevelopment (Great Britain: Anchor Brendon Ltd, 1985), pp. 153 - 66.

العابرة للحدود.[1] وطرح بعض الكتاب الآخرين فكرة نهاية الرأسمالية المنظمة أو ناقشوا فكرة ما بعد المجتمع الرأسمالي بدلا من الرأسمالية المتأخرة.

3 – ما بعد الحداثة. بالموازاة مع العولمة، نمى مصطلح ما بعد الحداثة Post-Modernity وما بعد الحداثية وسط الكلمات الطنانة البارزة للنظرية الاجتماعية المعاصرة في علم الاجتماع على وجه التحديد.[2] فأفكار ما بعد الحداثة عادة تقترح وجود نوع من الأزمة، أو منطلقة من الظروف المنحرفة للنظام الحالي القائم على أسس غير صحيحة لابد من مراجعتها ضمن سلسلة من الجهد النظري الذي يطلق مصطلح "مراجعة السرد القصصي".[3] فمثلا العديد من المفكرين يربطون ما بعد الحداثة بزوال المعرفة القاعدية التي أسست منذ إرساء القواعد الأولى للعلوم الاجتماعية في عصر التنوير. من هذا المنظور، يستلزم ظرف ما بعد الحداثة فقدان مفاهيم أساسية للنظرية التقليدية مثل الحداثة والعقلانية واليقينية الإقناعية. عندئذ نستطيع عن طريق العلم تأسيس الحقائق الكونية والمعاني الثابتة. وتتعلق غالبا أفكار ما بعد الحداثة بشدة الانشغال في المجتمع المعاصر بمسائل الهوية. كما أن رأي ما بعد الحداثة هو موزع بين المعاني المتعددة والمتقلبة بين الوجود والانتماء (مثلا، مفاهيم الجنسية، والنوع الإنساني: ذكر وأنثى، والعرق). من ناحية أخرى، ناقش العديد من المؤلفين فكرة 'ما بعد الحداثة' بالرجوع إلى تجارب التغير السريع وسريع الزوال

---

1 David Held, Anthony McGrewn David Gldblatt & Jonathan Perrato, **Global Transformation: Politics, Economics and Culture** (Great Britain: T. J. International, Padstow, Cornwall, 2003), pp. 236 44.

2 John A. Vasquez, "The Post-Positivist Debate: Reconstructing Scientific Enquiry and International Relations Theory After Enlightenment's Fall," In **International Relations Theory Today**, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 217-33.

3 Marysia Zalewski and Cynthia Enloe, "Questions about Identity in International Relations," In **International Relations Theory Today**, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 298-305.

في نفس الوقت، في المجتمع المسيطرة عليه من قبل وسائل الإعلام والنزعة الاستهلاكية. وعلى الجملة يؤكد مفهوم 'ما بعد الحداثة' في العلاقات الدولية – بالإضافة إلى تكرار تأكيده على نهاية الإقليمية وسيادة الدولة–، على سيطرة النظرية الكونية وتطبيق السياسة العالمية. وفي كل هذه الطرق والأخرى، تعرف 'ما بعد الحداثة' بزيادة الشكوكية إزاء التراث المعرفي التقليدي الذي بني منذ عصر النهضة، وعدم الأمن، والفوضى في الحياة الاجتماعية. من ناحية أخرى، نشير إلى أن هناك من المفكرين من يفضل طرح مصطلحات أخرى بدلا عن مصطلح 'ما بعد الحداثة'، كمصطلح 'الحداثة العالية High Modernity'، و'الحداثة المتأخرة Latr Modernity'، أو 'ما فوق الحداثة Hypermodernity'.[1]

4 – **نهاية التاريخ.** نالت أطروحة "نهاية التاريخ The End of History" انتباها في بداية التسعينيات من القرن العشرين من خلال الأفكار التي طرحها فرانسيس فوكاياما Francis Fukuyama[2] –وهو موظف سابق في وزارة الخارجية الأميركية– حول النظام الرأسمالي والتطورات التي خضع لها حتى وصل إلى المستويات العليا من النضج التي لا توجد مستويات أخرى أعلى منها. فقد طرح فوكاياما فكرة أن زوال الأنظمة الشيوعية هو مؤشر مهم على انتصار الديمقراطية الليبرالية التي هي آخر أشكال الحكم في التاريخ السياسي للبشرية. ومبررات أطروحته هي أن الديمقراطية الليبرالية تعني حرية التناقضات الداخلية الأساسية في التعبير عن نفسها وأنها أجابت عن الأسئلة الجوهرية المتعلقة بالوجود الإنساني الطويل والعميق، وانتصارها كان علامة لنهاية التطور الاجتماعي العالمي إلى صيغ جديدة أخرى.[3] لكن نقطة الضعف في أطروحاته أنها تتسبب في توقف ديناميكيات العولمة العابرة للحدود، وتتناقض مع

1 Jan Aart Scholte, Op. Cit., p. 21.

2 Francis Fukuyama, **State-Building : Governance And World Order in The Twenty-First Century** (Great Britain: Profile Books LTD, 2004), pp. 01 – 11.

3 Jan Aart Scholte, Op. Cit., p. 21.

ديناميكيات التفاعل عبر الحدود الذي سوف لا يبقى على حاله مادام أنه في حالة تفاعل. وهناك حدثان أساسيان وقعا في العشرية الأولى من القرن الواحد العشرين، بددا بشكل عميق أطروحة فرانسيس فوكاياما وهما: أحداث 11 سبتمبر 2001 والأزمة المالية لعامي 2008 و2009. لقد عبرت أحداث 11 سبتمبر أن هناك أطرافا في المجتمع العالمي غير راضية بالشكل الاجتماعي الذي توصلت إليه الرأسمالية العالمية، بالرغم من القوة الأميركية التي بدت متحكمة بشكل متزايد في قواعد اللعبة من خلال جر معظم العالم إلى الإستراتيجية الكونية حول مجابهة الإرهاب. وفي نفس الوقت، يقول لنا تاريخ العلاقات الدولية أن روما كانت قوية في احتواء الحروب الداخلية، وفي نفس الوقت تسببت هذه الحروب في إنهاكها وظهور أنماط جديدة من التنظيم الدولي.

أما بالنسبة للأزمة المالية العالمية، فقد أظهر العيوب البنيوية والفنية في النظام الرأسمالي العالمي كنظام آمن في توفير الحاجات الوظيفية للمجتمع العالمي.

طبيعة العلاقات الدولية في ظل العولمة:

تتميز العلاقات الدولية في ظل العولمة أو في ظل الظاهرة الكونية بمجموعة من الخصائص، يمكن تحديد ملامحها في النقاط التالية:

- تشجع العولمة على زيادة التعاون عبر الحدود بين مقاطعات وبلديات الحكومات المختلفة، بحيث تصبح بلدية في باريس تتعاون مع بلدية في الجزائر في قطاع معين.
- تحمل العولمة توسعا كبيرا للتنظيم فوق الدولة بواسطة الوكالات الجهوية والعالمية المسيرة كونيا، مثل منظمة التجارة العالمية والمؤسسات العالمية الأخرى الرسمية مثل صندوق النقد الدولي، أو غير الرسمية مثل مجموعة السبعة الأغنى في العالم ومؤخرا مجموعة العشرين.
- يأخذ القطاع الخاص الدور النشط في الحكم المعاصر، وذلك من خلال رقابة الوكالات للسوق والمساهمة في وضع أسس التنظيم العالمي للمؤسسات

والمشاركة في تقديم الاستشارة عن طريق العضوية في الهيئات الاستشارية العالمية، أملا في تأكيد مساعدته على النمو الاقتصادي العالمي.

- وجود تنوع كبير في الأشكال التنظيمية العالمية والقضايا المركزية المطروحة على المؤسسات العالمية والتنوع في الطرق والتكتيكات الخاصة بالعمل الدولي ومعالجة المشاكل الدولية، ونمو المجتمع المدني الكوني الذي يتميز بديناميكية كبيرة وإبداعية في عالم السياسة المعاصر.
- تجعل العولمة من المستحيل إنجاز الديمقراطية عبر الدولة وحدها وإنما من خلال تدخل أطراف متعددة، داخلية وأخرى خارجية. خاصة فيما يتعلق بالرقابة والتدريب والتنشئة السياسية وتعزيز عملياتها وإحباط محاولات التراجع عنها. ومن ثم يصبح رأي المجتمع الدولي مهم في الطريقة التي تمارس بها العملية الديمقراطية وكيفية إجراء الانتخابات العامة، والدافع وراء كل ذلك هو وجود مصالح خارجية داخل الدول الوطنية بشكل مباشر –استثمارات أو موارد طبيعية مثلا– أو بشكل مباشر (كتأثير نجاح أو فشل العملية الديمقراطية في دولة معينة على دول أخرى–؛ وسواء تعلق الأمر بدول صغيرة أو كبيرة.
- يعاني حكم الوكالات فوق الدولة Suprastate من العوائق الديمقراطية القاسية، بسبب بطء عملية صناعة القرار في الدوائر المختلفة وإمكانية وجود رقابة الرأي العام على عمل هذه الوكالات مما يجعل عملها بطيئا؛ وهي الفكرة المؤكد عليها من قبل بعض نظريات صناعة القرار.[1] ومع أن الطريق بطيء وفي بعض الأحيان طويل، إلا أنه آمن في الوصول إلى القرارات المناسبة حول القضايا المختلفة؛ المحلية والعالمية.
- يتضمن الحكم الكوني عبر قنوات السوق تباينات عميقة وقاعدة فعالة في التفاعلات ما فوق الديمقراطية. إذ في بعض الأحيان تتباين إدراكات الفواعل

1Ole R. Holsti, "Theories of Crisis Decision Making," In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 300-20.

في البيئة المحلية (جماعات مصالح محلية، مجتمع مدني مثلا) عن تلــك لــدى الفواعل التي تتفاعل فوق قومي مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات فوق قومية الدولية وغيرها.

- أيضا المجتمع المدني الكوني متزعزع الديمقراطية، بحيث لا يثبت نوع معين من الديمقراطية بسبب التباينات الكبرى بين المجتمعات والجماعات الاجتماعية عبر العالم، وكذلك التباين في الثقافات العالمية.[1]

المظاهر الثلاثة للعولمة:

1- النزعة التدويلية. تفسر ظاهرة النزعة التدويلية Internationlization بالزيادة في التبادلات بين الدول المنعكسة في تـدفقات التجـارة الكـبيرة والاستثمار ذات الخاصية فوق قومية وانتقال رأس المال فوق الحدود القوميـة ويسيّر وفق معايير عالمية. وقد سُهّلت وصيغت عمليات النزعة التدويلية بواسطة الاتفاقيات المبرمة بين الدول حول تطوير التجارة وتسهيل الاستثمار وحريـة حركة رأس المال عبر العالم، وأيضا صيغت بواسطة السياسات المحلية التي تسمح للقطاع الخاص بالتعامل بحرية مع المؤسسات الخارجية.

2- الثـورة التكنولوجيـة. تفـسر ظـاهرة الثـورة التكنولوجيـة The Technological Revolution بتأثير التطور الهائل في وسائل الاتصالات الالكترونية الجديدة في التفاعلات فوق قومية والعالمية، والتي تسمح للفواعـل الثابتة والأخرى بالتعامل والتفاعل فيما بينها كونيا، أكثـر أو أقـل بـالنظر للمكان، والمسافة، والحدود. فالتكنولوجيا عالية التقدم تجعل من المكان والمسافة أقل أهمية، ليس فقط بالنسبة للحكومات (بمـا في ذلـك المـستويات المحليـة والإقليمية) وإنما كذلك بالنسبة لحسابات الفواعل الأخرى في السلوك واتخـاذ القرارات المختلفة كقرارات الشركات الاسـتثمارية ونـشاطات الحركـات

---

1 Jan Aart Scholte, Op. Cit., pp. 27-30.

الاجتماعية عبر العالم. بالإضافة إلى التأثير المأساوي لوسائل الإعلام خاصة الفضائيات التلفزيونية والإنترنت، على النشاطات التقليدية للمجتمع الدولي مثل الحروب والاستغلال غير المشروع للبيئة وتأثير الكوارث الطبيعية. كل هذه الأحداث أصبح بالإمكان نقلها مباشرة إلى العالم وهي تجري على الأرض. ومن أمثلة ذلك، النقل المباشر للحرب الأميركية على أفغانستان في عام 2001 والحرب على العراق في عام 2003، على الفضائيات التلفزيونية الدولية، وتأثير ذلك فيما بعد على مكانة الدولة وثقلها في النظام الدولي وميزان المعارك العسكرية. وهو الأمر الذي تكرر أيضا مع الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006 وعلى غزة في نهاية عام 2008.

3- **الليبرالية**. تظهر الليبرالية Leberalization في السياسات المتخذة من قبل الدول العظمى التي تصنع الاقتصاد الكوني الممتد عبر العالم. وهذا يتضمن إنشاء القوانين وتأسيس المؤسسات من قبل سلطة الدول المشتركة لتسهيل الميزان الجديد للنشاط الاقتصادي فوق قومي في قطاعات معينة من الاقتصاد العالمي. إنها كذلك تتضمن السياسات المقللة لسلطة الدول الوطنية في نظام الاقتصاد المحلي الذي يجب أن يندمج في الاقتصاد العالمي بواسطة عمليات تحرير التجارة والاستثمار والإنتاج المشترك. كما تشمل الليبرالية السياسات المقلّلة لدور الدولة في الاقتصاد عبر تجريد التجارة من الرسوم والحواجز الجمركية، وفتح القطاعات الاجتماعية للمستثمرين الأجانب، وخصخصة الشركات التابعة للدولة. وهي المبادئ التي تقوم عليها النظرية الليبرالية المطروحة من قبل أنصارها.[1] وفي نفس الوقت، يرجع ذلك أيضا إلى أن النظام الاقتصادي المعولم هو نظام رأسمالي من حيث الجوهر والآليات والمؤسسات العالمية؛ وكل

---

1 Richard Little, « International Regimes, » In **The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations**, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 306-17.

نظام محلي يريد الانفتاح على البيئة العالمية –من أجل البقاء وإشباع الحاجات– لابد أن يمتثل لآليات عمل النظام الاقتصادي العالمي.[1]

تأثير العولمة على مختلف أنواع الدول:

يظهر تأثير العولمة على الدول في عدة جوانب بنيوية ووظيفية وتفاعلية يمكن رصدها في النقاط التالية:

1- تملك العولمة كوابح جديدة على سلوك كل الدول، بما في ذلك الدول القوية. خصوصا بعد ظهور وسائل الأسواق المالية الكونية وأصبحت كل الحكومات حذرة في خياراتها إزاء سياسات نسبة التبادل ونسبة الفوائد. يظهر ذلك من خلال عدم حرية الولايات المتحدة الأميركية مثلا اتخاذ إجراءات خاصة بالتجارة العالمية دون موافقة منظمة التجارة العالمية، وكذلك يتجسد ذلك من خلال المطالبة الأميركية للصين برفع قيمة عملتها "اليوان" بالرغم من أن الصين لحد الآن هي خارج منظمة التجارة العالمية؛ وذلك بسبب التأثير السلبي للعملة الصينية على ميزان المدفوعات الأميركي كما تعتقد الإدارة الأميركية.

2- على مستوى القضايا الأخرى للسياسة الاقتصادية، فإن الدول الغنية والقوية هي أقل تقيدا بالعولمة كما هو مصور من قبل أنصار العولمة. وذلك بسبب أن الحكومات المتحمسة لجذب الشركات والمستثمرين غير مهتمة تماما بمستويات الرسملة والأجور؛ وإنما هي مهتمة بخاصيات العمالة كمهارات القوى العاملة، وتوفر البنية التحتية، والتقرب من الأسواق وإمكانيات الربح والسيطرة الاقتصادية والمالية.

---

1 Ngaire Woods, «International Political Economy in an Age of Globalism,» in **The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations**, ed. John Baylis and Steve Smith, 2th ed. (New York : Oxford University Press Inc., 2001), p. 290.

3- على المستوى الدولي، تقوم الدول القوية في النظام بدعم العديد من قوانين الاقتصاد الكوني الجديد. مادام ذلك يدعم مصالحها في السوق الاقتصادي العالمي بطريقة آلية، ويفتح مزيدا من أسواق الدول المتحفظة.

4- الدول الضعيفة في النظام الاقتصادي العالمي ليست فقط يجب أن تقبل وتطيع مجموعة القوانين الموضوعة من قبل الآخرين، وإنما كذلك يجب عليها أن يكون لها الحد الأدنى من القدرة الاقتصادية التي تساعدها على الاندماج في الاقتصاد العالمي. كما يجب على هذه الدول —من منظور أنصار النظرية الكونية- ألا تتمسك كثيرا بسياسة السيادة الوطنية أو معاني الاستقلال عندما تنخرط أو حتى بمجرد التفاعل مع مؤسسات الاقتصاد الكوني.[1]

الفواعل الأساسية والافتراضات:

إن اهتمام أنصار النظرية الكونية هو مركز على الجوانب الاقتصادية الممتدة عبر العالم، وتأثير آليات الأسواق العالمية على السلوك السياسي للأطراف المختلفة خاص الدول. بالإضافة إلى التركيز على الخاصيات والديناميكيات المختلفة في عمل الاقتصادي العالمي. لذلك التساؤل الجوهري الذي يطرحه أنصار هذه النظرية، هو لماذا العديد من دول العالم الثالث في أميركا اللاتينية وإفريقيا وآسيا غير قادرة على التطور الاقتصادي في حين تشهد مناطق أخرى من العالم تركزا كبيرا للإنتاج وزيادة هائلة في فوائض الأرباح. بالنسبة لبعض أنصار العولمة، هذا السؤال هو جزء من جهد كبير لتطوير نظرية تطور العالم الرأسمالي أو مناطق قلب الإنتاج الاقتصادي الرأسمالي.

وفي هذا السياق، طرح أنصار النظرية الكونية أربع افتراضات رئيسية هي كالتالي:

1 Ngaire Woods, Op. Cit., p. 293.

1ـ **أهمية وحدة النظام الدولي.** إنه من الضروري -لفهم السياق العالمي- معرفة أين توجد الدول والكيانات الأخرى التي تتفاعل فيما بينها. وبالتالي لتفسير السلوك في أي مستوى أو في كل مستويات التحليل -الفردي، البيروقراطي، الاجتماعي، وبين الدول أو بين المجتمعات-، يجب ابتداءً فهم الإطار البنيوي للنظام الدولي الذي يأخذ فيه مثل هذا السلوك مكانة من التحليل. كما هو بالنسبة لبعض الواقعيين الجدد، يعتقد أنصار العولمة أن نقطة بداية التحليل يجب أن تكون من النظام الدولي. ولتوسيع المجال أكثر، تفسر الفواعل الفردية بواسطة توفر قيود وفرص التفاعل، وبواسطة تتبع التطور التاريخي للنظام الدولي بالإضافة إلى فهم البيئة الحالية. فخاصية النظام الدولي المعاصر الرئيسية ككل هي سيطرة الرأسمالية على معظم مؤسساته العالمية. بحيث يعمل النظام الاقتصادي على جلب المنافع لبعض الأفراد والدول والمجتمعات، لكن يتم ذلك عند دفع الثمن من طرف آخرين الأقل تطورا والأكثر ضعفا. بالنسبة لأنصار الكونية، لم يكن الانقسام بين الشرق والغرب -خلال الحرب الباردة- أكثر أهمية من الانقسام بين الشمال والجنوب والتنافس بين الدول الرأسمالية المتقدمة كألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأميركية؛ في تحليل السياسة الدولية والديناميكيات المختلفة للمجتمع العالمي.

2 - **آليات التطور.** يفترض أنصار الكونية أن هناك آليات معينة للسيطرة في النظام الاقتصادي العالمي ومؤسساته المختلفة، التي تمنع دول العالم الثالث من التطور والمساهمة في التطور العالمي المتسم بعدم الانتظام والتباين الشديد بين الأغنياء والفقراء. (وهي نفس الفكرة المطروحة من قبل أنصار النظرية التبعية[1]). ولفهم هذه الآليات، يتطلب دراسة العلاقات الاعتمادية بين دول الشمال الصناعية (أوربا الغربية وأميركا) وجيرانها الفقراء في الجنوب (إفريقيا، وأميركا اللاتينية وأسيا).

---

1 Chris Brown, "Development and Dependecy," In **International Relations: A Handbook of Current Theory**, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 61 -68.

3 - **التطور الاقتصادي**. يفترض أنصار الكونية أن العوامل الاقتصادية هي حاسمة تماما في تفسير تطور وعمل النظام الرأسمالي العالمي، التي أوجدت دولا صناعة قوية اقتصاديا وماليا ومستوى عالي من الرفاهية ودول العالم الثالث التي تقهقرت إلى الوضعية التي تكون فيها تابعة ومستنزفة الموارد. وهي الفكرة المؤكد عليها من قبل أنصار النظرية النقدية/النقدية الجديدة[1] في تحليل العلاقات الدولية أيضا.

حوار النماذج النظرية:

تبدو مقاربة الكونية أنها تشترك في عموميات معينة مع المنظورات النظرية الأخرى كما أشرنا إلى بعضها سابقا. إضافة إلى ما سبق، يركز كل من أنصار النظرية الكونية والواقعيون/الواقعيون الجدد[2] على أهمية مستوى النظام في تحليل السياسة الدولية، أو التركيز على أهمية العالم ككل في التأثير على سلوك الفواعل، أكثر مما هو عليه أنصار النظرية التعددية. لكن يختلف أنصار النظرية الكونية عن الواقعيين/الواقعيين الجدد في كيفية تشخيص وترتيب مستوى النظام كوحدة للتحليل. فأنصار الكونية يميلون نحو التركيز على نمط الإنتاج الرأسمالي، بينما يميل الواقعيون/الواقعيون الجدد إلى التركيز على نمط توزيع القوى في النظام الدولي. الأكثر من ذلك، أنصار الكونية هم أكثر ميلا للتركيز على الارتباطات الحميمية بين النظام الدولي والسياسة الداخلية للفواعل من نظرائهم الواقعيين.

---

1 Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, "Marxist Theories of International Relations," In **The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations**, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 214 - 17.

2 John Baylis, «International and Global Security in the Post-Cold War Era,» In **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 260 -66.

من ناحية أخرى، يشترك أنصار النظرية الكونية وأنصار النظرية التعددية في تحليل العلاقات الدولية في ثلاثة أفكار هي بمثابة انتقادات موجهة للنظرية الواقعية/الواقعية الجديدة، يمكن تعدادها في النقاط التالية:

الأولى: كلاهما يؤكد على مقاربة أن العلاقات الدولية مبنية على أرضية أهمية الاقتصاد السياسي في تحديد وصياغة التفاعلات الدولية، وحيويته في التحليل. وأن التمييز بين السياسة العليا مقابل السياسة الدنيا مرفوض على اعتبار أن الأهمية الاقتصادية لا تقارن بالعوامل العسكرية-السياسية. بالنسبة للنظرية الكونية، هناك العديد من مظاهر بروز القوة السياسية والعسكرية عموما التي تعكس القوة الصاعدة القائمة على خلفية العوامل الاقتصادية وليس العوامل العسكرية. بالإضافة إلى أن السياسة عندهم تقوم على الاقتصاد، وليست مجالا مستقلا عن القطاعات الأخرى كما تدعي الواقعية/الواقعية الجديدة.[1]

الثانية: كل من أنصار الكونية وأنصار التعددية يتناغمون في أخذ بعين الاعتبار في تحليل العلاقات الدولية، الأحداث والعمليات والنظم والأطراف المختلفة المتفاعلة داخل وبين الدول. ونموذج كرة البيليارد Billiard Ball (الذي يقول بأحادية الفاعل العقلاني) قد تكسّر إلى عناصر جزئية، ولم يعد النمط المهيمن على تحليل السياسة الدولية. فكلا المقاربتين يميلان إلى تصفيف ووضع مستويات التحليل والتركيز على التباين الكبير بين الفواعل، لكن أنصار النظرية الكونية يركزون أكثر على السياق (الطبيعة الرأسمالية للنظام الدولي) الذي تتفاعل فيه هذه الفواعل، أكثر مما هو عند نظرائهم من أنصار النظرية التعددية.

الثالثة: كل من أنصار النظرية الكونية والنظرية التعددية الذين كتبوا حول دور المبادلات التجارية العالمية في صياغة نماذج السلوك العالمي، يركزون على أهمية القضايا السوسيو-اقتصادية أو الرفاهية في تحليل السياسة العالمية.

1 Hans J. Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace**, 5th ed. (New York: Alfred A Knof, 1978), pp. 07-09.

فبالرغم من أن أنصار النظرية الكونية كذلك يهتمون بالدول الأقل تطورا في النظام الدولي، لكنهم ليسوا متفائلين بإمكانية التغيير السلمي للعلاقات. لأن الطبيعة الهرمية لعالم السياسة بمساهمة الجنوب والشمال والإملاءات الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي، تجعل من غير المحتمل أن الدول الصناعية الغربية ستضع أي معنى لامتيازات العالم الثالث؛ خوفا من تلاشي السيطرة الشمالية على المؤسسات العالمية الاقتصادية منها والسياسية. وبالتالي التغيير السلمي أو الثوري المطروح من قبل المقاربات النظرية المتباينة (مثلا بين النظرية التبعية[1] ونظرية السلم الديمقراطي[2]) هو إشكالية لازالت مطروحة. باختصار هناك اختلافات كبرى بين أنصار الكونية وأنصار التعددية في هذه الجزئية النظرية من تحليل العلاقات الدولية.

وبالرغم من الاهتمام الأولي لأنصار النظرية الكونية بمسألة لماذا الدول الأقل تطورا لا تستطيع أن تتطور اقتصاديا ويكون لها حظ من النمو الاقتصادي العالمي؟ إلا أن الإجابة على هذا التساؤل هي في غاية الصعوبة. يعتقد أنصار النظرية الكونية في تحليل العلاقات الدولية أن هناك مجموعة من الأسئلة النظرية والمنهجية المهمة المرتبطة بهذا التساؤل العام، هي كالتالي:

1- كيف ولماذا تطورت الرأسمالية في أوربا الغربية بشكل أساسي دون غيرها من مناطق العالم الأخرى؟

2- كيف توسعت الرأسمالية بعد ذلك نحو القارات الأخرى من العالم؟

3- كظاهرة دولية، كيف تطورت الرأسمالية عبر القرون وتأثيرات ذلك على العلاقات الدولية؟

---

1 Vicky Randall and Robin Theobald, **Political Change and Inderdevelopment** (Great Britain: Anchor Brendon Ltd, 1985), pp. 124 - 35.

2 Michael W. Doyle, "Liberalism and World Politics," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 269-78.

4- ما هي الآليات الخاصة بعلاقات التبعية بين دول الشمال والجنوب التي تسمح بصيانة العلاقات مع الأطراف الجديدة الضعيفة؟

5- ما هي العلاقة بين نخب دول المركز الغنية (العالم الأول)، ونخب الدول الفقيرة؟

6- هل من الممكن للدول الأقل تطورا في العالم الثالث أن تكسر وضعية التبعية وتتجاوز بنجاح عتبة التخلف في المستقبل المنظور وتحسن من وضعها في النظام الاقتصادي العالمي؟.[1]

لقد مثلت الإجابات على هذه الأسئلة، التطوير النظري والمنهجي الخاص بالنظرية الكونية. لكن لابد من التنبيه إلى أن النظرية الكونية تشترك مع نماذج نظرية أخرى حول هذه التساؤلات، مثل نظرية النظام العالمي والنظرية التبعية.

1 Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, International,Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, 2th ed. (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 449-50.

الرواد الأوائل للنظرية الكونية

1ـ كارل ماركس:

كل أنصار النظرية الكونية قد تأثروا بطريقة مباشرة أو غير مباشر بأعمال كارل ماركس Karl Marx (1818-1883)، وذلك بسبب أن ماركس[1] هو أكثر علماء الاجتماع الذين ناقشوا الرأسمالية والنظام الاقتصادي الرأسمالي. وبالطبع هذا لا يعني أن كل أنصار الكونية هم ماركسيون وأنهم أكثر قبولا للماركسية من دون غربلة أعمال كارل ماركس. لذلك، من البساطة الاعتراف بأن أنصار النظرية الكونية يدينون له في ما يتعلق بمصطلحات مناهجهم في التحليل، خاصة الرؤى الحاسمة في وظيفية وتوسع النمط الرأسمالي في الإنتاج.

فقد أثرت مناقشة وتحليل كارل ماركس Karl Marx للرأسمالية في أطروحات أنصار النظرية الكونية من ثلاثة طرق هي كالتالي:

أولا: لقد اهتم كارل ماركس[2] كثيرا بالكشف عن ديناميكيات التطور المادي لتاريخ العلاقات الدولية الذي يغلب عليه السيطرة الرأسمالية على أدوات الإنتاج، ومن ثم تأكيد أن أدوات الإنتاج ونمط الإنتاج هما محور التطور التاريخي للنظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي. وهنا يتقاطع أنصار النظرية الكونية مع كارل ماركس حول فكرة أهمية الاقتصاد ومركزيته في تحليل السياسة العالمية.

ثانيا: وفقا لكارل ماركس، ظهر عمل وتفاعل الرأسمالية في قانون معين مثل نوعية فترات تطورها وتوسعها. فهو يرى أن لرأسمالية هي جزء من العملية

---

1 عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الاجتماع: النشأة والتطور** (بيروت: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص ص. 221 -33.

2 علي عبد الرزاق جلبي، **الاتجاهات السياسية في نظرية علة الاجتماع** (د. م.: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص ص. 102 -06.

التاريخية العالمية المتمثلة في الجدلية المادية للنظام الاقتصادي الكامنة في التناقض المتصادم أو التوترات الداخلية بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، التي لا تحل إلا بواسطة التحول الحتمي داخل النمط الرأسمالي في الإنتاج في النظام الرأسمالي.

وأخيرا: يرى كارل ماركس[1] أن المجتمع (الرأسمالي) يجب أن يدرس كنسق كلي وليس جزئيا. فالتحليل يجب أن يكون واعيا بكيف أن الأجزاء المختلفة للمجتمع تكون مترابطة، بما في ذلك تلك المظاهر التي لا تظهر للملاحظة العرضية أو غير القصدية. وهي الفكرة التي تمثل إحدى الافتراضات الأساسية لأنصار النظرية الكونية.

لقد أثّر هذا المنظور بعمق في أطروحات أنصار النظرية الكونية، الذين لم يستخدم البعض منهم كثيرا التاريخ وكان في بداية بحثه مقتصرا على تحليل الدول والأفراد. كما يعتقد أنصار النظرية الكونية أنه إذا كان شيء واحد يميز منظور النظام العالمي[2] عن شيء آخر، فإنما هو إصراره على أن وحدة التحليل الأساسية هي النظام العالمي المحدد في معاني العمليات الاقتصادية والروابط التجارية العالمية وكثافة المبادلات، وليس أي وحدات أخرى المحددة في المعاني القضائية والسياسية والثقافية والجغرافية والمعايير الأخرى؛ مما يعني التأكيد في المحصلة النهائية على أهمية الاقتصاد في تحليل العلاقات الدولية. فبالرغم من أن هذه الوحدات التحليلية الأخيرة (غير الاقتصادية) لا يتجاهلها أنصار النظرية الكونية، ولكنها جاءت متضمنة بشكل مختلف عن رؤية الواقعيين/الواقعيين الجدد وأنصار النظرية التعددية. فالدولة مثلا، لا ينظر إليها ككيان مستقل منشغل بالاهتمامات الأمنية، وإنما تستمد أهميتها من دور الذي تلعبه في

---

1 جورج لاباساد ورينيه لورو، **مقدمة في علم الاجتماع**، تر. هادي ربيع، ط. 2 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986)، ص ص. 88 -96.

2 Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, "Marxist Theories of International Relations," In **The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations**, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 206 -13.

المساعدة النشطة أو المعيقة للعملية التراكمية للرأسمالية في العمليات الاقتصادية والمعاملات التبادلية عبر العالم. بمعنى آخر، أن النظرية الكونية تعتبر الدولة كفاعل غير وحيد، وهي مستوى من البناء النظمي داخل النظام الرأسمالي العالمي، وليست وحدة معزولة.

باختصار، أثّر كارل ماركس في عمل الباحثين المعاصرين ضمن الرؤية الكونية في تحليل العلاقات الدولية، بواسطة التركيز على التفسير، وفهم النماذج التاريخية لتطور الرأسمالية وتوسعها، وأهمية فهم الصورة الكبيرة والكلية للنظام. وحتى أطروحات من يسمون بالماركسيين الجدد تدعم هذه الأفكار في النظر للسياسة الدولية وقضاياها الكبرى. وعندئذ يطرح التساؤل حول أهمية الفرد كجزء داخل البنية الكلية للنظام.[1]

الحقيقة لا يفهم الفرد إلا في علاقته بأدوات الإنتاج وعلاقات الإنتاج من منظور كارل ماركس، في حين بالنسبة لأنصار النظرية الكونية هو فاعل حيوي في العلاقات الدولية؛ سواء من حيث مشاركته ومساهمته في بنيات النظام العالمي أو من خلال تأثير الحركات الاجتماعية عبر العالم التي هي جزء من المجتمع المدني العالمي.

2 ــ جون هوبسون:

تشتق النظرية الكونية في تحليل العلاقات الدولية أيضا تحليلها من الأفكار التي طرحها الاقتصادي الإنجليزي غير الماركسي جون هوبسون John A. Hobson (1858-1940)،[2] حول دور الحركة الإمبريالية في بناء النظام العالمي المؤثر في سلوك فواعله في العقد الأخير من القرن التاسع عشر. على افتراض أن

1Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, Op. Cit., pp. 450-51

2 John A. Hobson, "The Economic Taproot of Imperialism," In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 476-97.

الإمبريالية تميل دوليا وهرميا إلى تقسيم العمل بين المناطق الغنية والفقيرة للعالم، كإحدى الخاصيات المميزة للنظام العالمي الرأسمالي أو القائم على الأصول الإمبريالية. يعتقد جون هوبسون أن المجتمعات الرأسمالية واجهت ثلاثة مشكلات أساسية داخلية هي: زيادة الإنتاج، وقلة الاستهلاك من قبل العمال والطبقات الأخرى، وزيادة الادخار في رأس المال من قبل الفئة المسيطرة على فائض الأرباح المتراكمة. وبذلك بدأ يتراكم امتلاك الرأسماليين للصناعة ومصادر الإنتاج الكبرى، واستمرار استخدام العمال على نطاق واسع في الإنتاج الصناعي في مقابل دفع أدنى أجرة ممكنة لهم، والتوفير الكبير للمال والبضائع في الأسواق الرأسمالية. عند هذا المستوى من التحليل، يتساءل هوبسون: من الذي يشتري البضاعة الزائدة المعروضة في السوق؟ يجيب عن ذلك، بأن الذي يشتريها هو من يعطي أجورا منخفضة للعمال، وليس عموم العمال لأنهم لا يملكون القدرة الشرائية الكافية، بالإضافة أن ليس لديهم ميل للسلوك الاستهلاكي في الغالب داخل المجتمع الرأسمالي.

ومن أجل التوصل إلى إيجاد حل من طرف الرأسماليين لهذه المشكلة (التضخم والكساد)، قاموا بالاستثمار الاستغلالي في المناطق التي تسمى اليوم بالعالم الثالث، من أجل بناء الأسواق الكبرى والحصول على مزيد من الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة. وبالتالي كانت نتيجة هذه الإستراتيجية سعي المتحكمين الكبار في الصناعة العالمية إلى توسيع قناة تدفق منتجاتهم بواسطة البحث عن الأسواق الخارجية وتنمية الاستثمارات الخارجية من أجل نقل البضائع والأموال التي لا يستطيعون بيعها في وطنهم. في مقابل ذلك، لا يرى جون هوبسون وجود الافتراض الذي يقتضي بحتمية التوسع الإمبريالي، على عكس ما ذهب إليه أنصار النظرية الماركسية الجديدة.[1] فهو يرى أن ليس من

1 Frans J. Schuurman, "Introduction: Development Theory in The 1990s," In **Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory**, ed. Frans J. Schuurman (Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, 1996), pp. 02 - 13.

الطبيعة المتأصلة للأشياء في النظام الدولي أنه يجب علينا إنفاق مواردنا الطبيعية في الشؤون العسكرية والحرب والمخاطرة الأمنية وممارسة الدبلوماسية غير الأخلاقية، في سبيل إيجاد أسواق لبضائعنا واستثمار أموالنا، وهي النظرة الأخلاقية لعمل النظام العالمي على عكس ما يعتقد الواقعيون/الواقعيون الجدد. كما رفض جون هوبسون مبدأ الحتمية Determinism في التحول الاقتصادي في العلاقات الدولية أو حتى في العلاقات المحلية، التي غالبا ما توجد في عمل الباحثين الماركسيين الذين كتبوا عن الإمبريالية.

بالنسبة لجون هوبسون، الإمبريالية لا تحقق منافع في الوطن الأم، وإنما تنمي جماعات كالصناعيين والماليين والأفراد الذين يديرون مصالح الإمبراطوريات الاستعمارية؛ والذي يعني من جهة أخرى أن أطراف النظام الدولي الفاعلين هم هذه الجماعات. الأكثر من ذلك، أنه بسبب الشعار المتبع في توسيع التجارة العالمية الرأسمالية، يتم التوسع في النفقات العسكرية المطلوبة في حماية النظام الإمبريالي المكوّن في حقيقة الأمر من جماعات المصالح والقادة السياسيين الإمبرياليين.[1]

3- فلاديمير لينين:

طرح فلاديمير لينين V. I. Lenin (1870-1924) معظم أفكاره في كتابه "المرحلة العليا للرأسمالية The Highest Stage of Capitalism"[2] وهو يعد العمل الأكثر أهمية في تحليله للرأسمالية والذي اعتبر كقاعدة نظرية لأنصار الكونية في تحليل العلاقات الدولية. فقد اهتم لينين بتطوير النظرية المفسرة

1 Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, Op. Cit., pp. 452-53.

2 V. I. Lenin, "Imperialism: The Highest Stage of Capatilism," In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 495-99.

لضرورة استثمار الرأسمال في الدول المتخلفة وموضوع أسباب الحرب بين الدول الرأسمالية المتقدمة. وكان قد اعتمد على أعمال جون هوبسون John A. Hobson والديمقراطي الاجتماعي الألماني رادولف هلفردينغ (1877–1941) في بناء تحليل نظري لظاهرة الرأسمالية وتطورها في تاريخ العلاقات الدولية، في شكل رؤية تبرر من وجهة نظره صحة الأطروحة الاشتراكية في التحليل المادي للسياسة العالمية.

لقد وافق فلادمير لينين أطروحات جون هوبسون القاضية بأن تدني الاستهلاك داخل السوق الرأسمالي وزيادة الإنتاج فوق الحاجة بأضعاف مضاعفة، قد أدت بالرأسماليين في أوربا إلى الاندفاع نحو إيجاد أسواق خارجية وبدء عملية الاستعمار عبر العالم. انطلاقا من هذا الافتراض العام، صاغ لينين فكرة أن السياسات الإمبريالية تعكس وجود الاحتكار وتراكم الرأسمال كخاصيات جوهرية مميزة للرأسمالية وهو ما سماه بالمستوى العالي لتطور الإمبريالية. بمعنى آخر، أن الرأسمالية قد تطوّرت عبر أقليات رأسمالية صغيرة واحتكارات متحكمة في القطاعات الاقتصادية الصغيرة، وعلى المستوى المحلي، عمل الشركات الصغيرة على ابتزاز الأسواق الداخلية الجافة، وعندما استنفدت وسائلها ومجالاتها على المستوى المحلي، لجأت إلى خلق الأسواق في الأقاليم الخارجية كحل أمثل للأزمات المحلية الخانقة مثل الركود والتقليل من الكساد الاقتصادي. ونتيجة لذلك تعاظمت الحاجة للبحث عن فرص أخرى للاستثمار الواسع المستوعب للرأسمال المتراكم والبضائع المكدسة، وهذا المنطق يستلزم خلق أسواق خارجية التي عادة تكون مترافقة مع العمل العسكري لحماية الاستثمارات ومقاومة المنافسة الخارجية، وهي الحالة التي أصبحت تسمى فيما بعد بالاستعمار.

الحلقة اللاحقة التالية في هذه السلسلة من التحليل لتطور النظام الرأسمالي من منظور لينين، هي أن توسع الأسواق يتطلب مدخلات اقتصادية أكثر،

كمواد الخام التي تشجع انتشار الإمبريالية لتأمين الكوادر الماهرة ووفرة العمالة الرخيصة. ومع مرور الوقت من التفاعل بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، سوف ينمو وعي الطبقة العاملة أو البروليتاريا، وعندما يتنامى هذا الوعي إلى مستويات عالية من النضج سوف يؤدي فورا إلى الثورة في كل الدول الرأسمالية. من ناحية أخرى، يرى لينين أن الإمبريالية فسرت لماذا تنبأ كارل ماركس بثورة البروليتاريا في أوربا الصناعية، لكنها فشلت في الحدوث. فالتناقضات الاقتصادية المتأصلة في نمط الإنتاج الرأسمالي تبقى موجودة، لكن لا تتطور هذه التناقضات إلى مستوى الصراع والثورة لأن الإمبريالية تفسح المجال للرأسمالية لأن تتنفس وتساعدها على حل أو تلطيف تناقضاتها الحادة. يتم ذلك من خلال آلية الإمبريالية وعملها على توفير للطبقة الرأسمالية الأوربية مجالا للنهب من جراء اكتشاف الأقاليم الخارجية العذراء في بعض الأحيان والغنية بالموارد الخام والعمالة الرخيصة فضلا على أنها بعد فترة تصبح سوقا جديدة للإنتاج الصناعي الرأسمالي في أوربا؛ وهذا أمر محتوم وليس اختيارا، تناسقا مع الحتمية الماركسية.[1] كما أن الإمبريالية لا تستطيع أن تحمي نفسها، ولم تكن نتيجة مباشرة لاحتكار رأس المال، وإنما هي نتيجة للمنافسة بين الدول التي تعكس سيطرة مصالح الطبقة الرأسمالية وتنامي النسب المتباينة لاقتصاديات الرأسمالية، التي بطريقة أخرى —وعند اشتداد المنافسة على الأسواق الخارجية— سوف تؤدي إلى نشوب النزاعات المسلحة داخل النظام الرأسمالي نفسه بين القوى الرأسمالية والاحتكارات العالمية الكبرى كما كان موجودا في عصر لينين.

بالرغم من أن نظرية لينين حول الإمبريالية كانت موضوعا للانتقادات المفاهيمية والإمبريقية عبر سنوات عديدة، لكن لينين لم يكن يكتب كمنظر فحسب، وإنما كذلك كثوري الذي كانت كتاباته تصميما لتعبئة ودعم الثورة

1 نيكولا تيماشيف، **نظرية علم الاجتماع**، تر. محمود عودة وآخرون (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997)، ص. 85 -94.

الاشتراكية عبر العالم، كمنافس للسيطرة الرأسمالية على العلاقات الدولية. فهو أحد النماذج الأولى من الكتاب الذين جمعوا بين النظرية والتطبيق في بلورة أرضية لنظرية العلاقات الدولية. فبالنظر إلى أهمية أعماله في التنظيم الثوري، فإن ثورية لينين مارست تأثيرا كبيرا على الثوريين في العالم الثالث على وجه التحديد، الذي رافق في كثير من البلدان موجة حركات التحرير في إفريقيا وأسيا.

أما تأثيراه ـــ كمنظر صارم ـــ في تراث أنصار النظرية الكونية، فكان من خلال تركيزه على الطبيعة الكونية للرأسمالية والاكتشاف المتأصل في أن الفوائد الأولية للبرجوازيين تكمن في تطور الدول الرأسمالية على حساب نفقات الدول الفقيرة. بالإضافة إلى التأكيد على افتراض أولوية وأهمية الاقتصاد في تحليل وفهم العلاقات الدولية المعاصرة.[1]

1Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, Op. Cit., pp. 453-54.

محاور فكر النظرية الكونية

1- أفكار اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية:

لقد أُنتج العمل الأكثر إثارة في النظرية الكونية التقليدية من طرف الباحثين من أميركا اللاتينية، والذين يمثلون تخصصات مختلفة في العلوم الاجتماعية (علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم السياسة على وجه التحديد). فقد عُرفوا بمنظري النظرية التبعية؛[1] والآن قد انضم إليهم باحثون من أميركا الشمالية وأوربا. فالعديد من هؤلاء الكتاب رافقوا في الستينيات من القرن العشرين عمل وتقارير "اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية Economic Commission on Latin America" (ECLA) وأعمال "مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية United Nations Conference on Trade and Development" (UNCTAD). وأولوا أهمية لإشكالية تفسير التنمية والتطور في إحدى أكثر المناطق معاناة من الفقر والتخلف من خلال طرح مجموعة من التساؤلات المنهجية والتي منها:

1- لماذا لم تتطور أميركا اللاتينية ومناطق العالم الثالث الأخرى كما كان متوقعا من قبل المصممين لإستراتيجيات التنمية والاقتصاديين، وأين يكمن الخطأ؟

2- وبماذا يفسر الركود الاقتصادي الذي تعاني منه هذه المناطق، وصعوبات ميزان المدفوعات الذي يتحدى بشكل مستمر تجارة واقتصاد هذه الدول؟

1 Chris Brown, "Development and Dependecy," In **International Relations: A Handbook of Current Theory**, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 62 -78.

تأتي إحدى الإجابات على هذه التساؤلات من اتجاه الحداثة السائد بين هؤلاء الكتاب. فقد حاول تراث الحداثة الإجابة على هذه الأسئلة من خلال الكشف عن الصعوبات التي تواجه الدول المتخلفة في الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة المصنعة. وقد تجسدت إحدى هذه الصعوبات في الانقسام بين القطاع الاقتصادي التقليدي ونظيره الحديث، الذي استخدم بشكل آخر من طرف علماء الاجتماع كأداة تحليلية خلال منتصف القرن التاسع عشر. ففي نظر أنصار الحداثة،[1] أن روح وتنظيم المجتمع التقليدي هما السبب والتعبير المباشر عن التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه هذه المجتمعات. على افتراض منهم أن القيم الثقافية للمجتمع التقليدي أعاقت تقدم حركة الحداثة في القطاعات المختلفة. أو بتعبير الوظيفيين، عملت كعيب وظيفي دون حدوث التطور الاقتصادي.

إلا أن هذه النظرة لأسباب التنمية والتخلف الاقتصادي كنتائج لعمليات داخلية بحتة، قد وجهت لها العديد من الانتقادات نذكر منها اثنين هما:

الأول: أن كتاب الحداثة يفترضون أن انقسام القطاعات الاجتماعية في المجتمعات إلى قطاعات تقليدية وأخرى محدثة هو قابل للتطبيق على مستوى جميع حالات العالم. لكن التساؤل الذي يطرحه أنصار التبعية هو هل خبرة أميركا اللاتينية هي حقيقة مشابهة للخبرة الأوروبية في التنمية والتطور الرأسمالي ونمط الإنتاج؟ أيضا، ألا توجد حقيقة اختلافات تاريخية هامة بين إفريقيا والغرب فيما يتعلق بنفس المسائل؟

ثانيا: غالبا ما يهمل تراث الحداثة غالبا دور الأطراف الخارجية أو أهمية البيئة الخارجية للمجتمع، خاصة فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية والسياسية الدولية. إذ بدلا من ذلك، يميل كتاب الحداثة إلى التركيز على الدولة أو المجتمع

1 علي عبد الرزاق جلبي، **الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع** (د. م.: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص. 63 -66.

المحلي، ويتجاهلون عموما مكان الدولة أو المجتمع في النظام الرأسمالي العالمي، وطبيعة الارتباطات التي تربط الدولة بالقوى الرأسمالية الكبرى. فهل هناك أي مجتمع ولو في الخبرة التاريخية الأوربية، الذي يفترض أن يكون خارج التأثير الدولي؟

فتركيز أنصار اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ECLA ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية UNCTAD على الجانب الاقتصادي كان في البداية ضيقا تماما. إذ درسوا فترات غير متساوية للعلاقات التجارية بين الدول المتخلفة التي تصدّر مواد الخام والدول الصناعية الشمالية التي تصدّر البضائع المصنعة؛ وبحثوا على إثر ذلك الفوائد المفترضة من التجارة الدولية الحرة. ففي أحد نقاط اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ECLA المؤيدة لإستراتيجية التنوع في الصادرات كحل للتخلف، ترى أنه يجب على الدول المتخلفة أن تنتج البضائع بدلا من استيرادها من الدول الصناعية. وذلك من أجل توفير آلية لاستقرار فوائض الأرباح والعمالة واستيعاب المشاكل الاقتصادية وتعميم حركة الحداثة داخل المجتمع.

من ناحية أخرى، السؤال المطروح في نظر هؤلاء هو هل كل الدول فشلت في تجربة التنمية الاقتصادية؟ والإجابة هي لا، إذ توجد بعض الاقتصاديات التي تطورت، لكن التطور مال إلى الحدوث في الدول المتخلفة فقط التي تمثل حاجة ضرورة اقتصادية للدول المتطورة في توفير مواد خام معينة أو إلى الإنتاج الزراعي. لأن العديد من الدول المتخلفة تعتمد فقط على قلة من هذه البضائع لزيادة أرباحها الخارجية، وفي نفس الوقت أن الانخفاض الحاد في الاعتماد على بعضهم البعض (الدول الصناعية والمتخلفة) سوف يكون له تأثير كارثي على اقتصاد الدول المتخلفة. وبالتالي، العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول الرأسمالية الصناعية والدول المتخلفة، أو بتعبير أندري جاندر فرانك André

Gunder Frank[1] العلاقة بين قوى القلب وقوى المحيط، علاقات تبعية، تستأثر فيها قوى القلب على نهب واستتراف خيرات الدول المتخلفة وسحب فوائض الأرباح بشكل ممنهج؛ مما يبقي هذه الأخيرة دائما في حالة تبعية وفي حاجة إلى قوى القلب.[2]

النقطة المحورية التي ساهمت بها جهود المنظرين داخل النظرية التبعية في المحتوى النظري للكونية هو التأكيد على الأساس الاقتصادي في تحليل السياسة العالمية، وكذلك أهمية الروابط الاقتصادية بين البيئة المحلية والخارجية المنعكسة في النظام الرأسمالي العالمي القائم.

2- القوى الداخلية Forces Domestic:

لم يكن اهتمام أنصار النظرية التبعية في تحليل العلاقات الدولية خاصا فقط بالبيئة الخارجية وفواعلها المؤثرة، مثل الدول والشركات المتعددة الجنسيات والبنوك الدولية والمؤسسات المقرضة والرقابة الأجنبية على التكنولوجيا، وإنما كذلك اهتموا بالكوابح الداخلية للتنمية كأنماط امتلاك الأرض والبنى الاجتماعية والتحالفات الطبقية ودور الدولة، كل هذه العوامل الداخلية تميل إلى تقوية وسائل السيطرة الخارجية من وجهة النظر التبعية. فمثلا عدم القدرة على تكسير وضعية التبعية غالبا ما تُقوّى من طرف مواطنين من دول أميركا اللاتينية الذين ينشأ لديهم فوائد أنانية في إنفاق الدولة ككل. وهذا ما يسمى بالطبقة الاستشارية أو البرجوازية الوطنية، التي تساعد على الاستثمار الخارجي في مجتمعاتها. فالتحالف بين الطبقة البرجوازية المحلية والرأسماليين الأجانب، سوف يخدم السياسات المشجعة على توسيع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمعات المتخلفة، والتي يمكن أن تأخذ شكل توسيع الهوة

---

1 مارتن غريفيش، **خمسون مفكرا في العلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص ص. 211 -17.

2 Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, Op. Cit., pp. 456-57.

بين سكان الريف وسكان المدن، وحتى داخل المدن الكبرى تظهر تلك الانقسامات العميقة بين الأحياء الفقيرة والأحياء الغنية. وبالرغم من التنمية المحدودة التي يمكن أن تحدث في مراكز حضرية قليلة، فإن الجانب الآخر من المجتمع وهو الريف، يبقى راكدا وينظر إليه كمصدر رخيص لتوفير مواد الخام والعمالة الرخيصة في بعض الأحيان. مثل هذه الاستثمارات الخارجية المتحالفة مع نظيرتها المحلية هي متوافقة مع مصالح النخب في دول المركز الصناعي وليس مع مصالح المواطنين في دول المحيط المتخلف.

من ناحية أخرى، يعتقد أنصار النظرية التبعية، أن أهمية الأبعاد الداخلية تختلف من دولة لأخرى، إذ أن التحالفات الطبقية مثلا ستختلف ويمكن أن ترتبط بالفواعل الخارجية بطرق مختلفة. وبالتالي تصبح العلاقة بين القوى الداخلية والخارجية تشكيلا كاملا معقدا من العلاقات والتفاعلات يترابط بنيويا. فهذه العلاقة لا تقوم على الأشكال الخارجية للاستثمار المفروضة، وإنما هي متجذّرة في تطابق المصالح بين الطبقات المسيطرة المحلية ومثيلتها الدولية حول السيطرة على فائض الأرباح الاقتصادية التي في كثير من الحالات يتم ترحيلها إلى دول القلب بسبب ظروف عدم الاستقرار السياسي وحدوث الانقلابات العسكرية والصراعات الإيديولوجية والتمرد العسكري في دول المحيط.

من ناحية أخرى، يمكن أن يستلزم هذا التطابق في المصالح في بعض الحالات، الاستيلاء على حصص من عمل الطبقة العمالية. وكنتيجة لتفاعل العوامل الداخلية والخارجية، وطبيعة التنمية أو عدم التنمية في المجتمع، فإن الحصص ستتغير. كما أن التغييرات في الاقتصاد الدولي ستؤثر في الدول المتخلفة بطرق مختلفة. بحيث أن فوائد التنمية هي في بعض الأحيان نفقات عند آخرين، وبالتالي تزيد من عدم المساواة الاجتماعية، وتؤدي إلى سيطرة خارجية كبيرة على اقتصاد العالم الثالث.[1]

1 Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, Op. Cit., p. 459.

المساهمة النظرية لهذه الوحدة التحليلية في البناء النظري للنظرية الكونية هي أهمية المستويات المحلية في تحليل العلاقات السياسية العالمية، سواء من حيث مخرجاتها السلوكية أو من حيث اعتبارها كفواعل في العلاقات الدولية. بالإضافة إلى الاستمرار في تأكيد الأساس النظري الجوهري للنظرية الكونية وهو دور الاقتصادي السياسي في تحليل وفهم العلاقات الدولية المعاصرة.

3- النظام العالمي والرأسمالية:

إحدى المصادر النظرية الأخرى التي استقى منها أنصار النظرية الكونية بعضا من أفكارهم، هي ما يسمى بمنظور النظام الدولي أو نظرية النظام العالمي.[1] لا يهتم أنصار هذا المنظور بتحليل وفهم أسباب ضعف التنمية في العالم الثالث وإشكالية التخلف الاقتصادي، وإنما يريدون فهم فقط عمليات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مناطق متعددة عبر العالم ككل. وبالتالي يشمل البحث الدول المتطورة والمتخلفة على حد سواء، للوصول إلى تفسير الوجود الكوني للتنمية المتفاوتة؛ وهو المعنى النظري الجوهري المؤثر في النظرية الكونية. كما أن الهدف الآخر من البحث هو فهم مصير الأجزاء المختلفة من العالم في أزمان مختلفة من تاريخ العلاقات الدولية ضمن السياق الكبير لتنمية العالم من الناحية السياسية والاقتصادية. فعمليات التنمية في أميركا اللاتينية مثلا، هي ليست حالة وحيدة أو معزولة، وإنما خبرتها هي جزء من العمل التكاملي للنظام الرأسمالي العالمي ككل. من ناحية أخرى، يرى أنصار منظور النظام العالمي أن تفسير وفهم طبيعة الاستثمار في العالم الثالث المتخلف هو الأساس في فهم بنية السيطرة الحالية للنظام الرأسمالي العالمي. وبالتالي

1 Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, "Marxist Theories of International Relations," In **The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations**, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 207 -14.

الأولوية الأولى هي فهم النظام الرأسمالي الكوني من المنظور التاريخي. عندئذ فقط يمكن فهم مصير مجتمعات معينة أو مناطق معينة من الكون.

من جهة أخرى، تمثل كتابات إيمانويل ولرستاين[1] Immanuel Wallerstein معظم الأعمال الطموحة التي بنى عليها أنصار الكونية الخلفية النظرية لمقاربتهم، وكانت لهم حافزا كبيرا للبحث اللاحق في مجال فهم وتفسير أصول وديناميكيات الاقتصاد العالمي الحديث وانتشار التنمية المتفاوتة عبر العالم الواسع، لقد طمحوا إلى صياغة ما يسمى "بنظرية النظام الدولي World-System Theory".

بدأ ولرستاين Wallerstein[2] بتحليل ظاهرة انبثاق الرأسمالية في أوربا، وتتبع آثار تطورها داخل النظام الرأسمالي العالمي الذي يشمل دول القلب Core والمحيط Periphery وشبه المحيطSemi-Periphery . لقد باشرت مناطق القلب (الدول المتقدمة صناعا) تاريخيا القيام بمعظم الأنشطة الاقتصادية المتقدمة مثل تأسيس أنظمة البنوك وبناء المصانع الضخمة وتطوير الزراعة باستخدام التكنولوجيا المتقدمة، وبناء السفن العملاقة للشحن وتطوير نظام الاتصالات عبر العالم. وكانت مناطق المحيط (الدول المتخلفة) توفر مواد الخام من المناجم والغابات كوقود للتوسع الاقتصادي لدول القلب. لكن عدم توفر مهارة العامل العالية تمثل كابحا للتقدم التكنولوجي في دول المحيط، وهو العامل الذي لو توفر لجعلهم أكثر منافسة لدول القلب. أما دول شبه المحيط (وهي الدول الوسيطة بين دول القلب ودول المحيط في التبادل التجاري والتركيب الصناعي) فهي

---

1 Immanuel Wallerstein, "Patterns and Perspectives of the Capitalist World – Economy," In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 501-12.

2 مارتن غريفيثش، **خمسون مفكرا في العلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص ص. 417-24.

منخرطة في أنشطة إنتاجية مختلفة، بعضها مسايرة لمناطق القلب وأخرى مسايرة لمناطق المحيط. كذلك تقوم دول شبه المحيط بعدد من الوظائف الأخرى كإيجاد سوق للاستثمار الملائم للنشاط الاقتصادي لدول القلب في ظل وجود أجور متدنية في اقتصاديات هذه الأخيرة. وفي بعض الأحيان، نجد مناطق معينة من النظام العالمي تكون محل جذب بين القلب والمحيط أو شبه المحيط.

إذن مختلف البنى الطبقية في كل منطقة تعتمد على كيفية ارتباط الطبقة المسيطرة بقوى الاقتصاد العالمي. فدول المحيط هي ضعيفة عن القيام بالتحكم في مصيرها، بينما الدول القلب هي مسيطرة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وتعمل على استمرار سيطرتها على السياسة العالمية في جميع قطاعات الأنشطة الإنسانية. وبالتالي من المنظور الكوني، الوظيفة الأساسية للدولة هي ضمان استمرارية النمط الرأسمالي في الإنتاج.[1]

من ناحية أخرى، أصر إيمانويل ولرستان[2] وأنصار الكونية الآخرون على فهم تطور العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكونية، ويجب في نفس الوقت إبقاء أعيننا مفتوحة على تطور الرأسمالية عبر العالم؛ وهذا يعني التأكيد على مستوى التحليل العالمي المحدد أساسا في النظام الرأسمالي العالمي. فالرأسمالية هي نظام واسع وكوني أو ظاهرة عامة تمتد امتداد النظام الدولي، ولم يعد في المرحلة الأخيرة، توجد مناطق تتفاعل خارج ديناميكيات هذا النظام، حتى بالنسبة لتلك الدول التي تنعت بأنها محافظة أو (اشتراكية). ومن هذا المنظور، يجب ألا نركز الاهتمام التحليلي على الدول والاقتصاديات الوطنية والاستنتاج من تجاربها، وإنما يجب دراسة الرأسمالية كنظام تكاملي ومتمدد تاريخيا، والذي يتجاوز أي حدود جغرافية أو سياسية. لكن أولا لابد من فهم الرأسمالية كنظام

---

1 Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, Op. Cit., P. 460.

2 Chris Brown, "Development and Dependecy," In **International Relations: A Handbook of Current Theory**, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 66 -68.

عالمي تكاملي، كمفتاح لفهم أحسن. إلى جانب تأكيد الكونيين على أهمية النظام العالمي كمستوى للتحليل، طالب بعض الواقعيين/الواقعيين الجدد بتطوير نظرية صحيحة للعلاقات الدولية، تعطي أهمية للنظام الدولي إلى جانب الاهتمام بالدول. وفي هذا السياق، يطرح التساؤل التالي: هل أنصار الكونية عند تعاملهم مع منظور النظام العالمي يلتقون مع النظرة الواقعية في نظرتهم للنظام الدولي؟

أولا: يعترف بعض الواقعيين أن إيمانويل ولرستاين قد حاول تطوير مستوى نظري للنظم الدولية، بالرغم من أنه ركز كثيرا على تحليل دور العوامل الاقتصادية، بالإضافة إلى التركيز على المتغيرات السياسية.

ثانيا: أدرك إيمانويل ولرستاين على وجه واضح، أهمية الفوضى كمفهوم حاسم للعديد من الكتاب الواقعيين. فقد ذكر بأن الفوضى ببساطة تتعلق بغياب نظام أعلى أو سلطة سياسية مركزية تعلو سلطة الدول القومية. كما أشار إلى أن غياب سلطة سياسية عليا وحيدة، من الممكن أن تجعل أي طرف في النظام يمنح وصف شرعية الإرادة العامة للنظام الدولي. ولذلك تحدد الفوضى Anarchy في المفهوم السياسي لإيمانويل ولرستاين بأنها تشير إلى غياب إمبراطورية عالمية وحيدة تحكم العالم، في حين مفهوم أولئك الواقعيين/الواقعيين الجدد للفوضى، بأنها تشير إلى عنصر أو خاصية غياب أي سلطة مركزية عليا في العالم تعلو سيادة وإرادة الدول القومية فرادى.

لكن تطبيقات مفهوم الفوضى بالنسبة للواقعيين/الواقعيين الجدد وأنصار النظرية الكونية على موضوعات السياسة الدولية هي مختلفة تماما، فهي بالنسبة لإيمانويل ولرستاين تعني: "اختصار النمط الرأسمالي في الإنتاج". وتعني بالنسبة للواقعيين/الواقعيين الجدد، الفوضى التي تقود إلى دراسة الاستقرار السياسي الدولي وظاهرة الحرب وسياسة توازن القوى اللازمة للدول العظمى. بالنسبة لأنصار النظرية الكونية، التشعبات الاقتصادية للفوضى السياسية هي عالية وتتوزع على كل من مستوى، وهو في الحقيقة المفهوم الليبرالي للعلاقات الدولية

التي يجب ألا تتحكم فيها نظم معينة غير قواعد السوق (آلية العرض والطلب). على افتراض من الكونيين أن وجود الفوضى السياسية في النظام بين الدول، سوف يسهّل تطوير التنمية الاقتصادية والتوسع المالي والصناعي للرأسمالية العالمية؛ بسبب عدم قدرة الدولة القومية بمفردها على التحكم في نظام الاقتصاد العالمي الكلي. والنتيجة هي أن تقسيم العمل الاقتصادي في النظام العالمي يستلزم وجود ثلاث فئات من الدول أو ثلاث مناطق رئيسية من العالم هي: دول القلب ودول المحيط ودول شبه المحيط. وهذه نقطة مركزية في تحليل أنصار النظرية الكونية للنظام الدولي ونفس الشيء بالنسبة للنظرية التبعية في تحليل العلاقات الدولية. وبذلك، تصبح الفوضى السياسية الستار الخلفي لتحليل شامل لديناميكيات الرأسمالية عند الكونيين.

كما أن هناك اختلاف كبير في كيفية استخدام الواقعيين/الواقعيين الجدد لفكرة إيمانويل ولرستاين حول توزيع القدرات في النظام الدولي. بالنسبة لإيمانويل ولرستاين، الوجود الحقيقي لتوزيع معين للقوى أو القدرات لا يمكن تفسيره بدون الرجوع إلى خلفية النظام الاقتصادي الرأسمالي. بمعنى آخر، رأى أن الواقعيين/الواقعيين الجدد قضوا وقتا كبيرا في الحديث عن توازن القوى، ولكن فشلوا في تقدير أن هناك عمليات اقتصادية مهمة تجري في النظام الدولي وتعمل بفعالية، وهي حاسمة ويجب أن توضع في الاعتبار في المقام الأول عند أي تفسير لنمط معين من توزيع لقدرات توازن القوى في النظام العالمي.

باختصار، بالرغم من التشابه في مصطلح النظم من الناحية اللفظية، إلا أن الاستخدام والهيمنة النسبية لهذه المفاهيم هي مختلفة تماما بالنسبة لأنصار الكونية مثل إيمانويل ولرستايين، الذي رأى أن التركيز على توزيع القدرات بين الدول غير كاف إذا أراد الواحد فهم طبيعة النظام الدولي بشكل كامل. فالنظام الدولي يتضمن دائما الوحدات السياسية القوية والضعيفة، لكن التفاوت في القوة العسكرية وحده لا يحدد خاصية النظام الدولي. فما هو أساسي بالنسبة

لأنصار الكونية وإيمانويل ولرستاياين، أن المظهر الأساسي للنظام هو طبيعته الرأسمالية، ووجود علاقات الطبقة الكونية التي تتفاعل عبر العالم، ووظائف الدول المختلفة وتشكيل المجتمعات في الاقتصاد العالمي. فقد عُرفت الرأسمالية كمساهمة في النظام الدولي منذ القرن السادس عشر. إنها الرأسمالية التي تساعد على الحساب العقلاني للأرباح والتكاليف الاقتصادية بالنسبة لدول القلب، وتجد دول المحيط وشبه المحيط نفسها في وضعية الفاعل التابع بحكم قواعد اللعبة الاقتصادية الرأسمالية. إنها الرأسمالية التي توفر بيئة مهمة أين الدول والطبقات تتعامل بواسطة التفاعل والتشكيل وتوجيه السلوك من وجهة نظر أنصار النظرية الكونية. في النظام الرأسمالي العالمي، هناك بعض الدول والطبقات هي مكافأة، وأخرى قررت لعب أدوار مساهمة في العالم الواسع لتقسيم العمل المحدد من طرف إملاءات قوى الرأسمالية الرئيسية. إذن، بالرغم من أن الدول والسياسة هما بالتأكيد مهمتان بالنسبة لأنصار الكونية، إلا أنهم يؤكدون على أنه يجب أن يحللا في سياق النظام العالمي الرأسمالي.

من ناحية أخرى، هناك غرضية محتملة كلية للعولمة كعنصر محدد للنظام العالمي المعاصر. لكن ما هو مفقود كليا هو أن العولمة نفسها غير قادرة على تحديد الحالة الكلية للنظام الدولي. إذ يمكن اعتبار العولمة تمثل دعامة أساسية للنظام فقط إذا أبطلت كل العناصر التقليدية للنظام الدولي ذاته. لكن إذا العولمة هي إضافة وليست بديلا عن النظام الدولي، عندئذ نادرا ما يكون مفاجئا أنها ليست ملائمة في توفير النوعية الأساسية لنظام ما بعد الحرب الباردة. وبالتالي النقطة التي يمكن أن تأخذ مدى واسعا من التحليل والفهم، هي أنه إذا كان من الممكن الاقتناع بأن العولمة ليست عملية فوقية أو سابقة لنشاطات الدول، ولكن بدلا من ذلك هي عنصر متضمن في تحول علاقات الدول والفواعل الأخرى في النظام العالمي، فمن المعقول أن يطوّر النظام على أساس أن مفهوم العولمة هو عولمة الدولة. لا تجعل العولمة الدولة تختفي ولكن يكون التفكير في أنها تمثل شكلا معينا من التنظيم وإدارة تفاعلات العولمة. فمن خلال توسيع

نفس المنطق، العولمة لا تزيد أي فكرة للنظام الدولي ولكن تتطلب التفكير من قبل الباحثين حول طريقة عولمة النظام الدولي.

من ناحية أخرى، تمثل العولمة الإدعاء بأن درجة الترابط البيني بين الدول، كأهمية الحدود وواقع انفصال أو تفاعل الفواعل، هي مطلوبة بجدية في تحليل هذه المسألة. ليس هناك إنكار في أن هذا جزء مما تعنيه العولمة. لكن ما لم يضعه هذا التفسير في الحسبان هو امتداد العولمة للعملية الداخلية من أجل التغيير داخل الدولة. فيمكن عندئذ فهم العولمة كتعبير عن التحولات العميقة في طبيعة الدولة، وعلاقات المجتمع بالدولة، التي تطورت في العقود الأخيرة. وهذا يؤدي بنا إلى التفكير ليس في إلغاء الدولة، وإنما حول تغيير وظائف الدولة التي مازالت موجودة ولكن تؤدى بطرق أخرى، وتقوم بأشياء أخرى أقل من ذي قبل، لكن تضطلع بمسؤوليات جديدة في التبادل وعلاقات الاعتماد المتبادل والإشراف على علاقات التفاوض فوق قومية (مجموعة العشرين التي تشكلت في عام 2009 لمعالجة الأزمة المالية العالمية على سبيل المثال).

بمعنى آخر، في عصر العولمة، تستمر كل من الدولة ونظام الدولة في الوجود والتأثير، بينما -كما سبقت الإشارة إليه- فكرة النظام الدولي هي أكثر محدودية من فكرة النظام العالمي أو النظام الكوني، والرأي السائد هو أن العولمة هي حالة تطرأ على الدول التي تستدعينا تطوير نظرية حول طبيعة النظام الدولي، تكون أكثر مناسبة لتفسير عولمة الدول. ولابد من التأكيد أن هذه النظرية لا تصوغ كل قضايا النظام، ولكن تبقي تعهدها بعدد من المظاهر المهمة لها. فمثلا، أحد الحالات المهمة التي تصبح فيها الدول معولمة هي حماية حقوق الإنسان وتوطيدها كشرط للتفاعل بين الدول. ولتوسيع هذه الحالة، فإن محاولات الجماعة الدولية الأخيرة لبيان تعديل تطبيق عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبالتالي السماح بالتدخل البسيط من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، يمكن أن يفهم كمطلب لأرضية مجموعة من القوانين — ضمن النظام

العالمي- المتلائمة مع طبيعة عولمة الدول الجديدة، والمتعلقة بشكل عضويتها في النظام الدولي. بمعنى آخر، مبادئ النظام الدولي لم تطوّر ببساطة كقوانين تحكم العلاقات بين كرات البيليارد المجهولة (كرات البيليارد هو التعبير الواقعي على العلاقات الدولية)، ولكن هي نمو طبيعي لأنواع من المحادثات والمساومات والتفاعلات التي تصبح فيها الدول تتصرف بشكل فعال وعملي. في مقابل ذلك، يكون الخطأ عندئذ هو تصور أن العولمة تعني نهاية كل مشاريع النظام الدولي، لكن ما هو جارٍ في الحقيقة هو إعادة ترتيب مبادئ النظام الدولي لتعكس الحقائق الجديدة لعولمة الدول بما تتوافق مع متطلبات النظام العالمي.

باختصار، نواجه الآن وضعا هجينا، تتقاسم فيه الدول المسؤوليات الجديدة مع كل من المنظمات فوق حكومية والعدد الوافر من المنظمات غير الحكومية والفواعل فوق قومية. من الناحية الشكلية، كانت وظيفة النظام الدولي إسناد وحماية الدول القومية وبالتالي تعمل الدول كموفر رئيسي للبضائع الاجتماعية لمواطنيها. هذه الوضعية الآن هي معقدة جدا، لأن معظم هذا التوفير (البضائع الاقتصادية، مراقبة حقوق الإنسان، الوصول إلى المعلومات، الأمن، وما إلى ذلك) لا تستطيع الدولة القيام به بمفردها وإنما بواسطة التعاون مع الأطراف الأخرى، ومن المثير للاهتمام أن هذا الوصف ينطبق بشكل كبير على الدول الكبرى والصغرى على حد سواء.

لكن هذا لا يعني أن النظام الدولي أصبح بدون جدوى. إنه يعني ببساطة أنه يحتاج إلى إعادة صياغة بحيث يوضع في الحسبان التقسيم الجديد للعمل بين الدول، والشبكات الكونية المتفاعلة في شكل اعتماد متبادل، والأشكال الأولية للنظام الكوني المتنامية بشكل متزايد. طالما أن بقاء الدول كمصادر مهمة للسياسية الدولية هو مستمر، فإنها تستمر في بناء النظام الدولي بقواعدها ومعاييرها؛ وبذلك ينظر إليها كقاعدة جوهرية للنظام الدولي. وفي هذه النقطة يقترب أنصار النظرية الكونية من أطروحة الواقعيين/الواقعيين الجدد؛ لكنهم في

نفس الوقت يقرون بأن هذا لا يمنع القول بأن هوية الدول ومركزيتها آخذة في التغير الكبير إن لم نقل في التآكل، بمعنى متجهة نحو ما يسمى بعولمة الدول. والحقيقة أن الاستثناء الأخير للكونيين يقترب من الناحية النظرية من أطروحة النظرية الليبرالية الجديدة[1] في تحليل العلاقات الدولية. وعولمة الدول هذه مازالت تعيش ضمن النظام الدولي القائم، ولو أنها الآن تختلف عن الأشكال التاريخية، وتبحث حاليا في تطوير مجموعة من المبادئ التي تعكس التحول الذي طرأ على نمط التفاعلات في السياسة الدولية، من المستوى المحلي إلى المستوى الكوني؛ بشكل يؤدي إلى تزايد مجموعة من الفواعل الدولية الجديدة التي هي غير معترف بأهميتها العملية والمنهجية في تحليل السياسة الدولية من قبل الواقعيين/الواقعيين الجدد. فتحقيق النظام العالمي في مرحلة ما بعد سقوط جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة هو تعبير عن هذا البحث الصعب الذي لازال لم يأخذ حالة الاستواء النظري بعد في حقل نظرية العلاقات الدولية من وجهة نظر أنصار النظرية الكونية والمقاربات الأخرى التي تستقي منها بعض أفكارها.[2]

لكن لابد من التأكيد أن الأزمة المالية العالمية التي حدثت خلال فترة 2009/2008، قد أدت إلى عودة دور الدول التقليدي في حماية مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي والنظام الدولي ككل والاقتصاديات المحلية من الانهيار المأساوي. حيث قامت الحكومات الوطنية بإقراض الشركات المتعددة الجنسيات المتعثرة لمساعدتها على البقاء في السوق الاقتصادي العالمي. ومن أمثلة ذلك قيام الحكومة الأميركية والكندية بإقراض شركة جنرال موترز لصناعة السيارات

---

1 Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 189-95.

2 Ian Clark, " Globalization and The Post-Cold War Order," in **The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations**, ed. John Baylis and Steve Smith, 2th ed. (New York: Oxford University Press Inc., 2001), pp. 645-47.

بأكثر من 8 مليارات دولار، وخطط الحكومات الوطنية الأوربية والأميركية في إنقاذ الشركات المتعثرة والنظام المالي العالمي بواسطة ضخ ترليونات الدولارات. واليوم في الأزمة المالية اليونانية في 2010، تتدخل أيضا الحكومات الأوربية بمئات المليارات الدولارات لإنقاذ اقتصاد الدولة الذي أشرف على حافة الإفلاس.

4- العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية:

يتفهم الواقعيون/الواقعيون الجدد[1] أهمية العوامل الاقتصادية في تحليل العلاقات الدولية بنسبة معينة، لكنهم ركزوا تحليلهم بشكل أساسي على مفاهيم القوة وتوازن القوى، والتفسيرات الأمنية والسياسية للعلاقات الدولية. أما أنصار النظرية التعددية فقد اهتموا بشكل أساسي بالعلاقات ومجموع التفاعلات التي تجري على مستوى ما فوق قومي Transnationalism بين الفواعل المختلفة، وذلك عن طريق التركيز على دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في التأثير على مخرجات السياسة الدولية؛ وبالتالي أهمية هذه المتغيرات المستقلة في فهم وتحليل العلاقات الدولية. في مقابل ذلك، يميل أنصار النظرية الكونية إلى التركيز على العوامل الاقتصادية كخلفية أو محرك للسياسة، من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي والعكس صحيح.

يؤكد كل أنصار النظرية الكونية على أهمية العوامل الاقتصادية في فهمهم للنظام الدولي، لكن درجة تأكيدهم تتباين. فهناك منهم -بالرغم من أنهم قبلوا بمنطقية مقاربة النظام العالمي الرأسمالي لإماناويل ولرستاين- من ركز على حالة علاقات الاعتماد المتبادل المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية. فمثلا، يرى كريستوفر شاس دون Christopher Chase-Dunn أن النمط

---

1 Barry Buzan , "The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered," In **International Relations Theory Today**, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 190-98.

الرأسمالي في الإنتاج يظهر منطقا فريدا في كل من تأثير القوة العسكرية والسياسية، وعمليات الاقتصاد والاستثمارات العابرة للحدود تلعب دورا تكامليا. كما يرى باتريك ماك غون Patrick Mc Gowan أن التمييز بين العمليات السياسية والاقتصادية (كما يعتقد هانس مورجنتو[1]) تمثل التقسيمات الخاطئة في تحليل السياسة الدولية. ومن ثم التراكمية في رأس المال والبضائع وظاهرة الإمبريالية وعلاقات التزاع، كلها عناصر يمكن أن تكون جزءا معتبرا من ديناميكية فريدة في النظام العالمي، بواسطتها تهيمن دولة القلب وتزيد من منافستها في النظام العالمي في محاولة —من وجهة نظر مصلحتها– التأكيد على استقراره وازدهاره وأولويته. والعمليات السياسية مازالت أساسية للنمط الرأسمالي العالمي في الإنتاج، أو هي مثبتة في سياق البنى الاقتصادية والعمليات المصاحبة لذلك، مثل حرية التجارة وكثافة المبادلات وأهمية الأسواق. وفي هذا السياق، طوّر أنصار النظرية الكونية فكرة أن كل من محاولات وإخفاقات السلطة الوطنية القائمة في الدولة يمكن أن تفهم كاستجابة لضغوط التنمية المتفاوتة في الاقتصاد العالمي. فالنظام ما بين الدول يعتمد على المؤسسات والفرص المتاحة من قبل السوق العالمي من أجل بقاء وجود الدول، على عكس ما يعتقد الواقعيون/الواقعيون الجدد[2] أن بقاء الدول واستمرارها قائم على الحاجة إلى توفر القوة والأمن والإستراتيجيات ذات العلاقة المباشرة بالسياسة العليا.

وهناك من أنصار النظرية الكونية من خطا خطوة أبعد في تحليل وتفسير ظاهرة الرأسمالية، وذلك ببيان أن آليات الإمبريالية هي ناتجة بشكل جوهري عن التباين الشديد بين الأمم والشعوب من حيث التنمية الاقتصادية وتراكم

1Hans J. Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace**, 5th ed. (New York: Alfred A Knof, 1978), pp. 4-15.

2 E. H. Carr, "The Nature of Politics," In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 562-68.

رأس المال والإنتاج الصناعي والمصادر الأخرى للثروة. وهو الرأي المؤكد من قبل كل من كارل ماركس وفلاديمير لينين، وذلك بأن الإمبريالية ليست ببساطة علاقة اقتصادية تزدهر خارج الرأسمالية، وإنما هي علاقة بنيوية للسيطرة محددة في مفاهيم اتصالية وثقافية وعسكرية واقتصادية وسياسية تتفاعل من المستويات المحلية إلى المستويات عبر عالمية، ويزداد تأثيرها وسيطرتها بشكل كبير عندما تصبح تتفاعل على المستوى العالمي بشكل متزايد عبر مؤسساتها مثل الإمبراطوريات الاستعمارية أو الشركات المتعددة الجنسيات. لكن لابد من التنبيه إلى أن أنصار الكونية لا يركزون كثيرا ولا يقفون طويلا عند الأدوات العسكرية للإمبريالية (إنما هذا اختصاص الواقعيين/الواقعيين الجدد على وجه التحديد)، وإنما مركز اهتمامهم هو الجوانب الاقتصادية وأدوات السيطرة الاقتصادية للرأسمالية على الأسواق والنظام المالي العالمي والنظام التجاري. لذلك، يرون أنه ليس كاف بالنسبة للباحثين في العلاقات الدولية أن يكونوا مشغولين فقط بالعوامل العسكرية والسياسية أو الاقتصادية وإنما يجب تقييد تركيزهم على العوامل الاقتصادية التي تمكنهم من فهم البنية الكلية للسيطرة الإمبريالية على النظام العالمي المعاصر وديناميكيات هذه السيطرة.

من ناحية أخرى، يؤكد أنصار النظرية الكونية[1] أنه يجب النظر داخل المجتمعات المحلية لفهم آثار التفاعلات داخلها، وهو مستوى التحليل المهمل من قبل الواقعيين/الواقعيين الجدد[2] الذين لا يهمهم مثلا من يسيطر على الحكومة الوطنية. أما بالنسبة لأنصار الكونية، فإن الإمبريالية تعني مثلا أن النخب في دول المركز تسيطر وتتعاون مع النخب في دول المحيط لإفقاد الامتياز الاقتصادي لأغلبية الشعب في دول المحيط في الأخير، وهذا هو التأثير السياسي

1 Ian Clark, Op. Cit., p. 461.

2 John Baylis, «International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 258 -66.

للإمبريالية. كما أن الآثار الاقتصادية سوف تتضمن إنتاج فقط قلة من البضائع بواسطة دول من المحيط، أما التجارة فهي مركزة في دول المركز التي تمتد عبر الحدود للسيطرة على الأسواق في دول المحيط. بالإضافة إلى أن هناك تأكيد مساو قد أعطي للأشكال الأخرى من الإمبريالية: العسكرية والثقافية، لكن القطاع الاقتصادي هو الأكثر أهمية وحيوية في فهم عمل الإمبريالية وتفاعل النظام العالمي.[1]

5- التغيير

إحدى القضايا الأخرى التي اهتم بها أنصار النظرية الكونية في تحليل العلاقات الدولية، هي تحليل وتفسير وفهم ظاهرة التغيير في النظام الدولي. والحقيقة أن هذه القضية هي موضوع مشترك مع معظم المقاربات النظرية في حقل نظرية العلاقات الدولية. لقد أكد الكونيون أن هناك تمييزا عام بين التغييرات الكلية للنظام والتغييرات أقل درجة داخل النظام الدولي، وذلك بحدوث تعديلات ببعض جوانبه وعناصره ويتم الاحتفاظ بخاصياته الأساسية. بالنسبة لهم، أن التغييرات داخل النظام العالمي يمكن أن تظهر في ثلاثة فئات هي كالتالي:

الفئة الأولى: هناك تغييرات في مواقف الفواعل —خاصة الرئيسية المسيطرة منها— ضمن الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهي الفكرة التي أكد عليها إيمانويل ولرستاين Immanuel Wallerstein، الذي يرى أن هناك حركة ثابتة ومنمطة بين جماعات الفاعلين الاقتصاديين الذين يجب أن يحتلوا المواضع المختلفة في هرمية الإنتاج الصناعي والاستفادة من فرص الهيمنة على الأسواق والسيطرة على فوائض الأرباح وتحقيق مستويات عالية من الاستهلاك. فالإمبراطورية الألمانية في القرن السابع عشر مثلا (التي يرى عالم الاجتماع الألماني ماكس

1Ian Clark, Op. Cit., p. 462.

فيبر[1] أنها مهد الرأسمالية الأولى)، قد مهدت —من وجهة نظر ولرستاين- الطريق للسيطرة البريطانية لاحقا، ثم تحولت السيطرة البارزة أخيرا إلى الولايات المتحدة الأميركية في القرن العشرين؛ التي استمرت بموجبها إحكام هيمنتها على الأسواق العالمية حتى خلال الحرب الباردة. فبالرغم من الاختلاف بين دول القلب، لكن الطبيعة الهرمية للنظام تبقى نفسها، بأن توجد القوى الاقتصادية العظمى الموجه للنظام العالمي، وتتبادل الزعامة من مرحلة تاريخية لأخرى؛ وهو معنى التغيير عند أنصار النظرية الكونية. فهم يتفقون مع النظرية الماركسية في نقطتين حول فكرة التغيير في النظام العالمي، الأولى هي تأكيد خاصية التغيير وليس الثبات في عمل النظام، والثانية هي أن عملية التغيير تحدث داخل النظام الرأسمالي. لكنهما يختلفان حول مخرجات التغيير في النظام، فأنصار النظرية الكونية يرون أن التغيير ينتقل بين القوى الرأسمالية؛ في حين يصر الماركسيون أن التغيير سوف ينتج بنية مختلفة عن سابقتها من حيث نمط الإنتاج.

الفئة الثانية: تتحدد الفئة الثانية في مناقشة بعض الباحثين صور النمو الرأسمالي والتناقضات المؤثرة في كل المجتمعات. ويظهر ذلك من خلال وجود مرحلة الاستقرار الاجتماعي النسبي والنمو الاقتصادي السريع في المجتمع الرأسمالي تلتها مرحلة انحطاط اقتصادي لفترة عقدين أو ثلاثة من الزمن، ثم تلتها مرحلة أخرى من التوسع الاقتصادي. وزيادة النمو في ديناميكيات التغيير داخل النظام الرأسمالي هي متغير حاسم، باعتباره مركز عمل القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة داخل المجتمع الرأسمالي، ومنه تأثيرها على النظام العالمي. ضمن هذه الفئة من التغيير من وجهة نظر أنصار الكونية، يؤكدون على معنى التغيير داخل النموذج الرأسمالي، بحيث لا يكون هناك تغيير كلي للبنيات والأسس وأنماط الإنتاج، وهي وحدات وقوى التفاعل الاقتصادي الرأسمالي الرئيسية والفرعية.

---

1 جوليان فروند، **سوسيولوجية ماكس فيبر** تر. جورج أبي صالح، ط. 1 (بيروت: مركز الإنماء القومي، د. ت.)، ص ص. 102 -11.

الفئة الثالثة: تتمثل الفئة الثالثة من عملية التغيير من منظور أنصار النظرية الكونية، في ما يمكن تسميته بالتحول البنيوي Structural Transformation للنظام العالمي الرأسمالي. يتعلق هذا المصطلح بعمليات التوسع التاريخي والجغرافي للنظام الرأسمالي العالمي، وبظهور المناطق الاندماجية الجديدة العالمية والقطاعات غير المندمجة للاقتصاد العالمي. إذ يمكن النظر إلى هذه التحولات كتغييرات داخل النظام، على اعتبار أنه بالرغم من التغير في خاصية نمط الإنتاج الرأسمالي، إلا أن الرأسمالية مازالت باقية.[1]

باختصار، تؤكد نظرة أنصار الكونية حول التغيير، على أن من الصعب أن يبقى النظام الرأسمالي العالمي ثابتا، لأن النظام العالمي ديناميكي ويعكس تزاوج الأنشطة والتغييرات مادام هناك دوافع قوية ومستمرة نحو زيادة الإنتاج وتراكم رأس المالي والرغبة في السيطرة على الأسواق. لكن الخاصية العامة المميزة للنظرية الكونية حول موضوع التغيير في النظام العالمي هي أنها نظرة محافظة، وهي بذلك تتقاطع مع النظرية الوظيفية/الوظيفية الجديدة[2] في عالم الاجتماع. لكن هذه النظرة المحافظة هي نسبية، بسبب أن هناك اختلاف شديد بين أنصار النظرية الكونية حول تحديد مدى وحجم التغيير الذي يمكن أن يحدث داخل النظام الرأسمالي العالمي، ويمتد هذا الاختلاف بين النظرة المحافظة إلى النظرة التي تقترب كثيرا من النظرية الماركسية.

6- التجارة الكونية والمال:

يعتقد أنصار النظرية الكونية أن عولمة عالم السياسة تستلزم من بين أشياء أخرى، عولمة الاقتصاديات الدولية، وهي إحدى مسويات التحليل المتبعة في

1Ian Clark, Op. Cit., pp. 462-63.

2 السيد علي شتا، <u>نظرية علم الاجتماع</u> (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993)، ص ص. 288 -97.

الوظيفيين الجدد؛ بأن التفاعل الرئيسي يتم على المستوى فوق قومي وعبر بلورة الإطار النظري لمقاربتهم. إن المدخل الذي يتناولون به هذا المستوى من التحليل ويتمايزن بواسطته عن الواقعية/الواقعية الجديد، هو القول بأن السياسة والاقتصاد لا ينفصلان داخل العلاقات الاجتماعية ضمن المستويات المحلية للمجتمعات الإنسانية؛ ومن ثم التأثير على المستويات عبر عالمية. فالسياسة (بمعنى توزيع وممارسة القوة) هي مندمجة في الاقتصاد (الذي يتضمن عناصر الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري واستهلاك الموارد). في نفس الوقت وفي نفس مستوى التحليل، يعتقد أنصار النظرية الكونية أن الاقتصاد مندمج في السياسة، وهذا يساعد من وجهة نظرهم الباحثين على تحديد أين تكمن القوة وكيف تمارس من قبل الأطراف المعنية. تفترض هذه الثنائية في التحليل أن الاقتصاد لا يفسر كل شيء، كما أنه لا يوجد معنى مناسب لعالم السياسة إذا لم تُحدد الأبعاد الاقتصادية. ومن ثم، تصبح عملية مناقشة وتفسير ظاهرة العولمة لا قيمة لها أو بدون جدوى نظري، إذا لم يُلق الضوء على المظاهر الاقتصادية المتحكمة في ديناميكيات عملها وتأثيرها في العلاقات الدولية. ومن الأمثلة التي يستشهدون بها في هذا السياق، الرأي المقدم من طرف ميتن فريدمان Miton Friedman،[1] -الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد-؛ الذي يرى أنه يصبح من الممكن -لإنتاج البضاعة في أي مكان من العالم- استخدام الموارد التي تجلب من أي مكان، بواسطة الشركة المقيمة في أي مكان، لبيعها في أي مكان من العالم. كما فسر أحد الباحثين التكامل المالي الكوني في العقود الأخيرة بأنه علامة لنهاية دور الجغرافيا في التأثير على عالم السياسة الدولية. والحقيقة، أنه من حيث طريقة عمل النظام، لا يختلف أنصار النظرية الكونية عن نظرائهم العالم. بالإضافة إلى الاشتراك في النظر إلى أهمية الاقتصاد كمحرك للعلاقات الدولية وعامل مهم في صياغة السلم العالمي.

1 Jan Aart Scholte, «Global Trade And Finance,» in **The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations**, ed. John Baylis and Steve Smith, 2th ed. (New York : Oxford University Press Inc., 2001), pp. 519-20.

من ناحية أخرى، نجد أن أحد الأسباب الرئيسية للاختلافات الواسعة والمهمة حول العولمة الاقتصادية هو مرتبط بالتحديات المتضاربة للتحاليل المختلفة لأفكار العولمة. فمثلا من الناحية المنهجية، كانت هناك صعوبات حول تحديد المصطلحات، من قبيل: ماذا تعني بالضبط كلمة 'عالمي' في التجارة العالمية؟ يقضي هذا التساؤل التمييز بين ثلاث طرق متباينة لفهم عولمة التجارة والمال وهي:

- عبور الحدود.
- فتح الحدود.
- تخطي الحدود.

والمفهوم الأخير من وجهة نظر جان أرت سكولات Jan Aart Scholte[1] يقدم مقاربة تمييزية وتوضيحية لمضمون التجارة الكونية كوحدة لتحليل للعلاقات الدولية الكونية. ويمكن مناقشة هذا التحليل في البناء النظري لأنصار الكونية، من خلال مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1ـ المعاملات التجارية العابرة الحدود:

تحدث الريبة حول أهمية العولمة الاقتصادية المعاصرة عندما يفهم المحللون العملية في مصطلح زيادة المعاملات التجارية العابرة للحدود Cross-Border Transactions بين شعوب الدول، المتمثلة في حرية عبور البضائع والمال والاستثمارات والرسائل والمضمون الإعلامي المتدفق بوفرة وانتقال الأفكار. من هذا المنظور تصبح العولمة مساوية للترعة التدويلية. ومن ثم فلا يوجد تمييز ذو دلالة بين الشركات الكونية والشركات الدولية، بين التجارة الكونية والتجارة الدولية، المال الكوني والمال الدولي، بين التمويل الكوني والتمويل الدولي.

فعندما يكون الفهم بهذه الطريقة، تكون العولمة الاقتصادية بدون أي خاصية جديدة. فقد وجدت التجارة على مسافات بعيدة منذ قرون وفي بعض

1 Jan Aart Scholte Op. Cit., pp. 520-21.

الحالات حتى منذ ألف سنة. فقد عرفت بابل القديمة والإمبراطورية الرومانية أشكال التجارة والرحلات عبر مسافات بعيدة، كذلك الرحلات بالبواخر بين العرب والصين عبر جنوب وجنوب شرق آسيا، كانت منظمة لأكثر من ألف سنة خلت. وكانت عملات معينة تتداول على نطاق واسع عبر التجارة البحرية في جنوب شرق آسيا في نموذج أولي للنظام المالي الدولي في القرن العاشر. مثلا كانت هناك العملات القديمة لعالم ما قبل الوسيط الحديث الذي يضم العملة الذهبية البيزنطية الصلدوس Solidus من القرن الخامس وما بعده والدينار الإسلامي من القرن الثامن إلى القرن 13. وقد قام نظام البنك في المدن الإيطالية على إنجاز الخدمات للتجارة الدولية التي كانت تقام على مسافات طويلة عبر العالم في بداية القرن الثاني عشر. بالإضافة إلى أن الشركات الكبرى المؤسسة في العواصم الأوربية الكبرى، في أمستردام وكوبناهغن ولندن وباريس في القرن السابع عشر، قد فتحت التجارة في ما وراء البحار في المراحل اللاحقة من تاريخ العلاقات الدولية المالية والتجارية. ويعتقد جاين أرت سكولات Jan Aart Scholte[1] أن أول دار للسمسرة في العمليات التجارية عبر الحدود قد ظهرت في القرن الثامن عشر، مع ظهور المؤسسات المالية والتجارة الدولية مثل مؤسسة أمستردام للأمل والتعاون Amsterdam-based Hope & Co. ومؤسسة لندن للبارينغ London-based Barings.

في الواقع، وفق مقاييس معينة، وصل النشاط الاقتصادي عبر الحدود إلى مستويات متشابهة في القرن التاسع عشر، كما حصل في المائة السنة التالية. أما المقياس المتعلق بالعلاقة بمنتجات العالم، فقد بقي الاستثمار عبر الحدود في الإنتاج في نفس المستوى في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وفترة بداية التسعينيات من القرن العشرين من منظور تقييم جين أرت سكولات. كما ازدهرت كذلك الأسواق العالمية في القروض والتأمينات خلال ذروة سيطرة معيار الذهب الإسترليني ما بين 1870 و1914. ففي ظل سيطرة نظام الجنيه

1 Jan Aart Scholte, Op. Cit., p. 521.

البريطاني، استقر الجنيه عند قيمة معينة في مقابل الذهب، وأدى وظيفة عملة التبادل العالمي. وبذلك ظهرت تسهيلات للتخليصات التجارية عبر الحدود بين الدول والمؤسسات كما هو الحال مثلا بالنسبة للدولار في معظم القرن العشرين. بل ذهب العديد من الباحثين في المجال الاقتصادي إلى أبعد الحدود في تقييم نمو المبادلات التجارية عبر الحدود، بأن أكدوا أن فترة سيطرة نظام الجنيه البريطاني قد شهدت تدفقات مالية كبيرة بين الدول أكثر من نظيرتها في القرن العشرين فيما بعد. فقد نمى مستوى التجارة الدولية بنسبة 3،4% في الفترة ما بين 1870-1913، وحتى قيمتها كانت مساوية لــ 33% من منتجات العالم. من خلال هذه الإحصائيات، كانت التجارة عبر الحدود في بداية القرن العشرين أكبر من نظيرتها في نهاية القرن. عندئذ، بالنسبة للمشككين في الاقتصاد الكوني المعاصر يرون أنه ليس هناك شيئا جديدا. ففي نظرهم، كان هناك في العقود الأخيرة اختبار لصيغة زيادة التجارة عبر الحدود والتمويل فحسب، كما حدث قبل مئة سنة سابقا. ولهذا السبب، يعتقد أنصار النظرية الكونية أنه يجب ألا يعتمد على مظاهر العولمة على أنها خاصيات النظام الكوني، وإنما لابد من بحث طريقة عولمة مكونات النظام الدولي وفواعله، وكيف تؤثر العولمة فيها وكيف تؤثر هذه المكونات والفواعل بدورها في ديناميكيات عمل العولمة.[1]

2 ــ المعاملات التجارية عبر الحدود المفتوحة:

على عكس المشككين، يحدد المتحمسون للعولمة المعاصرة للتجارة والتمويل عموما تطورات العولمة كجزء من سلسلة طويلة من تطور تاريخ العلاقات الدولية نحو المجتمع الكوني. ففي هذا المفهوم الثاني وهو "المعاملات التجارية عبر الحدود Open-border transactions"، العولمة ليست نتيجة لتوسع النزعة التدويلية Internationalization في النظام الدولي، وإنما هي نتيجة للتقدم المتحرك لرفع القيود الحكومية على تحويلات الموارد بين الدول. ونتيجة لفتح حدود العالم، فقد عوضت الشركات الكونية الشركات الدولية، وعوضت

1 Jan Aart Scholte, Op. Cit., p. 522.

التجارة الكونية التجارة الدولية، وعوضت العملة الكونية العملة الدولية، وعوّض التمويل الكوني التمويل الدولي. من هذا المنظور، يعتقد جين أرت سكولات أن العولمة هي وظيفة لليبرالية، بمعنى الدرجة التي تصبح فيها المقالات والرسائل والاتصالات والمضمون الإعلامي والوسائل التمويلية والأصول الثابتة والأشخاص، وعناصر أخرى من متطلبات الرأسمالية الليبرالية تنتقل عبر الاقتصاد العالمي متحررة من الرقابة المفروضة من قبل الدولة. من ناحية أخرى، يبني المشككون آراءهم (وغالبهم من الواقعيين/الواقعيين الجدد) حول التكرار التاريخي للأحداث وأنماط التفاعل على معطيات جزئية، بينما يقوّي الكونيون ادعاءاتهم بواسطة إحصائيات كبيرة، والعديد منها في الواقع تبدو مذهلة تماما. وهي تلك البيانات الإمبريقية التي قدمها جين أرت سكولات للبرهنة على التحول في النظام العالمي من مرحلة العلاقات الدولية التقليدية إلى مرحلة العلاقات الكونية للمجتمع الكوني. وهذا ما هو مبين في الجدول التالي:

بعض مؤشرات العولمة الاقتصادية المعاصرة (بالمليار دولار)

المعيار (أرقام عالمية)	المستوى القديم	المستوى الحديث
الاستثمار الخارجي المباشر	$66 (1960)	$4،000 (1999)
الصادرات (بقيمة عام 1995)	$430 (1950)	$6،000 (1995)
احتياطات التداول الخارجية الرسمية	$100 (1970)	$1،579 (1997)
التداول اليومي في أسواق التبادل الخارجية	$100 (1979)	$1،500 (1998)
ودائع البنك غير الثابتة	$20 (1964)	$7،876 (1995)
القروض عبر الحدود المعلنة	$9 (1972)	$957 (1999)
ريع عائدات الضمان عبر الحدود	$1 (1960)	$1،157 (1999)
ريع عائدات الأسهم الأوربية	بدأ 1984	$50 (1995)
معاملات الأسهم عبر الحدود	$10 (1980)	$120 (1994)
التداول اليومي للعقود المالية المشتقة	صغير قبل 1980	$1،162 (1995)[1]

1 Jan Aart Scholte, Op. Cit., p. 523.

في الواقع، شهد التاريخ الحديث فتحا كبيرا للحدود في الاقتصاد العالمي، خاصة من خلال الترتيبات الاقتصادية والمالية والبنية التي اتخذت داخل النظام الاقتصادي الرأسمالي عقب الحرب العالمية الثانية، وهي قيد المراجعة بعد حدوث الهزة العنيفة للنظام المالي العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية بين عامي 2009/2008. فسلسلة الاتفاقات بين الدول عبر الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT) في عام 1948 أدت إلى تخفيض كبير في الرسوم الجمركية بين الأطراف المنخرطة في الاتفاقية، وتسهيل الإجراءات الأخرى المعيقة للحركات التجارية عبر الحدود. إذ أننا نجد أن التعريفات الجمركية المتوسطة على البضائع في بلدان الشمال نزلت من أكثر من 40% في الثلاثينيات من القرن العشرين، وإلى أقل من 4 % في عام 1999. وبعد دورة المفاوضات التجارية المتعددة في الأرغواي (1986-1994)، صنفت الـGATT ضمن منظمة التجارة العالمية.

كذلك فُتحت الحدود بشكل كبير على التدفقات المالية منذ عام 1950. فقد أصبح معيار الذهب/الدولار هو القانون المتعامل به في معاملات الصندوق النقد الدولي العالمية في عام 1959. وفي ظل هذا النظام، أصبحت العملات الرئيسية -خاصة عملة الولايات المتحدة الأميركية 'الدولار'- تتداول عبر العالم (ماعدا الدول الشيوعية سابقا) وتُحوّل إلى العملات المحلية بناءا على نسبة التبادل الثابتة رسميا.

وعلى مدى فترة تحرير التجارة الدولية وحركات العملة بين الدول، شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين فتح الحدود أمام تدفق الاستثمارات الخارجية. هذه التحركات استلزمت كلا من الاستثمارات المباشرة (يعني الأصول الثابتة مثل تسهيلات البحث والتصنيع والتنقيب عن المعادن ومصادر الطاقة) واستثمارات السندات والأوراق التجارية (يعني الأصول السائلة كالقروض والأسهم والسندات).

ومنذ عام 1960، أصبح هناك انتشار لما يسمى بـــالشركات 'الدولية' International، و'متعددة الجنسيات Multinational'، و'فوق قومية Transnational'، أو 'كونية Global'. فقد ارتفع عدد هذه الشركات من 3،500 شركة في عام 1960 إلى 60،000 شركة في عام 1999. وزاد حجم الاستثمار الخارجي المباشر في العالم من 66 مليار دولار في عام 1960 إلى أكثر من 4،000 مليار دولار في عام 1999، ويمكن مقارنتها بـــ 14 مليار دولار فقط في عام 1914. وقد فسر أنصار النظرية الكونية الشركات المتعددة الجنسيات بالشركات 'المتنقلة الحرة Footloose' في مقابل 'انحصار الدولة Stateless'، أي تراجع الدولة أمام أداء المصادر الجديدة فوق قومية في إشباع حاجات الرفاهية للشعوب. وهي الفكرة التي وافق عليها العديد من المنظرين في الليبرالية الجديدة.[1]

كما تم تحرير الاقتصاد في السبعينيات من القرن العشرين في مجال استثمار السندات عبر الحدود. فمثلا، العديد من الدول الآن تسمح في قوانينها بامتلاك غير المقيمين الحسابات البنكية. وأخرى رفعت القيود عن الملكية وتجارة البورصة والسندات للمستثمرين غير المقيمين. الأكثر من ذلك، قلص التشريع الرقابة على المشاركة في الأسواق المالية التابعة للدولة من طرف البنوك الخارجية والوسطاء ومديري الصناديق الدولية.

باختصار، تقلصت العوائق القانونية أمام المعاملات الاقتصادية بين الدول بشكل كبير على نطاق العالم في التاريخ المعاصر. وفي نفس الوقت، وصل تدفق البضائع وقطاع الخدمات ورؤوس الأموال والاستثمارات العابرة للحدود إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، عبر العالم.[2]

---

1 Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr, "Realism and Complex Interdependence," In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism,** ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 401-43.

2 Jan Aart Scholte, Op. Cit., p. 524.

3ـ المعاملات ما وراء الحدود:

كما أشرنا في البداية، ظهرت معظم المناقشات المهتمة بالعولمة الاقتصادية بين الكونيين من جهة، الذين كانوا يرون أن هناك توجها متصلبا نحو الاقتصاد العالمي المفتوح، ومن جهة ثانية، المشككين الذين ينظرون إلى الوضعية الحالية أنها محدودة وهي توسع معكوس للمعاملات التجارية العابرة للقارات. هناك مفهوم الثالث للعولمة الذي يتعلق بالعملية التي بها تكتسب العلاقات الاجتماعية نسبيا تقلصا في المسافات وتراجع دور الحدود الجغرافية أمام الحركة والتفاعل ما بين المجتمعات الإنسانية، وبالتالي يزداد الناس في ممارسة حياتهم في العالم باعتباره مكانا واحدا للتفاعل المباشر. بهذا التوظيف، تُحدد العولمة بأنها تحوّل في مفاهيم الجغرافيا، يحدث عندما يصبح حشد من الحالات الاجتماعية أقل ارتباطا بالفضاءات الإقليمية أو الوطنية.

على هذه الخطوط، تصبح كونية الاقتصاد واحدة، وتزداد أنماط الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري والاستهلاك في الانفكاك عن تباعد الجغرافيا الإقليمية والحدود الإقليمية، بحيث تصبح الأبعاد الجغرافية لا معنى لها في صياغة العملية الاقتصادية المكونة من عناصر الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. أصبحت هذه العناصر غير محددة بالأبعاد الجغرافية. على افتراض أن النشاط الاقتصادي الكوني يتمدد عبر مناطق واسعة ومبعثرة من العالم، وفي نفس الوقت توجد حركة متصلة ومستمرة بين المناطق المبعثرة عبر العالم. وبرغم من تأثر نماذج الاعتماد المتبادل الاقتصادي الدولي بشكل كبير بواسطة التباعدات الإقليمية وتقسيمات الدولة القومية؛ إلا أن نماذج التجارة الكونية والتمويل غالبا لا تتقيد ببعد وحدود الدولة. إذ أنها تتخطى الحدود بواسطة السفر الجوي، والروابط عبر الأقمار الصناعية، والاتصالات الشبكية، والمنظمات الكونية، والوعي الكوني (إدراك العالم كمكان واحد) وكثير من الأنشطة الاقتصادية المعاصرة. كما تنمو -في هذا المفهوم الثالث للعولمة- ظاهرة المعاملات التجارية ما وراء

الحدود Transborder Transactions. فظهور مفهوم ما فوق القومية يعكس زيادة المعاملات التجارية بين الدول والأطراف الأخرى التي تنبثق كنتيجة لزيادة نمو المعاملات التجارية على المستويات فوق قومية، مثل القطاع الخاص الذي أصبح يشرف على الكثير من المعاملات التي تجري ما وراء حدود وفوق سيطرة الدولة القومية. وفي كل الأحوال، تتراجع معاني الجغرافيا والقيود الوطنية أمام هذه الأنماط من المعاملات التجارية.[1]

7- الكونية التجارية:

الوحدة الأخرى الموظفة من قبل أنصار النظرية الكونية في تحليل العلاقات الدولية هي "الكونية التجارية Global Trade". لقد ظهر الإنتاج عبر الحدود عندما أصبح منتوج واحد ينتج عبر أماكن مبعثرة على نطاق واسع داخل الدول وفيما بينها. فمراكز البحوث وروابط التنسيق فوق قومية ووحدات التصميم ومكاتب شركات التدبير والتخطيط ومواد عمليات التثبيت والبناء وتثبيت نماذج المنتوج ووضع اللمسات الأخيرة لمواقع الإنتاج والخطوط المجمعة للإنتاج وعمليات مراقبة الجودة ومكاتب الإشهار والتسويق ومكاتب معالجة المعطيات وخدمات ما بعد البيع وما إلى ذلك، كل واحدة من هذه الوحدات موجودة في بلد معين أو في منطقة معينة. ولتوضيح هذه العملية المعقدة، يقدم أنصار النظرية الكونية مثالا عن عملية الإنتاج الكوني: باعت شركة ما دمين (قماش قطني متين) في كارولينا الشمالية، ثم شحن بالسفن إلى فرنسا، أين يخاط في شكل ملابس الجينز، ثم يغسل هذا الجينز في بلجيكا، ويسوق في ألمانيا باستخدام التلفاز التجاري المطوّر في بريطانيا. ويمكن أن يتباين الإنتاج عبر الحدود عن الإنتاج المركّز إقليميا. ففي المثال السابق، كل مستويات عملية الإنتاج المقدمة – من البحث الأولي إلى خدمات ما بعد البيع- كانت تحدث داخل نفس المحل أو في الوحدة الوطنية الواحدة. بينما في الإنتاج الكوني

1 Jan Aart Scholte, Op. Cit., 524-25.

مستويات أو مراحل الإنتاج مبعثرة عبر دول متعددة. وكل روابط الإنتاج هي متعددة في سلسلة ممتدة عبر الحدود، تتخصص كل حلقة في واحدة أو في عدد من الوظائف، ولذلك تنشأ اقتصاديات المعيار أو استخدام الكلفة المتباينة بين المناطق. من خلال المصدر الكوني، تصمم الشركة المواد والمركبات والآلات وحجم التمويل وتحديد الخدمات المرافقة من أي مكان من العالم. ومن ثم تصبح مسألة المسافة والحدود مسألة ثانوية بالنسبة لطريقة الإنتاج والتوزيع ومناطق البيع والاستهلاك، إذا ما حددت كل المواقع. وتجدر الإشارة إلى أن ما يسمى بالمصانع الكونية لم تكن معروفة قبل الأربعينيات من القرن العشرين. فلم تعرف شهرة إلا في الستينيات، ولم تنتشر إلا في السبعينيات من القرن العشرين. وقد تطور أساسا الإنتاج فوق قومي في صناعة النسيج، والملابس، والسيارات، والبضائع الجلدية، والأدوات الرياضية، واللعب، والمنتجات البصرية، والإلكترونيات الاستهلاكية، والطائرات، وشبه الموصلات، وتجهيزات البناء.

ومع تنامي الإنتاج الكوني، فإن الحصة الكبيرة لفحوى خاصية 'دولية International' في المبادلات التجارية، هي نقل البضائع والخدمات المستلزمة للتجارة ضمن الشركات العابرة للحدود. وعندما يكمل الوسيط تمرير البضاعة من دولة لأخرى فهو يعد رسميا تاجرا دوليا؛ لحد الآن يستلزم ذلك تحركات داخل الشركة الكونية بدلا من تحركات ما بين الاقتصاديات.

ومعظم الإنتاج عبر الحدود له امتيازات التي عادة تسمى بتسهيلات المنطقة الإنتاجية الحرة أو المنطقة الإنتاجية الخاصة، وتسهيلات عملية التصدير من المنطقة الحرة. ضمن هذه المناطق، تكون هناك إعفاءات ضريبية على مجموع المؤسسات الاقتصادية والتجارية والمؤسسات ذات العلاقة، وأخرى تحظى بتسهيلات للإنتاج عبر الحدود وعدم خضوعها للضرائب العامة المفروضة على عمليات الاستيراد والتصدير. ويمكن كذلك أن تمنح السلطات تخفيضات جمركية وإعانات مالية وتتخلى عن بعض القوانين المتعلقة بالعمل والبيئة، من

أجل تطوير التجارة الكونية العابرة للقارات. وتاريخ إنشاء أول نموذج لهذه المناطق كان في عام 1945 في إيرلاندا، لكن معظمها أنشئ بعد عام 1970، ومعظمها كان في آسيا ومنطقة الكاريبي والمناطق التي سميت بـ 'الماكيلادور Maquiladora' التي أقيمت على طول الحدود الأميركية المكسيكية. فهناك تقريبا 850 منطقة اقتصادية حرة أنشئت إلى غاية نهاية القرن العشرين. ومن بين الأشياء الأخرى، هناك المراكز التصنيعية التي تتميز باعتمادها على اليد العاملة النسائية، عادة تكون منتشرة بشكل كبير في منطقة أسيا. الامتيازات المحتمل كسبها من وراء الأسواق الكونية والتجارة العابرة للحدود من وجهة نظر أنصار النظرية الكونية، هي أن الكثير من منتجات عبر الحدود ومنتاجات الدولة تكسب سوقا فوق إقليمي في الاقتصاد الكوني المعاصر، وتسوق على نطاق واسع بدلا من المجالات الضيقة. بالإضافة إلى أن حصة كبيرة من التجارة الدولية الآن تستلزم توزيعا وبيعا للبضائع الكونية، وغالبا تحت اسم العلامة التجارية فوق عالمية. والمستهلكون مبعثرون عبر العديد من زوايا الكوكب يشترون نفس الأدوات في نفس الوقت. لكن مثل هذه الخاصيات تعني من جهة أخرى أولوية الاقتصاديات العظمى والشركات المتعددة الجنسيات التي عادة تملك القوى الاقتصادية الكبرى معظم أسهمها، في الاستفادة من أنماط التجارة الكونية وطريقة الإنتاج على حساب القوى الاقتصادية الضعيفة. وهو المعنى النظري المعتبر من قبل أنصار النظرية الكونية، بحيث يؤكدون على أن النظام العالمي يستلزم وجود قوى القلب والمحيط وشبه المحيط.

كما يعتقد جين أرت سكولات Jan Aart Scholte أن مثل باقي مظاهر العولمة، لأسواق فوق إقليمية تاريخ أطول بكثير مما نلاحظه الآن ونقدره في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية. فقد بدأ هنري فورد ينتج السيارات، وأصبحت سيارة نوع T، سيارة عالمية. كذلك كانت قارورات كوك كولا تعبئ في 27 دولة، وتباع في 78 دولة بحلول عام 1929. في مقابل الأسواق فوق قومية نجد أن الأسواق الكونية جد حديثة، بحيث أصبحت البضائع الكونية

تنتشر عبر الاقتصاد العالمي المعاصر. إنهم يعدون رزم الغذاء وقارورات الشرب والمنتجات التبغية والملابس المصممة والأدوات المترلية وأشرطة الموسيقى والمنتجات السمعية البصرية والصور الإشهارية والتجهيزات المكتبية والمستشفيات والأسلحة وعربات النقل وخدمات السفر، من عدد من مصادر الإنتاج والتصميم والتصنيع والتسويق وتسوق عبر معظم العالم؛ مشكّلة في نهاية المطاف هذه العملية معنى البضاعة الكونية المستهلكة من قبل معظم سكان العالم، منتجة نوعا من الوعي الكوني حول هذه البضاعة أو تلك. ففي كل هذه القطاعات وأخرى، تحقن المنتجات الكونية في اتصال جماعي تقريبا وتستهلك بشكل جماعي، وأينما ينتقل الفرد يواجه بنفس البضائع وطريقة الاستهلاك والتعامل التجاري. ويقدم سكولات بيانات إمبريقية ليدلل على قوة النظرية الكونية في تحليل العلاقات الدولية المعاصرة ضمن النظام العالمي الرأسمالي، ومن هذه البيانات نجد بضاعة نيسكافي Nescafé (تباع في 200 منطقة من العالم)، كيوي تلميع الحذاء Kiwi shoe polish (يستعمل في 130 دولة)، الهاتف النقال نوكيا Nokia mobile phones (يستخدم في 120 دولة) مكاتب سياحة توماس كوك Thomas Cook tourist bureaux (متوفرة في 140 دولة)، سياسات الضمان للمجموعة الأميركية الدولية American International Group insurance policies (تقدم خدماتها في 130 دولة)، والبرامج التلفزيونية المعدة من جلوبو برازيل Televisions programmes by Globo of Brazi (تورع في 128 دولة)، وجريدة الفانيشال تايمز the Financial Times newspapers (تقرأ في 160 دولة)، والقائمة مفتوحة على انتشار البضاعة الكونية.

اليوم العديد من المحلات التجارية مملوءة بالبضائع العابرة للحدود. الأكثر من ذلك، فقد اتجهت منذ السبعينيات من القرن العشرين، العديد من المبيعات بالتجزئة نحو التفاعل والحركة الكونية. مثل مؤسسة بينتون الإيطالية-Italy based Benetton، ومؤسسة 7-إلفن اليابانية Japan-based 7-Eleven،

مؤسسة IKEA السويدية Sweden-based IKEA، ومؤسسة بدي شوب البريطانية UK-based Body Shop، ومؤسسة اللعب R الأمبركية Us-based 'R' Toys. إن مثل هذا التحول هو مدفوع بواسطة تسهيلات التجارة الكونية وآليات العولمة في فتح سبل التدفق التجاري أمام البضائع والأموال عبر الأسواق الكونية، معززة بواسطة الأنظمة المالية التي هي الأخرى أصبحت تعمل على المستوى العالمي؛ بحيث يمكن أن تجد لمؤسسة مصرفية معينة كان لها منشأ محلي، ثم أصبحت لها فروع عبر معظم مناطق العالمي وتشرف على إدارة العمليات المالية والمبادلات التجارية في الأسواق الكونية.

كما تطورت أسواق فوق إقليمية أخرى منذ التسعينيات من القرن العشرين عبر التجارة الإلكترونية. فاليوم المستهلك الكوني يستطيع –يجب أن يكون مزودا ببطاقة ائتمان وهاتف، وتلفاز، أو اتصال بالإنترنت– أن يتسوق في العالم من بيته. فوحدات سوق الإنترنت والبيع التلفزيوني تجتاز توقعات وتقييمات المتفائلين حول انتشار هذا النمط من الأسواق الكونية، بحيث يتوقع أن التجارة حول العالم الواسع بواسطة الإنترنت ستتوسع من 2،6 مليار دولار في عام 1996 إلى أكثر من 300 مليار دولار في عام 2002؛ ويمكن أن تتجاوز هذه الأرقام بعشرات الأضعاف في المستقبل المنظور. إن هذا الانتشار المحتمل للأسواق التجارية الكونية الإلكترونية هو مدفوع بواسطة التسهيلات المحتملة التي تطرحها هذه الأسواق والأرباح المحتمل كسبها بسرعة، ومن ذلك أنه بدلا من أن ينتقل المتعاملون التجاريون إلى مناطق الإنتاج ومعاينة البضائع وصرف مبالغ مالية كبيرة على الوكالات الممثلة لشركائهم في هذه المناطق؛ يصبح في السوق الإلكتروني لا يكلفه سوى مكتب صغير مجهزة بالحواسيب الآلية وعدد قليل من العمال الماهرين من أجل معاينة البضائع والتعرف على خاصياتها والتفاوض على أسعارها والتعرف على طريقة التخليص ثم ترسل إليهم دون الانتقال من مكانهم.[1]

1 Jan Aart Scholte, Op. Cit., 526-28.

8- الكونية المالية:

1 ـ العملة فوق إقليمية:

كان تطور الإنتاج الكوني ونمو الأسواق الكونية والعمليات المرتبطة بها نتيجة لانتشار العملات الكونية أو ما يسمى "بالعملة فوق إقليمية Supraterritorial money" مثل اليورو والدولار. فقد سبق أن أشرنا إلى أن ثبات وبعد ذلك انتشار نظم تداول العملة الذي تم عبر صندوق النقد الدولي، قد سمح لعدد من العملات الوطنية الدخول إلى الاستعمال العالمي.

في هذا السياق، لا توجد فئة من العملة أكثر كونية من الدولار الأميركي لحد الآن بالرغم من الجدل الذي ثار حوله على خلفية الأزمة المالية العالمية في عامي 2009/2008. وعند حدوث أزمات مالية معينة، فإن هذه العملة الكونية تحل محل العملة الوطنية في التعامل اليومي للحياة الاقتصادية الوطنية مثل حلول الدولار محل العملات الوطنية في أميركا اللاتينية وأوربا الشرقية. ومنذ السبعينيات من القرن العشرين اكتسبت عملات وطنية معينة كالمارك الألماني (أستبدل باليورو)، والين الياباني، والفرنك السويسري، والعملات الرئيسية الأخرى، الخاصية الكونية. وأصبح التعامل في التداول الخارجي على مستوى الأسواق الكونية، تعامل كلي فوق إقليمي. فالعديد من التعاملات المالية ليس لديها علاقة مباشرة بالدول أين العملات اللازمة تضخ ابتداء أو تصرف. والتجارة نفسها تتم بدون وجود مسافة أو بعد جغرافي. ومعظم المعاملات التجارية تتم عبر الهاتف وتؤكد بواسطة التلكس أو البريد الإلكتروني بين البائعين والمشترين بدون وجود أي مسافة جغرافية. بالإضافة إلى أن التغير في نسبة التداول هي برقية ومباشرة عبر شاشات الفيديو في القاعات الرئيسية للتداول على نطاق واسع من العا لم.

والعملة العابرة للحدود كذلك اتخذت أشكالا أخرى إلى جانب عملات وطنية معينة. إذ أننا نجد الذهب يدور عبر كوكب الأرض منذ العديد من القرون، بالرغم من أن دورته كانت بطيئة عبر الأماكن الإقليمية عوض عبر خطوط الاتصالات الحديثة كما هو حاصل اليوم.[1]

2ـ البنوك فوق إقليمية :

الخاصية الأخرى المميزة للكونية المالية هي ظهور البنوك فوق إقليمية Supraterritorial Banking، لقد حدث كل ذلك من خلال تأثير ديناميكيات العولمة على البنوك العالمية الرئيسية في إطار:

أ- نمو الودائع المالية والسندات وتجارة الأسهم المالية العابرة للحدود.

ب- إتمام عمليات الإقراض البنكي ومجموع العمليات المالية الأخرى العابر للحدود.

ج- توسع شبكات القطاعات الاقتصادية والتجارية العابرة للحدود.

د- ظهور صندوق التحويلات المالية ما بين البنوك العالمية الفورية.

في سياق التطور الحثيث للمالية الكونية، ظهرت حسابات العملة الأوربية Eurocurrencies في الخمسينيات من القرن العشرين، لكن الانتشار الرئيسي كان ما بعد عام 1970، خاصة مع فيض ما يسمى بالبترودولار الذي تلا الأزمات الكبرى لأسعار النفط من عام 1974-75 ومن 1979-80. كذلك تدخلت العولمة في جانب من الإقراض البنكي. إذ أن إنشاء قرض من ودائع العملة الأوربية بدأ في عام 1957، أين استعيرت الدولارات الأميركية عبر المكتب البريطاني للبنك السوفياتي (سابقا).[2]

1 Jan Aart Scholte, Op. Cit., pp. 528-30.

2 Jan Aart Scholte, Op. Cit., p. 530.

3 ـ السندات المالية فوق إقليمية :

كذلك من خاصيات الكونية المالية ظهور ما تعارف عليه أنصار النظرية الكونية والمختصون في مجال المعاملات المالية العالمية "بالسندات المالية فوق إقليمية Supraterritorial Securities"، كانعكاس آخر للأسواق الكونية. فيما يتعلق بهذه النقطة أولا، طوال فترة العملية البنكية، تشكلت أسواق السندات المالية وتنامت بشكل متزايد بسبب التوسع العالمي في الأسواق المالية، بحيث أن أصبحت بعض السندات والأسهم المالية نفسها منفصلة نسبيا عن إطارها المكاني والإقليمي.

ثانيا، اكتسب العديد من المستثمرين في الأوراق المالية خاصية عبور الحدود Transborder، في القيام بالمعاملات المالية المختلفة والتحويلات المالية وحتى في بعض الأحيان التأثير في الأسواق المالية العالمية.

ثالثا، لقد خلقت الروابط الإلكترونية بين المواقع التجارية حالات واسعة وكثيفة ومستمرة من التعامل مع السندات المالية في أي وقت وفي أي مكان من العالم. ويستطيع أي مستثمر في الأسواق المالية متابعة العملية من فوق فراش النوم دون أن يتكلف أعباء التنقل والمواصلات.

فبالنظر إلى النقطة الأولى، أظهرت العولمة المعاصرة العديد من وسائل عمل وتبادل السندات المالية ومعاملاتها المختلفة، بفضل وجود خاصية حرية عبور الحدود. هذه السندات والأسهم تستلزم إصدارات وعملات ومفلسين أو تداولات عبر دول متعددة في نفس الوقت.

أخيرا، أصبحت أسواق السندات كونية من خلال تنامي خاصية ما فوق إقليمية للعديد من التداولات المالية منذ السبعينيات من القرن العشرين. فتجارة المزاد العلني المفتوح للأشياء العتيقة، توفر طرقا كثيرة لإجراء التعاملات التجارية الإلكترونية بواسطة الهاتف وشبكة الحاسوب. كما توفر الاتصالات المرئية الأرضية والفضائية فرصا كبيرة لتقليص مسافات التعامل (تسمى بالتجارة

المتحركة)، أين يستطيع المفلس أن يحدد مكانه في أي منطقة من العالم ويعرض أصوله المالية للبيع وفي نفس الوقت يستطيع المشتري الشراء بسهولة متناهية. كما أصبح لمعظم البنوك الاستثمارية الآن عبر العالم، مكاتب تنسيق عبر العديد من نقاط العمل ومفتوحة من الناحية الزمنية على مدار الساعة، وعلى مدار تداولات التجارة العالمية للسندات والأسهم. أولا أصبح نظام الحاسوب الترددي تحت الخدمة في عام 1976. كما رُبط المفلسون أو المخفضون للأسعار عبر الولايات المتحدة الأميركية مباشرة بتجارة المزاد العلني في بورصة نيويورك للأوراق المالية. نفس التطورات بدأت منذ 1996 تربط المفلسين في أي مكان من الاتحاد الأوربي مباشرة بالتداولات الرئيسية. من ناحية أخرى، فقد وضع نظام التسعيرة الآلي للشركة الوطنية للمعاملات السندية (National Association of Securities Dealers Automated Quotation 'NASDAQ') تحت الخدمة في عام 1971، ولم يكن لديه مكان اجتماع مركزي على الإطلاق. هذه الشبكة الآلية العابرة للحدود أصبحت ثاني أكبر سوق للأوراق المالية في العالم، تضم أكثر من 5،000 شركة برأس مال يقدر بـــ 2،6 ترليون دولار مع نهاية عام 1998. كما طُرح النظام الأوربي 'Easdaq' للعمل في عام 1996، بالرغم من أن حصصه في المعاملات المالية بقيت بعيدة ومحتشمة. بينما كانت بداية عمل البورصة الأميركية وتورنتو كبورصات كونية في عام 1985. وقد أقامت أسواق السندات والأوراق المالية روابط إلكترونية لتمكين التعامل عبر الحدود بينها.[1]

9- كلانية العلاقات الدولية:

يشير مفهوم الكلانية إلى مفاهيم جزئية تشكّل المعنى الكلي أو المضمون الديناميكي الذي أصبح عليه النظام العالمي المعاصر. ويمكن تحديد هذه المفاهيم الجزئية في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1 Jan Aart Scholte, Op. Cit., pp. 530-32.

1- الحكومة العالمية World Government. تكمن مؤشرات التحول نحو هذا الشكل من التنظيم الدولي في الفيض المعلوماتي المتدفق عبر العالم خاصة عبر الفضائيات التلفزيونية وشبكة الإنترنت، وتدويل مشكلات العلاقات الدولية كغزو أفغانستان في نهاية عام 2001، ومحاكمات قادة الصرب المتورطين في جرائم إنسانية، والتحقيق في مقتل رئيس الوزراء رفيق الحريري في صيف 2005. بالإضافة إلى تنامي ظاهرة المحاكم الدولية ولجان التحقيق الدولي، ووجود قضاء دولي يرمز إلى ظهور سلطة دولية عليا فوق سلطات الأنظمة المحلية.[1]

2- النظام ما بعد القومي Postnational Order. يقوم هذا المفهوم بشكل أساسي على وجود قوى وجماعات تبعثرت مصالحها بشكل أصبحت حدود الدولة السياسية لا تسعها. بمعنى أن مثل هذه القوى والجماعات أصبحت غير مقيدة بالوحدتين التقليديتين: الدولة والأمة. ومن ثم يعني النظام ما بعد القومي تجاوز مفهوم المصلحة القومية إلى المصلحة الكونية غير المقيدة بالجغرافيا أو بالرموز الثقافية وبالمعاني السياسية التقليدية. وفي هذا السياق، يرى الأستاذ وليد عبد الحي أن 'مفهوم النظام ما بعد القومي يدفعنا نحو منظور جديد هو "مصلحة رأس المال" وليس المصلحة القومية'.[2]

3- مفهوم المجتمع الدولي. المتمعن في نمط التفاعلات الدولية الجارية الآن يلاحظ بوضوح الكم الهائل من التدفق الإعلامي والثقافي والسياسي والاقتصادي والبشري، وهذه هي ميزات المجتمع الدولي المعاصر. زيادة على ذلك أن هذا المجتمع تجمعت مشاكله واندمجت وأصبحت واحدة، وقد حصرها الأستاذ وليد عبد الحي في مجموعة من النقاط هي:

- المشاكل المتعلقة بالبيئة مثل الاحتباس الحراري وزيادة تلوث مناخ الأرض والكوارث الطبيعية والأمراض العابرة للحدود.

---

1 وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص ص.77-82.

2 نفس المرجع السابق، ص ص.82-83.

- مشاكل الأسلحة النووية والانتشار النووي التي تترافق مع احتمالات انتشار الفوضى النووية. ولقد زادت مخاوف المجتمع الدولي في الفترة الأخيرة من وقوع هذه الأسلحة في أيدي الجماعات المتطرفة. وهذا ما عبر عنه المشاركون في قمة الأمن النووي في واشنطن في إبريل 2010.
- انهيار فكرة التفوق العرقي والتأكيد على معنى المساواة، من خلال رزمة من الإصلاحات والتعديلات التي أدخلت على مضمون تراث حقوق الإنسان والقوانين المرتبطة بإبادة الجنس البشري وغيرها.[1]
- المطالب المتنامية بمزيد من حرية المرأة وضرورة إدخال تعديلات وإصلاحات على سوق العمل الخاص بالمرأة. على خلفية المطالب التي حملتها الحركات النسائية عبر العالم، التي أصبحت تسمى في حقل نظرية العلاقات الدولية "بالنزعة النسائية Femminism".[2]
- مواجهة مشاكل الأمراض ذات الخاصية الكونية المتنقلة عبر العدوى جراء كثافة الانتقال عبر العالم، كان آخرها مرض إفلوانزا الخنازير في عام 2009.
- مواجهة مشكلة المخدرات، كمصدر للأمراض وتنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود. والتي أصبحت -بفعل تطور وسائل الاتصال والنقل عبر العالم- تهدد سكان العالم ككل، الأغنياء منهم والفقراء على حد سواء.

ومن مؤشرات التفاعلات الاجتماعية المندمجة عبر المستويات العالمية في إطار ما يسمى بالمجتمع الدولي، ظهور 320 منظمة دولية غير حكومية كل خمس سنوات لها تمثيل في شتى مناطق العالم.[3]

---

1 Steve Smith, "Reflectivist and Constructivist Approaches to International Theory," In **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 229 - 30.

2 J. Ann Tickner, "Re-visioning Security," In **International Relations Theory Today**, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 190-91.

3 وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص ص.83-85.

4: تبلور العقل العالمي. يرجع وليد عبد الحي الفضل إلى طرح هذا المفهوم إلى المفكر جوزيف بيلتون Joseph Pelton، والذي يعني "تشكيل منظومة معرفية لمختلف المجتمعات يجعلها تفكر بطرق متجانسة". ويتجسد هذا المفهوم من خلال عمومية لغات معينة عن غيرها. فبالرغم وجود 2796 لغة في العالم فإن اللغات المعتمدة في الأمم المتحدة هي: الإنجليزية، الفرنسية، الصينية، الروسية، الإسبانية، العربية. بالإضافة إلى الألمانية واليابانية والبرتغالية. والشيء المشترك بين كل هذه اللغات هو تآكل مفرداتها الخاصة وزيادة المصطلحات الفنية المشتركة بينها. بالإضافة إلى أنه نتيجة للتدفق الإعلامي، أصبح سكان المعمورة يشاهدون في نفس الوقت، نفس الأحداث الدولية: السياسية والبيئية والعلمية والرياضية والاقتصادية. وهذا ما يساهم في صياغة العقل الموحد لدى البشر فوق كوكب الأرض.[1]

حدود العولمة الاقتصادية

1ـ الحدوث غير المنتظم:

يتعلق متغير "الحدوث غير المنتظم Irregular Incidence"، بالتطورات المتفاوتة بين المناطق عبر العالم في التجارة والمعاملات الدولية ومختلف العمليات اللصيقة بجوهر العولمة الاقتصادية. ويمكن رصد مثل هذه التطورات عبر تتبع تطور التجارة العابرة للحدود والتمويل العالمي عبر مناطق معينة من العالم، في مجموعة من النقاط هي:

أ- منطقـــة شرق آسيا وأميركا الشماليـــة وأوروبا الغربية، وهي المناطق الأكثر تصنيعا وتركيزا للإتاج العالمي ومؤسسات النظام الاقتصاد الدولي.

---

1 نفس المرجع السابق، ص ص.85-87.

ب- التباين بين المناطق الريفية في علاقتها بالمناطق الحضرية على نطاق واسع من العالم.

ج- الدورات الاقتصادية الغنية والمركزة في مناطق القلب، في مقابل هناك أماكن التي لم تمس كليا من قبل اقتصاد العولمة، والتي يقع معظمها في مناطق المحيط من أميركيا اللاتينية وإفريقيا على وجه التحديد.

فقد وجدت التجارة فوق إقليمية والتمويل بدرجات متفاوتة في ما يسمى بمناطق الشمال، وبالتالي فمعظم هذه التجارة كانت في مدنه الكبرى أو العواصم الإقليمية. فمثلا، في التسعينيات من القرن العشرين، كان أكثر من نصف منتجات العالم المصنعة وثلث البضائع المصدرة مركزة في ثلاثة دول رئيسية من العالم وهي: الولايات المتحدة الأميركية واليابان وألمانيا. في مقابل ذلك، عادة ما نجد أن مستوى كثافة العمل المتعلق بالتركيب لعملية الإنتاج العابر للحدود يقع في الجنوب، بسبب تدني تكلفة تركيب البضاعة وتسويقها. كذلك بيع معظم المنتجات الكونية هو مركز في الشمال، بسبب كبر حجم السوق ومستوى الرفاهية العالية التي سوف يرافقها بالضرورة مستوى عالي من الاستهلاك للبضائع المنتجة. فمثلا، بالرغم من أن شركة ماكدونالد للوجبات السريعة موجودة في 119 دولة، لكن الأغلبية الكبيرة المستهلكة لهذه الوجبات موجودة في مناطق الشمال من أميركا وأوروبا الغربية واليابان. كذلك على عكس العملات الصادرة في الشمال، فإن فئات العملة الوطنية للدول في إفريقيا مثلا، هي نادرا ما تكون قابلة للتحويل في الأسواق العالمية وذلك لتدني قيمتها إلى المستويات الصغرى. بالإضافة إلى أن ثلاثة أرباع أو أكثر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمعاملات بواسطة بطاقة الائتمان، وسوق الأوراق المالية، والتجارة المشتقة، والقروض العابرة للحدود تتدفق في أسواق دول الشمال. وفي ضوء عدم المساواة هذه، فإن عددا من المتعهدين وأيضا المنتقدين للعولمة قلقين من الاتجاه نحو تجاوز الجنوب. وفي نفس الوقت، لابد من الإشارة إلى أن

الأساس النظري لأنصار النظرية الكونية قائم على التقسيم في الجملة للنظام العالمي إلى ثلاثة مناطق هي مناطق القلب ومناطق المحيط ومناطق شبه المحيط، كما سبق الإشارة إلى ذلك.

لكن مع ذلك، هناك من يؤكد على الروابط التفاعلية العالية الاحتمال والتكرار بين الجنوب والشمال. فمثلا، منتجات معينة تنتج في الجنوب وهي مهمة في الأسواق الكونية (مثل برامج الحاسوب التي تنتج في الهند ودول جنوب شرق أسيا ..). كما وصلت أجزاء من التقنية البنكية إلى المدن الصينية وتطورت إلى مستويات عالية من الأداء والوظيفية بحيث أصبحت تضاهي نظيرتها في دول الشمال؛ ولو أن بعد الأزمة المالية العالمية 2009/2008، أصبح هناك تساؤل هل الصين هي من دول القلب أو من دول المحيط. بالإضافة إلى ذلك، وجود مراكز التمويل والبنوك العابرة للحدود في دول الجنوب. كذلك كان للسندات الكونية دور كبير في تطوير أسواق الأوراق المالية والسندات في المدن الكبرى في إفريقيا، وآسيا، وأوربا الشرقية وأميركا اللاتينية خلال الثمانينيات من القرن العشرين؛ وفي بداية القرن الواحد العشرين أصبحت منتشرة على نطاق واسع كما هو جاري في منطقة الشرق الأوسط.

في الواقع، الانخراط في التجارة الكونية والتمويل هو غالبا ما يصنف وفق الطبقة كالتقسيم بين الشمال وجنوب. إلا أن أغلبية سكان العالم –بما في ذلك دول الشمال– لا يستطيعون شراء المنتجات الكونية، بسبب التكلفة العالية والتفاوت الشديد في القدرة الشرائية حتى داخل دول الشمال، ولعل هذا العامل هو الذي طرح مشكلة تراجع البضائع الأميركية والأوربية أمام البضائع الصينية في الأسواق الأميركية والأوربية نفسها في عام 2007. ويرجع جين آرت سكولات الفضل في طرح هذه الفكرة إلى مايكل بورتر Michael Porter من مدرسة الأعمال بهارفارد، وذلك من خلال الإشارة إلى أن الأسواق اليوم تعتمد بشكل أقل على التباينات الاقتصادية بين الدول، مقابل أنها تعتمد بشكل أكبر

على التباينات بين المشترين والمتعاملين الاقتصاديين، التي تتجاوز حدود الدولة القومية. بنفس الطريقة، يقوم وضع الاستثمارات في أسواق المال الكونية على الثراء، الذي لا يتبع توزيعه دائما نموذج شمال-جنوب. فمثلا، البترو-دولار يكسب في معظمه من قبل النخب في الدول المصدرة للنفط في إفريقيا، وأميركا اللاتينية، والشرق الأوسط.[1]

2ـ استمرارية الإقليم :

من ناحية أخرى، يجب ألا يبالغ في تخطي الفضاء الإقليمي من قبل مؤسسات وفواعل الاقتصاد العالمي المعاصر. صحيح سبق وأن تحدثنا في القسم السابق أن المسافة والحدود فقدت محددات التأثير على الجغرافيا الاقتصادية عبر العالم. لكن هذا لا يعني أن الإقليم قد فقد كل أهميته في منظمة الإنتاج المعاصرة والتبادل التجاري والمالي وتوزيع الاستهلاك؛ مما يعني التأكيد على مفهوم "استمرارية الإقليم The Persistence of Terrotory" في ممارسة أدوار معينة وفرض قيود معينة على التفاعلات الاقتصادية والمالية الجارية فيما وراء الحدود وعبرها وفوق قومية. لقد بالغ المتحمسون والمتأثرون بعمليات العولمة الاقتصادية عبر العالم وجاذبيتها، عندما ادعوا مباشرة بعد مجيء إدارة كلينتون إلى البيت الأبيض في عام 1993، أن العولمة الاقتصادية أنتجت وضعية التي أصبح فيها لا وجود للمنتجات الوطنية أو التكنولوجيات ولا الشركات الوطنية ولا الصناعات الوطنية، وإنما كل أنواع الإنتاج أخذت طابع المستوى العالمي. لكن مثل هذه الرؤية، قد أظهرت معطيات الاقتصاد العالمي محدوديتها، بحيث أنه بالرغم من التصنيع العابر للحدود من خلال المصانع الكونية وتأثر حصة مهمة من صناعات معينة، إلا أنه لا يمثل سوى نسبة قليلة من الإنتاج الكلي العالمي.

1 Jan Aart Scholte, «Global Trade And Finance,» in **The Globalization of World Politicsim: An Introduction to International Relations**, ed. John Baylis and Steve Smith, 2th ed. (New York : Oxford University Press Inc., 2001), pp. 533-34.

فمعظم العمليات بقيت محتواة ضمن دولة واحدة، ونسبة صغيرة الحجم من القوى العاملة العالمية تعمل في المناطق الحرة الاقتصادية. فالعديد من المنتجات الكونية (طائرات البوينغ، وسيلون تيس) تُحضر داخل دولة واحدة وتوزع منتجاتها عبر العالم. وحتى التوصيفات التي يطلقها صناع القرار الأساسيون والمسئولون في المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، توحي ببقاء سيطرة معينة للدولة على مصادر الإنتاج من حيث الجغرافيا، مثل "إنتاج الاقتصاد الأميركي" ونمو الاقتصاد الصيني" و"إنتاج منطقة اليورو" وهكذا. لكن المنتجات العابرة للحدود هي عموما أكثر انتشارا من الإنتاج فوق إقليمي، وقد اكتسبت دورة كونية. بمعنى هناك تزاوج بين التجارة الكونية واستمرار الإقليم الجغرافي في لعب دور في العملية ضمن النظام العالمي الرأسمالي.

كذلك بقيت العديد من أنواع الأموال مقيدة بالسيطرة الوطنية أو المحلية. كما أن معظم أعمال التجزئة البنكية بقيت محلية كتعامل الزبائن مع مكاتب القطاع المحلي، بالرغم من انطلاق النمو الحقيقي للنظام المالي العالمي منذ الثمانينيات من القرن العشرين وبدء معاملة الأسهم العابرة للحدود، إلا أن كل ذلك بقي جزءا صغيرا من تجارة الأسهم العادية الكلية. الأكثر من ذلك، نجد أن الأغلبية الكبيرة من مبيعات أسواق المال ما زالت تستلزم أسهم الشركات الأصلية في نفس الدولة. الحقيقة أن معظم حقائق الأسواق الكونية قد كشفت بشكل واضح بواسطة الأزمة المالية العالمية لعامي 2009/2008، وظهور دور الدولة الحاسم في التعامل مع تحديات النظام المالي العالمي وإنقاذ المؤسسات الكونية؛ ومازالت بعض المشاكل من الأزمة المالية العالمية مستمرة في عام 2010 مثل الأزمة المالية اليونانية، وهناك دول أخرى مرشحة لأزمات أخرى مثل إسبانيا من خلال ارتفاع معدلات البطالة فيها.

كذلك لم تنفصل الأنشطة التجارية الكونية عن تأثيرات الإقليم الجغرافي. فمثلا، تؤثر الظروف المحلية كثيرا في قرارات التعاون بالنظر إلى تسهيلات مكان

الإنتاج العابر للحدود. وفي أسواق التداول الخارجي، يتوزع المتعاملون التجاريون والماليون على المدن الكبرى، حتى ولو أن معاملاتهم التجارية كانت في معظمها عبر الحاسوب والحصول على نتائج من أي منطقة من العالم. ونادرا ما تطرح شركة أسهمها في أسواق البورصة خارج بلدها الأصلي.

فأهمية العولمة هي أنها أنهت الاحتكار الإقليمي في تحديد الخاصية المكانية للاقتصاد العالمي، وهذا لا يعني القول أن الاتجاه الكوني ألغى تماما المحلية. فالبعد الكوني للتجارة العالمية المعاصرة نمى متواصلا مع العولمة، وفي علاقة معقدة مع مظاهرها المحلية الإقليمية. فالعولمة إذن تقوم بإعادة ترتيب الجغرافيا عوضا عن طمسها.[1]

3ـ بقاء الدولة:

تقوم العولمة بإعادة تحديد وضع الدولة (الإقليم) بدلا من الإعلان عن زوالها، مما يؤكد فكرة "بقاء الدولة The Survival of The State"، التي يتقاطع فيها أنصار النظرية الكونية جزئيا مع الواقعيين/الواقعيين الجدد.[2] لقد طرح التوسع في التجارة العابرة للحدود والمال مطالب موت سيادة الدولة، لكن المعالم الأساسية للدول نفسها مازالت بسبب أن المؤسس الحقيقي والأصلي لمختلف الأنظمة المالية العالمية هو الدولة وليست مؤسسة أخرى، وهي التي قدمت الرعاية لها عبر مئات السنين. وحتى اليوم، يناقش الكونغرس الأميركي (أبريل 2010) إصلاح النظام المالي على خلفية الأزمة المالية العالمية. فقد قامت الدول –عبر كل من القرارات أحادية الجانب وسياسات التنسيق المتعددة– بالكثير من التسهيلات لتطوير الاقتصاد الكوني والتأثير في مساره.

1 Jan Aart Scholte, Op. Cit., pp. 534-35.

2 جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر. وليد عبد الحي (د. م: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص ص. 77-68.

كما شجعت الدول العولمة التجارية في ما بينها من خلال العديد من سياسات تحرير الاقتصاد وخلق مناطق اقتصادية خاصة وتخصيص مناطق للمراكز المالية القادمة من وراء البحار. في نفس الوقت، أبطأت بعض الحكومات العولمة في تشريعاتها من خلال الإبقاء على قيود معينة على النشاط العابر للحدود كما هو جاري في الصين. لكن معظم الدول –بما في ذلك تلك التي كانت تسمى بالشيوعية– استجابت فورا أو في النهاية، لضغوط التحرير الاقتصادي. في مقابل ذلك، عانى هؤلاء الذين أبقوا قوانين صارمة عموما قائمة على التجارة العالمية والمعاملات المالية للأسواق الكونية، من صعوبة تحويل الأموال إلى الخارج. وفي أي من الحالات، تجد الحكومات نفسها ضعيفة وليست فاقدة الإرادة، أمام فرض قيود ومراقبة حدودها أمام المال الكوني الجوال.

صحيح أن ليس للدول القوة الكافية لمواجهة العولمة الاقتصادية، لكن الحكومات والبنوك المركزية استمرا في بذل تأثير كبير على الموارد المالية ونسب الفوائد. فعبر الفعل التعاوني، تستطيع الدول أن تغير أسعار التداول، إذا شعرت بفقدان القدرة على تثبيت نسب التحويل أو التجاوز من قبل تجار العملة والمضاربين في أسواق المال العالمية. فبقاء مراكز السندات المالية يتوقف بشكل كبير على النية الحسنة للحكومات، وكل من النظام المضيف والسلطات الخارجية. وفي هذا سياق، رأينا في السنوات الأخيرة زيادة في عدد المستشارين ما بين الحكومات للحصول على مراقبة مشددة على السندات المالية.

باختصار، هناك مؤشرات قليلة على أن التجارة الكونية والدول هما في تناقض كلي. بل على العكس من ذلك، فقد تبيّن أن الاثنان يعتمدان على بعضهما البعض كثيرا. إذ توفر الدول الإطار القانوني للتجارة الكونية والمالية، ولو أنهما يتقاسمان هذه الكفاءات مع الوكالات المحلية والدولية.[1]

1 Jan Aart Scholte, Op. Cit., pp. 535-36.

4 ـ استمرار التنوع الثقافي:

هناك كذلك إرباك عام يفترض أن العولمة الاقتصادية أنتجت الهيمنة الثقافية وظهور الاتجاه العالمي المهيمن على الهويات الوطنية. لكن نمو الإنتاج العابر للحدود، وانتشار المنتجات الكونية، والمضاعفة في الأموال فوق الإقليمية وتوسع تدفق الأموال الكونية، كلها عناصر بينت مؤشرات قليلة على بدء الإعلان عن نهاية التباين الثقافي في الاقتصاد العالمي؛ مما يعني تأكيد فكرة "استمرار التنوع الثقافي The Continuance of Cultural Diversity" المؤكدة من قبل نظريات[1] أخرى في حقل العلاقات الدولية.

صحيح، أن التجارة الكونية والمالية تتحرك بدون ولاءات وطنية. والمستهلكون مثلا في بريطانيا يتجاهلون مرارا النصائح المتعلقة بشراء المنتجات البريطانية. وتجد المساهم والمسير للمؤسسات للاقتصادية يضع جانبا الحساسية الوطنية في سبيل الحصول على هامش من الربح، ويترك المتعاملون التجاريون الأجانب بسهولة عملتهم الوطنية من أجل الحصول على فائض من الربح.

لكن من نواحي أخرى، الهويات الوطنية والثوابت مازالت باقية — وفي بعض الأحيان تزدهر بإيجابية - ضمن ديناميكيات الاقتصاد الكوني المعاصر. فمعظم الشركات العابرة للحدود اكتسبت بسهولة اعترافا بالانتساب الوطني، حتى ولو أن الوضعية من الناحية العملية ليست دائما واضحة تماما. ومعظم الشركات التي انخرطت في التجارة المالية والكونية احتفظت بجنسية مدرائها، وعمليات العديد من هذه الشركات استمرت في تجسيد الأسلوب الوطني في العمل التجاري المرتبط بالدولة الأصلية. كذلك استمرت التحويلات الوطنية المختلفة ضمن العمليات المالية الكونية. فمثلا، مع سيطرة العولمة في ألمانيا على

---

1 Seyom Brown, **International Relations in a Changing Global System: Theory of the World Policy**, 2nd ed. (USA: West-View Press, 1996), pp. 121-135.

البنوك الرئيسية والأسواق المالية، يوجد مكان صغير مقام لسوق الأسهم التقليدي في هذا البلد.

كما استمر الاختلاف الثقافي أيضا في التسويق العابر للحدود. إذ أن الخصوصيات المحلية غالبا ما تؤثر بطريقة ما في عمليات التسويق، وذلك من خلال تركيز بيع المنتجات الكونية واستخدامها في أماكن محلية مختلفة. وأيضا تصمم الإعلانات وفق الأذواق المحلية حتى تكون أكثر تأثيرا في سلوك المستهلكين وبنيتهم المعرفية، استفادة من الخلفية النظرية لعلم النفس الاجتماعي[1] في الإشهار والتسويق الاجتماعي. وقد ساعدت التكنولوجيات الجديدة مثل تصميم الإعلام بواسطة الحاسوب، الشركات الإعلانية على تكييف عرض بعض المنتجات الكونية وفق الميول والأذواق المحلية للمستهلكين.[2]

الانتقادات:

مسألة السببية: بعض الانتقادات تتساءل ما إذا التبعية تخلق مردودية اقتصادية واجتماعية (كما يدعي أنصار الكونية)، أو ما إذا كانت المردودية الاقتصادية والاجتماعية تقود إلى وضعية التبعية. لا يوجد اتفاق حول السببية: ما إذا التبعية هي سبب المردودية أو ما إذا هي أثر لهذا الشرط. بمعنى آخر، عدم وضوح العلاقة بين مناطق القلب والمحيط في التأثير على عمل النظام العالمي الرأسمالي.

الاعتماد على الاقتصاد: ترى الانتقادات أن بعض أنصار الكونية اختزلوا مسألة النظام الدولي في العملية التراكمية للرأسمالية وارتباطها

---

1 Dagmar Stahlberg and Dieter Frey, « Attitudes: Measurement and Functions,» **In Introduction to Social Psychology**, ed. 2nd, ed. Miles Hewstone, Wolfgang Stroebe, and Geoffrey M. Stephenson (U K : Blackwell Publishers Ltd, 1996), pp. 224-33.

2 Jan Aart Scholte, Op. Cit., pp. 536-37.

بالديناميكيات المالية والاقتصادية العالمية، وأهملوا العمليات السياسية والإيديولوجية. على افتراض أن متغيرات السياسة الدولية متعددة وتتفاعل بشكل شديد التعقيد، على عكس التحليل المبسط المقدم من قبل أنصار النظرية الكونية في تحليل العلاقات الدولية.

الصرامة النظرية: بالرغم من وضوح جوانب التحكم الكمي في التحليل الإمبريقي لبيانات البيئة الدولية التي يتفاعل فيها النظام العالمي الرأسمالي، بسبب الرابطة الوثيقة بين التحليل الكوني والمؤشرات الاقتصادية الكمية، إلا أن التحليل الكمي للبيانات لا يقدم جميع الحقائق حول طبيعة النظام الدولي. ومن أمثلة ذلك، لم يستطع أنصار النظرية الكونية يحددون بدقة ماذا يعنون بمفهوم "التبعية"، وما هي خاصيات الاقتصاديات الوطنية التي لا يسقط عليها وصف "التبعية". وكذلك الأمر بالنسبة لمصطلحات "دول القلب" و"دول المحيط". كما أن اعتمادهم على المتغير الاقتصادي والعناصر ذات العلاقة، جعلهم لا يختلفون كثير عن الأطروحات الماركسية.[1]

من ناحية أخرى هناك من يرى أن الكتاب في اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ECLA ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية UNCTAD (كالاقتصادي الأرجنتيني بول بربيش Paul Prebist) -بالرغم من انتقادهم لأكثر آراء المحافظين حول التنمية-، قد مالوا إلى الصرامة في تحليلهم للأبعاد الاقتصادية ولإطلاق آرائهم في فترات القومية والحاجة للدولة الرأسمالية الموجهة. أما الكتاب الآخرون فإنهم كانوا أكثر جرأة في تركيزهم على العوامل السياسية والاجتماعية ضمن سياق النظام الاقتصادي الرأسمالي وذلك في إطار ربط أميركا اللاتينية مع أميركا الشمالية. فالتنمية هي ليست مستقلة، بحيث أن

---

1 Paul R. Viotti & Mark V. Kappi, **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism,** 2nd ed. (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), P. 464 -65.

خيارات دول أميركا اللاتينية هي صارمة ومقيدة كنتيجة لإملاءات الرأسمالية، ومن ثم يجب تشجيع العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية. هذه الشبكة المتعددة الأوجه للتبعية تعزز التبادل غير المتساوي بين الشمال والجنوب، وفرص الدول المتخلفة هي قليلة وبعيدة بسبب أن الدول المتخلفة تبقى محددة الدور بواسطة المساهم الأكبر في الرأسمالية العالمية وهو دول القلب. بالإضافة إلى أن النظرية الكونية تكرس منطق التقسيم الاقتصادي القائم على الأسس الاستغلالية من قبل الأغنياء للفقراء في العالم. وهذا بدوره سوف يساهم في تعقيد مشاكل المجتمع الدولي مثل انتشار الفقر والحروب الأهلية والكوارث الإنسانية. ومن ثم بدلا من تحقيق النتائج الواعدة من وراء التجارة العالمية، يتم تكريس الفوضى العالمية.

من ناحية أخرى، استخدم بعض أنصار النظرية الكونية المفاهيم الماركسية اللينينة لتفسير وضعية التبعية الأكثر أهمية في العلاقات بين الدول، وهي تحالفات الطبقة فوق وطنية التي تربط النخب في الدول الصناعية المتطورة (دول المركز) مع نظيرتها في الجنوب (دول المحيط). هذه الصيغة من التحليل الطبقي تركز على كيفية عمل الروابط فوق قومية ضمن البرجوازية الكونية أو عمل الطبقة الرأسمالية، والتي تفقد بدورها امتيازات العمال والفلاحين في دول المحيط PeripheryCountries. ومن ثم تحليل النظرية الكونية هو تكريس لبقاء تخلف قطاع واسع من المجتمع في دول المحيط، وتأكيد استمرار الفوارق الاقتصادية المضرة بدول الجنوب.[1]

يتحدث أنصار الكونية عن الانتشار المتزايد للعلاقات الكونية بين مختلف الوحدات الاجتماعية والاقتصادية، الصغيرة منها والكبيرة، لكنهم يتغافلون عن ظاهرة التشرذم في العلاقات الدولية والانقسامات المحلية وتنامي العرقيات

1Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, Op. Cit., p. 458.

وانقسام الدول وظهور دول جديدة في أوربا وأسيا وإفريقيا. يحدث هذا بفعل آليات العولمة وأدواتها من اتصالات وانحصار قيمة الجغرافيا وغيرها.

من حيث الجوهر أهملت النظرية الكونية دور الإنسان في العلاقات الدولية، وراحت تبني معظم فرضياتها على الأفكار الرأسمالية الليبرالية. وهذا ما أدى إلى تصاعد الاحتجاجات الشعبية في كل مناسبة تجتمع فيها مجموعة الثمانية (دول المركز).

كما يمكن أن تعمل أدوات العولمة في الاتجاه المعاكس لها، بأن تُستغل هذه الأدوات من قبل بعض الأطراف في إشعال الحروب والعنف وتهديد الأمن الدولي، والتأثير على استقرار حياة الناس. ومن أمثلة ذلك انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتجارة المخدرات، وتجارة الأسلحة، والإرهاب، وعمليات القرصنة، وهي كلها سلوكيات مشجعة من قبل بعض الأطراف التي تستفيد من ورائها على حساب المآسي الإنسانية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

1- أبو القاسم، مصطفى عبد الله. **قضايا وأزمات دولية معاصرة: النظرية والتطبيق**، ط. 2. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997.

2- ابن خلدون، عبد الرحمان. **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**. 7أج. بيروت: دار الكتب العلمية، 1992.

3- أولمان، هارلان ويد، جيمس بي. "الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع." **دراسات عالمية**. العدد 31. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.

4- باربر، بنجامين. "الديمقراطية والإرهاب في عصر الجهاد ضد عالم ماك." في **عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**. حرر من طرف كين بوث وتيم ديون، ترجم من طرف صلاح عبد الحق. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

5- بدوي، محمد طه. **مدخــل إلى علم العلاقات الدولية**. بيروت: دار النهضة العربية، د. ت.

6- بوث، كين وديون، تيم. "عوالم متصادمة." في **عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**. حرر من طرف كين بوث وتيم ديون، ترجم من طرف صلاح عبد الحق. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

7- بيتز، جون؛ تشلاباك، ديفيد؛ وليستون، تيموثي. "قدرات الحلفاء في مجال حشد القوة." في **أمن الخليج العربي: تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية**. حرر من طرف ريتشارد سوكولسكي، ستيوارت جونسون، وإف. ستيفن لارابي، ترجم من طرف الطاهر بوساحية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.

8- الجوهري، محمد. **الأنثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية**. الإسكندرية.: دار المعرفة الجامعية، 1999.

9- جوزيف، روبرت. "الدفاع والردع النووي والبيولوجي والكيمياوي." في **الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة**

الأمنية. تح. جاكلين ديفس، شارلز بيري، وجمال سند السويدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.

10- جلبي، على عبد الرزاق. **الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع**. د. م.: دار المعرفة الجامعية، 1991.

11- جراي، كولن. "السياسة العالمية كالمعتاد بعد 11 سبتمبر: تبرير الواقعية." في **عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**. حرّر من طرف كين بوث وتيم ديون، تر جم من طرف صلاح عبد الحق. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

12- الدوري، عدنان طه. **العلاقات السياسية الدولية**. ط. 4. طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1998.

13- دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجم من طرف وليد عبد الحي. د. م.: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

14- هارفي، فرانك. **عودة المستقبل: التنافس النووي ونظرية الردع واستقرار الأزمات بعد الحرب الباردة**. ترجم من طرف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.

15- ولتز، كنيث. "استمرار السياسة الدولية." في **عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**. حرر من طرف كين بوث ونيم ديون، ترجم من طرف صلاح عبد الحق. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

16- زيد، محمد إبراهيم. **الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد: دراسة في آفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية**. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991.

17- زيني، أنتوني. "تطوير نظام دفاع جوي وصاروخي مشترك من منظور القيادة المركزية الأمريكية." في **الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية**. صنف من طرف جاكلين ديفيس، شارلز بيري، وجمال سند السويدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.

18- الحديثي، عباس غالي. **نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات**. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004. بيترسون، جون. "الوجود العسكري الأجنبي في الخليج ودوره في تعزيز الأمن الإقليمي: سلاح ذو حدين." في **النظام الأمني في**

منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية الخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

19- حتي، ناصيف يوسف. **النظرية في العلاقات الدولية**، ط. 1. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

20- طاهر، علاء. **مدرسة فرانكفورت: من هوركهايمر إلى هابرماز**. ط1. بيروت: مركز الإنماء القومي، د. ت.

21- يازجي، أمل وشكري، محمد عزيز. **الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن**. ط. 1. دمشق: دار الفكر، 2002.

22- ياسين، السيد. "أمن البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط." **السياسة الدولية** 118 (أكتوبر 1994).

23- كامل، عمر عبد الله. "الأمن العربي من منظور اقتصادي،" نفس المرجع السابق، ص. 86.

24- كافين، دينيس. "أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي عن مسرح العمليات والمفاهيم العملياتية الحديثة: وجهة نظر الجيش الأمريكي." في **الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية**. حرّر من طرف جاكلين ديفس، شارلز، وجمال سند السويدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.

25- كارل فرانكلين. "العمليات المشتركة للدفاع الجوي والصاروخي عن مسرح العمليات: وجهة نظر القوات الجوية الأمريكية." في **الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية**. تح. جاكلين ديفس، شارلز بيري، وجمال سند السويدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.

26- كوخ، كريستيان. "الصين والأمن الإقليمي في جنوب أسيا." في **توازن القوى في جنوب أسيا**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.

27- الكيلاني، هيثم. "مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري." في **الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**. صنف من طرف مركز الدراسات العربي ـ الأوربي. ط. 1. باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1996.

28- كلود، اينيس ل . **النظام الدولي والسلام العالمي**. ترحم من طرف عبد الله العريان. القاهرة: دار النهضة العربية، 1964.

29- كريب، إيان. **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماز**. ترجم من طرف محمد حسين غلوم، مراجعة من طرف محمد عصفور. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992.

30- لانتج، مايكل لي **100 قائد عسكري: تصنيف لأكثر القادة العسكريين تأثيرا في العالم عبر العالم**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.

31- محمد، صباح محمود. **الأمن القومي العربي**. بغداد: جامعة بغداد، 1981.

32- مولر هارالد، وزونيوس، شتيفاني. "التدخل العسكري والأسلحة النووية: حول المبدأ الأميركي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي." **دراسات عالمية** العدد 64. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.

33- مصباح، عامر. **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008.

34- مصباح، عامر. **العلاقات الأميركية السعودية في عصر التحولات**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

35- المراكبي، السيد عبد المنعم. **دول مجلس التعاون الخليجي: الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998.

36- مركز الخليج للأبحاث. **الخليج في عام 2008-2009**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2009.

37- سويلم، حسام الدين محمد. **نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي**. ط. 1. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.

38- سوكولسكي، ريتشارد إف.؛ لارابي، ستيفن؛ وليسر، إيان. "الحلفاء وأمن الطاقة: الرؤى والسياسات." في **أمن الخليج العربي: تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية**. حرر من طرف ريتشارد سوكولسكي وآخرون. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004)، ص ص. 65 -112.

39- سير، دان وشتراوس، كلود ليفي في **البنيوية وما بعدها من ليفي شتراوس إلى دريدا**. صُنف من طرف جون ستروك، ترجم من طرف محمد عصفور. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، د. ت.

40- سيف، مصطفى علوي. **إستراتيجية حلف الشمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي**. أبو ظبي: مركز الإمارات العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

41- سنج، جاسجيت. "التسلح النووي والأمن الإقليمي من منظور هندي." في **توازن القوى في جنوب أسيا**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.
42- سعيد، عدلي حسن. **الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه**. القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.
43- العاني، مصطفى. **مبادرة إعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل: الواقع والآفاق**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2006.
44- عبد الحافظ، عادل فتحي. **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997.
45- عبد الله، عبد الخالق. **النظام الإقليمي الخليجي**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2006.
46- عبد الرحمان، خير الدين. "جزيرة أبو موسى وأسئلة حول مصير الأمة." **المستقبل العربي** 165 (11 / 1992): 59.
47- سنج، جاسجيت. "التسلح النووي والأمن الإقليمي من منظور هندي." في **توازن القوى في جنوب أسيا**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.
48- فارجو، توماس. "أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي عن مسرح العمليات والمفاهيم العملياتية الناشئة: وجهة نظر الأسطول الخامس." في **الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية**. تح. جاكلين ديفس، شارلز بيري، وجمال سند السويدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.
49- روبرت، جوفر وإدواردز، أليستار. **المعجم الحديث للتحليل السياسي**. ترجم من طرف سمير عبد الرحيم الجلبي. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999.
50- ريتر، ريتشارد ومارتين، ديفيد. "الدفاع الصاروخي الإقليمي في منطقة الخليج العربي: الاعتبارات المتعلقة بالإنذار المبكر والاستطلاع وإدارة المعارك والقيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات." في **الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية**. تح. جاكلين ديفس، شارلز بيري، وجمال سند السويدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.

51- رفيق، نجم. "باكستان والأمن الإقليمي في جنوب أسيا." في **توازن القوى في جنوب أسيا.** صنف من طرف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.

52- شكري، محمد عزيز. **الإرهاب الدولي: دراسة قانونية ناقدة.** بيروت: دار العلم للملايين، 1992.

53- العيسوي، عبد الرحمان. **الوعي السيكولوجي.** بيروت: دار الراتب الجامعية، د.ت.

54- توم بوتومور. **مدرسة فرانكفورت.** ترجم من طرف سعد هجرس، ط. ليبيا، طرابلس: دار أوربا، 1998.

55- توفيق، سعد حقي. **مبادئ العلاقات الدولية.** ط. 1 .عمان: دار وائل للنشر، 2000.

56- تشومسكي، نعوم. "من هم الإرهابيون العالميون؟" في **عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي.** حرر من طرف كين بوث وتيم ديون، ترجم من طرف صلاح عبد الحق. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

57- غريفيثس، مارتن. **خمسون مفكرا في العلاقات الدولية.** دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

58- Barber, james & Michael, smith. **The Nature Of Foreign Policy.** Great Britqin:holmes Mc Dougall perth,1974.

59- Badawi, Zaki. **A Dictionary Of The Social Sciences.** Beirut: riad solh square, 1993.

60- Banks, Michael. "The Inter-Paradigm Debate." In **International Relations: A Handbook of Current Theory.** ed. Margot Light and A. J. R. Groom. Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985.

61- Barakeat, Gamal. **Dictionary Diplomatic Terminology** .Beirut :Librairie Du Liban, 1996.

62- Barber, james & Michael, smith. **The Nature Of Foreign Policy**. Great Britain: holmes Mc Dougall perth,1974.

63- Barlow, Jason B. Strategic **Paralysis : An Airpower Theory For the Present**. Albama: School of Advanced Airpower Studies, 1992.

64- Baylis, John. «International and Global Security in the Post-Cold War Era» In **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**. ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd . New York: Oxford University Press, 2001.

65- Bottomore, T.B. **Elites & Society**. London: C.Awatts&co LTD, 1964.

66- Brezezinski, Zbigniew. **The Choice: Global Domination Or Global Leadechip.** New York: A Member of the Perseus Books Group, 2004.

67- Brown, Chris. "Development and Dependecy." In **International Relations: A Handbook of Current Theory**. ed. Margot Light and A. J. R. Groom. Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985.

68- Brown, Seyom. **International Relations in a Changing Global System: Toward a Theory of the World Polity.** United States of America, Westview Press, 1996.

69- Bull, Hedley. "Does Order Exist in World Politics." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

70- Burton, John W. "World Society." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

71- Buzan, Barry. **People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations.** London: Wheatsheaf Books, 1982.

72- Buzan, Barry. "The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered." In **International Relations Theory Today**. ed. Ken Booth and Steves Smith. Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995.

73- Carr, E. H. "The Nature of Politics." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

74- Charles, O. Lercge jr & Abdul, A Said. **Comcept Of International Politics**. U.S: prentice-hall,inc,1963.

75- Clark, Ian. " Globalization and The Post-Cold War Order." in **The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations**, pp. 634-48. edited by John Baylis and Steve Smith, 2th ed. New York : Oxford University Press Inc., 2001.

76- Christensen, Thomas J. and Jack Snyder. "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**. ed. by Paul R. Vita & Mark V. Kappa. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

77- Clarke, Michael. «The Foreign Policy System.» in An Introduction to Foreign Policy Analysis. ed. Michael Clarke & Brian White. Great Britain : G.W. & A. Hesketh, 1981.

78- Clements, Kevin P. "The Strategic Logic of Terrorism: Violent and Non-Violent Responses." in **Dynamic Alliances: Strengthening Ties Between the GCC and Asia**. Dubai: Gulf Research Center, 2006.

79- Collard, Danial. **Les Relations International De 1945 Anos Jours**. N. p.; Paris:imprimeries Maurcy,1993.

80- Cox, Gary C. **Beyond the Battle Line : US Air Attack Theory and Doctrine, 1919-1941.** Alabama: Air University Press, 1996.

81- Daalder, Ivo H. **Strategic Defences in the 1990s : Criteria Deployment.** London : MACMILLAN ACADEMIC AND PROFESSIONAL LTD, 1991.

82- Deutsch, Karl W. **The Analysis of International Relations**, 3rd edition .U. S. A.: Prentice-Hall International Editions, 1988.

83- Doyle, Michael W. "Liberalism and World Politics." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

84- Dunne, Tim. «Liberalism.» In **The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations**. ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd . New York: Oxford University Press, 2001.

85- Dunne, Tim and Schmidt, Brain C. «Realism,» In John Baylis and Steve Smith, **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**, 2nd ed., New York: Oxford University Press, 2001.

86- Fadok, David S. **John Boyd and John Wardon: Air Power's Quest for Strategic Paralysis.** Alabama: Air University Press, 1995.

87- Farrands, Chris. «Context of Foreign Policy Systems.» in **An Introduction to Foreign Policy Analysis**. ed. Michael Clarke & Brian White. Great Britain : G.W. & A. Hesketh, 1981.

88- Feldman, Robert S. **Essentials of Understanding Psychology**, 3 ed. New York, St. Louis, San Francisco, Auckland, Bogota, Caracas, Lisbon, London, Madrid, Mexico City, Millan, Montreal, New Delhi, San Juan, Singapore, Sidney, Tokyo, Toronto : The McGraw-Hill Company, Inc., 1997.

89- Fidler, Klaus. «Processing Social Information for Jidgements and Decisions.» in **Introduction to Social Psychology**. Edited by Miles Hewstone, Wolfgang Stroebe, and Geoffry M. Stephenson, 2nd ed. U K: Blackwell Publishers Ltd, 1996.

90- Frankel, Joseph. **Contemporary International Theory and the Behavior of States** .London: Oxford University Press, 1973.

91- Frankel, Joseph. **The Making of Foreign Policy : An Analysis of Decision Making**. London, Oxford, New York: Oxford University Press, 1971.

92- Gamal, Barakeat. **Dictionary Diplomatic Terminology** . Beirut :Librairie Du Liban, 1996.

93- Gerner, Deborah J.; "The Evolution of the Study of Foreign Policy." in **Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation**, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney. New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.

94- Gilpin, Robert: "War And Changing In World Politics." In **International,Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism** .Edited by Viotti, Paul R. & Kauppi, Mark V. 2nd ed. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

95- Gulf Research Center. **Gulf in a Year 2003.** Dubai: Gulf Research Center, 2004.

96- Haas, Ernast B. "Multilateralism, Knowledge, and Power." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

97- Haas, Enst B. « The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing." International Organization 24 (Autumn 1970.

98- Haas, Richard N. **The Reluctant Sheriff : The United States After the Cold War**. 2nd ed. United States: Council on Foreign Relations Book, 1998.

99- Hain, shaked & Itamar, Rabinovich. **The Middle East & United States**. U.S: transaction Inc, 1980.

100- Haney, Patrick J. "Structure and Process in the Analysis of Foreign Policy Crises." in **Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation**. ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney. New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.

101- Hans Joackim, Morgenthau. **Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace**. 4th. Ed. New York: Alfred A Knof, 1978.

102- Harrison, Reginald J. **Europe in Question : Theories of Regional International Integration**. 2 ed. London : George Allen & Unwin Ltd Ruskin House, 1975.

103- Hassan, Abdallah. **A Dictionary Of International Relations And Conference Terminology.** Beirut: Librairie Du Liban,1994.

104- Held,David; McGrewn, Anthony; Gldblatt, David; & Perrato, Jonathan. **Global Transformation: Politics, Economics and Culture**. Great Britain: T. J. International, Padstow, Cornwall, 2003.

105- Hermann, Charles F. "Epilogue: Reflections on **Foreign Policy Theory Building.**" in **Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation**. ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney. New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.

106- Hervey, Robert. **Global Disorder.** Lonon : ROBINSON, 2003.

107- Hjelle, Larry A. and Ziegler, Daniel J. **Personality Theories : Basic Assumption, Research, and Applications**, Psychology Series, 3th ed. New York, St. Louis, San Francisco, Auckland, Bogota, Caracas, Lisbon, London, Madrid, Mexico, Millan, Montreal, New Delhi, San Juan, Singapore, Sidney, Tokyo, Toronto : The McGraw-Hill, Inc., 1992.

108- Hobbes, Thomas. "Of the Natural Condition of Mankind." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

109- Hobden, Stephen and Jones, Richard Wyn. "Marxist Theories of International Relations." In **The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations**. ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd . New York: Oxford University Press, 2001.

110- Hobson, J. A. "The Economic Taproot of Imperialism." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

111- Hoffman, Mark J. "Normative Approaches." In **International Relations: A Handbook of Current Theory**. ed. Margot Light and A. J. R. Groom. Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985.

112- Holsti, Kalvi J. **Peace and War: Armed Conflicts and International Order 1648-1989.** United States of America: Cambridge University Press, 1992.

113- Holsti, Ole R. "Theories of Crisis Decision Making." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

114- Hodges, Michael. «Integration Theory.» in Approaches an Theory **In International Relations**, pp.237-55. edited by Trevor Taylor. London: Lowgman Group Limited, 1978.

115- Jack, Plano roy Olton. **The International Relations Dictionary**. New York: Hot, rinehart and winston, Inc, 1969.

116- Jackson, Robert H. **Quasi States: Sovereignty, International Relations & The Third World**.Great Britain: Cambridge university press, 1993.

117- James, N. Rosenau. **The National interest**. In: James Barker and Miechel Smith. Great Britain: holmes Mc2Dougll, 1970.

118- Jervis, Robert. "Perception and Misperception in International Politics." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism**. Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

119- Jones, Richard Wyn. 1999. Security , Strategy, and Critical Theory. Neo York: Lynne Rienner Publishers, Inc, Internet. Available from file://A:/ Security, %20 and %20 Critical %20 Theory %20 Chapter %201. Htm; accessed 22/08/2004.

120- John, W. Burtor. "World Society." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, pp. 375-383. edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

121- Justin G., Longenecker. **Principles Of Management And Organizational Behavior**. 3th ed. U.S.A: Charles E. Merrill Publishing Company , 1973.

122- Kant, Immanuel. "Morality, Politics, and Perpetual Peace." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

123- Kaufman, Robert. **In Defense of Bush Doctrine.** U. S. A: The University Press of Kentucky, 2003.

124- Kegley, Charles W. & Wittkopf, Eugene R. **American Foreign Policy: Pattern and Process**. 4th ed. New York : St. Martin's Press, 1991.

125- Keohane, Robert O. "Theory of World Politics Structural Realism and Beyond." In **International, Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism** .Edited by Viotti, Paul R. & Kauppi, Mark V. 2nd ed. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

126- Keohane Robert O. and Nye, Jr, Joseph S. "Realism and Complex Interdependence." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

127- Keohane, Robert O. & Nye, Joseph S. "International Interdependence and Integration." In **International, Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism** .Edited by Viotti, Paul R. & Kauppi, Mark V. 2nd ed. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

128- Larche, Jr. &A., Said. **Concepts of International Politecs**. U.S: printice, hall, Inc, 1963.

129- Lamy, Steven L. "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-realism and Neo-Liberalism," In John Baylis and Steve Smith, **The Globalization of World Politics : An Introduction to International** Relations, 2nd ed., New York : Oxford University Press, 2001.

130- Larche, Jr. & A., Said. **Concepts of International Politecs**. U.S; printice, hall, Inc, 1963.

131- Larry, L eonard L . **Elements of Americans Foreign policy**. New York: Mc graw_hill book compny Inc, 1953.

132- Lee Cameron, Mc Donald. **Western political theory.** New York: Harcourt, brace&World ,Inc,1968.

133- L eonard, L . Larry. **Elements of Americans Foreign policy**. New York: Mc graw_hill book compny, Inc 1953.

134- Lenin, V. I. "Imperialism: The Highest Stage of Capatilism." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

135- Lerege jr Charles O., & Abdul, Asaid. **Concept Of International Politics**. U.S: prentice-hall,inc,1963.

136- Linklater, Andrew. "Neo-realism in Theory and Practice." In **International Relations Theory Today**. ed. Ken Booth and Steves Smith. Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995.

137- Little, Richard. «International Regimes. » In **The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations**. ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd . New York: Oxford University Press, 2001.

138- Longenecker, Justin G. **Principles Of Management And Organizational Behavior**. 3th ed. U.S.A: Charles E. Merrill Publishing Company , 1973.

139- Machiavelli. "On Princes and the Security of Their States." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

140- Magdi, Wahba. **A Dictionary Of Modern Political Idiom** .Beirut :Librairie Du Liban, 1997.

141- Maoz, Zeev. **National Choices and International Progresses.** Cambridge, New York, Port Chester, Melbourne, Sydney : Cambridge University Press, 1990.

142- Maslow, Abraham H. «A Theory of Human Motivation.» in **Sources: Notable Selections in Psychology**. ed. Terry f. Pettijohn, 2th ed. United States of America: Dushkin/McGraw-Hill, a Division of The McGraw-Hill Companies, Inc., Guilford, 1997.

143- Mazari, Shireen M. "Arms Control & Nuclear Proliferation: Importance for Asia & the GCC Region." In **Dynamic Alliances: Strengthening Ties Between the GCC and Asia**. Edited by Gulf Research Center. Dubai: Gulf Research Center, 2006.

144- Mearsheimer, John J. **The Tragedy Of Great Power Politics.** New York, London: W. W. Norton & Company, 2003.

145- Meilinger, Phillip S. **Airmen and Air Theory: A Review of The Sources.** Alabama: Air University Press, 2001.

146- Mets, David R. **The Air Campaign John Warden and the Classical Airpower Theorists.** Alabama: Air University Press, 1999.

147- Michael, Smith; Little, Richard; & Shackleton, Michael. **Perspectives On World Politics.** London: croom helm, 1981.

148- Morgenthau, Hans Joachin. **Politics Among Nations.** 5th ed. New York: Alfred a knopf ,1973.

149- Mummendey, Amélie. «Aggressive Behavior,» in **Introduction to Social Psychology**. Edited by Miles Hewstone, Wolfgang Stroebe, and Geoffry M. Stephenson, 2nd ed. U K: Blackwell Publishers Ltd, 1996

150- Neack, Laura. "Linking State Type With Foreign Policy Behavior." in **Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation**. ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney. New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.

151- Neack, Laura; Hey Jeanne A. K.; & Haney Patrick J. **Foreign Policy Analysis: Continuity and Change in Its Second Generation**. New Jersey: Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1976.

152- Niou, Emerson M. S.; Ordeshook, Peter C.; and Rose, Gregory F. **The Balance of Power: Stability in International Systems.** Cambridge, New York, Port Chester, Melbourne, Sydney: Cambridge University Press, 1989.

153- Nuechterlein, Donald E. **America Recommitted United States , International Interests In A Restructured World** .Kentucky:the: university press , 1991.

154- Nye, J. S. «Comparing Common Markets: A Revised Neo-Functionalist Model.» **International Organization** 24 (Autumn 1970).

155- Ole, R. Holsti. "Theories of Crisis Decision Making." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, pp. 304-42. edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

156- Palmer, Michael A. **Guardians Of The Golf** .New York: Maxwell macmillon internationl,1992 .

157- Papp, Daniel S. **Contemporary International Relations.** New York: Mac ,illam college publishing company, 1994.

158- Paul, R. Viotti & Mark, V. Kauppi. **International, Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism.** 2th ed. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

159- Peterson, J. E. **Defense and Regional Security in the Arabian Peninsula and Gulf States, 1973- 2004: An Annotated Bibliography**. Dubai: Gulf Research Center, 2006.

160- Plano roy Olton, Jack. **The International Relations Dictionary**. New York: Hot, rinchart and winston, Inc, 1969.

161- Randall, Vicky and Theobald, Robin. Political Change and Inderdevelopment. Great Britain: Anchor Brendon Ltd, 1985.

162- Resenau, James N. "Turbulent Change." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

163- Reynolds, P. A. **An Introduction to International Relations**. 5th ed. London: Longman Group Limited, 1978.

164- Riply, Brian. "Cognition, Culture, and Bureaucratic Politics." in **Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation**, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney. New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.

165- Robert, Gilpin. "War And Changing In World Politics." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, pp. 142-53.-383. edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

166- Robert, H. Jackson. **Quasi-states : Sovereignty, International Relations and The third World**. Great Britain: Gambridge university press : 1993.

167- Robert, O. Keohane. "Theory of World Politics Structural Realism and Beyond." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, pp. 186-227. edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

168- Robert, O. Keohane & Joseph, S. Nye. "International Interdependence and Integration." In **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, pp. 384-400. edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

169- Rosati,Jerel A. "A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy." in **Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation**. ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney. New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.

170- Rubenberg, Cheryl A. **Israel And The American National ilterest**. Chicago: university of Illinois press, 1986.

171- Rubenberg, Cheryl A. **Israel And The American National Interest** . Chicago: university of Illinois press, 1986.

172- Sabine, George H. **A History Of Political Theory**. London: George harrap co LTD, 1984.

173- Saunders, Harold H .**The Arab- Israeli Peace Process In A Global Perspective**. New York: affiliated- west press LTD. 1992.

174- Schuurman, Frans J. "Introduction: Development Theory in The 1990s." In **Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory**. ed. Frans J. Schuurman. Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, 1996.

175- Seyom, Brown. **International Relations in a Changing Global System: Theory of the World Policy**. 2nd ed. USA: West-View Press, 1996.

176- Shimko, Keith L. "Foreign Policy Metaphors: Falling "Dominoes" and Drug "Wars"." in **Foreign Policy Analysis:Continuity and Changing in Its Second Generation**. ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney. New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.

177- Smith, Michael. «Comparing Foreign Policies: Circumstances, Processes and Performance.» in **An Introduction to Foreign Policy Analysis**. ed. Michael Clarke & Brian White. Great Britain : G.W. & A. Hesketh, 1981.

178- Smith, Steve. «The Utility of Foreign Policy Approaches: Bureaucratic Politics.» in **An Introduction to Foreign Policy** Analysis, ed. Michael Clarke & Brian White. Great Britain : G.W. & A. Hesketh, 1981.

179- Smith, Steve. "Reflectivist and Constructivist Approaches to International Theory." In **The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations**. ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd . New York: Oxford University Press, 2001.

180- Smith, Steve. "The Self-Images of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory." In **International Relations Theory Today**. ed. Ken Booth and Steves Smith. Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995.

181- Scholte, Jan Aart. «The Globalization of World Politics.» in **The Globalization of World Politicism: An Introduction to International Relations**, pp. 13-32. edited by John Baylis and Steve Smith, 2th ed. New York: Oxford University Press Inc., 2001.

182- Scholte, Jan Aart. «Global Trade And Finance.» in The **Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations**, pp. 519-39. edited by John Baylis and Steve Smith, 2th ed. New York : Oxford University Press Inc., 2001.

183- Sojack, Vladimi. **International Relations in our times.** Praha: statni pedagojicke, n. p.

184- Thucydides. "The Melian Dialogue." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

185- Tickner, J.Ann. "Re-visioning Security." In **International** Relations Theory Today. ed. Ken Booth and Steves Smith. Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995.

186- Townsend, Janet. "Gender Studies: Whose Agenda?." In **Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory**. ed. Frans J. Schuurman. Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, 1996.

187- Turabian, L. Kate. **A Manual for Writers : of Term Papers, Theses, and Dissertations**. 4th ed. Chicago: The University of Chicago Press, 1973.

188- Viotti, Paul R. & Kauppi, Mark V. **International, Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**. 2nd ed. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

189- Vladimir, Sojack. **International Relations in our times.** Praha: statni pedagojicke , Without Note The Publisher Or The State Or The Date Of Publication.

190- Walker, R. B, J . **Inside - Outside: International Relations As Political Theory** .Great Britain : Qthenaeum press LTD, 1993.

191- Wallerstein, Immanuel. "Patterns and Perspectives of the Capitalist World – Economy." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism,**

Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

192- Waltz, Kenneth N. "Explaining War." In: **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

193- Wardon, John A. «Employing Air Power in the Twenty-first Century.» In **The Future of Air Power in the Aftermath of the Gulf War.** Edited by Richard H. Shultz & Robert L. Pfaltzgraff . n. p.: International Security Studies Program, n. d.

194- White,Brian "Foreign Policy And Foreign Policy Analysis." in **An Introduction to Foreign Policy Analysis**, ed. Michael Clarke & Brian White. Great Britain : G.W. & A. Hesketh, 1981.

195- Willetts, Peter. «Transnational Actors and International Organizations in Global Politics.» In **The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations**. ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd . New York: Oxford University Press, 2001.

196- Woods, Ngaire. «International Political Economy in an Age of Globalism.» in **The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations**, pp.277-289. edited by John Baylis and Steve Smith, 2th ed. New York : Oxford University Press Inc., 2001.

197- Zaki, Badawi. D. R. A . **A Dictionary Of The Social Sciences**. Beirut: riad solh square, 1993.

198- Zalewski, Marysia and Enloe, Cynthia. "Questions about Identity in International Relations." In **International Relations Theory Today**. ed. Ken Booth and Steves Smith. Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995.

الأعمال العلمية للمؤلف

الدكتور عامر مصباح أستاذ محاضر في كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، تحصل على:

1- الماجستير في علم النفس الاجتماعي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، سنة التخرج جانفي/يناير 1996.
2- الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سنة التخرج مايو 2001.
3- دكتوراه الدولة في علم النفس الاجتماعي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، سنة التخرج أكتوبر 2002.
4- الدكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سنة التخرج 2006.

المؤلفات العلمية

1. خصائص القيادة عند الرسول صلى الله عليه وسلم: دراسة من وجهة نظر علم النفس الاجتماعي، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
2. التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
3. معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: دار بداود للطباعة والنشر والتوزيع.
4. الإقناع الاجتماعي: خلفيته النظرية وآلياته العملية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
5. قاموس المصطلحات العلوم السياسية والعلاقات الدولية: إنجليزي-عربي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
6. علم الاجتماع: الرواد والنظريات، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.

7. تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: حالة المملكة العربية السعودية، الجزائر: دار قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع.
8. الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
9. العلاقات الأميركية-السعودية في عصر التحولات، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
10. منهجية إعداد البحوث العلمية 'مدرسة شيكاغو'، الجزائر: الشركة الجزائرية للفنون المطبعية.
11. النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
12. نظريات تحليل التكامل الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
13. تحليل السياسة الخارجية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
14. المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
15. منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
16. نظرية العلاقات الدولية: الحوارات الكبرى، القاهرة: دار الكتاب الحديث.
17. المدخل إلى الأنثروبولوجيا، القاهرة: دار الكتاب الحديث.
18. المدخل إلى علم العلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث.
19. تكامل المغرب العربي: الأبعاد والمقاربات، القاهرة: دار الكتاب الحديث.
20. دراسات في نظرية العلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث.
21. علم النفس الاجتماعي في السياسة والإعلام، القاهرة: دار الكتاب الحديث.
22. نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث.

المداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية

1. مداخلة بعنوان "الصورة والحرب النفسية في النزاعات الحديثة"، ألقيت في الملتقى الدولي الأول "اتصال الصورة" الذي نظمته جامعة المدية بتاريخ 09 و10 أيار/مايو 2009.
2. مداخلة بعنوان "الهجرة غير الشرعية: إطار نظري للتحليل"، ألقيت في الأيام الدراسية "ظاهرة الحرقة في الجزائر"، التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الاجتماعية: قسم علم النفس ولتربية والأرطفونيا" جامعة البليدة، يومي 01 و02 مارس 2009.
3. مداخلة بعنوان "مأزق البيئة: التحول نحو العلاقات فوق قومية"، ألقيت في الملتقى الوطني الأول "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الواقع ومقتضيات التطور"، الذي معهد العلوم الإدارية والقانونية بالمركز الجامعي زيان عاشور بالجلفة يومي 05 و06 مايو 2008.
4. مداخلة بعنوان "تأثير الاتصال في تطور نظرية العلاقات الدولية"، ألقيت في الملتقى العلمي الدولي "السياسة والإعلام: المتغيرات النظرية والممارسات الاجتماعية"، الذي نظمته كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر يومي 16 و17 أبريل 2008.
5. مداخلة بعنوان: "الحوارات النظرية حول أجندة الدولة"، ألقيت في الملتقى الوطني "مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات –حالة الجزائر"، الذي نظمته كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة يومي 05 و06 مايو 2009.

أنجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية - بن عكنون
الجزائر